الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعلـيـم العـالي و البحـث العلمـي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة مصطفى اسطمبولي

معسكر

Université Mustapha Stambouli

Mascara

كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: .العلوم الانسانية

مخبر: البحوث الاجتماعية والتاريخية- جامعة معسكر.

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

تخصص :المغاربة خلال العهد العثماني 1492- 1912

فرع: العلوم الإنسانية

العنوان:

التعاون وضمان الأمن بين إيالات غرب المتوسط خلال القرنين 17 -18م.

تقديم الطالب: شرقي عامر

. يوم:..... 14 نوفمبر 2023.....

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
بونقاب مختار	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا	جامعة معسكر
بوجلال قدور	أستاذ محاضر "أ"	مناقشا	جامعة معسكر
سيدهم فاطمة الزهراء	أستاذة محاضرة "أ"	مناقشا	جامعة معسكر
آيت حبوش حميد	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	جامعة وهران 1
شيخ فاطمة	أستاذة محاضرة "أ"	مناقشا	جامعة سعيدة
درعي فاطمة	أستاذة التعليم العالي	مقررا	جامعة معسكر

السنة الجامعية: 2023/ 2024

إهداء...

إلى والدي العزيزين حفظهما الله

أمي و أبي

إلى قرة عيني عقبة ابني

إلى إخوتي وأبنائهم كل باسمه.

إلى أعزّ أصدقائي بن علي محمد ، شلبي رفيق، بوسلامة سمير، حدو سناء ...

إلى رفقاء الدرب و أصدقاء القلب بن يطو الجيلالي، زراولة نور الدين،....إلى من سعاهم قلبي ولم يذكرهم قلمي.

إلى كل طلبة واساتذة قسم التاريخ بجامعة معسكر

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة عملي.

عامر شرقي

كـلـمـة شـكـر

أشكر اللّه عزّ وجل الّذي وفّقني في انجاز هذا العمل بالدّرجة الأولى , كما لا يفوتني أن أتقدّم بالشّكر الجزيل و العرفان الكبير إلى الأستاذة "درعي فاطمة" التي لم تبخل عليّ بمعلوماتها و توجيهاتها القيّمة طوال فترة العمل، كما أتقدّم إلى الأستاذين سوفال أحمد وبن يطو الجيلالي لما قدّماه لي من توجيهات خاصة في الجانب اللغوي من هذا العمل.

وفي الأخير أتقدّم بالشّكر الجزيل إلى أسرة قسم التّاريخ من أساتذة و مؤطّرين و طلبة، كما أشكر كل أساتذة وعمال ثانوية زقاي إبراهيم بالمحمدية ، و إلى كلّ من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث راجيا من المولى العزيز القدير أن يمدّهم بموفور الصّحة و العافية و يبارك في رسالتهم و يسدّد خطاهم.

قائمة المختصرات:

1- باللغة العربية

- أ و ج: الأرشيف الوطني الجزائري.
- أ و ت: الأرشيف الوطني التونسي.
- تر : ترجمة.
- تق : تقديم.
- تح : تحقيق.
- ج : جزء.
- ص، ص : من الصفحة إلى الصفحة.
- ص : صفحة.
- ط : طبعة.
- عد : عدد.
- م : ميلادي.
- هـ : هجري.

2- باللغة الفرنسية:

- Ed : édition
- ENAL : Entreprise Nationale De Livre.
- N : numéro
- op.cit. : opus citatum.
- P : page.
- P P: pages.
- R.A : Revue Africaine.
- T : tome.

مقدمة

ارتبط ظهور الإيالات المغاربية بظرفية تاريخية عاشها الحوض الغربي للمتوسط منذ مطلع القرن 16م، ميّزتها تلك التحولات الكبرى التي كان لها الأثر البالغ في اختلال موازين القوى ما بين ضفتيه الشمالية والجنوبية. في الوقت نفسه كانت منطقة المغرب الإسلامي تعيش هي الأخرى ظروفاً تاريخية، ميزها التمزق السياسي وغياب مفهوم الدولة ، فوجدت هذه الإيالات الناشئة نفسها تتعامل مع تحديات خارجية تتمثل في كيفية مواجهة الخطر الأوروبي المتزايد، والحيلولة دون هيمنته البحرية على المتوسط، وتحديات داخلية لعلّ أبرزها مسألة تثبيت وجودها في المنطقة وكيفية التعامل مع تلك الفوضى السياسة التي ورثتها.

وإن كانت هذه التحديات سواء الداخلية أو الخارجية مشتركة ومتشابهة ومترابطة، فإن كيفية تعامل هذه الإيالات معها كان وفق مسارين متوازيين، تمثل الأول في تلك الجهود الفردية التي بذلتها كل إيالة، والثاني تمثل في ذلك التعاون المبذول فيما بينها من أجل تحقيق مصالحها المشتركة، وتنظيم العلاقات فيما بينها. ومن هذا المنطلق فإننا نطرح موضوع التعاون وضمان الأمن بين إيالات الحوض الغربي للمتوسط خلال القرنين 17 و18م كعنوان للدراسة. مراعين في ذلك مختلف العلاقات التي ميّزت هذه الإيالات خاصة التي طغى عليها الجانب التعاوني والأمني، آخذين بعين الاعتبار الدور الذي مارسته مختلف الأطراف المحلية والدولية في خلق هذا التعاون أو الحيلولة دونه، وتأثيرها على استقرار المنطقة، وعليه فإنّ دراستنا تنحصر في متغيرين أساسين هما التعاون باعتباره مظهراً من مظاهر العلاقات الدولية المتمثل في قيام الدول بتوحيد جهودها لتحقيق أهداف مشتركة، ومتغير ثاني متعلق بضمان الأمن على مستويين الأحادي والجماعي، وذلك خلافا لعديد الدراسات الأكاديمية التي تناولت العلاقات السياسية والتجارية بصفة عامة.

وتقف وراء اختيارنا لهذا الموضوع جملة من الاعتبارات، لما تمثله هذه الفترة من أهمية للإيالات الثلاثة الجزائر وتونس وطرابلس الغرب، وما ميز هذه الفترة من شدة الصراع مع القوى الأوروبية وهو ما كان يتطلب تضافر جهودها لمواجهة الهجمة الأوروبية عليها، إضافة إلى أن الموضوع لا ينفصل عن البحث في جذور العلاقات القائمة بين الإيالات العثمانية الثلاثة وتطورها التاريخي، وهو ما شجّعنا على دراسته خاصة وأنه يتقاطع وميلنا إلى دراسة العلاقات القائمة بين الدول عامة، و التخصص أكثر في مجال الدراسات المغاربية من أجل تكوين رصيد معلوماتي حول العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة.

تكمن أهمية الموضوع المطروح للدراسة في تمكيننا من معرفة و فهم السياسات المختلفة التي اتبعتها تلك الإيالات في تعاملها مع مختلف التحديات التي كانت تهدد وجودها واستمراريتها خلال الفترة المعنية بالبحث، ومدى قدرتها على التوفيق بين مصالحها الفردية والجماعية وتوحيد جهودها وتجاوز خلافاتها، كما تسمح لنا هذه الدراسة بتقييم تلك السياسات، وإجراء مقارنة بين مختلف الكتابات المحلية والأجنبية التي اهتمت بهذه الجزئية من العلاقات بين هذه الإيالات.

كما أنّ هذا البحث إضافة إلى باقي الدراسات التي تناولت العلاقات بين هذه الإيالات، فإنّه يبحث في علاقات التعاون بين الإيالات الثلاثة خلال القرنين 17 و 18م، وإبراز جهودها في ضمان أمنها الخاص والجماعي. كما أنّ هذه الدراسة لم تُهمل مُختلف المؤثرات الداخلية والخارجية وانعكاساتها على الأمن الخاص والجماعي لهذه الإيالات.

تتمحور إشكالية الدراسة حول تحديد وإبراز مدى قوة وفعالية علاقات التعاون والتحالف بين الإيالات العثمانية الثلاثة أمام التحديات الداخلية والخارجية المشتركة، ومدى قدرتها على تحقيق الأمن في المنطقة. هذه الإشكالية تثير في الحقيقة جملةً من التساؤلات:

- هل فعلا قامت بين الإيالات علاقات تعاون وتحالف باعتبارها تواجه نفس التحديات؟ وإنّ وجدت فعلا مثل هذه العلاقات فماهي الصيغة التي تمت بها؟ و ما هي دوافع هذا التعاون وآثاره؟ وماهي مظاهره؟ ماهي السياسات التي اتبعتها هذه الإيالات في ضمان أمنها الفردي والجماعي؟ وإلى أيّ مدى نجحت في ذلك؟

ولقد حدّدنا الإطار الزمني للدراسة ما بين القرنين 17 و18م، حيث تميزت هذه الفترة بعدة تحولات أبرزها:

تغيير نظام الحكم في هذه الإيالات، فالجزائر عرفت حكم الباشاوات ثمّ الآغاوات ثمّ الدايات، وفي تونس فقد كانت هذه الفترة فترة حكم الأسرتين المرادية ثم الحسينية، أما في طرابلس الغرب فإنّها سوف تظهر فيها أسرة حاكمة منذ العقد الأول من القرن 18م وهي الأسرة القرمنالية.

كانت بدايات القرن 17م هي بدايات فتور العلاقة بين الإيالات المغاربية والسلطة العثمانية، حيث كانت هذه العلاقة تسير بالإيالات نحو الاستقلالية عن الباب العالي.

شهدت هذه الفترة الزمنية العديد من الصدامات بين الإيالات، في إطار سعيها لتثبيت وجودها في المنطقة، بالإضافة إلى بروز تهديدات جديدة في المتوسط، بعد تراجع الخطر الإسباني وظهور قوى أوروبية ذات نزعة تجارية توسعية.

تشكل الفترة الزمنية العصر الذهبي لبحرية هذه الإيالات نظرا لكثرة لنشاطها الكبير والحملات العديدة التي قامت بها ضدّ القوى الاوروبية وما ترتب عن ذلك من ضخامة عائدات الغزو البحري، وكثرة صداماتها مع مختف القوى الأوروبية.

إنّ القرنين 17م و18م يُمثلان ذروة الصدام بين الإيالات المغاربية والقوى الأوروبية الذي سوف يؤدي تدريجيا مع بدايات القرن 19م إلى تراجع هذه الإيالات أمام الخطر الأوروبي الذي سينجح في غزوها واستعمارها تدريجيا.

يرتبط الإطار المكاني لموضوع الدراسة، بحدود الإيالات العثمانية في الحوض الغربي للمتوسط خلال الفترة ما بين ق 17 و18م، والمحيط المتوسطي الذي كانت تنشط فيه هذه الإيالات إذ كانت لها علاقات متنوعة مع مختلف القوى.

اهتم الكثير من الباحثين بموضوع العلاقات بين الإيالات العثمانية في الحوض الغربي للمتوسط في العصر الحديث، وفي ما يلي نستعرض بعضاً من تلك الدراسات التي تطرقت إلى بعض الجوانب من هذا الموضوع:

دراسة "حصام صورية"، التي تحمل عنوان "العلاقات بين إيالة الجزائر وتونس خلال القرن الثامن عشر"، وهي رسالة ماجستير تمت مناقشتها سنة 2013، إذْ حاولت الباحثة فيها التطرق إلى علاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية بين الجزائر وتونس، حيث خلصت في دراستها إلى أنّ تلك العلاقات كانت غير مستقرة، حيث عرفت الإيالتان حالات من التوتر والسلام ، وأرجعت ذلك إلى أنّ عدم الاستقرار في العلاقات راجع إلى الاختلاف الكبير في نظام الحكم. وقد ساعدتنا هذه الأطروحة في تسليط الضوء على العلاقات السياسية والعسكرية بين الإيالتين.

دراسة "وهيبة بولصباع" التي تم مناقشتها عام 2014/2013، التي كانت عبارة عن مذكرة ماجستير بعنوان "العلاقات التجارية بين مدينة الجزائر ومدينة وتونس وسلا كمراكز للجهاد البحري خلال القرنين (17-18م)" حيث تطرقت الباحثة في هذه الدراسة إلى تلك العلاقات التي كانت قائمة بين القوى المتصارعة في المنطقة، وتناولت نوع المواد التجارية المتبادلة والتي تشكلت في جزء كبير منها من الأسرى والغنائم، وتعدّت العلاقات بين هذه المراكز إلى تقديم المؤن والإمدادات للسفن التابعة لها لتسهيل نشاطها في البحر، ما ساعدنا في التعرف على جانب هام من العلاقات البحرية بين تونس والجزائر، وإبراز مظاهر التعاون البحري بينهما.

دراسة "حلوان محمد" بعنوان "العلاقات بين إيالة الجزائر وإيالة تونس وليبيا 1750-1830"، وهي عبارة عن رسالة ماجستير تمت مناقشتها في جانفي 2016، تطرق الباحث فيها إلى العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والروابط الاجتماعية بين الإيالات الثلاثة حيث اعتمد على وثائق أرشيفية مهمة من الأرشيف التونسي والجزائري. تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها أفادتنا بشكل كبير حين تطرّقنا لموضوع العلاقات بين الإيالات الثلاثة، خاصة في ظل شحّ المراجع حول إيالة طرابلس الغرب.

دراسة "عمار بن خروف" المعنونة بـ"العلاقات السياسية بين الجزائر وتونس في القرن 18م/12هـ" والمنشورة في تاريخ 2017، حيث تناول في دراسته الجوانب السياسية والعسكرية بين الإيالتين حيث انتهى في بحثه إلى مجموعة من النتائج أبرزها أنّ العلاقات الجزائرية التونسية قد مالت في كثير من الأحيان إلى العداء، وأنّ هذا العداء لم يكن يعبر دائما عن إرادة السكان في البلدين. ما يمكن قوله عن هذه الدراسة بأنّها كانت شاملةً وافيةً ساعدتنا بشكل كبير في التعرف على العلاقات السياسية والعسكرية بين الإيالتين تونس والجزائر، خاصة وأنها تميزت بطابعها التحليلي واعتماد صاحبها على قدر وفير من الوثائق الأرشيفية وتنويعه بين المصادر والمراجع المختلفة والمقارنة بينها.

دراسة "الطاهر تومي" في تاريخ 2018 – 2019، تحمل عنوان "علاقات الإيالات المغاربية العثمانية مع إسبانيا ما بين 1520 – 1792م"، تناولت هذه الدراسة تاريخ العلاقات ما بين هذه الإيالات وإسبانيا، التي طغى عليها التوتر والصراع، لتأثرها بحروب الاسترداد، ما كان فرصة لهذه الإيالات لإظهار تعاطفها وتضامنها مع مسلمي الأندلس، ساعدتنا هذه الدراسة في التعرف على المواقف المتقاربة لهذه الإيالات مع إسبانيا، بالإضافة إلى دورها في مساعدة مسلمي الأندلس.

دراسة "عطية محمد"، بعنوان "التحالفات الإقليمية والدولية ضدّ إيالة الجزائر 1541- 1830" المُقدمة بتاريخ 2019 – 2020. وظّفنا هذه الدراسة في تسليط الضوء على العوامل التي كانت وراء تقلُّب العلاقات بين هذه الإيالات، خاصة وأنّ الباحث تناول فيها مختلف التحالفات التي كانت ضدّ الجزائر والتي أعانتنا في دراسة التحالفات التونسية الطرابلسية من جهة ومن جهة أخرى ما كان من تحالفات بين هذه الإيالات والقوى الأجنبية ضدّ إيالة الجزائر.

أمّا في ما يتعلق بالعلاقات الجزائرية الطرابلسية فإننا لم نصادف دراسات كافية بخصوص هذا الموضوع، باستثناء دراسة "عديدة الشارف" التي كانت بتاريخ 2015 والتي جاءت بعنوان: "إيالة الجزائر والعلاقات الليبية الأمريكية 1795م - 1810"، والتي تناولت فترة قصيرة من العلاقات الجزائرية

مع ليبيا وتأثيرها على العلاقات هذه الأخيرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإنّ كانت هذه الدراسة لم تغطي إلاّ فترة وجيزة من بحثنا إلاّ أنّها أفادتنا في إبراز الدور الجزائري في تشكيل العلاقات الطرابلسية الأمريكية.

في حين تبقى العلاقات التونسية الطرابلسية تفتقد للدراسة والبحث، حيث أننا (وحسب ما اطلعنا عليه وفي نطاق حدودنا) لم نُصادف دراسة اهتمت بهذه العلاقة أو بجزء منها، وهو ما شكّل لنا أحدى صعوبات هذا البحث.

حرصنا أثناء إعدادنا لهذه الدراسة على الاعتماد على الوثائق الأرشيفية أبرزها:

الأرشيف الوطني الجزائري:

حيث استفدنا بشكل كبير من وثائق خط همايون التي عرّبها كل من فكري طونة، في مقدمتها:

العلبة رقم 01: خط همايون عدد 841 بتاريخ 1202هـ مضمونه يتعلق باستعداد الجزائر لإرسال أسطولها لمساعدة الدولة العثمانية في حربها ضدّ القوى الأوروبية.

العلبة رقم 04: استفدنا كثيراً من محتويات هذه العلبة، فمن أبرز الوثائق التي وظّفناها:

- خط همايون عدد 6931 بتاريخ 1207 تتضمن هذه الوثيقة مراسلة جزائرية حول المعاهدات العثمانية الأوروبية وأثرها على الجزائر، حيث تؤكّد الجزائر من خلال هذه الوثيقة أنّ مثل هذه المعاهدات تضعف من شأن البحرية الجزائرية وتحدّ من نشاطها.
- خط همايون العدد 15619 المؤرخ في 1209هـ و العدد: 15694 المؤرخ في 1209هـ والعدد 12986 بتاريخ 1211هـ وهي عبارة عن مراسلات بين السلطان العثماني وداي الجزائر حول قضية السفينة الروسية التي أسرها البحارة التونسيون.
- خط همايون العدد 57095 بتاريخ 1211هـ يتعلق بإرسال مساعدات عسكرية لطرابلس الغرب.

العلبة رقم 05 التي تحتوي على عدة وثائق، لعلّ أبرز وثيقة وظفناها في دراستنا هي خط همايون العدد 55725 بتاريخ 1205هـ، وتتضمن هذه الوثيقة أوامر سلطانية لقائد ميناء إسطمبول لتكريم البحارة الجزائريين والتونسيين نظير جهودهم في الجهاد ضدّ الأوروبيين، حيث احتوت الوثيقة على قائمة حول طبيعة التكريم الذي كان عبارة عن مساعدات عسكرية وهدايا وتشريفات.

العلب رقم 01 و 04 و 05، حيث أفادتنا كثيراً هذه العلب في تتبع مواقف هذه الإيالات من الحملة الفرنسية على مصر وردود أفعالها، كما أطلعتنا على الموقف الجزائري بخصوص السفينة الروسية التي أسرتها البحرية التونسية.

الأرشيف الوطني التونسي:

الدفتر 1951 يغطي الفترة الزمنية ما بين 1177- 1178هـ / 1763- 1765م الذي يتضمن قائمة للمداخيل اليومية للجمرك بتونس، وعدد صفحاته 67 صفحة.

الدفتر 2144 يتضمن قوائم بالإحسانات والصدقات والهدايا المقدمة من الخزينة التونسية للعديد من القبائل والأفراد سواء في تونس أو المناطق المجاورة، ويغطي الدفتر 2144 الفترة الزمنية الممتدة بين 1170- 1192هـ/ 1756- 1779م وعدد صفحاته 486، أما الدفتر 2145 فيشمل المدّة بين 1191-1197/ 1777- 1782 وتبلغ عدد صفحاته291 صفحة. وقد ساعدتنا هذه الدفاتر في إعداد قوائم طويلة تتعلق بالأسرى الجزائريين الذين تم الإحسان إليهم من قبل الخزينة التونسية، بالإضافة إلى التعرف على الهدايا المرسلة من تونس إلى الجزائر وطرابلس الغرب، كما تضمنت قوائم تتعلق بالإحسانات التي إستفادت منها القبائل الجزائرية.

الدفتر الجبائي رقم 180 و 269 الذي يتضمن قوائم تتعلق بهدايا وإحسانات قدّمتها السلطة التونسية لمناطق مختلفة، حيث أفادنا هذا الدفتر بشكل كبير في التعرف على جانب مهمّ من الهدايا التي قدّمها حكام الجزائر إلى بايات تونس، بالإضافة إلى التعرف على بعض وكلاء الجزائر بتونس.

وقد اعتمدنا كذلك على الوثائق التي نشرها خليفة حماش في كتابه "كشاف الوثائق الجزائرية" بالأرشيف التونسي حيث زودنا بمعلومات هامة حول العلاقات التجارية بين الجزائر وتونس خلال الفترة المعنية بالدراسة.

بالإضافة إلى ذلك فقد اعتمدنا على عديد المصادر أبرزها:

- صالح ابن العنتري، "تاريخ قسنطينة (فريدة منسية)" هو من المصادر الجزائرية المهمة التي استعنّا بها في إعداد هذه الدراسة، لما يتطرق إليه هذا المصدر من تاريخ بايات الشرق الجزائري، باعتبار هذا الأخير كان في احتكاك دائم من الإيالة التونسية.
- أحمد ابن أبي الضياف "إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، مج 2، ج3" من المصادر التاريخية التونسية المهمة التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة، باعتباره يتناول جوانب مختلفة من التاريخ السياسي لتونس، إلا أنّ صاحبه كان منحازا للبيت الحسيني في كتابه خاصة عند الحديث عن الصراع الجزائري التونسي.

- محمود مقديش "نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، مج2" فهو أهم مصدر تونسي اعتمدنا عليه في مختلف فصول هذه الدراسة، حيث أنّه يقدم لنا التاريخ السياسي للإيالة التونسية خلال العهدين المرادي والحسيني، كما تطرق لأهم الوقائع العسكرية التي حصلت بين الإيالات الثلاثة.
- ابن غلبون الطرابلسي، "تاريخ طرابلس الغرب المسمّى بالتذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار"، يتطرق الكتاب إلى الشخصيات التي حكمت طرابلس الغرب في فترات زمنية مختلفة، وتميز بتقديم ترجمات مقتضبة لهم ولأهم أعمالهم، لكنّه في الوقت نفسه لم يفصّل أكثر في العديد من الأحداث التاريخية المهمة، لذلك لا يمكن للباحث الاعتماد عليه لوحده نظراً لشحّ المعلومات التي يقدمها أحيانا.
- أحمد النائب الأنصاري، "المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب"، مصدر تاريخي حول ليبيا (طرابلس الغرب) في الفترة المعنية بالدراسة، وهو عبارة عن ترجمات للشخصيات السياسة والدينية في طرابلس الغرب، إلا أنّه يفتقر للدّقة والتفصيل وأحياناً كثيرة يُهمل أحداثا ووقائع مهمة في التاريخ الليبي.
- "حرب القرصنة بين دول المغرب العربي والولايات المتحدة" لمنصور عمر الشتيوي إذ يتطرق فيه المؤلف لجانب من العلاقات الخارجية بين هذه الإيالات والولايات المتحدة الأمريكية وهذا الكتاب عبارة عن ترجمة لمراسلات بين رجال السياسة الأمريكيين الذي عايشوا الفترة.
- "طرابلس من 1510إلى 1850" من تأليف "برنيا كوستنزيو" تناول فيه الباحث تاريخ ليبيا في الجوانب المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- شال فيرو، "الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي"، يعتبر هذا المرجع من أهم المراجع التي تناولت تاريخ طرابلس الغرب، فعلى الرغم من أنه يغطي فترة زمنية طويلة إلّا أنّه يقدم معلومات كثيرة خاصة منها المتعلقة بالأوضاع الداخلية من صراعات وتمردات، بالإضافة إلى العلاقات الخارجية لطرابلس الغرب مع مختلف القوى الأوروبية، إلا أنّ الكاتب لا يخفي نظرته وتفسيراته الأوروبية.
- ألفونص روسو، "الحوليات التونسية منذ الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر"، يتناول هذا المصدر التاريخ السياسي لتونس خلال فترة زمنية تمتد إلى ما يزيد عن ألف سنة، وهو يزودنا بمعلومات قيمة حول التاريخ السياسي للإيالة التونسية.

- ويعتبر كتابي بلانتي " Eugéne Plantet " الأول المعنون بـ "مراسلات دايات الجزائر" Correspondance Des deys d' Alger avec la cour de France 1579-183"، و الثاني بعنوان "مراسلات بايات تونس"Correspondance des Beys de Tunis et des consuls de Frances avec " la cour 1700-1830"، من أهم الكتب التي إستعنا بها كثيرا في هذه الدراسة لما تحتوي عليه من معلومات مهمة نقلها لنا قناصل فرنسا في كل من الجزائر وتونس، سواء حول الأوضاع العامة في الإيالتين أو عن نوع العلاقات والمراسلات القائمة بينهما، وغير ذلك من المعلومات المفيدة، خاصة وأنها مراسلات كانت صادرة عن شخصيات كانت قريبة من صانعي القرار.
- كتاب آخر كان أساسيا في إعداد هذا البحث للباحث " روار دو كار" "Rouard De Card "، Traités de la France Avec les pays De l'Afrique du Nord Algérie, Tunisie, Tripolitaine, " Maroc "، الذي يتناول كل المعاهدات والاتفاقيات التي وقعتها فرنسا مع إيالات الحوض الغربي للمتوسط بالإضافة إلى المغرب الأقصى، وهو ما ساعدنا في إجراء مقارنة وتتبع مختلف هذه المعاهدات، خاصة فيما يتعلق بالجوانب الأمنية.

حاولنا أثناء دراستنا إجراء مقارنة بين مختلف الدراسات سواء الجزائرية أو التونسية أو الليبية وكذا الأوروبية، بالإضافة إلى مصادر ومراجع تاريخية أخرى لا يسعنا المقام لذكرها كلها.

ومن أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة اتبعنا في هذه الدراسة المنهج التاريخي القائم على النقد والتحليل والمنهج الوصفي، إذ إستعنا بالأول لتتبع وقائع الأحداث التاريخية والظروف التي صاحبتها، ودراسة آثارها المختلفة، ولجأنا إلى المنهج التحليلي بغية تحليل أبعاد تلك الوقائع التاريخية في مجرى العلاقات بين البلدين، وما ارتبط بها من تداعيات، حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة.

وقد قسّمنا دراستنا هذه إلى مقدمة و ثلاثة فصول، حيث ختمنا كل فصل بخلاصة تضمنت ملاحظات واستنتاجات، وفي الأخير خاتمة للبحث كلّه.

تناولنا في الفصل الأول جهود الإيالات في ضمان أمن مجالها الترابي والبحري، حيث قسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث متطرقين فيها إلى جهود الإيالات في تأمين مجالها ونشاطها البحريين من خلال تأمين الشواطئ والمدن الساحلية، عبر الاستعدادات العسكرية وحماية الإيالات من خطر الأوبئة القادمة من البحر وكذا ضمان أمن وسلامة السفن، كما تطرقنا فيه إلى ذلك التنسيق الجزائري التونسي لاسترجاع جزيرة طبرقة.

أما المبحث الثاني لهذا الفصل، فجاء حول التعاون في تحييز المجال الجغرافي للإيالات، إذ تكون من ثلاثة مباحث رئيسية، وفيها بيّنّا التركيبة القبلية للمناطق الحدودية للإيالات الثلاثة، وكذا جهودها في ضبط الحدود، فضلا عن ما قامت به من أعمال من أجل إخضاع القبائل الحدودية . في حين جاء المبحث الثالث ليُبين جهود الإيالات في تأمين مجالها الترابي وذلك من خلال إبراز السياسات التي مارستها هذه الإيالات لتحقيق الأمن وفرض سلطتها على مجالها الجغرافي سواء عبر ممارسة العنف ضدّ القبائل، وإنشاء الأبراج لمراقبة القبائل وتأمين الطرق التجارية، وكذا الاستعانة بقبائل المخزن، وتوظيف الخطاب الديني. أما آخر مبحث من هذا الفصل فقد جاء بعنوان التعاون في تأمين حركة الوفود إذ تكوّن من مطلبين هما: ضمان أمن وسلامة المبعوثين إلى القوى الأجنبية أما المطلب الثاني فبعنوان التعاون في تأمين حركة الوفود الأجنبية بين الإيالات.

وجاء الفصل الثاني من هذه الدراسة بعنوان التضامن الاسلامي بين الإيالات والجهود المشتركة للحفاظ على الاستقرار السياسي للمنطقة، حيث حاولنا في هذا الفصل دراسة ما كان بين هذه الإيالات من علاقات وتأثيرها على المنطقة، حيث تمّ تقسيم هذا الفصل إلى خمسة مباحث، تناولنا في الأول الكيفية التي استمرّ بها الاستقلال السياسي للإيالات بالرغم من الصراع العسكري الذي كان بينها، حيث قسّمنا هذا المبحث إلى ستة مطالب تناولنا فيها مختلف الصراعات والتحالفات التي كانت بين هذه الإيالات مبرزين تأثيرها على استقرار وأمن المنطقة.

أما في المبحث الثاني فقد سلّطنا الضوء على جانبٍ آخر من العلاقات ما بين هذه الإيالات والمتمثل في سياسية الإحسانات وتبادل الهدايا ودورهما في استقرار المنطقة، أمّا ما تبقى من مباحث فقد جاءت لتبين روح التضامن التي أبدتها هذه الإيالات في تعاملها مع العديد من القضايا التي كانت لها رمزية خاصة في مقدّمتها مسألة ضمان أمن ركْب الحجّ، والمساهمة في افتداء الأسرى وكذا نصرة مسلمي الأندلس.

في الفصل الثالث والذي كان بعنوان العلاقات الخارجية والتعاون البحري بين الإيالات الثلاثة، والذي جاء لدراسة متغيرين أساسيين: الأول يتمحور حول مدى نجاح هذه الإيالات في توحيد سياساتها الخارجية، في حين جاء المتغير الثاني حول التعاون في النشاط البحري الذي كان موجّها بالخصوص ضدّ القوى المعادية. وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث. درسنا في المبحث الأول المواقف الموحدة للإيالات الثلاثة في التعامل مع القوى الأوروبية من خلال المشاركة في الحروب العثمانية الأوروبية. وتوحيد سياساتها.

أمّا المطلب الثالث من هذا الفصل جاء بعنوان الموقف الموحد من الحملة الفرنسية على مصر 1798، فإنّه مطلب تابع للمبحثين السابقين ويُوضحهما بأكثر تفصيل. وفي المبحث الثاني من هذا الفصل الذي عنوناه بالعلاقات الخارجية للإيالات الثلاثة وانعكاساتها على علاقاتها البينية، حيث تكوّن من ثلاثة مطالب تتمحور حول دور القوى الخارجية في إضعاف العلاقات الثنائية ما بين الإيالات، وكذا جهود هذه الإيالات في التوسّط لحل المشاكل الخارجية لبعضها البعض وأخيراً جهود الدولة العثمانية في تحسين العلاقات بين الإيالات الثلاثة.

وفي آخر مبحث من هذا الفصل الذي كان بعنوان التعاون البحري بين الإيالات، فقد قسّمناه إلى مطلبين هما: العمليات البحرية المشتركة، والمطلب الثاني بعنوان التزود من الموانئ.

وختمنا هذه الدراسة بخاتمة تضمنت أهم النتائج والاستنتاجات التي توصلنا إليها.

الصعوبات التي واجهتنا:

- أثناء إعدادنا لهذه الدراسة واجهتنا العديد من الصعوبات، أهمّها: قلّة المادة العلمية من مصادر ومادة أرشيفية ودراسات أكاديمية التي تناولت الموضوع بالدّقة التي طرح بها، حيث أنّ أغلب الدراسات تمحورت حول العلاقات السياسة والتاريخية خاصة بين الجزائر وتونس.
- عدم قدرتنا على زيارة مختلف المكتبات ودور الأرشيف الوطنية سواء في الجزائر أو تونس أو ليبيا، نظرا لقيود الحظر التي عرفها العالم جراء جائحة كورونا (كوفيد -19)، الأمر الذي زاد من صعوبة دراستنا للموضوع.
- خصوصية البحث المتعلقة بالتعاون وضمان الأمن كجزئيتين محددتين في العلاقات ما بين هذه الإيالات، الأمر الذي تطلب منا التركيز على هاتين الجزئيتين فقط وإبراز هما دون غيرهما من العلاقات.

الفصل الأول

جهود الإيالات في ضمان أمن مجالها الترابي والبحري.

1) تأمين المجال والنشاط البحريين

2) التعاون في تحييز المجال الترابي للإيالات

3) جهود الإيالات في تأمين مجالها الترابي

4) التعاون في تأمين حركة الوفود

تمهيد:

واجهت إيالات الحوض الغربي للمتوسط منذ القرن 16م العديد من التحديات الداخلية والخارجية كانت على مقدار متساو من الخطورة، كل هذه التحديات كان من شأنها تهديد وجودها وزعزعة أمن واستقرار المنطقة، وهو ما كان من شأنه جعل هذه الإيالات الثلاثة (الجزائر و تونس وطرابلس الغرب) تعمل على ضمان أمن مجالها الترابي والبحري ومن مختلف التهديدات، سواء بطريقة فردية أو جماعية من خلال تنسيق الجهود فيما بينها، وهو ما سوف نحاول التطرق إليه من خلال هذا الفصل.

1) تأمين المجال والنشاط البحريين:

تأثر النشاط البحري في البحر الأبيض المتوسط بشكل كبير بذلك الصراع الذي كان حاصلا بين ضفتيه الشمالية والجنوبية ، وهو ما انعكس سلبا على مصالح كل الأطراف المطلة عليه، أين كانت السفن تتعرض لعدة أخطار كالأسر والغرق أو الحاجة إلى الصيانة والتزود بالمؤونة، وكان الشريط الساحلي هو الآخر عرضة لأخطار عديدة كان البحر مصدرها، كالحملات البحرية المعادية والأوبئة المنقولة عبر البحر.

فكل هذا كان يحدث في ظلّ وجود شريط ساحلي طويل يصعب تأمينه وتعدد الأطراف المعادية، وأمام هذه التحديات كان لابد على الإيالات من أن تبذل جهوداً كبيرة لضمان أمن مصالحها، سواء بصفة فردية أو مشتركة.

كان لهذه المخاطر البحرية التي تتعرض لها هذه الإيالات سواء في البحر أو على السواحل، خسائر كبيرة كتعطيل التجارة وارتفاع عدد الأسرى، ففي سنة 1775م تمكن 12 قرصاناً من "ميورقة" من أسر سبعة سفن جزائرية على متنها 80 بحارا[1]، وفي سنة 1729 تمكنت سفينة فرنسية من أسر 20 تاجراً من طرابلس الغرب و 100 عبدا وأخذ بضاعتهم، وكان هؤلاء التجار على متن سفينة تابعة لنابولي[2].

في سنة 1662م تمكن قرصان جنوي من أسر 48 تركيا كانوا بالقرب من السواحل الجزائرية، ثم قاموا بمهاجمة ميناء "ستورة" (سكيكدة) حيث اختطف 12 جزائريا، حادثة أخرى يُخبرنا بها العياشي

[1] Moulay Belhamissi, « Course et contre-course en méditerranée ou comment les algériens tombaient en esclavage », Cahiers de la Méditerranée 2002, P P 54-55.

[2] أحمد سعيد الطويل، البحرية الطرابلسية في عهد يوسف باشا القرمنالي، دار الكتب الجديدة المتحدة، لبنان، ط 1، 2002 ،ص 166.

(في مطلع النصف الثاني من القرن 17م) في رحلته أثناء تواجده بالبلاد الطرابلسية من" أنّ بعض الصعاليك في بعض السنين آواهم الليل إليه فباتوا (أي في المسجد)، فجاء مركب للنصارى ... فوجدوهم في المسجد، فأسروهم ولم يشعر بهم أحد لبعد المكان عن العمران"[1]، وهذا يُثبت لنا أنّ الأخطار كانت تنتقل من البحر إلى السواحل.

يكفي لمعرفة حجم هذه الخسائر أن نذكر أن في إسبانيا وعلى مدار القرن 18م قد بلغ عدد الأسرى فيها حوالي 10 آلاف أسير من المغاربة والأتراك[2]، أما جزيرة مالطة التي كانت مركزا هاما للقرصنة الأوروبية وسوقا للأسرى، فقد أسرت سفنها حوالي 4 آلاف أسير خلال الفترة الممتدة ما بين 1654 إلى 1674 .

ويمكننا في ما يلي أن ننقل بعض الأرقام حول الأسرى في جزيرة مالطة[3]:

السنة	1548	1569	1576	1582	1590	1599	1632	1669
العدد الأسرى	≤ 400	حوالي 400	400	800	1405	1800	2046	2390

الامارات الإيطالية كان لها نصيب كبير من أعمال القرصنة والأسر، ففي سنة 1723 تمكنت السفن البابوية من أسر نحو 415 أسيراً من مختلف الأقطار الإسلامية، وكان الجزائريون يشكلون النسبة الأكبر بـ 114 أسيراً[4].

تبيّن لنا هذه الأرقام أنّ المسالك البحرية و المدن الساحلية للإيالات لم تكن آمنة من هجمات القراصنة الأوروبيين، الأمر الذي انعكس سلبا على استقرار المنطقة سواء من الناحية السياسية أو من الناحية الاقتصادية لما كان يشكله البحر من مورد اقتصادي هام. و تنوّعت الكيفيات التي تعاملت معها الإيالات المغاربية مع هذه الأخطار ، سواءً بالاعتماد على قدراتها الذاتية أو من خلال التعاون فيما بينها.

---

[1] العياشي عبد الله بن محمد، الرحلة العياشية، مج 2، دار السويدي للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2006 ، ص 132.

[2] Maximiliano Barrio Gozalo, « Esclaves musulmans en Espagne au xviiie siècle », Cahiers de la Méditerranée , Éditeur Centre de la Méditerranée moderne et Contemporaine, 15 décembre 2013, P 36.

[3] Anne Brogini, « Une activité sous contrôle : l'esclavage à Malte à l'époque moderne », Cahiers de la Méditerranée , Éd : Centre de la Méditerranée moderne et Contemporaine ,15 décembre 2013, PP 51-53.

[4] سعيود ابراهيم، الأسرى المغاربة في إيطاليا خلال العهد العثماني، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2 بوزريعة، قسم التاريخ، 2009-2010، ص 158.

أ) ضمان أمن الشواطئ والمدن الساحلية:

إنّ ضمان أمن سواحل كل إيالة من الهجمات المفاجئة التي كانت تقوم بها القوى الأوروبية المعادية كان من المسائل الرئيسية التي اهتمت بها هذه الإيالات، لأنّ أمن هذه السواحل كان يساهم في استقرار الإيالات وازدهار تجارتها وغياب الأمن كان له انعكاسات سلبية عديدة على هذه الإيالات.

✓ الاستعدادات العسكرية لضمان أمن المجال البحري:

منذ البدايات الأولى لظهور هذه الإيالات في مسرح الأحداث في المتوسط، كان البحر أكبر تحدياتها باعتباره المصدر الأول للخطر، في الوقت نفسه كان عاملا أكسبها دوراً هامّاً في صياغة العلاقات المتوسطية في تلك الفترة. ولذلك فإنّ هذه الإيالات كرّست جزءاً كبيراً من مواردها من أجل تأمين مجالها ونشاطها البحريين وكذا الاستفادة من ما قد يعود عليها من أرباح جراء ذلك.

لتحقيق ذلك حرصت السلطة الحاكمة في كل من الجزائر وتونس وطرابلس الغرب على الاعتماد على قوتها البحرية كوسيلة لتأمين مجالها ونشاطها البحريين، فضمان أمن المجال البحري لهذه الإيالات من أيّ تهديدات له صلة وثيقة بمدى جاهزيتها العسكرية البحرية ومدى قُدرتها على استعمال تلك القوة لتحقيق أمنها وإلزام القوى المعادية باحترامه، والجدول التالي يُعطينا صورةً موجزةً عن تلك القوة البحرية لهذه الإيالات:

الجزائر[1]	تونس	طرابلس الغرب
70 قطعة (1630م)	14 سفينة (1634م)[2]	11 قطعة (1637م)
19 سفينة (سنة 1681م)[3]	98 سفينة (1798م)[4]	26 قطعة في عهد يوسف باشا[5]
حوالي 13قطعة (أواخر ق 18م)[6]	////	///

[1] هناك تضارب حول تعداد القطع البحرية في الاسطول الجزائري خلال القرن 17م. للمزيد يُنظر: المنور مروش، القرصنة الأساطير والواقع، ج2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص ص 232 - 234

[2] Moulay Belhamissi, Marine et Marines D'Alger 1518 -1830, T 1, B N A, 1986 , P 99.

[3] جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500 - 1830، دار الرائد للكتاب الجزائري، الجزائر، 2010، ص 50.

[4] مما لا شك فيه أنّ أغلب هذه السفن كانت قطعا صغيرة. ليلى زغدود، البحرية التونسية في القرن 1782- 181، أطروحة دكتوراه، جامعة تونس، 2014، ص 251.

[5] أحمد سعيد الطويل ، المرجع السابق، ص، ص 143، 149.

[6] Moulay Belhamissi, Marine ..., Op.cit, 1986 , P 94

لن يكون بمقدورنا إدراك حجم هذه القوة وأهميتها إلاّ من خلال عرضها ضمن محيطها الدولي الذي كانت تصارع فيه، فحسب تقرير إنجليزي لعام 1687م ذكر أنّ للجزائر 32 سفينة عدد مدافعها مجتمعة هو حوالي 288 مدفعاً، في المقابل فقد بلغ عدد السفن الإنجليزية سنة 1689م حوالي 323 سفينة تحمل 6930 مدفعاً[1]. إنّ هذه المقارنة لتبين لنا الفرق الشاسع بين البحرية الجزائرية التي كانت تمر بعصرها الذهبي وبين البحرية الانجليزية التي كانت هي الأخرى تعرف عصراً ذهبياً، سواء من حيث العدد أو العدّة، وعلى الرغم من هذا التفوّق الذي يميل لصالح إنجلترا، إلاّ أنّ البحرية الجزائرية والمغاربية عامة كانت قد نجحت في إجبار القوى الأوروبية على توقيع معاهدات سلم معها والامتثال في عديد المرات لشروطها. وهنا لا بدّ لنا أنّ نتساءل كيف حدث ذلك؟ وماهي استراتيجية تلك الإيالات من أجل ضمان تفوقها البحري؟

تتجلى القوة البحرية لهذه الإيالات في العدد الكبير من الحملات البحرية التي كانت تقوم بها في المتوسط، والتي كانت تُلحق خسائر كبيرةٍ بالقوى الأوروبية، والجدول التالي يُبين لنا جزءاً من تلك الحملات البحرية التي قامت بها تونس ضدّ السواحل الأوروبية[2]:

الفترة	1784 - 1788	1793- 1797م	1798- 1805م
معدل الحملات خلال السنة	29 حملة	62 حملة	75 حملة

أمّا في طرابلس الغرب فإنّ بحريتها لم تكن بمتأخرة عن الإيالتين المجاورتين، حيث بلغ عدد حملاتها العسكرية في الفترة الممتدة من 1754 إلى 1773م حوالي 243 حملة[3] بمعدل 12 حملة في السنة. أمّا الجزائر والتي كانت تُعتبر أقوى هذه الإيالات وأكثرهم نشاطا في المتوسط، قد تمكنت خلال الفترة الممتدة من 1613م إلى 1621م من الاستيلاء على 936 سفينة وقارباً خلال 08 سنوات فقط[4]. وكان المجال الجغرافي الذي شمله النشاط البحري لهذه الإيالات شاسعاً حيث كان يُغطي النصف الغربي للمتوسط بل وامتدّ إلى غاية المحيط الأطلسي وصولاً إلى سواحل إنجلترا. وهو ما توضّحه لنا إحدى الرسائل الأمريكية المؤرخة في 1793م جاء فيها :"لقد كتبت لكم بالأمس عن الهدنة التي وقعتها البرتغال مع الجزائر، وعن إبحار ثمان من السفن الجزائرية إلى المحيط الأطلنطي..."، وقد عبّرت

[1] المنور مروش، المرجع السابق، ص 234.
[2] ليلى زغدود، المرجع السابق، ص 246.
[3] أحمد سعيد الطويل، المرجع السابق، ص 74.
[4] المنور مروش، المرجع السابق، ص 283.

المراسلات الأمريكية في هذا الشأن عن حجم الأخطار التي تنتظر سفنها وسفن الدول الأوروبية في الأطلسي[1].

إنّ النشاط البحري العسكري لهذه الإيالات كان فعّالا إلى حدّ كبير في التصدي لاعتداءات القراصنة الأوروبيين وملاحقة المعتدين منهم، وكذا حفظ مصالح هذه الإيالات وأمنها. ومن أجل اثبات مدى فعالية هذه القوة البحرية فإنّنا سوف نشير إلى حادثة وقعت في سنة 1742م عندما قامت سفن "نابلي" بأسر إحدى السفن البحرية الطرابلسية بالرغم من وجود معاهدة بين الطرفين فكان ردّ باشا طرابلس أنّ أمر مراكبه بمهاجمة سفن نابلي واستمر الوضع إلى غاية سنة 1744م إذ أجبرت نابلي على تجديد المعاهدة مع الطرابلسيين[2].

إنّ الأحداث المشابهة لما وقع للسفينة الطرابلسية كثيرة جدا ففي كل مرّة كانت هذه الإيالات لا تتردّد في استعمال قوتها لصيانة أمن رعاياها، وما حادثة قتل الوفد الجزائري سنة 1620م وردّ فعل البحرية الجزائرية إلّا مثال آخر حول مدى قدرة الإيالات على استعمال قوتها بغرض تأمين مصالحها.

أمّا البحرية التونسية كان لها دور هي الأخرى في تأمين مصالح الإيالة، ففي سنة 1625م جرت معركة بحرية بين ستة سفن تونسية وخمسة سفن مالطية انتهت بانتصار التونسيين وأسر سفينتين مالطيتين وجدوا على متنهما 500 مسلم[3]، أمّا الجزائريون فقد كانت غنائمهم بالكاد لا تُحصى لضخامتها ففي سنة 1619م نجحوا في الاستيلاء على 12 سفينة تجارية هولندية، وفي عام 1620م فقد بلغت غنائمهم 125 سفينة[4].

وأمام عجز القوى الأوروبية على وضع حدّ لهذا النشاط البحري للإيالات، فقد لجأت إلى توقيع المعاهدات معها، راضية بدفع إيتاوات سنوية مقابل ذلك. وإنّ كانت هذه المعاهدات تتضمن ضمانات أمنية متبادلة بين القوى الأوروبية والإيالات المغاربية، في ما يتعلق بعدم الاعتداء على السفن وإطلاق

---

[1] منصور عمر الشتيوي، حرب القرصنة بين دول المغرب العربي والولايات المتحدة، مؤسسة الفرجاني، طرابلس ليبيا، ط1، 1970، ص 56- 59.

[2] أحمد سعيد الطويل، المرجع السابق، ص 69.

[3] محمود مقديش ، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار ، مج2، تح: علي الزواري وآخرون، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط1، 1988، ص 93.

[4] المنور مروش، المرجع السابق، ص 316.

الأسرى وتنشيط الحركة التجارية، لكنّها في الوقت نفسه وعلى المدى الطويل كانت تساهم في إضعاف القوة البحرية لهذه الإيالات وتحدّ من نشاطها في المتوسط، وهو ما كان معلوماً من قبل هذه الإيالات[1].

إنّ الاعتماد على القوة البحرية وحدها لتحقيق الأمن لم يكن كافيا بالنسبة لحجم التهديدات التي كانت تتعرض لها سواحل هذه الإيالات. حيث لم تكن هذه الأخيرة تخاطر بإرسال كامل قوتها البحرية للغزو، بل كانت تُبقي جزءاً منها في الموانئ لحمايتها من أي هجمات مباغتة، ففي عهد يوسف باشا القرمنالي[2] خُصّصت سفينتان لحماية ميناء طرابلس ليلاً، ولما اندلعت الحرب بين تونس والبندقية سنة 1787م، حين هاجمت سفنهم مدينة صفاقص فقرّر باشا تونس أنّ يجعل في المدينة سفناً حربية (أنشولات[3]) للدفاع عنها إذا ما عاود البنادقة الهجوم على المدينة[4].

أمّا في الجزائر فقد كانت تُخصص بعض السفن لحماية الميناء، ففي عام 1681م بقيت سفينة واحدة في الميناء بينما خرجت باقي السفن للغزو، أمّا في عام 1755م فقد كانت هناك مجموعة من الأغربة التي كانت تختص في حماية السواحل[5].

ينقل لنا مقديش أهمّية تلك القوة البحرية المرابطة عند الموانئ في ردّ خطر الأوروبيين إذ في عام 1790م رست سفن البنادقة أمام مدينة تونس فخرج لهم سكانها في سفن لحربهم وأجبروهم على العودة من أين أتوا. وتكرّر الأمر نفسه حين خرجت أربع سفن تونسية في السنة نفسها لردّ حملة للبنادقة على مدينة تونس[6].

اعتمدت الإيالات كذلك في حماية سواحلها على إنشاء الحصون والأبراج، باعتبارها مراكز عسكرية ثابتة تستغل في مراقبة المناطق وتأمينها، إضافة إلى أنّها تعكس وجود السلطة وقوتها، ففي تونس نجد عدة قلاع تشرف على البحر ففي طبرقة نجد قلعتين، وفي بنزرت كان يحيط بالمدينة سور

---

[1] أ و ج، خط همايون، علبة رقم 04، عدد 6931، بتاريخ 1207هـ، تع: فكري طونا، ص 7.

[2] يوسف باشا القرمنالي تولى حكم طرابلس الغرب خلفا لوالده علي القرمنالي وذلك في 11 جوان 1795 واستمر حكمه إلى سنة 1832. ينظر: شارل فيرو، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي الغزو الإيطالي، تح- تر: محمد عبد الكريم الوافي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط 3، 1994، ص 369.

[3] إنشونة (Lancion) كلمة إيطالية يقصد بها قارب شحن شبيه بالصندل. يُنظر: إنعام محمد شرف الدين، مدخل إلى تاريخ طرابلس الإجتماعي والاقتصادي 1711 – 1835، منشورات جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ط1، 1998، ص 361.

[4] محمود مقديش، المصدر السابق، ص 227.

[5] جمال قنان، نصوص...، المرجع السابق، ص 136، 243.

[6] محمود مقديش، المصدر السابق، ص ص 227- 228.

مثلث الشكل به عدة قلاع منها برج الطابونة، وبرج السلاسل، هذا الأخير الذي كانت توضع به السلاسل لغلق القناة المؤدية إلى ميناء المدينة أمام السفن المعادية، وكانت هذه الأبراج مزوّدة بالمدفعية اللّازمة لحماية المدينة، أمّا مدينة تونس فكان لها سور يحميها، به عدة قلاع مثل برج أحمد رايس والبرج الوسطاني وبرج الزواوة، أمّا ميناء حلق الوادي فكان تحت حماية خط طويل من المدافع به قلعة تضمّ حامية معتبرة، وكانت السفن الحربية مجبرة على أنّ تبقى بعيدة في عرض البحر [1]. وهو الحال نفسه الذي نجده في جلّ المدن الساحلية التونسية مثل سوسة وصفاقس، وتزداد أهمية هذه التحصينات حسب أهمية المدينة ونشاطها. وقد كانت لهذه التحصينات فعالية جيدة في صدّ الأخطار، فمثلاً في عهد الداي أسطى مراد[2] أنشأ برجاً في غار الملح وبنى مدينة هناك استوطنها جمع من الأندلس، وبذاك انقطع خطر النصارى عن المنطقة[3].

لم يكن الوضع مختلفا في طرابلس الغرب إذ اعتنى حكامها بتحصين مدنها الساحلية، فالآنسة توللي "Tully"[4] تصف في مذكراتها مدينة طرابلس قائلة: "كانت طرابلس ومازالت محاطة بسور قويّ مدهش وأبراج هي الآن في حالة سيئة". لم تُخف هذه السيدة مساعي حكام الإيالة في ترميم هذه الأبراج[5]. كما كانت كل من مدينة بنغازي ودرنة محصنتين[6] في وجه الهجمات البحرية، أمّا مدينة الجزائر فقد كانت هي الأخرى جدّ محصنة حيث كان بها سنة 1664م حوالي 100 مدفع كلها متأهبة للحرب، كما كانت بها عشرة أبراج منها أربعة أبراج يُمكن لكل واحد منها إيواء أربعة مدافع[7].

إنّ الاهتمام بتحصين المدن الساحلية كان ضرورة فرضها حجم الأخطار التي كانت تتعرض لها تلك المدن، كونها كانت تتحمل عبء الحملات البحرية الأوروبية، فنجد أنّ مدينة بجاية كان بها ثلاثة

---

[1] أرنست بليسيه، وصف إيالة تونس، تر: محمد العربي السنوسي، دار سيناتر، تونس، ط1، 2010، ص 35 -39 – 46.

[2] هو مراد داي ابن عبد الله تولى حكم تونس بعد وفت يوسف داي سنة 1637م، في حدود سنة 1640م. لمزيد يُنظر: محمود مقديش، المصدر السابق، ص 95.

[3] نفسه، ص 95.

[4] هي شقيقة القنصل الانجليزي في طرابلس الغرب ريتشارد توللي، مكثت بطرابلس ما بين 1783 إلى 1793. يُنظر: المس توللي، عشر أعوام في طرابلس 1783 – 1793، تر: عبد الجليل الطاهر، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي، 1967، ص 7.

[5] نفسه، ص 70.

[6] نيكولاي إبليتش بروشين ، تر: عماد حاتم، تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت ، لبنان، ط2، 2001، ص 64.

[7] جمال قنان، نصوص ...، المرجع السابق، ص 128.

حصون وحوالي 48 جنديا[1]، وليس ببعيد عنها نجد أنّ مدينة جيجل بها برج شيّد سنة 1664م، وكان للمدينة حامية كان لها دور كبير في التصدي للحملة الفرنسية على المدينة عام 1664م[2]، أمّا في عنابة كان بها عدة أبراج منها برج البلارج[3] يستوعب قرابة 12 مدفعا، وبرجا طبانة القلعة وطبانة المقابر ، فهذا الأخير كان به قرابة 80 جنديا، وبلغ تعداد حامية عنابة حوالي 100 جندي و80 مدفعا موزعون على تحصينات المدينة وأسوارها، هذا فضلا على ما يمكن جمعه من رجال المخزن[4].

في الجهة الغربية من مدينة الجزائر نجد أنّ مدينة شرشال يحميها برج أنشئ سنة 1517، أمّا مدينة مستغانم فيحميها برجان رئيسيان هما برج الترك الذي كان يضمّ حوالي 20 مدفعا و80 جنديا، بالإضافة إلى برج المحال الذي كان يضمّ 12 مدفعا يشرف عليها 32 رجلا[5].

وقد تفاوتت تحصينات هذه المدن الساحلية وذلك حسب أهمية كل مدينة، إلاّ أنّها ساهمت بلا شكّ في تأمين الشريط الساحلي للإيالة. ففي أواخر أوت 1682م رمت البحرية الفرنسية مدينة الجزائر بمئتي قذيفة دون أنّ تتسبب في خسائر كبيرة للمدينة، وذلك بسبب أنّ السفن الفرنسية كانت تقصف المدينة من مكان بعيد خوفا من أنّ تصيبها طلقات المدفعية الجزائرية[6]، وأثناء الحملة الاسبانية على مدينة الجزائر عام 1775م فإنّ برج الكيفان كان له دور كبير في صدّها[7].

على الرغم من هذه الجهود سواء لامتلاك قوة بحرية قادرة على مواجهة القرصنة الأوروبية وفرض الهيمنة على المتوسط، وكذا تلك الحصون والدفاعات التي كان الغاية منها ردّ الخطر الأوروبي، إلّا أنّ ذلك لم يكن كافياً أمام التفوق الأوروبي الذي مكّنهم من إلحاق خسائر كبيرة ببحارة ومدن هذه الإيالات.

ففي عام 1652م بلغت خسائر البلاد المغاربية حوالي 12 سفينة أغلبها من الجزائر، وفي عام 1665م أحْرِقت ثلاثة سفن جزائرية في ميناء حلق الوادي التونسي. أمّا في عام 1671م فقد دمّر

---

[1] علي خلاص، القلاع والحصون في الجزائر، مطبعة الديوان، الجزائر، 2008، ص 122.

[2] نفسه، ص 176- 177.

[3] هو طير اللقلق، وقد سمي بهذا الاسم لارتفاعه أو لبناء هذا الطير عشّه عليه. يُنظر: علي خلاص، المرجع نفسه، ص 165. (الهامش)

[4] علي خلاص، المرجع السابق، ص ص 165-167.

[5] نفسه، ص 191- 192.

[6] أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492 - 1792، دار البصائر، الجزائر، ط3، 2009، ص 398.

[7] رفيق تلي، "التحصينات الدفاعية لمدينة الجزائر خلال العهد العثماني دراسة الأبراج أنموذجا"، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، مج:11، عد:01، جامعة وهران 02، 16- 01- 2022، ص 544.

الأسطول الانجليزي 11 أو 12 سفينة جزائرية في بجاية ثم هاجم ميناء الجزائر حيث أغرق ثلاثة سفن وأخذ وأحرق أخرى[1]، علماً أنّ هذه الفترة (أي القرن 17م) تمثل العصر الذهبي للبحرية المغاربية.

كانت استراتيجية المسافة البحرية الآمنة واحدة من الاستراتيجيات التي اعتمدتها الإيالات من أجل حماية موانئها من الهجمات المفاجأة للسفن المعادية، والتي تتمثل في تحديد المجال الذي يُمنع فيه على البحرية الأوروبية ذات الطابع الحربي من أنّ تُبحر داخل هذه المسافة لتجنب أيّ أعمال عدائية قد تقوم بها تلك السفن.

ففي معاهدة سنة 1155هـ (1742م) بين تونس وفرنسا تمّ تحديد هذه المسافة بقدر رمية مدفع بعد أن كانت حوالي 30 ميلا[2]، فضمن هذه المسافة يمنع على القراصنة الفرنسيين الاعتداء على أي سفينة، إن هذا البند مماثل لما تم الاتفاق عليه بين إيالة طرابلس الغرب وإسبانيا في معاهدة 10/ 09/ 1784 التي تضمنت بنداً ينصّ على عدم الاعتداء على أي سفينة ضمن مسافة لا تقل عن عشرة أشواط عن شواطئ البلدين[3].

أما إذا تتبعنا أهمّ المعاهدات الجزائرية مع مختلف القوى الأوروبية فإنّنا لن نجد أنّ الجزائر قد تطرقت لموضوع المسافة الآمنة، بالرغم من أنّ كل من فرنسا والبندقية ألزما الجزائر بأنّ لا تهاجم أيّ سفينة تكون ضمن مسافة عشرة فراسخة عن الشواطئ الفرنسية، و ثلاثون ميلا عن شواطئ البندقية[4]، وربما إغفال حكام الجزائر لهذه النقطة راجع لثقتهم بأن أسطولهم البحري قادر على توفير الحماية الكافية لشواطئ وموانئ الإيالة لذلك لم تكن هناك حاجة للاتفاق على ذلك.

غير أنّه قد ورد في المعاهدة الجزائرية الاسبانية الموقعة في تاريخ 1785م أنّ الجزائر ألزمت السفن الاسبانية الحصول على الترخيص إذْ ما هي توجهت إلى الموانئ الجزائرية من غير ميناء الجزائر حيث تمّ الاتفاق على أنه :" لا يمكن للسفن الاسبانية التوجّه إلى الموانئ الجزائرية لغرض تفريغ أو

[1] المنور مروش، المرجع السابق، ص 329 – 334- 336

[2] أ و ت، السلسلة الأرشيفية H، الصندوق 205، الملف 63، الوثيقة 2.

[3] ميكال دي ايبالسا، "معاهدة السلم الأولى الإسبانية الليبية"، المجلة التاريخية المغربية، عد: 17-18، سنة جانفي 1980، تونس، ص 56.

[4] جمال قنان، نصوص...، المرجع السابق، ص 157، 149.

شحن حمولتها إلا برخصة من حكومة الجزائر كما هو معمول به مع جميع الدول الأخرى"[1] والظاهر من نص هذا البند أنّ هذا الإجراء كان معمولا به مع باقي القوى الأوروبية.

إنّنا لا نملك معلومات أخرى حول هذه الرخصة غير ما ذُكر في هذه المعاهدة، لكن ممّا لا شكّ فيه أن الغاية من هذه الرخصة هو التأكيد على سيادة السلطة المركزية على سواحل وموانئ الإيالة وكذا حماية تلك السواحل من أيّ هجمات معادية، والأهم من ذلك هو منع أيّ شكل من أشكال التجارة التي يمكن أن تحصل بين السفن الأجنبية وبين الإسبان في وهران، فكانت هذه الرخصة تسمح بالتعرف على وجهة تلك السفن وأغراضها.

ب) حماية الإيالات من تفشي الأوبئة:

شكلت الأوبئة واحدة من التحديات التي كانت تهدد استقرار الإيالات، وذلك راجع لسرعة انتشار الأمراض وصعوبة التحكم فيها، هذا فضلا على أنّ انتشار الوباء كان يحصد مئات الأرواح يومياً ما كان يهدد الإيالات بعدة مشاكل: كالتراجع الديمغرافي وتعطل جوانب كبيرة من الحياة الاقتصادية، لذلك نجد أنّ هذه الإيالات تعاملت مع المصادر الناقلة للأوبئة بنوع من الحزم والشدّة معتبرة إياها تهديداً يهزّ استقرارها، فكانت تفرض الحجر الصحي (الكرنتينة[2]) على كل من يُشتبه فيه بأنّه ناقل للمرض. ففي إيالة تونس نجد أنّ حكامها كانوا يمنعون كل من كان به الطاعون حتى يقضي أربعين يوما في الحجر، فإنّ مات منهم أحد خلال هذه المدّة أعادوا فرض مدّة حجر ثانية عليهم لمدة أربعين يوما آخر[3]. وفي مدينة بنزرت حُوّل أحد الحصون التي تحمي ميناء المدينة وهو "البرج الأوسط" إلى مركز للحجر الصحي لكل من يشتبه بحمله للطاعون، كما نجد جزيرة "شيكلي" التي كانت هي الأخرى مركزا للحجر الصحي في مدينة تونس[4]. الأمر نفسه كان متّبعا في إيالة طرابلس حيث تذكر لنا الآنسة "توللي"

[1] جمال قنان، نصوص...، المرجع السابق، ص 271.

[2] كلمة لاتينية الأصل، يُقصد بها الحجر الصحي للسفن، تدل على عزل البواخر السفن عند قدومها من الخارج مدة زمنية (أربعين يوما) خشية تفشي الأمراض المعدية. يُنظر: إنعام محمد شرف الدين، المرجع السابق، ص 369.

[3] محمود مقديش، المصدر السابق، ص 217.

[4] صالح بن الهادي العماري، "وثيقة عن المركب البندقي المقل لبضائع التونسيين من الاسكندرية وتفشي وباء الطاعون وحرقه سنة 1781"، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، عدد 51- 52، سنة 2015، ص 274.

"Tully" ما شاهدته داخل الإيالة حين رفض حكامها السّماح لسفينة فرنسية الرسوّ في الميناء بالرغم من تواجد عدد كبير من الأتراك على ظهرها بسبب تفشي الطاعون بين ركابها[1].

هناك حادثة مشابهة وقعت سنة 1788م في مدينة بنغازي حين وصلت سفينة من القسطنطينية وقد تفشى على ظهرها الطاعون، فرفض بك بنغازي السماح لها بالرسو في الميناء، لكن الأهالي عصوا الحاكم وأصرّوا على تفريغ شحنة السفينة[2] غير آبهين بخطورة تفشى الطاعون . إنّ مثل هذا السلوك يُبيّن لنا مدى هشاشة السلطة الحاكمة وما لحق بها من ضعف أمام ما قد يُمارسه السكان من عصيان.

إنّ القيام بالتدابير الاحترازية لمواجهة الأوبئة كان موجودا عند بعض حكام الجزائر، حيث كانوا يرفضون رسوّ السفن التي يُشتبه بأنّها ناقلة للأوبئة، ففي سنة 1781م رفض الداي محمد بن عثمان[3] السماح لسفينة فرنسية قادمة من مرسيليا بالدخول إلى ميناء الجزائر لاشتباه إصابة طاقمها بالوباء، لكنّ هذه السفينة وبسبب تواطئ بعض الأشخاص أفرغت حمولتها في ميناء عنابة ممّا أدّى إلى انتشار الوباء في شرق الإيالة. وفي عهد صالح باي[4] نجده يفرض طوقا على المناطق القريبة من تونس لمنع انتقال الوباء منها إلى شرق الإيالة، كما أصدر أوامره للقبائل القريبة من الحدود التونسية بأنّ تمتنع عن التعامل مع القبائل التونسية خوفا من انتقال العدوى، أمّا في سنة 1786م رفض داي الجزائر استقبال عائلات تونسية اشتبه في إصابتهم بالوباء[5].

والملاحظ أنّ تطبيق هذه الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها هذه الإيالات كانت مرتبطة كثيرا بشخصية الحكام مما أدى إلى اختلافها من فترة إلى أخرى، وكان نجاحها مرتبط كذلك بمدى استعداد السكان للتعاون مع مثل هذه الإجراءات. فكثيرا ما كان يحدث تهاون في التعامل مع هذه الأخطار ما

---

[1] المس توللي، المصدر السابق، ص 160.

[2] نفسه، ص 289.

[3] الداي محمد بن عثمان تولى حكم الجزائر بعد الداي علي بوصباع، حكم البلاد ما بين 1766 -1791. يُنظر: بلبروات بن عتو، "الداي بن عثمان باشا وسياسته 1766 -1791م"، مجلة عصور، عد: 6-7، جوان – ديسمبر 2005، ص 79.

[4] صالح باي هو باي قسنطينة ما بين 1771 – 1792م للمزيد يُنظر: صالح ابن العنتري، تاريخ قسنطينة (فريدة منسية)، تح: يحي بوعزيز، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 62.

[5] خير الدين سعيدي، المجاعات والأوبئة في الجزائر خلال العهد العثماني (1700 - 1830)، أطروحة دكتوراه، جامعة 08 ماي قالمة، 2018 / 2019، ص 249 – 250. (غير منشورة)

ترتب عنه تفشي الأوبئة داخل الإيالات، إضافة إلى ذلك فإنّ هذه الإجراءات لم تكن كافية لتجنيب هذه الإيالات تلك السلاسل الطويلة من الأوبئة التي عصفت بها، والتي خلّفت آثارا سلبية عليها.

ج) التعاون الجزائري التونسي لاسترجاع جزيرة طبرقة:

حاولت الإيالات العثمانية تنسيق جهودها من أجل تأمين سواحلها، فقضية جزيرة طبرقة تُظهر لنا مدة فعالية ونجاح مثل ذلك التنسيق والتعاون. ففي سنة 1709م أرسل داي الجزائر إلى حسين باي[1] الأول باي تونس يُعلمه بنيته غزو جزيرة طبرقة[2] بكل قواته، ويطلب منه الإذن بالسماح لتلك القوات العبور عبر إقليم الإيالة، إلا أنّ باي تونس تخوّف من هذه الحملة وأخبر الداي بأنّه يعتزم القيام بذلك بنفسه[3]. إنّ هذه الحادثة تكشف لنا عن طبيعة العلاقة السائدة بين الطرفين خلال هذه الفترة، وذلك بوجود نوع من التنسيق الدبلوماسي بينهما مع احترام الجزائر لسيادة الطرف التونسي واستقلاليته في اتخاذ القرارات، بل إنّ ردّ باي تونس والذي كان ضمنيا رافضا لطلب الداي لم يترتب عنه القطيعة بين الطرفين، حيث تميزت العلاقات بينهما بالسلام لفترات متعاقبة. وفي ذلك ردّ على بعض المؤرخين التونسيين الذين اعتبروا أن الجزائر كان لها أطماع في جزيرة طبرقة مثلها مثل فرنسا، وفي ذلك مغالطة تاريخية كبيرة[4] لأسباب عديدة منها أنّ الجزائر لم تقم بأي تحرك عسكري ضدّ جزيرة طبرقة في الوقت الذي كان بمقدورها فعل ذلك، خاصة وأنّ الطرف الجزائري كان أقوى من الطرف التونسي. بل إنّ الجزائر شجّعت باي تونس على استرجاع الجزيرة في سنة 1741م.

---

[1] حسين باي مؤسس الأسرة الحسينية، ولد سنة 1086هـ أصله من جزيرة كندية، تمت بيعته في أواخر ربيع الأول 1117هـ، ودام حكمه إلى غاية سنة 1735م. للمزيد يُنظر: ابن علي بن سليمان الحنفي، الذيل لكتاب بشائر أهل الإيمان في فتوحات آل عثمان، المطبعة الرسمية العربية بحاضرة تونس، تونس، 1908، ص ص 16- 18.

[2] جزيرة في الشمال الغربي من البلاد التونسية، منحتها الدولة العثمانية للجنويين لاستغلالها لصيد المرجان، حيث بنوا فيها قرية في أعلى الجبل، وهي تقع بين عنابة وبنزرت. يُنظر: محمود مقديش، المصدر السابق، ص 163. (الهامش)

[3] Eugéne Plantet, Correspondance des Beys de Tunis et des consuls de Frances avec la cour 1700-1770, T:2, éd : Félix Alcan, Paris, 1894, P41 .

[4] فاطمة بن سليمان، "ملاحظات حول حدود البلاد التونسية خلال العهد العثماني" ضمن: اعمال الندوة الوطنية للتاريخ العسكري حول التخوم بالبلاد التونسية عبر العصور، يومي 3 و 4 جوان 2014، طبع بشركة أوربيس، تونس، جوان 2016، ص 76.

في سنة 1741م سيكتشف باي تونس علي باشا[1] وجود اتصالات بين الفرنسيين وأسرة "لومليني" الجنوية التي كانت حاصلة على امتياز استغلال الجزيرة، وكانت هذه الاتصالات حول رغبة الفرنسيين في شراء الجزيرة من الأسرة الجنوية وبالتالي توسيع نشاطهم في تونس[2] . نظرا لخطورة الأمر وما قد يترتب عنه من تزايد النفوذ الفرنسي في المنطقة قام باي تونس باطلاع داي الجزائر بشأن هذه الاتصالات، فكان ردّ الداي بضرورة منع حصول ذلك، وفعلا وجّه الباي حملة بقيادة ابنه انتهت بالسيطرة على جزيرة طبرقة في شهر جوان 1741م تلاها بعد ذلك تدمير المركز التجاري الذي كان يستغله الفرنسيون المسمى بتاتمكرت (الرأس الأسود)[3].

إنّ هذا العمل العسكري الذي ترتب عنه قطع الطريق أمام الفرنسيين لتوسيع نفوذهم في المنطقة لَيُبين لنا مدى فعالية التنسيق الاستخباراتي بين الإيالتين الذي يتجلى لنا في تبادل المعلومات، ما ترتّب عنه مساندة الجزائر لباي تونس، عكس ما كانت تعوّل عليه فرنسا من قيام حرب بين الإيالتين. بل إنّ الإيالتين توصلتا إلى اتفاق سلام في شهر جويلية 1742م توعّد بموجبه باي تونس بدفع 2000 بياستر لداي الجزائر. بالرغم من أنّنا لا نعلم شروط هذا الاتفاق إلا أنّه من المؤكد أنّه قد جاء في وقت جدّ حساس، إذ تزامن مع الحملة الفرنسية لاسترجاع جزيرة طبرقة في الرابع من شهر جويلية 1742م[4].

كان للاتفاق الجزائري التونسي أثر في تطور الصراع بين تونس وفرنسا وهو ما نلمسه في الرسالة التي بعثها القنصل الفرنسي بتونس والمؤرخة في 1 أوت 1742م حيث نبّه حكومته إلى عدم الدخول في صراع مع الإيالتين لأنّ ذلك سوف يكون له عواقب وخيمة على فرنسا[5]، وبذلك تفرغ التونسيون لمواجهة الأخطار الفرنسية المحدقة بهم، حيث بدأ التونسيون يبحثون عن تحالف مع الجزائر ضدّ فرنسا، فحسب ما جاء في رسالة فرنسية مؤرخة في 13 أفريل 1742م فإن باي تونس دعا داي الجزائر

---

[1] علي باشا هو ثاني البايات الحسينين، وهو ابن محمد أخُ حسين بن علي قام هذا الأخير بتربيته وعينه قائدا على المحلة وزوجه ابنته، اندلعت بينه وبين عمه حرب أهلية (1728 – 1740م) انتهت لصالح علي باشا ليتولى حكم تونس بعد مقتل عمه ما بين 1735 إلى 1756م. للمزيد يُنظر: محمود مقديش، المصدر السابق، ص 159 – 160.

[2] Desfontaines, fragments d'un voyage dans les régences de Tunis et d'Alger fait de 1783 a 1788, publ. par m. Dureau de la Malle, P 249.

[3] عمار بن خروف، العلاقات السياسية بين الجزائر وتونس في القرن 18م، دار الأمل، تيزي وزو، 2017، ص 120.

[4] De grammont, correspondance des consuls d'Alger (1690 - 1742), ED : Assala Culture, Alger, 2013, P 292- 293.

[5] Eugéne Plantet, Op.cit, correspondance.... de Tunis, T:2, , P352 .

إلى الدخول في الحرب إلى جانبه ضدّ فرنسا[1]، ولا توضح لنا المراسلات الموقف الجزائري بخصوص ذلك، لكن هذا التقارب الجزائري التونسي سوف يدفع الفرنسيين إلى توقيع معاهدة سلام مع تونس بتاريخ 9 نوفمبر 1742م لإنهاء الصّراع.

إنّ ما يُعزز لنا فعالية التعاون والتنسيق بين الإيالتين واستمراريته هو ثبات الموقف الجزائري بخصوص جزيرة طبرقة باعتبارها تابعة لتونس، إذ يتجلى لنا هذا الموقف الثابت عام 1751م وذلك بمناسبة توقيع المعاهدة التونسية الانجليزية، حين حاولت انجلترا التفاوض مع باي تونس ليتنازل لها عن جزيرة طبرقة ومرسى تامكرت (الرأس الأسود)، وطلبت من داي الجزائر التوسط لصالحها لدى التونسيين، إلا أنّه رفض ذلك بل وطلب من باي تونس عدم النظر في المطلب الإنجليزي[2].

الظاهر أنّ هذه الحادثة تبين لنا وجود اتصالات حثيثة بين الطرفين الجزائري والتونسي، وتعاون استخباراتي وعسكري في الوقت عينه. بالرغم من اختلاف وجهات النظر بين الطرفين الجزائري والتونسي بخصوص جزيرة طبرقة إلا أنّ ذلك لم يتطوّر إلى صراع بينهما، بل إنّ الجزائر احترمت السيادة التونسية وقرّرت الوقوف إلى جانب تونس من أجل استرجاع الجزيرة بدل ضمها إلى الجزائر، عكس ما ذهبت إليه بعض الكتابات التونسية.

د) الرقابة البحرية وضمان أمن السفن :

حماية السفن من المسائل التي اهتمت بها الإيالات، خاصة وأنّ هذا العصر تميّز بالنشاط الكبير لأعمال القرصنة، حيث حرصت هذه الإيالات على فرض رقابتها على حركة السفن داخل المتوسط، من خلال منح نفسها حقّ تفتيش السفن وإلزام القوى الأوروبية بقبول ذلك، مستندة في ذلك على قوتها البحرية كوسيلة ردعٍ وإقناعٍ. فبالعودة إلى مختلف المعاهدات التي وقّعتها هذه الإيالات مع مختلف القوى الأوروبية سوف نجدها قد تطرقت إلى مسألة تفتيش السفن والكيفيات التي تتمّ بها.

ففي المعاهدة المئوية بين الجزائر وفرنسا الموقعة سنة 1684م تضمنت في بندها السابع ما ينص على عدم التعرض إلى السفن البحرية التابعة للدولتين والتي تكون مزودة بالجوازات المتفق عليها، وتطرق البند نفسه إلى كيفية تفتيش السفن حيث يُسمح لشخصين فقط بالصعود على متن

[1] De grammont, Op.cit.,P 289.

[2] ألفونص روسو، الحوليات التونسية منذ الفتح العربي حتى الاحتلال الفرنسي للجزائر، تح وتر: محمد عبد الكريم الوافي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي.، ص 200.

السفن لتفتيشها[1]. وكان للإيالات أسبابها الخاصة والموضوعية وراء تمسكها بحقها في تفتيش مختلف السفن الأوروبية[2]، وذلك للتأكد من عدم وجود أسرى مسلمين على متن تلك السفن، و التحقق من صحة جوازات السفر التي تحملها. إضافة إلى أنّ هذا التفتيش كان يسمح للإيالات من التأكد من أنّ السفن لا تحمل الأعداء، لأنّه كثيرا ما كانت السفن المعادية تتستر تحت علم دولة صديقة لهذه الإيالات لتجنب وقوعها في الأسر[3]، وهذا ما نلمسه في الرسالة التي بعث بها داي الجزائر إبراهيم خوجة (1686- 1688م) إلى ملك فرنسا سنة 1686م التي أشار فيها إلى وجود مراكب اسبانية كانت تتخفى تحت الراية الفرنسية حيث تقوم بنقل بعض الرعايا الفرنسيين لكي تتذرع بكون السفن فرنسية[4].

وكما أنّ السفن تتعرض للأسر، فإنّها كانت تتعرض لهجمات من طرف قوى معادية للإيالات أو تتعرض للكوارث الطبيعية تُلحق بتلك السفن أضرارً قد تصل بها إلى حدّ الغرق، كل هذه الاخطار كانت الإيالات على دراية بها، فعملت على ضمان توفير الحماية لهذه السفن سواء أثناء تعرضها لهجمات من قبل السفن المعادية، أو أثناء حاجتها للمساعدة، وهذا ما نجده في الكثير من المعاهدات بين الإيالات والقوى الأوروبية. حيث تضمّنت المعاهدات المختلفة التي وقعتها هذه الإيالات مع القوى الأوروبية على نصوص تعلقت بالضمان المتبادل لأمن السفن وسلامتها، سواء أثناء إبحارها أو غير ذلك.

ففي المعاهدة التونسية الفرنسية الموقعة في 1155هـ (1742م) تضمنت في بندها الرابع أنه :"إذا كانت مراكب الفرنسيس في مرسى مملكة تونس وكان لهم عدو قرصان من أي جنس كان وقصدهم بالأخذ أو بالمضرب يحموهم أهلُ ذلك المرسى بضرب المدفع من ذلك العدو (كذا) عدوهم بعد قلع وسير سفينة الفرنسيس بيومين لتكون تلك السفينة مأمونة من خوف ذلك العدو ولأهل سفاين تونس كذلك إذ يكونوا في مراسي مملكة فرنسا يكونوا على هذا المنوال في الحماية والرعاية"[5]، إنّ هذا البند شديد الوضوح فهو ينصّ على حماية السفن التونسية من هجمات القراصنة في حالة ما إذا كانت راسية في الموانئ الفرنسية، وهو البند نفسه الذي نجده في المعاهدة المئوية بين الجزائر وفرنسا (1684م) الذي أكّد على أنّ حماية السفن تكون على عاتق قائد الميناء الذي يجب عليه حماية السفن

---

[1] جمال قنان، نصوص...، المرجع السابق، ص 156.

[2] حول هذا موضوع تفتيش السفن، أنظر مقالنا المعنون بـ: "جهود إيالات الحوض الغربي للمتوسط في تأمين مجالها البحري خلال القرنين 17 و18م"، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، مج: 05، عد: 03، جوان 2022، ص 574.

[3] أ و ج، خط همايون، علبة رقم04، عد: 6931، بتاريخ 1207هـ، تع: فكري طونا، ص 5.

[4] جمال قنان، نصوص ...، المرجع السابق، ص 151.

[5] أ و ت، السلسلة الأرشيفية H، الصندوق 205، الملف 63، الوثيقة 2.

بقوة السلاح وأن يُلزم السفن المعادية بأن تسمح لسفينة أحد الطرفين للخروج من الميناء وترك الوقت الكافي لها للابتعاد، ولن يُسمح للسفن المعادية بمطاردتها[1]، الشروط نفسها قد تمّ الاتفاق عليها بين كل من طرابلس الغرب وفرنسا أثناء توقيعهما لمعاهدة سنة 1720م[2].

كان الغرق أو التعرض للأضرار والأعطاب من الأخطار التي تواجهها مختلف السفن، فكان من الضروري على هذه الإيالات توفير الحلول اللازمة لمواجهة مثل هذه المخاطر، وهذا ما نجده في الكثير من المعاهدات، ففي المعاهدة التونسية الفرنسية الموقعة سنة 1155هـ (1742م)، تضمنت في البند السابع ما يشير إلى أنه في حالة تواجد السفن التونسية بمقربة من الشواطئ الفرنسية وتعرضها لريح شديد ولأخطار البحر فيقدم لها العون اللازم من أهل المكان القريب من تلك السفينة، وأنّه :"إذا غرق المركب في البحر وطلعوه من البحر ووضعوه في البرّ ما يُعطى عليه لا جمرك ولا عوايد أجرة الرجال الذين خدموا في تطليع (هكذا) الأشياء... وكذا أهل تونس إذا وقع عليهم هذا الحال في مملكة فرنسا يحوزون على هذا المنوال المحرر"[3]، وكانت هذه الضمانات متبادلة بين الفرنسيين والتونسيين.

أمّا في طرابلس الغرب نجد أن مثل تلك الضمانات كانت مُقدمة من الجانب الطرابلسي فقط سواء في المعاهدات مع فرنسا الموقعة في سنوات 1720 و 1785 و1801[4]، وكذا في المعاهدة الطرابلسية الانجليزية الموقعة سنة 1755م[5]، دون الإشارة إلى ما إذا كانت السفن الطرابلسية تتمتع بالضمانات نفسها، أمّا في المعاهدة الطرابلسية مع إمارة البندقية فنلاحظ وجود اتفاق مشترك حول تقديم المساعدات اللازمة لسفن الجانبين عند الحاجة إن كانت متواجدة بالقرب من شواطئ الطرفين[6].

أمّا في ما يتعلق بالجزائر فنجد أنّها لم تعر أي اهتمام لمثل هذه الضمانات التي كانت غائبة في معاهداتها مع كل من السويد والدنمارك وهولندا (1662) وانجلترا (1662)، في حين وردت وبشكل

---

[1] جمال قنان، نصوص...، المرجع السابق، ص 156.

[2] ROUARD DE CARD, Traités De La France Avec Les Pays De l'Afrique Du Nord Algérie, Tunisie, Tripolitaine, Maroc, Éditeur : A. Pédone, PARIS, 1906, p 257.

[3] أ و ت، السلسلة الأرشيفية H، الصندوق 205، الملف 63، الوثيقة 2.

[4] ROUARD DE CARD, Op.Cit., P 248, 258, 280.

[5] محمد الهادي عبد الله أبو عجيلة، النشاط الليبي في البحر المتوسط في عهد الأسرة القرمنالية 1711-1835، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط1، 1997، ص 232.

[6] نفسه، ص 334.

ملفت في المعاهدة الجزائرية الفرنسية الموقعة في سنة 1689م[1]، وكذا في المعاهدة الجزائرية الاسبانية الموقعة سنة 1785م[2]. والظاهر أنّ حرص هذه الإيالات أو إهمالها لمثل هذه البنود في معاهداتها مع بعض القوى الأوروبية مرتبط بشكل كبير بالمجال البحري الذي اعتادت سفنها الإبحار ضمنه.

بالإضافة إلى تلك الجهود الفردية الخاصة بكل إيالة في ضمان أمن وسلامة مجالها ونشاطها البحريين كانت هناك بعض الجهود الثنائية في السياق نفسه، حيث كانت تقوم بأعمال مشتركة فيما بينها من أجل تأمين مجالها البحري، وذلك لأسباب عدة أبرزها شساعة هذا المجال الواجب تأمينه في ظل كثرة القوى الأوروبية التي تشكّل خطرا على البحرية الإسلامية، ولعل الفرمان المؤرخ في 985هـ (حوالي 1577م) والموجّه من السلطان العثماني إلى حكام الإيالات والذي نصّ على أن تتجمع سفنهم "في المكان المناسب حتى يكونوا على حسن اتحاد واتفاق لمراقبة السفن المصرية، كن حذرا حتى لا يلحق أي ضرر أو خسارة بتلك السفن"[3]، يُبيّن كيف أنّ مسألة تأمين حركة التنقل كانت عملية تساهم جميع الإيالات في تحقيقها[4].

من جهة أخرى، فإنّ هذه الإيالات كانت لا تتردّد في توفير الحماية والمساعدة اللازمتين لسفن بعضها البعض عند الحاجة. بالرغم من كل هذه المعاهدات والجهود التي بذلتها الإيالات سواء بصفة فردية أو مجتمعة، فإن تأمين المجال البحري والحركة البحرية بقيت محدودة بسبب طبيعة العلاقات القائمة بين مختلف الأطراف المتوسطية، ما ترتب عنه كثرة الأعمال البحرية العدائية خاصة من قبل الطرف الأوروبي، إذ كانت هذه الإيالات تلجأ إلى استعمال قوتها البحرية لمواجهة القراصنة الأوروبيين لحماية سفنها، وكذا مهاجمة السفن التجارية الأوروبية للضغط على القوى الأوروبية من أجل إيقاف أعمالها العدائية ضدّ العالم الإسلامي عامة والإيالات المغاربية خاصة.

2) التعاون في تحييز المجال الترابي للإيالات:

إنّ الحفاظ على أمن وسلامة المجال الترابي، واحد من القضايا التي تُظهر لنا بوضوح مدى شعور هذه الإيالات بمسؤوليتها الجماعية في ضمان الأمن بينها والذي من شأنه أن يعزّز سيطرة السلطة المركزية ويحافظ على حركة التنقل بين الإيالات.

---

[1] ROUARD DE CARD, Op.Cit., P 54.

[2] جمال قنان، نصوص....، المرجع السابق، ص 270.

[3] أ و ج، دفتر مهم رقم 33، صحيفة 7، حكم رقم 15، بتاريخ: 985/09/03هـ ، تع: محمد داود التميمي.

[4] سوف نتطرق إلى التعاون البحري بين الإيالات بمزيد من التفصيل في الفصل الثالث من هذا العمل، ص 161.

وحقيقة الأمر أنّ هذه الطرق كانت إلى حدّ ما غير آمنة، إذ يجد الباحث أنّ كتب الرحالة مليئة بذكر حالات الاعتداء التي كانت تتعرض لها قوافلهم من طرف اللصوص، بل حتى أنّ قوافل الحجيج لم تسلم من هؤلاء اللصوص بالرغم من قداستها، فعبر الحدود الجزائرية التونسية نجد أنّ الكثير من قبائل البدو الرحل أو الطوارق الملثمين أو القبائل الصحراوية مثل قبيلة ورغمة التونسية كانت تمارس الأعمال اللصوصية على الأراضي التونسية[1]، وأنّ بعض المحطات قد اشتهرت بظاهرة اللصوصية مثل توزر التي قال فيها الناصري في رحلته :"توزر أكثر بلاد الله سرقة وخطفا"[2]، وقابس بالأراضي التونسية، أو قرية وِزْد بالقرب من الزوارات الغربية بالقرب من الحدود التونسية الطرابلسية، حيث اشتهر أهلها "بِبَيْع من يجتاز به من الحجيج وغيرهم للنصارى... وكان هذا الفعل كثيرا فيهم... وأما الآن قلّ ذلك لقلّة العامرين به"[3].

غياب الأمن لم يكن مقتصرا على طرق القوافل بل كان يمتدّ إلى داخل المدن التي كانت تشكّل محطات لتلك القوافل، فركْبُ الحجّ الذي كان فيه العياشي قد تعرّض للسرقة أثناء وجوده بمدينة طرابلس، بل إنّ الحجاج كانوا يتناوبون على حراسة الإبل والأمتعة، ويصوّر لنا العياشي حالة اللاأمن التي كانت تعرفها البلاد الطرابلسية حين قال :"وخارج مدينة طرابلس وسائر عمالتها أكثر البلاد سرقة"، ويُفصِّل في الأمر فيقول :"يبيت الحجاج فيها طول ليلهم في ضجيج وعجيج...وإيقاد نار خارج المنازل، وضرب بالمكاحل"[4]، والواضح من كلام العياشي أنّ الحجيج كانوا مسؤولين على حماية أنفسهم وحراسة متاعهم وهذا ما يبرّر حملهم للمكاحل (البنادق) وتناوبهم على الحراسة.

مما لا شك فيه أنّ الإيالات العثمانية في الحوض الغربي كانت مدركة للنتائج الوخيمة لظاهرة غياب الأمن على استقرارها ونشاطها الاقتصادي، لذلك فإنّها قامت بمجموعة من التدابير سواء على المستوى الفردي أو الثنائي من أجل فرض الأمن وكفّ شرّ المعتدين.

أ) التركيبة القبلية للمناطق الحدودية:

[1] رشيد حفيان، الطرق والقوافل التجارية بين الحواضر المغاربية وأثرها الحضاري في العهد العثماني خلال القرنين 11-12ه/ 17-18، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر لعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2013- 2014، ص 48.

[2] محمد بن ناصر الدرعي، الرحلة الناصرية 1709-1710، تح: عبد الحفيظ ملوكي، دار السويدي للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2011، ص 162.

[3] محمد بن ناصر الدرعي، المصدر السابق، ص 671.

[4] العياشي، المصدر السابق، ص 177.

شكلت قبائل التّخوم واحدة من التحديات التي تعرضت لها السلطة المركزية في الإيالات باعتبار أنّ هذه القبائل ظلّت لفترات طويلة خارجة عن سلطة المركز بل ومنافسة لها. وكان لعدم امتداد سلطة المركز إلى الأطراف أن قلصّ سلطة المركز في مراقبة التخوم وجباية الأموال وحتى توفير أمن المسالك بين الإيالات، في المقابل ولأن قبائل التّخوم قد دفعها الشعور بالاستقلالية عن المركز إلى منافسته في مراقبة الحدود والسيطرة على المجال الترابي.

وفي ظل هذا الوضع القائم في التخوم فإن السلطة المركزية قد حرصت على استمالة هذه القبائل وفي أحيان أخرى إلى إضعافها ثم اخضاعها بهدف ضبط المجال الترابي والجبائي لكل إيالة.

تميزت التركيبة القبلية في المناطق الحدودية بين الإيالات بالتعقيد وعدم الاستقرار بسبب كثرة حركة القبائل ما بين الإيالات، وما عرفته القبائل الكبرى من انقسامات وصراعات.

✓ **القبائل الحدودية بين الجزائر وتونس:**

على الجانب الجزائري نجد عدة قبائل هي:

في نواحي مدينة **القل** نجد قبيلتين رئيسيتين هما : **النهد والخمير**، وكانت لقبيلة النهد فروع في الغرب التونسي مثل: ولاد دياب وأولاد عامر، كما نجد قبائل أخرى في القل مثل : مازن، ولاد علي مرجان، أوشطاطة، أورقة، أولاد سديرة، شارن[1].

يُزودنا الدفتر الجبائي رقم 2145 الموجود بالأرشيف التونسي قائمة ببعض القبائل الجزائرية المتواجدة في الشرق وهي قبيلة سيدي يحي بن طالب القريبة من قلعة سنان، قبيلة الحنانشة بفرعيها حنانشة الشيخ براهيم، وحنانشة محمد بن سلطان[2].

ويذكر بليسييه في رحلته أن قبيلة سيدي يحي بن طالب كانت تقابل قبيلة أولاد بوغانم على الجانب التونسي، حيث كان يفصل بينهما واد سراط[3].

الحنانشة: كان مجالها الجغرافي يمتد بين الجزائر وتونس، فهي تمتدّ من وادي الحميز شمالا إلى وادي مسكيانة جنوبا الواقع ضواحي تبسة، وعلى امتداد أربعة فراسخ غربي وادي سراط[4].

---

[1] Charles Féraud, Histoire Des Villes De La Province De Constantine La Calle, Alger, 1877, P P 32-33.

[2] أ و ت، الدفتر الجبائي رقم 2145، ص 2.

[3] Ernest Pellissier, Description de la régence de Tunis, Édition bousalam, Tunis, 2 eme Édition., *P 136.*

[4] توفيق بن زردة،"احسانات بايات تونس لجماعة الحنانشة 1170هـ/ 1779م من خلال الدفترين 2145- 2144 بالأرشيف التونسي"، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية ، مج: 10، عد: 1، 06-01-2017، ص 244.

اللمامشة (النمامشة): كانت تقطن في ضواحي بسكرة ووادي ريغ وكان نفوذهم يمتدّ إلى غاية قسنطينة، وكانوا يُسمون كذلك بالعواصي (العواسي)[1]، منهم أولاد خيار[2].

وفي وادي ريغ كانت تستقر قبيلة **العدايسية** والتي كانت تحكم المدينة إلى أن اخذها الأتراك منهم، ويضيف العدواني أنّ العدايسية كانوا يحكمون قسنطينة إلى أن أخرجهم منها الاتراك[3]. أمّا في منطقة الأوراس نجد مجموعة من القبائل مثل: الذواودة، أولاد مرداس، الخباتنة، سلاوة، أولاد دهان، أولاد خيار[4].

أمّا في الجنوب نواحي مدينة سوف تستقر قبيلة **طرود** التي رحلت من باجة في تاريخ غير معلوم واستقرت بنواحي سوف وبالتحديد في قصور عدوان، وكانوا كثيري الإغارة في مناطق مختلفة في القطرين التونسي والجزائري، فكانت لهم حروب في الجريد مع قبائل نهد بالأراضي التونسية، وغارات في نواحي خنشلة[5].

على الجانب التونسي يُمكننا أن نحدّد التوزيع القبلي في التّخوم كالتالي:

- في الشمال الغربي:

- نجد قبائل الرقبة وهي تتكون من سبعة مجموعات هي: أولاد سديرة، أولاد علي، والخزارة، والمراسنة والشتاتة.

- تُضاف إليهم الغرابة (نسبة إلى الغرب أي الجزائر) وفطناسة[6]، يذكر العدواني أنّ قبيلة فطناسة كانت مستقرة في سبيطلة وهي قرية كانت للنصارى خربت خدعة[7]، وسبيطلة كانت تقع في الجنوب الغربي من القيروان.

وتقطن قبيلة الزغالمة في قسم من وادي سراط الموجود جنوب جبل جريصة، وعلى مسافة 30 كم جونب غربي الجبل تقطن قبيلة أولاد علي[8].

---

[1] العدواني محمد بن محمد بن عمر، تاريخ العدواني، تح: أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 2005، ص 303-306.

[2] أ و ت، الدفتر الجبائي رقم 2144، ص 319.

[3] العدواني، المصدر السابق، ص 138، 307.

[4] نفسه، ص 335.

[5] العدواني، المصدر السابق، ص 93، 103، 186.

[6] حمادي دالي، النفوذ المحلي بالبلاد التونسية وتشكل الدولة الترابية 1574-1877م قراءة في العلاقة بين القبيلة والزاوية والبايلك، أطروحة دكتوراه، جامعة تونس الأولى، 2004/2003، ص 25.

[7] العدواني، المصدر السابق، ص 250.

[8] Ernest Pellissier, Op.cit., P 137.

- المناطق الوسطى الغربية:

- قبائل ونيفة: وهي تضم عدة وحدات قبلية هي: ورغة، شارن هاتين الأخيرتين يفصلهما وادي ميلاق عن أراضي أولاد بوغانم[1]، أولاد يعقوب، دوفان، الزغالمة، الخمامسة، أولاد مولاهم.

- أولاد تليل: وهم دائمو التّرحال ما بين الجنوب الغربي والشمال الغربي.

- أولاد سيدي عبيد: وكانت منقسمة إلى قسمين: قسم مستقر بالجزائر ويُدعى عبيد بن عبد الملك، وقسم يتنقل في غرب الإيالة التونسية وهم أولاد سيدي عبيد الحمادي[2].

- وكان أولاد شنوف مستقرين بمنطقة الكاف[3]، ولقد سجّل الدفتر الجبائي رقم 2145 بالأرشيف التونسي قائمة للقبائل التي كانت تقيم بوطن الكاف وهي: أولاد عيار، أولاد يعقوب، شارن، خمامسه، ورغمة، ماجر الفراشيش، الزغالمه[4].

وإذا اتجهنا جنوبا فنجد قبيلتين كبيرتين تهيمنان على هذا النطاق الجغرافي وهما قبيلة الفراشيش وماجر، وتتكون قبيلة الفراشيش من ثلاثة أقسام هي : أولاد وزار، أولاد علي، أولاد ناجي. أما قبيلة ماجر فتنقسم إلى : أولاد مهني، عرش الفواد، عرش الشقطمه[5].

✓ **القبائل الحدودية بين تونس وطرابلس الغرب:**

من الجانب التونسي نميز وجود مجموعات قبلية كالآتي:

- **قبيلة مطماطة:** المستقرة في المناطق الجبلية شرق قابس.

- **قبائل ورغمة:** وهي منتشرة في التّخوم وتنقسم إلى ستة فروع هي:

عكارة: وهم يقطنون الساحل من جرجيس إلى البيبان.

الخزور: وهي بذاتها تنقسم إلى عدة فروع هي: مهبل، التمار، غبنتن، الحرارزة، الحوايا.

التوازين: هي مجموعة بدوية تنتقل بين منطقة البيبان إلى الجنوب من جرجيس والحدود الطرابلسية.

الودارنة: وتنقسم إلى ثلاثة أقسام هي: أولاد سليم، أولاد عبد الحميد، والودارنة في الأصل عبارة عن حلف بين مجموعة من القبائل العربية والبربرية المتجاورة في الجنوب الشرقي التونسي جهة

---

[1] Ernest Pellissier, Op.cit., P 136.

[2] حمادي دالي، المرجع السابق، ص ص 27- 28.

[3] محمود مقديش، المصدر السابق، ص 97.

[4] أ و ت، الدفتر الجبائي رقم 2145، ص 2.

[5] إدريس رائسي، القبائل الحدودية التونسية الجزائرية بين الإجارة والإغارة 1830-1881، دار المتوسطية للنشر، تونس، ط1، 2016م، ص 21 (الهامش).

تاطاوين قبل القرن 16م، ومن المحتمل أنّ أصل الكلمة يعود إلى اسم لقبيلة بربرية هو "واردين" فتمّ مع الوقت تحريف هذا الإسم ليُصبح "الودارنة"، وقد أورد ابن خلدون ذكر هذا الاسم فقال :" ومن بطونهم أيضا بطن متسع كثير الشعوب وهم ورنيد بن وانتن بن واردين بن دمر..."[1]

وآخر فرعين من ورغمه هما قبيلتا غمراسن والجبالة[2].

الجليدات: هي قبيلة ورغمية تستقر جهة تاطاوين، وسمّيت هذه القبيلة بالجليدات نسبة إلى جدّهم الولي الصالح عبد الله بوجليدة ابن الولي امحمد السايح، هذا الأخير هو سابع إخوته وهم : الحويوي جدّ الحوايا والودرني جدّ الودارنة، والعباسي جدّ العبابسة، والغمراسني جدّ أه غمراسن والترهوني جدّ أهل ترهونة بليبيا[3]. وكثيرا ما تعرّضت قبيلة ورغمة التونسية لغارات أولاد نايل نظرا لقربها من الحدود[4].

أمّا على الجانب الطرابلسي فإنّنا نلاحظ وجود عدة جماعات قبلية أهمها:

النوايل، الصيعان، المحاميد، الحوامد، أولاد شبل، رشفانة، بني مريم، العجيلات، الزاوية، الزنتان، ترهونة[5].

ترهونة: وهي قبيلة ورغمية تنسب إلى الجدّ الأول ترهوني بن موسى الورغني (الورغمي) استقرت بالأراضي الليبية بسب خلاف بين الترهوني وإخوته، وسمي بهذا الاسم بسبب نطقه الكاف تاء فقال:"إخوتي ترهوني" أي كرهوني[6].

الصيعان: ينسبهم البعض إلى الشرفاء وهي قبيلة عربية الأصل وجدّهم سيدي بوصاع ولي مغربي دفين "سبيبه" بالوسط التونسي وهم ينتشرون بسهل الجفارة وبادية الصيعان.

الحوامد: هي قبيلة عربية من قبائل الغزوات الأولى[7].

وحسب ما جاء في الرحلة الناصرية فإن قبائل عكارة والحمارنة كانتا مستقرتين ضواحي بن قردان[8]، وبذلك فإنّ هاتين القبيلتين كانتا متاخمتين للحدود الغربية لطرابلس.

---

[1] محمد بوزرارة، التخوم التونسية الليبية عبر التاريخ نجع الذهيبات وجيرانه، مطبعة سعداني، تونس، 2014، ص 126.

[2] إدريس رائسي، المرجع السابق، ص 30.

[3] محمد بوزرارة، المرجع السابق، ص 135.

[4] Ernest Pellissier, Op.cit., P 125.

[5] محمد بوزرارة، المرجع السابق، ص 107.

[6] نفسه، ص 136.

[7] نفسه، ص 153.

[8] الناصري، المصدر السابق، ص 165.

ب) التعاون في ضبط الحدود بين الإيالات.

لم تكن فكرة تحديد المجال بين إيالات الحوض الغربي للمتوسط حاضرة بقوة خلال القرن 16م، حيث نجد أن النفوذ العثماني في المنطقة لم يتجاوز المدن الساحلية وأحوازها، أو بعض المدن الداخلية، في حين بقيت المناطق البعيدة عن المدن الرئيسية مستقلة عن السلطة المركزية، بل وتتشارك معها مهمة مراقبة المجال والسيطرة عليه.

ولعل ذلك راجع بالدرجة الأولى إلى طبيعة المرحلة التي تميزت بذلك الصراع من أجل تحرير سواحل الضفة الجنوبية للمتوسط من الاستعمار الاسباني، فضلا على أن الإيالات الثلاثة كانت خاضعة لسلطة بايلرباي الجزائر إلى غاية أواخر العقد الثامن من القرن 16م وهو ما جعل من مسألة الحدود موضوعا غير مطروح بينها.

إلا أنّ استقرار الحكم العثماني في المنطقة وسعي السلطات الجديدة إلى مدّ هذا النفوذ إلى دواخل البلاد قد عجّل بوقوع الصدام فيما بينها، خاصة بعد أن غُير نظام الحكم في الجزائر أين أصبحت باشوية مثلها مثل إيالة تونس وإيالة طرابلس الغرب. ومن أجل بسط سيطرتها على المجموعات القبلية حرصت الفئات الحاكمة على ضبط الحدود[1] فيما بينها، وكثيرا ما كانت هذه العملية تتمّ بعد صدامات عنيفة ترّتب عنها اتفاقيات تضبط مجال كل إيالة.

هذا الحرص الذي أبداه حكام الإيالات في رسم الحدود بينها هو في الحقيقة مظهر من مظاهر التعاون في سبيل ضبط المجال لضبط الجباية ومن أجل تجنّب الصراعات الحدودية فيما بينها أو فيما بين قبائل التّخوم، كما أن هذه الاتفاقات الحدودية ساهمت بشكل كبير في إخضاع القبائل الممتنعة والرافضة للسلطة المركزية والتي كانت في كل مرة تخترق الحدود فرارا من بطش الحكام، ولممارسة الإغارة.

✓ **الحدود الجزائرية التونسية:**

تميزت التخوم الجزائرية التونسية بالتعقيد نتيجة البنية القبلية التي كانت تتحكم في المنطقة والتي كانت دائمة الحركة بين الإيالتين، إذ نميز في مناطق التّخوم بين الإيالتين وجود قبيلتين كبيرتين، الأولى هي قبيلة الحنانشة التي امتد مجالها داخل الأراضي الجزائرية من عنابة إلى قسنطينة وتبسة وواد

[1] عبد الحميد هنية، تونس العثمانية ضبط الدولة والمجال من القرن السادس عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر، أوتار تبر الزمان، ط2، 2016، ص 122.

سراط وكان نفوذها يمتدّ إلى داخل الأراضي التونسية، وقبيلة أولاد شنوف التي كانت تهيمن على المناطق القريبة من منطقة الكاف[1].

وقد تم رسم الحدود الجزائرية التونسية وفق معاهدتين بين الطرفين الأولى كانت سنة 1614م والثانية سنة 1628م.

- **معاهدة 1614م:**

جاءت هذه المعاهدة لإنهاء الحرب بين إيالة الجزائر وإيالة تونس، والتي تعود أسبابها إلى سعي التونسيين إلى إخضاع قبائل بني شنوف التي كانت تتلاعب بولائها بين الإيالتين، وبدأت التحركات التونسية منذ سنة 1612م قابلتها تحركات عسكرية جزائرية منذ صائفة 1613م، إلا أن الأمور لم تتطور إلى مواجهة عسكرية بين الطرفين إذ تمّ حلّ هذا التوتر بطريقة سلمية تمثلت في توقيع معاهدة سنة 1614م، والتي تم الاتفاق فيها على جعل واد سراط الحد الطبيعي الفاصل بين الإيالتين، وأنّ الحدّ الساحلي ينتهي عند الرأس الاشقر (Cap Roux)[2].

والمُميّز في هذه المعاهدة استنادها إلى نقاط جغرافية لا إلى مجموعات بشرية، وبالتالي أعطت المعنى القانوني لمفهوم الحدّ، وهو ما سوف يمنح كلا الإيالتين مجالا جغرافيا واضحا تُؤسس عليه سلطتها المركزية[3]. لكن وبالرغم من هذا التحديد الجغرافي لنفوذ الإيالتين غير أنّ الأمور لم تكن بالهادئة على الجانبين وهو ما نتج عنه تجدّد الحرب في سنة 1628م والتي ستنتهي لصالح الجزائر.

- **معاهدة 1628م:**

جاءت هذه المعاهدة لإخماد الصراع الذي اندلع بين الإيالتين، وتعود اسباب هذا الصراع إلى قيام باي تونس مراد كورسو (1613-1630) بالاستيلاء على موقع عسكري هو "أرقو" باعتباره مركزا متقدما بالنسبة لمدينة الكاف جهة الغرب، وهذا ما أدى إلى اندلاع المواجهة بين الطرفين[4].

استغلت الجزائر استنجاد شيخ قبيلة بني شنوف الشيخ ثابت بن شنوف بهم وتشجيعه لهم للاستيلاء على تونس، ولما التقى الطرفين كانت الهزيمة في بادئ الأمر من نصيب الجزائريين لكن في اليوم التالي قام أولاد سيدي سعيد بخيانة العساكر التونسية وهو ما تسبب في هزيمة التونسيين، وتعرف هذه الأحداث بواقعة السطارة في 13 رمضان 1037هـ (17 ماي 1628)، وترتّب عن هذه الهزيمة

[1] فاطمة بن سليمان، المرجع السابق، ص 69.

[2] توفيق البشروش، جمهورية الدايات في تونس 1591-1675، مجموعة أيام الناس، ص 30.

[3] فاطمة بن سليمان، المرجع السابق، ص 72.

[4] توفيق البشروش، المرجع السابق، ص 31.

بعثَ التونسيين وفداً من الشيوخ ورجال الدين أبرزهم الشيخ تاج العارفين[1] والشيخ إبراهيم الغرياني من أجل إقامة الصلح بين المعسكرين[2].

وبموجب هذا الصلح تمّ الاتفاق على النقاط التالية:

- الإبقاء على واد سراط كحدّ فاصل بين الإيالتين.

- قيام التونسيون بهدم كل الحصون والمراكز العسكرية التي بنوها في المنطقة.

- توضيح معالم الحدود بين الإيالتين بجبال الحفا وواد ملاق وقلوب الثيران ثم راس الجبل الحافة وصولا إلى الساحل[3]. (يُنظر الملحق رقم 01.)

- إذا تجاوز رعايا كل من الجانبين حدود العمالة الأخرى فلا يُطالبه أهل العمالة المنتقِل عنها بخراج بل يكون خراجه للعمالة الجديدة المنتقل إليها[4].

وقد تّم احترام هذه الحدود من قبل الطرفين إلى غاية الثلث الأخير من القرن 18م، أين حدثت بعض التغييرات الحدودية لصالح الطرف التونسي الذي امتد داخل الأراضي الجزائرية.

فبالعودة إلى التوزيع الجغرافي للإحسانات الواردة في الدفتر الجبائي التونسي رقم 2145 والذي يغطي الفترة الزمنية ما بين سنتي 1756-1779م فإنّه قد جعل كل من قبيلة أولاد بوغالم و قبيلة ورغمة وقلعة سنان ضمن الأراضي التونسية، في حين جعلت كل من القل وعنابة وتبسة جزءاً من عمالة قسنطينة وبالتالي تابعة لإيالة الجزائر[5]. (يُنظر الملحق رقم 02).

✓ **الحدود التونسية الطرابلسية:**

إلى غاية مطلع القرن 17م لم تكن الحدود بين الإيالتين واضحة، إلاّ أنّ الصراع التونسي الطرابلسي حول جزيرة جربة كان بداية الصراع من أجل الحدود بين الإيالتين.

لقد أورد لنا حسن الوزان (عاش في ق 16م) في كتابه "وصف إفريقية" أنّ مدينة جربة كانت "دائما تحت حكم ملك تونس" إلى أن ضعف حكمهم فاستقل عنها سكان جربة وعيّنوا عليهم واليا

---

[1] هو محمد تاج العارفين بن ابي بكر بن أحمد البكري العثماني، جدّ البكريين، أول من تولى الإمامة بجامعة الزيتونة في العهد العثماني عام 1624. للمزيد يُنظر: محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2 1994، ص 116. (طبعة رقمية على المكتبة الشاملة).

[2] محمود مقديش، المصدر السابق، ص 94.

[3] Alphonse Rousseau, les annales tunisiennes, Ed : Bouslama, Tunis, 2eme édition, P 45.

[4] عبد الحميد هنية، المرجع السابق، ص 124.

[5] أ و ت، الدفتر الجبائي رقم 2144، ص 161، 168، 171 176، 205.

منهم يحكمهم" ليتوارث أفراد أسرته الحكم إلى يومنا هذا" إلى أن تمكن الإسبان بعد محاولات عديدة من إخضاع المدينة وإلزام أهلها بدفع الجباية لهم[1].

وبذلك ظلت جربة خاضعة للإسبان إلى غاية سنة 1560م أين حررها درغوث باشا[2] نهائيا بعد أن حاصرها من 10 إلى 29 جويلية من نفس السنة، وبذلك امتد حكم درغوث باشا على كامل طرابلس الغرب إضافة إلى منطقة غريان ومصراته و" بايعه أهل جربة وقابس وأعمالها"[3] وصفاقس وحتى المنستير وسوسة والقيروان التي أخضعها سنة 1558م[4].

وإلى غاية تحرير تونس نهائيا من الاستعمار الاسباني سنة 1573م ظلت كل من طرابلس الغرب وتونس مرتبطتين بالجزائر إلى غاية سنة 1577م حيث فُصلت الإيالات عن بعضها البعض، ففي سنة 1577م عين حسين باشا[5] أمير أمراء طرابلس الغرب، وعين حيدر باشا (1574- 1575م) أمير أمراء تونس[6].

عمل حيدر باشا تونس (1574- 1575م) على استرجاع ما كان يراه امتدادا طبيعيا وتاريخيا لتونس والذي كان تحت سلطة باشوات طرابلس الغرب، فتمكّن بفضل تدخل السلطة العثمانية من استرجاع القيروان وسوسة والمنستير وصفاقس ثم الجريد وقفصة وقد تمّ كل هذا بموافقة السلاطين العثمانيين[7]، إلا أنّ النفوذ الطرابلسي ظل ممتداً في الجنوب والجنوب الغربي التونسي، فكانت مدن مثل " توزر ونفطة وقفصة" تدفعان الضرائب لطرابلس الغرب ولم تستثن منها إلاّ سنة 1581م[8]،

---

[1] الحسن الوزان، وصف إفريقيا، ج2، تر: محمد الحجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 1983، ص ص 94، 95، 96.

[2] درغوث باشا تولى حكم طرابلس عام 964 هـ (1556م) كان له الفضل في إرساء النفوذ العثماني بها، إستشهد عام 971هـ (1563م) أثناء حصار مالطة. للمزي يُنظر: أحمد النائب الأنصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، ج1، منشورات مكتبة الفرجاني، طرابلس، ليبيا، ص 209 – 210.

[3] ابن غلبون الطرابلسي، تاريخ طرابلس الغرب المسمى بالتذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار، تح: الطاهر حمد الزاوي الطرابلسي، المطبعة السلفية، القاهرة، 1349، ص 94.

[4] نيكولاي إيليتش بروشين، المرجع السابق، ص 29.

[5] نحن نرجح أن يكون محمد باشا هو المعني هنا حيث أنّه حكم طرابلس ما بين 982هـ إلى 990هـ (1575م إلى 1582م)، كما أننا لا نجد ذكرا لحسن باشا هذا في كتاب المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب . للمزيد ينظر: الأنصاري، المصدر السابق، ص ص 209 – 226.

[6] عزيز سامح إلتر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر: محمود علي عامر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1989، ص 275.

[7] المنصف التايب، "المجال والسلطة في البلاد التونسية خلال العهد العثماني"، مجلة روافد، عدد: 4، 1998، دامعة الآداب والفنون والعلوم الانسانية بتونس، ص 12.

[8] توفيق البشروش، المرجع السابق، ص 26 - 28.

وهذا ما يؤكده ما جاء في فرمان من السلطان العثماني مؤرخ في 993هـ (1585م) الذي أشار إلى أن :"سنجاق قبصة التابعة لطرابلس الغرب"[1].

وحسب تقرير جاسوسي لأوروبيين في جزيرة مالطة مؤرخ في سنة 1587م يذكرون فيه أن مدينة قابس كانت تابعة لجزيرة جربة التي بدورها تخضع لحسن آغا[2] والي طرابلس الغرب، وأن صفاقس تابعة إليه كذلك[3]. وبذلك يكون امتداد إيالة طرابلس الغرب داخل الأراضي التونسية قد انحصر إلى مدينة صفاقس في أواخر القرن 16م، ليتراجع نفوذها ليشمل الشريط الساحلي الممتد من جزيرة جربة جنوبا إلى مدينة صفاقس شمالا.

إنّ هذه التسويات الحدودية بين الإيالتين تمّت بشكل سلمي برعاية الباب العالي، لكن بمجرد قيام السلطان العثماني مراد الثالث[4] بفصل الإيالات الثلاثة عن بعضها البعض، أخذت العلاقات بين الأوجاق الثلاثة تأخذ منحى أكثر عنفاً.

وفي مطلع القرن 17م بدأ الصدام بين الايالتين حول جزيرة جربة، هذه الجزيرة التي عانى أهاليها من بطش الحكام الطرابلسيين استنجدوا في سنة 1604م بعثمان داي[5] تونس الذي لم يتردد في نجدتهم، حيث تمكنت القوات التونسية من إلحاق الهزيمة بالحامية الطرابلسية سنة 1605م وفي رواية أخرى في سنة 1610م[6]. وقد شجّع الانتصار في جربة التونسيين على الزحف على غدامس في الصحراء فتمكنوا من إخضاعها سنة 1605م، إلاّ أنّ سلطانهم فيها لم يكن طويلا حيث تمكّن سكان غدامس مع البدو في الصحراء من إلحاق الهزيمة بالجيش التونسي أثناء عودته إلى تونس وبذلك استعادت غدامس استقلالها عن أي سلطة مركزية في المنطقة[7].

---

[1] أ و ج، دفتر مهم رقم 58، عدد 80، تاريخ 993 هـ

[2] هي نفس الشخصية التي وقع فيها إلتباس والمذكورة في الهامش رقم 01 من الصفحة السابقة (محمد باشا).

[3] توفيق البشروش، المرجع السابق، ص 28.

[4] هو السلطان العثماني مراد ابن سليم الثاني ابن سليمان القانوني، تولى الحكم سنة 982هـ (1574م) وتوفي عام 1003هـ (1595م). للمزيد يُنظر: إبراهيم بك حليم، التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، ط 1، 1988، ص ص 103 – 106.

[5] تولى حكم تونس بعد موسى داي عام 1007هـ (1598م) وتوفي في 17 شوال 1019هـ (1611م) أشتهر بمساندته لمسلمي الأندلس. للمزيد يُنظر: مقديش، المصدر السابق، ص ص88 -90.

[6] المنصف التايب، المرجع السابق، ص 12. هناك تضارب حول تاريخ استعادة التونسيين للجزيرة إذ يذكر الحيلاتي في رسائله أنهم دخلوها سنة 1606م، أما الوزير السراج فيجعل ذلك في تاريخ 1613م. يُنظر: توفيق البشروش، المرجع السابق، ص 123.

[7] شارل فيرو، المرجع السابق، ص 135.

إنّ تراجع سلطة طرابلس الغرب عن صفاقس ثم جربة جاء في فترة كانت تعيش فيها إيالة طرابلس الغرب حالة من اللااستقرار حيث انتشرت فيها العديد من الثورات والتمردات أهمها ثورة يحي بن يحيى السويدي[1] في تاجوراء والتي دامت قرابة السنتين، تلاها بعد ذلك خروج أهالي فزان ورفضهم لدفع الخراج لحاكم طرابلس الغرب فقامت بينه وبينهم حروبٌ كثيرةٌ[2]، كل هذا ساهم في إضعاف السلطة المركزية في طرابلس الغرب مما ترتّب عنه تراجع نفوذها على الجنوب التونسي عامة وعن جزيرة جربة خاصة، فكان ضمّ دايات تونس لهذه الجزيرة في مطلع القرن 17م بداية لاستقرار المجال الحدودي بين الإيالتين[3].

ولا تذكر المصادر التاريخية إذا ما كانت الإيالتين قد اتفقتا في ما بعد على ضبط الحدود بينهما، لكن الدارس لرسالة بعثها حمودة باشا[4] إلى رعيته في الجنوب توضّح لنا أكثر الحدود بين الإيالتين، وجاء نصّها كالتالي:

"إلى من يقف على أمرنا هذا من أولادنا الولات (كذا) والآغاوات والقواد والمخازنية والمشايخ والرعية والخاص والعام من ذوي الحكمة- سدد الله أمر الجميع ووفق الكل لمصالح (كذا) القول وحسن الصنيع- أما بعد: فإننا حددنا بين عمالتنا وعمالة (كذا) طرابلس غرب في الأرض، فالحاجز بيننا وبين العمالة المذكورة من جزيرة البيبان، على قصر النوايل- يعرف بن قردان على معطن المرة، على الأجرد، على الرمادة، على موجب الأوار السابقة من أوائلنا –رحمهم الله- وأوايل (كذا) حكومة طرابلس، يكن (كذا) تنبيهكم واعلامكم وكف من يتجاوز ذلك (كذا) الحدود من رعايانا المجاورين لذلك اهل البوادي، واياكم مخالفة أمرنا ومجاوزة الحدود التي ذكرنا تحديدا تاما مطلقا عاما، فعلى الواقف عليه أن يعمل بما فيه من غير خلاف –إن شاء الله- والسلام من الفقير إلى ربه حمودة باشا باي – وفقه الله آمين- في 16 محرم الحرام فاتح سنة 1221"[5].

---

[1] يحي بن يحيى السويدي هو رجل من تاجوراء دامت ثورته أربعة سنوات وانتهت في 22 من جمادي الآخر سنة 1000 هـ (6 من ابريل 1591 م). للمزيد يُنظر: https://al-maktaba.org/book/31616/70255#p6 (05 / 07 / 2022 الساعة : 19:23)

[2] ابن غلبون الطرابلسي، المصدر السابق، ص 101، 103.

[3] فاطمة بن سليمان، المرجع السابق ، ص 68.

[4] هو حمودة ابن علي باشا ابن محمد الرشيد، ولد 18 ربيع الثاني 1173هـ (08 ديسمبر 1759) تولى حكم تونس بعد والده في 18 جمادى الثانية 1196هـ (31 ماي 1732م)، يُعتبر أعظم حكام تونس الحسينيين. توفي عام 1814م. للمزيد يُنظر: أحمد ابن أبي الضياف، اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، مج 2، ج3، تح: لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، الدار العربية للكتاب ، 1999، ص 11.

[5] عمار جحيدر، آفاق ووثائق في تاريخ ليبيا الحديث، الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1991، ص ص 221- 222.

تبيّن لنا هذه الرسالة الحدود التي كانت قائمة بين الإيالتين سنة 1221هـ (حوالي 1806م)، هذه الحدود كما قال حمودة باشا قد وضعها "أوائلنا" أي أنّها حدود قد تمّ الاتفاق عليها بين الإيالتين قبل سنة 1782م وهو تاريخ تولي حمودة باشا للسلطة. و يذهب الباحث التونسي عبد الحميد هنية إلى القول أنّ هذه الحدود قد تم الاتفاق عليها في بدايات القرن 17م[1].

لقد حددت لنا رسالة حمودة باشا الحدود التي تم الاتفاق عليها قبل توليه للسلطة، فهي تمتد من جزيرة البيبان مرورا ببن قردان، على الأجرد، الرمادة[2].

ولقد بنى التونسيون قلعة البيبان[3] سنة 1600م من أجل حراسة السواحل من السفن النصرانية، أمّا صاحب كتاب تاريخ جربة فيذكر أنّ بناء قلعة البيبان كان كعلامة للحدود بين الإيالتين[4]. وقد جاء في رحلة الوزير إسحاق[5] أنّ قافلتهم قد وصلت إلى رأس أجدير يوم الأحد 24 شعبان سنة 1730م بعد مغادرتها مركز ابن كردان من ولاية تونس في الليلة الماضية[6]، ونفهم من هذا القول أنّ مركز ابن كردان كان آخر نقطة من إيالة تونس وأن رأس أجدير هو أول نقطة في إيالة طرابلس.

إنّ ما جاء في رحلة الوزير المؤرخة في سنة 1730م ليُدعِّم ما جاء في رسالة حمودة باشا المؤرخة في 1221هـ (حوالي 1806م) التي تشير إلى أنّ مدينة ابن كردان هي نقطة حدودية بين الإيالتين، وهو ما يعزز القول بأنّه كان هناك اتفاق بين الإيالتين حول الحدود يعود إلى القرن الـ 17م.

ج) التعاون في إخضاع القبائل الحدودية:

نجحت الإيالات إلى حدّ ما في تحديد المجال الجغرافي لسلطتها المركزية من خلال ما تمّ توقيعه من معاهدات كان الهدف منها هو تجنّب الصدامات العسكرية وكذا ضبط التوزيع الجغرافي لقبائل التّخوم بهدف مراقبتها وضمان خضوع الأطراف لسلطة المركز.

---

[1] عبد الحميد هنية، المرجع السابق، ص 123.

[2] محمد بوزرارة، التخوم التونسية الليبية عبر التاريخ نجع الذهيبات وجيرانه، مطبعة سعيدان، تونس، 2014، ص 156.

[3] تبعد بـ 33 كلم جنوب جرجيس، وهو آخر نقطة في إيالة تونس، فهو مقام على جزيرة صخرية صغيرة، وهي تشكل الحدود ما بين تونس وطرابلس. يُنظر:

Ernest Pellissier, Op,cit, P 166-167.

[4] شارل فيرو، المرجع السابق، ص 135.

[5] هو الوزير الشرقي الإسحاقي كان ضمن الوفد الأمير الذي زار طرابلس الغرب ما بين 1731 -1732. يُنظر: عبد الهادي التازي، أمير مغربي في طرابلس 1143هـ-1731م أو ليبيا من خلال رحلة الوزير إسحاق، ص 38.

[6] نفسه، ص 44.

إنّ ما يُميّز القبائل الحدودية هو عدم اعترافها بالتقسيم الجغرافي الذي كانت الإيالات تسعى إلى ترسيخ معالمه، والذي كان في الحقيقة يخصُّ أكثر السلطة الحاكمة والعسكريين لتحديد المجال الجبائي الخاص بهم، لذلك كانت هذه الحدود - إن صحّ القول – قد جاءت لتبين الحدّ الذي ينتهي فيه المجال الجبائي لكل إيالة، وهذا ما نستنتجه ممّا قد تمّ الاتفاق عليه في المعاهدة الجزائرية التونسية لسنة 1628م التي نصّت على أنه إذا تجاوز رعايا كل من الجانبين حدود العمالة الأخرى فلا يُطالبه أهل العمالة المنتقِل عنها بخراج بل يكون خراجه للعمالة الجديدة المنتقَل إليها، لذلك لم تجد السلطة المركزية حرجا في تنقل القبائل الحدودية ما بين الإيالات ما دامت لا تمسُّ استقرار التّخوم.

لكن موقف السلطة المركزية سوف يتغير أكثر في مطلع القرن التاسع عشر أين تُظهر حرصا شديدا في مراقبة القبائل الحدودية، هذا ما نلمسه في الرسالة المؤرخة في 16 محرم الحرام فاتح سنة 1221هـ (حوالي 1806م)التي بعث بها حمودة باشا إلى عمّاله ورعيته المجاورين للحدود مع طرابلس الغرب والتي تضمنت نهيا شديدا عن مجاوزة الحدود حيث قال فيها :" ...إياكم مخالفة أمرنا ومجاوزة الحدود التي ذكرنا تحديدا تاما مطلقا عاما..."[1].

✓ **التعاون الجزائري التونسي في إخضاع قبيلة الحنانشة:**

إنّ من أبرز القبائل الحدودية التي كانت تهدد نفوذ السلطة المركزية في المناطق الحدودية بين الجزائر وتونس نذكر قبيلة الحنانشة، التي يمتد مجالها الجغرافي في الأطراف الحدودية للإيالتين وهو الخط الحدودي الذي يمثّل مجال ضعف نفوذهما. وقد تميزت هذه القبيلة بقدرتها التعبوية الكبيرة وقدرتها على التحالف مع القبائل المجاورة، ونظرا لبعد الحنانشة عن المركز الحاكم في الإيالتين فإنّها تميزت بالاستقلالية عنه ورفضت في كثير من الحالات دفع الضرائب بل وكانت مصدرا للاضطرابات والقلاقل[2]. وكانت الإيالتان على دراية بمكانة هذه القبيلة التي يُمكن أنّ تكون حليفا قويا كما يُمكنها أن تتحول إلى عدو لدود، لذلك سعت كلّ من تونس والجزائر إلى إخضاع هذه القبيلة سواء بالقوة العسكرية تارة وعن طريق استمالتها وإضعافها تارة أخرى.

لم تتردد الإيالتان في توجيه عدّة ضربات عسكرية عنيفة ضدّ القبيلة سواء بصفة فردية أو بشكل ثنائي، وأول صدام فعليّ بين القبيلة والسلطة الحاكمة حول مجال النفوذ يرجع لسنة 1644-

[1] عمار جحيدر، المرجع السابق، ص ص 221- 222.

[2] العربي الحناشي، الحنانشة وعلاقتهم بالسلطة في تونس من 1640م إلى 1740م، شهادة الكفاءة في البحث، جامعة تونس 01، 1987 – 1988، ص18.

1645م، وهي السنة التي ألحقَت فيها القوات التونسية الهزيمة بالشيخ خالد بن نصر شيخ قبيلة الحنانشة قرب وادي سيراط، أين لقي شيخ هذه القبيلة حتفه، وكان لهذه الهزيمة تأثيرٌ كبيرٌ على المكانة السياسية للقبيلة، بل إنّ هذه الهزيمة كان لها صدى كبير على مختلف القبائل التي سارعت إلى الخضوع، وهو ما ساهم في انتشار الأمن ونشاط الحركة التجارية[1]، وكنتيجة لهذه المعركة سوف تنقسم القبيلة إلى فرعين متصارعين هما "نصر" و"منصر"[2].

في خضّم الأحداث حاولت الإيالتان أن تُنسق جهودها أكثر لإخضاع هذه القبيلة وكفّ أذاها، حيث نظّمت الإيالتان عدّة حملات مشتركة ضدّ القبيلة أولها سنة 1714م أين حققتا انتصارا على هذه القبيلة، وهو ما دفع الشيخ بوعزيز بن نصر إلى استغلال شخص ادعى أنّه حفيد مراد باي (1698 – 1702م) وناصره للثورة ضدّ حسين بن علي[3] باشا تونس(1705 – 1735م)[4].

إنّ هذا السلوك أثار مخاوف باشا تونس الذي سارع إلى شنِّ حملة على الحنانشة بالتعاون مع باي قسنطينة حسن كليان[5] سنة 1724م، وكان لهذه الضربة العسكرية التي تعرّضت لها القبيلة في زعزعت هيبة شيخ القبيلة بوعزيز بن نصر إلى درجة أنّ أفراد القبيلة رفضوا الامتثال لأوامره في ما بعد[6].

وفي سنة 1728م تعاون باي تونس حسين بن علي وباي قسنطينة ضدّ قبيلة الحنانشة وهاجماها كل من جهته، وتعود أسباب هذه الحملة إلى قيام ابن أخ باي تونس المدعو علي باشا[7] بالثورة ضدّ عمّه، وكعادتهم تسابق الطرفان المتحاربان إلى التّحالف مع زعماء فرعي قبيلة الحنانشة، فتحالف حسين باي مع بوعزيز بن نصر شيخ فرع "نصر"، أمّا علي باشا فتحالف مع الشيخ سلطان والشيخ أحمد الصغير بن عمر زعيمي فرع "منصر"، وقد تمكن حسين باي بفضل تحالفه مع فرع

---

[1] Charles Feraud, « les Hrar Seigneurs des Hanencha », R.A, N 18, 1874, P 202.

[2] العربي الحناشي، المرجع السابق، ص 28.

[3] حسين بن علي هو مؤسس الأسرة الحسينية تولى حكم تونس ما بين 1705- 1735. للمزيد يُنظر محمود مقديش، المصدر السابق، ص 155.

[4] العربي الحناشي، المرجع السابق، ص 50 – 51.

[5] هو قليان حسن المدعو بوكمية تولى حكم بايلك الشرق بعد الباي علي بن صالح عام 1125هـ (1713م) غلى غاية سنة (1736م) شارك في الحملة الجزائرية على تونس ضدّ الحسين بن علي. للمزيد يُنظر: ابن العنتري، المصدر السابق، ص، ص 54، 56.

[6] Feraud, les Hrar Seigneurs des Hanencha, R.A, N 18, 1874, P 213.

[7] علي باشا هو ثاني البايات الحسينين، وهو ابن محمد أخُ حسين بن علي قام هذا الأخير بتربيته وعينه قائدا على المحلة وزوجه ابنته، اندلعت بينه وبين عمه حرب أهلية (1728 – 1740م) انتهت لصالح علي باشا ليتولى حكم تونس بعد مقتل عمه ما بين 1735 إلى 1756م. للمزيد يُنظر: محمود مقديش، المصدر السابق، ص 159 – 160.

"نصر" من إلحاق الهزيمة بخصمه وطارده في الصحراء، لكن خلافا وقع بين حسين باي وبوعزيز بن نصر عكّر صفو ذلك التحالف، وفي ظل هذا الجو المشحون وبتحريض من حسين باي قام باي قسنطينة بنزع لقب مشيخة العرب من بوعزيز بن نصر ومنحه لفرع "منصر"، وكان لهذا القرار أن أغضب بوعزيز بن نصر ودفعه إلى التحالف مع علي باشا والاتحاد مع فرع منصر وبذلك تشكّل حلف قوي ضدّ حسين باي وحليفه باي قسنطينة وهو ما دفعهما إلى التحالف ضدّ قبيلة الحنانشة، فتمكّن الطرفان من إلحاق الهزيمة بقوات القبيلة وشرّد بوعزيز بن نصر وعائلته وقُتل ابنه في موقعة "فج مراح"[1]، وكسب باي قسنطينة مغانم كثيرة من هذه الحملة. وبالرغم من انهزام الشيخ بوعزيز بن نصر إلاّ أنّ ذلك لم يقض على خطره وإنّما أضعفه فقط[2].

إنّ إدراك الإيالتين المتجاورتين لما قد يجلبه إضعاف قبائل التخوم لهما من استقرار المناطق الحدودية وانتشار الأمن، وضمان القضاء على المنافسين المحليين، جعلهما تتحركان عسكريا وبكل حرية من أجل تحقيق هذا الهدف المشترك، حتى وإن كان هذا التحرك داخل أراضي الإيالة المجاورة، هاته الأخيرة التي كان لها القدرة على التمييز بين العمل العدائي وبين العمل العسكري الذي هدفه كسر شوكة القبائل، وهذا ما نلمسه في سنة 1728م، حين قامت بعض القبائل الحدودية بمناصرة علي باشا ضدّ حسين باشا، فقام هذا الأخير بملاحقة هذه القبائل داخل الحدود الجزائرية.

إنّ مثل هذا التّصرف لم يُوتّر العلاقات بين الطرفين، بل إنّ الطرفين الجزائري والتونسي سوف يعقدان اتفاقا في ربيع 1728م[3] غير أنّ المصادر التاريخية لم تشر إلى مضمونه.

وفي سنة 1751م قام باي تونس بالإغارة على قبيلة النمامشة بسبب اعتدائها على ركب الحج المغربي وطاردها داخل الأراضي الجزائرية وصولا إلى الخنقة وواد سوف وألحق بهم الهزيمة، وإن كان هذا العمل قد أثار غضب داي الجزائر إلاّ أنّ المصادر التاريخية لا تشير إلى ردّ فعل الداي الذي كان منشغلا بالتحضير لمواجهة حملة أوروبية على الجزائر[4]. إنّ هذا التدخل سواء من قبل تونس في الأراضي الجزائرية أو العكس، والذي سوف يتكرر في حالات كثيرة دون أن ينتج عنه توتر في العلاقات

---

[1] جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري (16م- 19م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2014 ، ص 278– 279.

[2] عمار بن خروف، المرجع السابق، ص 80.

[3] نفسه، ص 85.

[4] نفسه، ص 146.

أو صراع عسكري، هو ما يجعلنا نعتقد أنّه كان هناك شبه اتفاق بين الجارتين أنّ مثل هذه الأعمال كانت ضرورية بهدف إخضاع القبائل وتأديبها ما يترتب عنه إقرار الأمن في المناطق الحدودية.

من جهة أخرى فإنّ الإيالتين قد عملتا معا على تكريس ذلك التمزُّق الداخلي الذي عرفته قبيلة الحنانشة بين فرعي "نصر" و "منصر"[1] (أنظر الملحق رقم 03) وتغذية الصراعات بينهما، بهدف إضعاف القبيلة وتهميش دورها في التّخوم تمهيدا لإخضاعها، ويعود تاريخ هذا الانقسام إلى سنة 1644م التي انهزم فيها الحنانشة بقيادة شيخهم "خالد الصغير" أمام الجيش التونسي ليلقى حتفه فيها، وقد خلّف شيخ خالد الصغير ابنين هما " نصر" و "مُنصر"، فقام العثمانيون بمنح لقب المشيخة للابن الأصغر "مُنصر" وذلك بخلاف ما اعتادت عليه القبيلة بأن يتولى الأبن الأكبر زعامتها، وكان هذا سبب في تكريس انقسام القبيلة[2].

استغلت الايالتان هذا الانقسام من أجل إضعاف القبيلة، وذلك من خلال استغال لقب المشيخة كوسيلة للضغط والمساومة للفوز بالتحالف مع أحد الفرعين، وفي أحيان أخرى يتمّ انتزاع هذا اللقب من أحد الفرعين ومنحه للآخر كعقوبة بسبب التمرد، وكثيرا ما كان البايات يعملون على إذكاء الصراع بين الفرعين بترجيح كفة البعض على حساب البعض الآخر وبذلك ينشغل فرعا القبيلة بهذه الصراعات وهو الأمر الذي يجنّب الإيالتين خطرهم[3]، وهذا ما وقع سنة 1724م حين قام حسين باي تونس بتحريض باي قسنطينة لكي ينتزع مشيخة العرب من بوعزيز بن نصر ويمنحها لفرع "منصر"، بسبب خلاف وقع بين باي تونس وبوعزيز بن نصر[4].

ومن أجل تعميق هذا الانقسام حرص بايات تونس على تقديم الإحسانات لفرعي القبيلة، وهذا ما نجده واضحا، حيث ورد في الدفاتر الجبائية ما يعزّز ذلك إذ نجد "الخارج إحسان لحنانشة إبراهيم" فرع نصر وفي المقابل نجد "الخارج إحسان محمد بن سلطان" فرع منصر، وحتى داخل الفرع الواحد كان البايات حريصين على عدم ظهور شخصية قوية منفردة بالزعامة بل كانوا يُحسنون إلى مختلف الشخصيات الهامة، وبالتالي يخلقون عدة منافسين لشيخ ذلك الفرع، ومثال ذلك نذكر أنه في سنة 1171هـ (1757م) منحت "50 ريال إحسان لعثمان بن منصر وأخيه منصر أولاد أخ محمد بن

[1] العربي الحناشي، المرجع السابق، ص 28.

[2] Feraud, les Hrar Seigneurs des Hanencha, R.A, N 18, 1874, P 203.

[3] حمادي دالي، المرجع السابق، ص 118.

[4] فلة القشاعي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771-1837، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1989-1990، ص 278 – 279. (غير منشورة).

سلطان في شوال"[1] و "1099 ريال: إحسان بحق ثلاثمائة وستة وعشرين حمل تمر منهم ثلاثمائة عادة الشيخ بوحفص و ستة عشر عادت أصحاب الشيخ المذكور وعشرة أحمال عادة لأحمد بوزيان مع سبعة وعشرين ريال حق سبعة عشر مطر زيت قفصي مع ثمانية ريال حق سبعة قناطر صابون عادة الشيخ في سنة 1190هـ"[2]. وبذلك فإنّ خلق عدة منافسين لشيخ القبيلة يُضعف من مركزه بل ويزيد ارتباط القبيلة بالسلطة في الإيالتين وبالتالي تقِلُّ خطورة القبيلة.

إنّ توظيف الإيالتين للقب المشيخة كان واضحا في سياستهما اتجاه الحنانشة، حيث كان اللقب يُمنح لمن يُظهر ولاءه واستعداده للتحالف مع السلطة الحاكمة، كما أنّ هذه السياسة كان من شأنها الحيلولة دون اتحاد الفرعين، لما يُشكله ذلك من قوة حقيقية. فبعد حادثة قتل زعماء الفرعين من قبل علي باشا (1735 - 1756) قرر فرعي القبيلة الاتحاد واختارا زعيما واحدا للقبيلة هو سديرة بن طراد بن بوعزيز بن نصر، فتخوّف باشا تونس من ذلك وسارع إلى منح لقب المشيخة لرجب بن أحمد الصغير من فرع مُنصر وبذلك تحطّم هذا الاتحاد بين الفرعين وعاد الصراع بينهما[3].

نجحت الإيالتان إلى حدّ كبير بفضل سياستهما المتّبعة اتجاه قبيلة الحنانشة واستمراريتها، في احتواء هذه القبيلة وإضعافها تدريجيا، حيث أنّ هذه القبيلة لم تكن قادرة على القيام بأي عمل سياسي أو عسكري كبير من شأنه المساس بوجود أو سلطة هتين الإيالتين.

✓ **استمالة القبائل الحدودية:**

نظرا لبعد هذه القبائل عن المركز فإنّها تمتّعت بالكثير من الحرية مستغلة في ذلك الكتلة البشرية الهامّة التي كانت تمتلكها والتي سخرتها لتعزيز استقلالها عن السلطة القائمة في المنطقة، في المقابل ومن أجل أن يتجنب حكام هذه الإيالات أعباء الدخول في صراعات مع هذه القوى القبلية فإنّها في أحيان كثيرة قد فضّلت استمالتها لثنيها عن شق عصا الطاعة والإغارة على القوافل وغيرها. ولم تكن هذه السياسة بالجديدة بل كانت متبعة منذ زمن بعيد، ومثال ذلك ما يذكره لنا العدواني أنه لما قامت قبيلة طرود بإعلان الحرب على صاحب تونس، فلما وصلوا إلى عين بابار[4] وكمنوا فيها وإذا بقافلة مارة فيها مائة وخمسون بعيراً، فشنّوا عليها الغارة وأخذوها وما عليها ورجعوا إلى باجة. فلما سمع صاحب تونس طار عقله وقال: "يُعمل هذا وأكثر"، ثمّ حدّثه كبار قومه وقالوا له: "هؤلاء أقلال

[1] أ و ت، الدفتر الجبائي رقم 2144، ص 221.

[2] أ و ت، الدفتر الجبائي رقم 2145، ص 167.

[3] جميلة معاشي، الأسر المحلية...، المرجع السابق، ص، ص 279 ، 280.

[4] تقع بين الخنقة وخنشلة.

خير، ابذل لهم شيئا من الدراهم، راحتك يوم خير من مائة ألف". قال: "نعم، ثم بعث لهم خمسة مائة دينار وعشرة ثياب وخمسة وعشرون فرسا. فلما وصل لهم أخذوه وقسموه على أنفسهم، ثم رحلوا"[1].

وفي هذا الصدد نجد أنّ البيت الحسيني قد خصّص جزءاً هاماً من الأموال (الإحسانات) لصالح الكثير من قبائل التخوم سواء داخل المجال الترابي لإيالة تونس أو إيالة الجزائر أو طرابلس الغرب.

و الجدول التالي يوضح لنا أهم تلك القبائل التي استفادت من تلك الإحسانات[2]:

موطن الكاف (إيالة تونس)	إيالة الجزائر	إيالة طرابلس الغرب
أولاد عيار، شارن، أولاد يعقوب، الخمامسة، ورغة، ماجر والفراشيش، الزغالمة، أولاد بوغانم، الطرود.	أولاد سيدي يحي بن طالب، الحنانشة بفرعيها، اللمامشة.	أهالي مدينة طرابلس، غدامس.

والملاحظ من خلال ما تضمّنته الدفاتر الجبائية من قوائم طويلة حول هذه الإحسانات فإنها (أي الإحسانات) قد تميّزت بالشمولية والاستمرارية، والمقصود بالشمولية أنّ هذه الإحسانات قد شملت كلّ أفراد القبائل المعنية على اختلاف مراتبهم الاجتماعية أو وظائفهم، أمّا الاستمرارية فيقصد بها أنّ السلطة الحسينية حافظت على هذه السياسة اتجاه القبائل لمدة زمنية طويلة، كما أن تغير الحكام في تونس لم يؤثر على استمرار هذه السياسة[3].

وبفضل هذه السياسة تمكن بايات تونس من الاستفادة من خدمات هذه القبائل، ليس فقط أثناء حروبهم الأسرية، ولكن استفادوا منهم في محلاتهم المكلّفة بالجباية وإخضاع القبائل، وقد خصّص بايات تونس لهم مكافآت نظير خدماتهم، وقد وردت هذه المكافآت باسم الإحسانات نذكر منها:

40 ريال	احسان للحنانشة لمحلة الشتا بدار قفصة على يد نصيب بن خلف من مصروف سي الحاج علي

[1] العدواني المصدر السابق، ص 186- 187.

[2] أ و ت، الدفتر الجبائي رقم 2145، ص 1.

[3] حمادي دالي، المرجع السابق، ص 383.

50 ريال	إحسان لعلي بن بوعكاز الحناشي من مصروف سي الحاج علي على محلة الصيف سنة 1171هـ[1].

ولا تبين لنا المصادر ماهي الخدمة التي قدّمها هؤلاء الحنانشة لمحلة الباي، لكن من المحتمل أنّهم قد شاركوا في هذه المحلاّت كمقاتلين مثال ذلك:

40 ريال	إحسان لأربعة نمامشة قدموا مع خالد الذي جاب بن جدو الماجري والوسلاتي في حجة 1175هـ[2]

أو مقابل ما يزودون بها المحلة من معلومات قد تكون مهمّة، خاصة أنّ الباحث في تلك الإحسانات سيجد أنّ جزءاً هام منها صرف لسيارة تلك القبائل، والمقصود بالسيارة هي القافلة، وفي أحيان أخرى كانت ترِدّ بصيغة المفرد وهي سيار الذي قد يكون رسولا، ومما لا شكّ فيه أنّ ما قُدّم لهم من إحسانات كان مقابل ما يُزودون به السلطة في تونس وممثليها من معلومات.

وفي إطار استمالتها للقبائل عمد حكام هذه الإيالات إلى نسج شكل آخر من العلاقات مع القبائل الطرفية، بهدف تجنّب النتائج السلبية للحملات العسكرية لإخضاع دواخل البلاد، لذلك حاول حكام هذه الإيالات مصاهرة الشخصيات الهامة في هذه القبائل، وتسجل لنا المصادر التاريخية حالات عديدة عن الزواج السياسي الذي نعتقد أنّه ساهم في إقرار الأمن وايقاف حروب الاستنزاف التي كانت تدور بين السلطة المركزية والقبائل.

وقد تعدّدت الغايات من وراء هذه المصاهرات، سواء للاستفادة من نفوذ تلك القبائل لتحقيق مكاسب عسكرية وهذا ما نلمسه بشدّة في السياسة التي اتبعها بايات تونس اتجاه قبيلة الحنانشة، حيث نشأت بينها علاقة مصاهرة في ظل الحرب الأهلية (1675 - 1688) وقد ابتدأها علي باي الأول[3] أثناء حربه ضدّ أخيه محمد باي الثاني[4]، فقام باستمالة سلطان بن منصر شيخ الحنانشة (فرع منصر) وصاهره، وكان لهذه المصاهرة أن منحت لعلي باي الأسبقية على أخيه بسبب تحالفه مع فرع

[1] أ و ت، الدفتر الجبائي رقم 2144، ص 210.

[2] أ و ت، الدفتر الجبائي رقم 2145، ص 313.

[3] علي باي ابن مراد الثاني (ت 1675م) باي تونس، دخل في حرب مع أخيه الأكبر محمد باي بتحريض من عمه محمد الحفصي خلال الفترة الممتدة من 1675 إلى 1688، إنتهت الحرب لصالح محمد باي، وخلالها تحالف كلا الطرفين مع فرعي قبيلة الحنانشة. للمزيد يُنظر: سناء الطالبي، أزمة الحكم المرادي بالبلاد التونسية وانعكاساتها المجالية (1675-1702)، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة تونس، 2013-2014، ص، ص75 ، 78.

[4] هو ابن مراد باي الثاني المرادي تولى الحكم لفترات متقطعة أطولها كانت ما بين 1688- 1695م.

منصر، حيث ألحق به عدة هزائم إلا أنّه لم يستمر طويلا في حكم تونس[1]، وبعد وفاة علي باي تمكن ابنه مراد باي الثالث[2] (1699- 1702م) من استرجاع ملك أبيه مستعينا في ذلك بأخواله من الحنانشة، حيث تمكّن من إلحاق الهزيمة بعمه محمد باي، وبذلك صار مراد بايا (1699- 1702م) على تونس[3]، وبذلك شكّلت هذه الحرب فرصة لقبيلة الحنانشة لاسترجاع نفوذها في المنطقة والذي قد يعود عليها بمكاسب كبيرة.

وفي أحيان أخرى كانت الغايات من هذا الزواج السياسي هو التخفيف من تمردات هذه القبائل الطرفية، وعدائها الشديدة للسلطة الحاكمة، وهذا ما مارسه رجب باي[4] باي قسنطينة الذي تقرب من أسرة بوعكاز[5]، أين زوّج ابنته المدعوة أم هاني من "القيدوم" أخ شيخ العرب أحمد ابن الصخري صاحب ثورة 1637م، وكان لهذه المصاهرة دور في زيادى قوة الباي حتى أنّه فكر في الاستقلال بالبايلك عن الجزائر لكن ذلك لم يحدث[6]. ومن المؤكّد أن هذه الزيجات ذات البعد السياسي ساهمت بشكل كبير في استقرار المنطقة تارة، وفي إخماد تلك الصراعات السياسة تارة أخرى.

لم يكن حكام الإيالات بجاهلين لطبيعة القبائل الطرفية المعتادة على الاستقلال والمتعطشة للحروب، وكانت هذه الإيالات تعلم جيدا أنّ اتّباع أسلوب القوة لإخضاع هذه القبائل من شأنه أن يستنزف قوتها ويهدّد وجودها، فلجأت في حالات كثيرة إلى سياسة المهادنة مع هذه القبائل من خلال علاقات المصاهرة معها، واستمالتها عبر سياسة الإحسانات.

إنّ نجاح هذه الإيالات في ترسيم الحدود جنّبها الحروب التوسعية ضدّ بعضها البعض وتلاشى بذلك مفهوم الدولة الواحدة الموحدة للكل المغرب الإسلامي، بل إنّ هذا الترسيم جسّد مفهوم الدولة الحديثة ذات السيادة. كما أنّ هذه الإيالات كانت تحمل تصورات مشتركة ومتقاربة في ما يتعلق بضرورة إخضاع كل القوى المحلية المنافسة لها، وهذا ما يحقق لهم بناء الدولة بالمفهوم الحديث،

---

[1] العربي الحناشي، المرجع السابق، ص، ص 41 ، 44.

[2] هو مراد باي الثالث ابن علي هو آخر بايات الأسرة المرادية بتونس، ثار ضدّ عمه بجبل وسلات وتمكن من الانتصار عليه ثم قتله، بويع سنة 1699، ودام حكمه إلى غاية سنة 1702م، أشتهر بحملته ضدّ الجزائر سنة 1700م. للمزيد يُنظر: محمود مقديش، المصدر السابق، ص 143- 144.

[3] جميلة معاشي، الأسر المحلية...، المرجع السابق، ص 224.

[4] أو رجم باي تولى إدارة بايلك الشرق بعد محمد باي بن فرحات خلال الفترة الممتدة ما بين 1766 إلى 1674م. للمزيد يُنظر: ابن العنتري، المصدر السابق، ص 49.

[5] هي أسرة تنتمي إلى قبيلة الذواودة الهلالية، استقرت بالشرق الجزائري في حدود سنة 1176م. للمزيد يُنظر: جميلة معاشي، الأسر المحلية...، المرجع السابق، ص 31.

[6] جميلة معاشي، الأسر المحلية...، المرجع السابق، ص 206.

خاصة وأنّ سياساتها اتجاه القبائل تميّزت بالاستمرارية والثبات ما ساعد في الاخضاع التدريجي للمجال لصالح السلطة الحاكمة.

لقد أظهرت هذه الإيالات مقدارا عاليا من الوعي والمتمثل في ضرورة تجنّب حروب الاستنزاف ضدّ القبائل الحدودية، لما لتلك الحروب من أثر على الحياة العامة في المنطقة، وكذا لما يصحب ذلك من تكاليف، لذلك لجأت هذه الإيالات إلى سياسة المهادنة في تعاملها مع القبائل القوية المتنفذة، لكن في الوقت نفسه كانت لا تتردّد في توجيه ضربات عسكرية حاسمة عند الحاجة.

لقد نجحت الإيالات في احتواء قبيلة الحنانشة وإضعافها والتقليل من تمرداتها إذ أنّ هذه القبيلة لم تستطع القيام بثورة كبيرة ضدّ السلطة العثمانية مثل ثورة 1637م. في المقابل فإنّ غياب مفهوم الدولة لدى شيوخ قبيلة الحنانشة (بالرغم من قوتهم) واكتفاءهم بما يجنونه من غنائم وهدايا جعلهم أداة بيد السلطة المركزية التي راحت تستعملهم وقت ما شاءت وكيفما شاءت، خاصة وأنّه كانت هناك فرص عديدة لصالح هذه القبيلة لإنشاء دولة محلية خاصة بها بالمفهوم الحديث بعيدا عن العصبية القبلية.

3) جهود الإيالات في تأمين مجالها الترابي:

تنوّعت الطّرق والأساليب التي اتبعها الإيالات المغاربية بهدف إخضاع وتأمين المجال الترابي الذي كانت تديره، وعلى الرّغم من ضعف التنسيق فيما بينها في هذا الجانب إلا أنّها اتبعت سياسات متشابهة ومتقاربة لفرض نفوذها في الحيز الجغرافي الذي كانت تحكمه.

أ) ممارسة العنف كأسلوب لضمان الأمن:

في ظل التحدّيات التي واجهتها السلطة المركزية في إخضاع البلاد، حرص حكام الجزائر على استعمال العنف المتمثل في القوة العسكرية كأسلوب لإخضاع القبائل، ففي عهد الباي مراد باي قسنطينة (1622- 1647م) قام باستدعاء شيخ العرب محمد بن الصخري وكبار أعيان قومه، فحاكمه بتهمة التعاون مع الأعداء وحكم على محمد بن الصخري وابنه وستة من أعيان قومه بالإعدام، ونفّذ فيهم الحكم مباشرة، وقد أثار هذا الفعل غضب قبيلة الذواودة[1] التي سوف تعلن الثورة والتي ستعمّ كامل بايلك الشرق بقيادة ابن محمد بن الصخري سنة 1637م[2]، ولا شكّ أنّ محاكمة شيوخ القبيلة

[1] الذواودة قبيلة هلالية من أولاد ذواد بن رياح، كانت في بايلك الشرق الجزائري نواحي قسنطينة ومنطقة الزابا إلى غاية ورقلة. للمزيد يُنظر: جميلة معاشي، المرجع السابق، ص 18.

[2] ابن العنتري، المصدر السابق، ص 36- 37.

ثم إعدامهم فيه رسالة قوية لمختلف الشيوخ وزعماء القبائل بأن لا يُفكرّوا في شقّ عصا الطاعة عن السلطة الحاكمة، وإلاّ سوف يكون مصيرهم مثل مصير هؤلاء.

إنّ استعمال العنف ضدّ القبائل الممتنعة سوف يتكرّر وبشكل دوري، وفي أوقات كثيرة يكون أكثر تطرفا حيث يُلحق بالقبائل أضرارا كبيرة قد تؤدي إلى تشتيت القبيلة وتفكيكها وهو ما حدث مع قبائل أولاد عمور بالقرب من مدينة باتنة التي هاجمها صالح باي (1771 – 1792م) فأتلف محاصيلهم وقتّل سكانها وجردهم من ممتلكاتهم، ونتيجة لذلك اضطرت قبائل هذه المنطقة إلى مغادرة أراضيها فتشتت بين المناطق والقبائل[1].

أمّا في تونس وفي ظلّ عدم قدرة المركز على إخضاع القوى المحلية التي كانت تنافسه في حيازة المجال الجغرافي للبلاد التونسية، لجأ البايات المراديون إلى الاعتماد على المحلة كوسيلة لإخضاع القبائل من أجل تحقيق رغبتهم في احتكار المجال والجباية، وهذا ما بدأ يتشكّل منذ عهد مراد باي الأول[2] وابنه حمودة باشا المرادي[3] الذين أخضعا بالقوة قبيلة أولاد السعيد وقبيلة أولاد شنوف[4]، بل ومارسا ضدّهما عنفا منظّماً، حيث قام مراد باي بطرد أولاد السعيد إلى طرابلس ثم واصل ابنه حمودة باشا سياسة تشتية القبائل المتمردة وإضعافها فقام بتشتيت ما تبقّى من أولاد السعيد وأولاد شنوف، بل بالغ في إظهار قوة محلّته أثناء حصاره للحامة[5] التي كان يحتمي بها أولاد السعيد فقطع نخيلها "وقتل رجالها وسبى نساءها، وبيعت أطفالها، وأُخربت مساكنها وأقفرت من ساكنيها"، وكان لهذه السياسة العنيفة التي مارسها حمودة باشا أثرها على القبائل المستعصية التي خشيت أن يحلّ بها ما حلّ بأولاد السعيد فخضع جبل وسلات، :"وأطاعه جميع العربان في جميع الأوطان حتى أنّ ورغمة أدخلهم في عمالته"[6].

إنّ سياسة احتكار ممارسة العنف التي اتبعها البيت المرادي هي نفسها التي سوف يتبعها البيت الحسيني لإخضاع القبائل المتمردة ففي عهد حمودة باشا الحسيني (1782م – 1814م) وتحديدا سنة

---

[1] فلة القشاعي، النظام الضريبي.....، المرجع السابق، ص 144.

[2] مراد باي الأول هو مؤسس الأسرة المرادية كان قائد المحال تلقى منصب الباشوية من السلطان العثماني عام 1041ه (1631م) توفي في نفس السنة. للمزيد يُنظر: مقديش، المصدر السابق، ص 98.

[3] حمودة باشا المرادي ابن مراد باي الأول وأعظمهم شأنا تولى الحكم بعد والده عام 1631م إلى سنة 1662، عُرف ببنشاطه الكبير في فرض الأمن وتثبية سلطة المراديين، تخلى عن الحكم عام 1073ه (1662م) وقسم البلاد بين أولاده الثلاثة. للمزيد يُنظر: مقديش، المصدر السابق، ص 101 -102.

[4] نفسه، ص 98- 99.

[5] الحامة واحة تقع في الجنوب الشرقي من تونس وهي تبعد عن قفصة بحوالي 70 كلم. للمزيد يُنظر بايسونال، المصدر السابق، ص 111.

[6] مقديش، المصدر السابق، ص 100.

1210هـ (حوالي 1795م) ثار رجل من أولاد مساهل من قبيلة ماجر "فأفسد الزرع وأخذ الماشية، وعطّل الطرق"، فوجّه لهم الباي محلته التي هاجمت أولاد مساهل :"فأخذهم في مضاجع خيامهم... وامتلأت أيدي السّرية من نهبهم، واستاق مالهم من الظهر والأنعام، وأتى بأعيانهم فاعتقلهم"[1]. ونفهم من ما أورده ابن أبي الضياف على أنّ المخزن التونسي مارس العنف والإبادة لفرض احتكاره للمجال على القوى المنافسة. ويضيف ابن أبي الضياف بأنّ حمودة باشا (1782م – 1814م) قام بإجبارهم على أن "ينزلوا ضواحي القيروان والحاضرة"[2].

إنّ ترسيخ هذه الممارسات القمعية التي اتبعتها السلطة الحاكمة في تونس في الذاكرة الجماعية للقبائل التونسية أكسب المركز التونسي القوة في إخضاع العديد من القبائل المحاربة، فمحمود مقديش يبيّن لنا كيف أنّ :"لقوة وشهامة الباشا (علي باشا 1735-1756) وشدّة بطشه وانتقامه من المفسدين صارت الضغينة تمشي وحدها من أرض إلى أرض، وصارت الفيافي والقفار كالحاضرة في الأمن والعافية"، وهنا نرى كيف لسياسة القمع والعنف الممارستين ضدّ القبائل أن ساهمت في نشر الأمن حتى صارت دواخل البلاد مثل حواضرها في الأمن وأصبح كل من" قصد الطريق لا يرتقب الرفيق لكثرة السالكين"[3]. إنّ ممارسة السلطة المركزية في تونس للعنف الممنهج واشاعته كان له أثر في ضمان ولاء القبائل خاصة في زمن الحروب الأهلية التونسية ففي أزمة البيت الحسيني عام 1756م رفضت حامية الكاف وسكانها بالرغم من النفور الذي كان بينهما، أن يسلموا المدينة للعساكر الجزائرية ما دام علي باشا 1735- 1756 على قيد الحياة، وذلك خوفا من انتقام هذا الأخير منهم ومن أُسرِهم في تونس، ولم تسقط المدينة إلاّ بعد قتال طويل بين الطرفين[4].

ب) إنشاء الأبراج لمراقبة القبائل وتأمين الطرق التجارية:

بالموازاة مع العمل العسكري في قمع واخضاع القبائل المتمرّدة. فإنّ حكّام هذه الإيالات كانوا حريصين على إقامة مراكز لمراقبة القبائل وفرض هيبة الدولة ووجودها في المناطق الداخلية. فإنّ بايات تونس عملوا على تنصيب سلسلة من الحاميات والأبراج لإخضاع وتأمين المناطق الداخلية، إذ أنّ التوزيع الجغرافي لهذه الحاميات يتطابق بشكل كبير مع التوزيع الجغرافي للقبائل التي اعتادت

[1] أبن أبي الضياف، المصدر السابق، ص 31- 32.

[2] نفسه ، ص 32.

[3] محمود مقديش، المصدر السابق، ص 164.

[4] عمار بن خروف، المرجع السابق، ص 170.

الثورة . ففي عهد يوسف داي(1610- 1637م)[1] قام بإنشاء برج لحماية قنطرة مجردة في نواحي طبربة، وهي منطقة لا تبعد كثيرا عن مدينة تونس[2].

أمّا في عهد حمودة باشا المرادي فقد جعل محلة في القيروان وأخرى في الكاف وثالثة بباجة[3]، فوجود محلة في القيروان كان يحمي هذه المدينة من ثورات أولاد السعيد والوسلاتية، أمّا محلة الكاف فكان لها دور جدّ هام في مراقبة قبيلة أولاد شنوف وأولاد بوغانم وكذا تعتبر الخط الأمامي الأول لصدّ الهجمات الجزائرية، ويصل عدد قوات محلة الكاف في وقت الحرب زهاء 900 جندي[4]. وكانت المحلات التابعة للمركز في تونس تنتشر بشكل منظم في المناطق الغربية وهو ما يُمكّن السلطة من مراقبة القبائل الحدودية وصدّ الحملات المحتملة من قبل الجزائر وكذا لتأمين طرق القوافل، فكان تواجد المحلات التابعة للسلطة في كل من قفصة وتوزر[5]، وهاتان الحاميتان كانتا تسمحان بمراقبة قبائل الفراشيش وماجر والهمام وبالتالي إخضاعها لقوة المركز. كما كانت هناك محلة أخرى بمدينة سوسة[6]

.

وفي سبيل فرض الرقابة التامة من قبل المركز على المناطق الهامة داخل الإيالة أو لمراقبة القبائل والمناطق التي اعتادت على الثورة والتمرّد فقد لجأ حكام طرابلس إلى إقامة البروج والحاميات في المناطق البعيدة، ففي فزان التي كانت مستقلة عن طرابلس ويحكمها أحد أفراد أسرة ابن محمد[7]، ونظراً لأهميتها باعتبارها ممراً للطرق التجارية ولاعتياد أهلها حالة الثورة والتمرّد، قرّر حاكم طرابلس الغارب صفر داي[8] إخضاع المنطقة، وفعلا تمّ له ذلك وقبل عودته إلى طرابلس قام بتنصيب حامية في مرزق[9] مهمّتها فرض هيبة وسلطة الإيالة في فزان، ومدينة مرزق[10] يوجد بها قصر أمراء أسرة بن

---

[1] تولى حكم تونس بعد عثمان داي ما بين 1610 إلى 1637، في عهده وقعت الحرب بين تونس والجزائر عام 1628م، وتم منح لقب الباشا لمراد باي الأول عام 1631م. للمزيد يُنظر: مقديش، المصدر السابق، ص، ص 91، 94.

[2] نفسه، ص 92.

[3] نفسه، ص 101.

[4] نفسه، ص 154.

[5] نفسه، ص 113- 115.

[6] أ و ت، الدفتر الجبائي رقم 183، ص 135.

[7] أسرة بن محمد أصلها من أشراف مدينة فاس بالمغرب، استقروا بفزان وأسسوا أسرة حاكمة منذ سنة 957هـ إلى 1228هـ (1550م إلى 1813م). للمزيد حول هذه الأسرة يُنظر: عبد الفتاح فتحي أبو حسن شكر، الإحياء بعد الإنساء، ج2، دار الكلمة، 2018، ص ص84-86.

[8] هو سليمان داي أو طاي ويُسميه العامة بصفر داي تولى حكم طرابلس الغرب بعد جعفر داي سنة 1012هـ إلى أن قتل عام 1026هـ. للمزيد يُنظر: الأنصاري، المصدر السابق، ص، ص 225 ، 229. وكذا يُنظر: ابن غلبون، المصدر السابق، ص 104.

[9] نيكولاي إيليتش بروشين، المرجع السابق، ص 60- 61.

[10] مدينة مرزق: تقع في جنوب ليبيا تابعة لإقليم فزان.

محمد[1]، وتنصيب الحامية كان " لحراسة البلاد وضبط خراجها"[2] وهو ما كان يسمح بمراقبة هذه الأسرة و طرق القوافل المارّة بها وبالتالي ضمان أمنها.

ومواصلة لسياسة فرض نفوذ وسلطة الدولة في دواخل البلاد قام محمد الساقزلي[3] بتنصيب حامية في واحة أوجلة[4] بعد أن أخضعها لسلطانه سنة 1640م، حيث ترك فيها 100جندي وكلّف سكان الواحة مهمة تموين الحامية[5]. وبفضل هاتين الحاميتين تمكنت طرابلس الغرب من السيطرة على أهمّ طرق القوافل الصحراوية وتأمينها وذلك لما يعود عليها من نفع اقتصادي، فواحة أوجلة لوحدها كانت ملتقى لثلاثة طر ق تجارية هامة فالطريق الأول يسير بموازاة الساحل من واحة أوجلة إلى طرابلس ثمّ إلى غدامس، أمّا الطريق الثاني فمن واحة أوجلة إلى زويلة عبر واحة كوار[6]، أمّا الطريق الثالث وهو الذي يربط الواحة بالسودان الأوسط إذ يتّجه جنوبا عبر واحة الكفرة في الجنوب[7].

كما نصّب العثمانيون حامية لهم في غريان[8]، مهمّتها مراقبة عدة قبائل مثل قبائل غريان وترهونة وبني وليد والتي كانت تنتشر حول مدينة طرابلس، ووجود هذه الحامية كان يقلق هذه القبائل وهو ما نفهمه من حرص هذه القبائل أثناء ثورتها سنة 1673م على التفاوض مع الدّاي من أجل هدم القلعة التي بناها الأتراك في غريان ورحيل الحامية التركية من المدينة لكن الداي وبفضل مساعدة المحاميد له تمكّن من الإبقاء على الحامية واخماد التمرد[9].

ج) الاستعانة بقبائل المخزن:

شكلت قبائل المخزن الذراع الحديدية التي استعملتها السلطة المركزية في الإيالات من أجل إخضاع القبائل الممتنعة، وتعدّدت التعريفات حول قبائل المخزن إذ يعرّفها محمد الشريف الزهار بأنّها

---

[1] ابن مليح، أنيس الساري والسارب، تح: محمد الفاسي، وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم الأصلي، فاس 1968، ص 33.

[2] ابن غلبون، المصدر السابق، ص 236.

[3] محمد الساقزلي هو من الأعلاج، كان من رياس البحر بالجزائر ثم انتقل إلى طرابلس الغرب أين حضي بمكانة هامة، تولى حكم الإيالة بعد رمضان طاي. يُنظر: ابن غلبون، المصدر السابق، ص 232.

[4] واحة أوجلة: تقع في الشمال الغربي لليبيا وتبعد عن مدينة بنغازي بحوالي 400 كم نحو الجنوب.

[5] محمد عمر مروان، "حملة محمد باشا الساقزلي على أوجلة وأثرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، مجلة البحوث التاريخية، عد:01، جانفي 2001، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس ، ص 73.

[6] تقع في الشمال الغربي من تشاد.

[7] سالم محمد المعلول ، "دور واحة أوجلة في توثيق العلاقات مع ممالك بلاد السودان منذ القرن العاشر حتى مطلع القرن العشرين"، مجلة البحوث التاريخية، عد: 02، 2001، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ص 165.

[8] تقع في الشمال الغربي من ليبيا وهي من مدن الجبل الغرب تبعد حوالي 75 كم جنوب طرابلس.

[9] شارل فيرو، المرجع السابق، ص 183.

:"جماعة العبيد الموالية لأهل البلد يرسلهم الأمير إلى مناطق مختلفة مقابل تقديم لهم السكن والملبس وأراض يحرثونها، إضافة إلى الخيول والسلاح مع إعفائهم من اللوازم والمطالب المخزنية"[1]، أما ابن عودة المزاري فقد وصفهم بقوله :"إنّ المخزن هو الناصر للدولة"[2]،أمّا فايسسيت Vayssett فيرى بأنّ المخزن هو الحكومة وأمّا المخزني فهو رجل الحكومة[3]. ومن خلال هذه التعريفات فإنّ قبائل المخزن عبارة عن قوة عسكرية محلية استعانت بها السلطة المركزية في الإيالات من أجل ضمان سلطتها على المجال التّرابي الخاص بها.

وجد المركز الحاكم في هذه الإيالات في قبائل المخزن سندا قويا لتثبيت سلطته على الرّعية، خاصة في ظل توجّه هذه الإيالات للاستقلال عن الباب العالي وما ترتّب عن ذلك من تراجع الدعم المالي والعسكري من السلطنة العثمانية، زد على ذلك فإنّ قلّة العنصر التركي في هذه الإيالات كان دافعا للاستعانة بهذه القبائل في الحروب وقمع التمردّات، واستغلالها في اخضاع الأطراف والقبائل الممتنعة، هذا دون أن نهمل ما شكّلته قبائل المخزن من قوة عسكرية كبيرة بتكاليف أقل وهو ما كان يخدم الطائفة التركية التي كانت تسعى للحدِّ من النفقات.

و ازدادت أهمية قبائل المخزن مع تزايد سعي السلطة المركزية إلى ضبط دواخل البلاد من أجل ضمان جباية الأموال خاصة بعد تراجع مداخيل الجهاد البحري، لكن توظيف قبائل المخزن كان بمقابل، كمنحهم الأراضي الزراعية والأسلحة والمؤونة والنفوذ وأن يتمّ إعفاؤهم من الضرائب وأعمال السخرة[4].

وهنا نلاحظ أنّ الإدارة التركية لم تعمل على دمج قبائل المخزن في صفوف الجيش الإنكشاري، بل أبقت على صفتهم المدنية القبلية يُمارسون نشاطاتهم اليومية من فلاحة ورعي ولا يتمّ استعمالهم إلاّ عند الحاجة، كما حرص الأتراك على الحدّ من تعاظم قوة قبائل المخزن لأنّ ذلك قد يجعلها تنافس السلطة المركزية على السيطرة على المجال. وقد تموقعت هذه القبائل المخزنية في النقاط الحساسة كمناطق تواجد الأبراج والحصون التي بها الحاميات التركية، ونقاط العبور كالجسور

---

[1] أحمد شريف الزهار، مذكرات، تح: أحمد وفيق المدني، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص 48.

[2] الآغا بن عودة المزاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر ، ج 1، تح: يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1990، ص 30.

[3] دوبالي خديجة، "العلاقات الاجتماعية بين الرعية والسلطة في بايلك التيطري أواخر العهد العثماني من خلال الوثائق"، مجلة الحوار المتوسطي، جامعة سيدي بلعباس، العدد 3- 4، ص 14.

[4] صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، دار هومه، الجزائر، ط2، 2007، ص 319.

والخوانق والطرق السلطانية[1] (التلّي، الأوسط، الصحراوي)[2]، والمطامير والطواحين والأسواق ومحطات استراحة المسافرين والقوافل وحاملي البريد والمحلات[3].

ففي الجزائر كانت قبائل المخزن تنتشر في كل البايليكات وذلك حسب ما يُوضحه الجدول التالي[4]:

القبائل المخزنية	دار السلطان	بايلك التيطري	بايلك الغرب	بايلك الشرق
المحاربة	19	9	36	25
غير محاربة	////////// /////	5	10	22

نلاحظ من خلال الجدول أنّ عدد قبائل المخزن في بايلك الغرب مرتفع مقارنة بباقي البايليكات، وذلك راجع لاستمرار الغزو الاسباني في النطقة.

ولعل من أهم القبائل المخزنية في بايلك الشرق نذكر:

الدواير بفرعيها: دائرة الخليفة التي كانت تتكون من 200 فارس ودائرة الآغا تتكون من 1000 فارس، وقبيلة الحنانشة وكذا مخزن الحراكتة (العواسي) الذي كانت تصل قواته إلى 4000 فارس وكان يُشكل أهمّ القبائل المخزنية في البايلك[5]، والذواودة التي تولّى مشيختها أسرة بوعكاز قد تجاوز عدد قواتها 5 آلاف فارس، وشيخ أولاد مقران حاكم مجانة فبلغ رجاله 10 آلاف فارس وعدد كبير من المشاة، أمّا أسرة بن قانة فتكونت قواتها من 900 مقاتل من المشاة و1210 من الفرسان، وبذلك

[1] محمد السعيد عقيب، عمر لمقدم، "قبائل المخزن ودورها في علاقة السلطة العثمانية بالسكان (إيالة الجزائر)"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج: 7، عد: 2، 2018، ص 107.

[2] حول المسالك البرية يُنظر: رشيد حفيان، الطرق والقوافل التجارية بين الحواضر المغربية وأثرها الحضاري في العهد العثماني خلال القرنين 11-12هـ/ 17-18م، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2013- 2014. (غير منشورة).

[3] محمد السعيد عقيب، عمر لمقدم، المرجع السابق، ص 107.

[4] عائشة غطاس، "بايلك الغرب" ضمن كتاب: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، 2007، ص 232.

[5] جميلة معاشي، الانكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، مذكرة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008، ص، ص 83، 84.

ظهرت عائلات ذات نفوذ كبير في المنطقة استعملتها السلطة في إحكام قبضتها في البايلك مثل أسرة بن قانة وبوعكاز والمقراني وأصبحت وظيفة المشيخة جزءاً من الجهاز الإداري في بايلك الشرق[1].

أمّا في بايلك التيطري : فنجد مخزن الدواير وزمول العبيد وصبايحية التيطري ومعاقيف وأولاد سيدي عامر وأولاد بوعيش وأولاد شايب، وشكّلت هذه القبائل قوّة بشرية هامّة للبايلك فمخزن الدواير والزمول بإمكانهما أن تساهما بـ 1200 محارب و 600 فارس[2]، وكان مخزن أولاد مختار يراقب سوق الأربعاء جنوب التيطري أين كان ينافسها مخزن بوعياش وأولاد شايب، أما مخزن البرواقية فقد تولى تأمين الطريق الرّابط بين المدية والأغواط، في حين تولّى مخزن أولاد سيدي عبد الله مهمّة مراقبة المنطقة الممتدة بين سيدي عيسي وبوسعادة[3].

في بايلك الغرب شكلت السهول الوهرانية أهمّ منطقة جغرافية انتشرت فيها قبائل المخزن وذلك كون هذه السهول كانت عرضة للتهديدات الاسبانية والمتعاونين معهم وكذا لردّ التهديدات المغربية من جهة الغرب. وشكّل مخزن وهران أهمّ هذه القبائل إذ كان يتكوّن من حوالي 17 قبيلة هي: الدواير، الزمالة، الغرابة، البرجية، بني شقران، شارب الريح، سجرارة، بني غدو، المكاحلية، أولاد أحمد، أولاد بوغرارة، عكرمة، أولاد سلامة أولاد عباس، أولاد خويدم، الحشم، عبيد الشراقة[4]، وكانت هذه القبائل المخزنية تتكوّن من عدّة قبائل.

وعلى غرار باقي الإيالات فإنّ هذه القبائل كانت منتشرة في النقاط الحساسة فعلى الطريق السلطاني الرابط بين الجزائر ومعسكر نجد تمركز هذه القبائل في نقاط متعددة لتأمين الطرق الهامة، فمخزن بوحلوان بالقرب من مليانة، وأولاد صحاري إلى الغرب من مليانة ومخزن بن يحي على وادي الروينة، وزمالة البغدادي على وادي الفضة وعزارة وزمالة الحاج عند ملتقى وادي رهيو بالشلف، ومجموعة الدواير والزمالة المنتشرة بين وهران ومعسكر، وتولّى مخزن أولاد خليفة مهمّة تأمين سوق عين اللوحة بالقرب من تيهرت ومراقبة تحركات أولاد سيدي الشيخ[5].

---

[1] فلة القشاعي، النظام الضريبي ...، المرجع السابق، ص 62.

[2] عائشة غطاس، "بايلك التيطري"، ضمن كتاب: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، المرجع السابق، ص، ص 180 ، 181 .

[3] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية ، دار البصائر، الجزائر، ط 2،2009، ص 214- 219-221.

[4] دغموش كاميلية، السلطة والمجتمع في بايلك الغرب الجزائري 1792- 1830، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة وهران 1، 2019-2020، ص 231.

[5] سعيدوني، ورقات...، المرجع السابق، ص 219- 220.

وكان لدار السلطان قبائلها المخزنية الخاصة بها كمخزن الخشنة الذي تولّى تأمين قنطرة الحراش، ومخزن حرشاوة والزواتنة الذين توليا مهمّة مراقبة مضيق وادي يسر (الأخضرية)[1].

أمّا في تونس فقد اعتمدت السلطة المركزية هي الأخرى على قبائل المخزن لتدعيم سلطتها وضمان أمن دواخل البلاد، إذ استعان بهم حمودة باشا (1631-1662م) المرادي الذي أخذ في تزميل الزمول منذ سنة 1641م منهم قبيلة دريد :"فجعل في كل فجّ زمالة من فجوج أوطانه، ولكلّ زمالة رئيسا" واعتمد في جيشه على عسكر الزواوة الذين يقال لهم الصبايحية، وجعل بعض الصبايحية في القيروان، وجماعة منهم بالكاف وجماعة بباجة لتأمين الطرقات والوطن[2]. وقد نجحت السلطة في تونس في استمالة القبائل المتمرّدة والمثيرة للفوضى وتزميلها، كقبيلة أولاد السعيد التي شقت عصا الطاعة في عهد الباي مراد (1628-1631)الذي قاتلهم وشتّت شملهم وأخرجهم من البلاد إلى وطن تونس[3]، وتدريجيا سوف تتحول هذه القبيلة إلى قبيلة مخزنية في القرن 18م. وتدريجيا سوف تلتحق العديد من القبائل بالمخزن مثل قبيلة الهمامة وجلاص والمثاليث والسواسي وورغمة، وكانت مختلف هذه القبائل المخزنية توفر خلال القرن 18م قرابة 4000 فارس[4]. ومن القبائل التي نجحت السلطة في تحويلها إلى قبائل مخزنية قبيلتا ورغمة والطرود اللتان شاركتا في حرب البايات ضدّ الزاوية الشابية منذ سنة 1632[5].

والملاحظ أنّ القبائل المخزنية التونسية على النقيض من نظيراتها في الجزائر لم تكن فقط تهتمّ بمساعدة السلطة في جمع الضرائب وإخماد الفتن وقمع القبائل المتمردة، ولكن كانت تلعب دورا مهمّا في تشكيل السلطة الحاكمة، فهي علاقة تحالف ما بين السلطة المحلية والبيت المرادي أو الحسيني لإقامة نظام عام يخدم مصالح الطرفين، وهذا ما نلاحظه في تلك التحالفات العديدة بين القبائل والأطراف المتصارعة على الحكم، ففي عهد مراد باي الثاني[6] (1662-1675م) وأثناء صراعه مع

---

[1] سعيدوني، ورقات...، المرجع السابق، ، ص 219.

[2] محمود مقديش، المصدر السابق، ص 101.

[3] نفسه، ص 98.

[4] المنصف التايب، المرجع السابق، ص 30.

[5] إبراهيم الساسي العوامر، تح: الجيلاني بن إبراهيم العوامر، منشورات ثالة الأبيار، الجزائر، 2007، ص 237.

[6] هو مراد ابن حمودة باشا بن مراد باي الأول، تمت بيعته عام 1076هـ ودام حكمه إلى سنة 1086هـ، عرفت في عهده البلاد حربا أهلية كبيرة. للمزيد يُنظر: مقديش، المصدر السابق، ص، ص 104 ، 106.

الدايات[1] سنة 1673م انحازت قبيلة أولاد السعيد إلى الصفّ المرادي، وفي سنة 1677م وفي خضمّ أزمة البيت المرادي فإنّ قبيلة أولاد السعيد ودريد والمثاليث وعمود كانت في بداية الصراع في صفّ علي باي ثم انتقلوا إلى صفّ محمد باي بعد أن مالت الحرب لصالحه[2] .

وفي العهد الحسيني انقسمت القبائل التونسية إلى صفين متنازعين، الصفّ الأول هم الباشية نسبة إلى أسرة علي باشا (1735- 1756م) وتشكلت من عدة قبائل منها: السواس، أولاد عيار، قبائل ونيفة، الفراشيش ماجر، مطماطة، الحمارنة. أمّا الصفّ الثاني هو الصفّ الحسيني نسبة لأبناء حسين بن علي وتشكيل من عدّة قبائل أهمها: الهمامة، دريد، جلاص، ورغمة، المرازيق، أولاد يعقوب[3] (أنظر: الملحق رقم 04).

ونلاحظ من خلال هذا العرض أنّ القبائل المخزنية في تونس كانت تتقلّب في ولائها وتغيّره كلّما تغيّرت موازين الصراع فكانت تفضّل الميل للطرف المنتصر، كما أنّ هذه القبائل بمشاركتها كطرف في الصراعات داخل الأسر الحاكمة، أصبحت بحكم هذه الخدمة منخرطة في التغيير في أعلى هرم السلطة، الأمر الذي كان يعود عليها بالكثير من المنافع.

إنّ هذا التقلّب الذي ميّز القبائل التونسية واستعدادها الدّائم للدخول في الحروب، كان سببا في طول مدّة تلك الحروب الأهلية التي شهدتها تونس في العصر الحديث، وخاصة وأنّ الحرب كانت تعني للقبائل المزيد من الحرية والتخلّص من رقابة السلطة المركزية وبالتالي الحصول على المزيد من الغنائم، وهذا ما كان يترتّب عنه غياب الأمن وانتشار الفوضى في البلاد.

أمّا في طرابلس الغرب فإنّ الحكم العثماني قد تميز بكثرة الاضطرابات والثورات المحلية، وهو ما دفع حكّام الإيالة إلى الاستعانة بالسكان المحليين لإخضاع تلك التمردات وبسط الأمن، ولا تتطرق المصادر التاريخية كثيراً حول قبائل المخزن في الإيالة لكن من خلال تتبّعنا لجهود السلطة في فرض إرادتها على مختلف دواخل البلاد، نجد أنّها كانت تعتمد إلى جانب الانكشارية على قوات من القبائل، إذ يُعتبر محمد الساقزلي (1633- 1649) أول من استعان بتشكيل فرق من الخيالة من الأهالي بهدف

[1] كان صراع داخل هرم السلطة في تونس بين مراد الباي وهو قائد المحلة وبين الداي علي لاز سنة 1773م. للمزيد يُنظر: سناء الطالبي، المرجع السابق، ص 59.

[2] نفسه، ص 85.

[3] أندري مارتل، تخوم تونس الصحراوية (1881-1911)، تر: الطيب النفاتي، ج1، دار سيناترا، تونس، 2015، ص 107- 108.

تأمين طرق القوافل والاستعانة بها لمواجهة الانكشارية و قمع تمرّدات الأهالي[1]. ففي سنة 1640م استعان بشيوخ قبائل غريان وترهونة وبني وليد ومسلاتة ومصراتة في حملته لإخضاع واحة أوجلة[2].

لم يُغفل محمد الساقزلي باشا الدور الهام الذي يُمكن أن تلعبه الأسر المتنفذة في استقرار المناطق الداخلية لذلك نجده يقبل بأن تبقى أسرة بن محمد حاكمة على إقليم فزان مقابل أن تؤدي الأسرة مقدارا محدّدا من الضرائب والهدايا للسلطة في طرابلس[3]، وبهذا الاتفاق فقد تجنّب الداي الدخول في حرب في فزان قد تستنزف الكثير من قوته.

كما استعان حكام طرابلس بالعديد من القبائل من أجل ضمان احتكارهم للسلطة والقضاء على المنافسين لهم، ومن بين هذه القبائل قبيلة المحاميد التي كان لها دور كبير في مساند المركز ضدّ القبائل الممتنعة، ففي سنة 998هـ (1589م) شارك شيخ قبيلة بني نوير من المحاميد في قمع تمرّد يحي السويدي وفك حصاره على طرابلس[4]، وقد استمر دور هذه القبيلة في تاريخ الإيالة فقد استعان بها بالي شاوش[5] (1672- 1675) لفكّ حصار التونسيين على طرابلس إذ استنجد بأهالي تاجوراء وبشيوخ ترهونة ومسلاتة ومصراتة وغريان والشيخين منصور وصالح من قبيلة المحاميد. ولم يتردّد رؤساء القبائل في إرسال الكتائب المسلحة إلى طرابلس[6]، وبوصول قوات القبائل أصبح بيد باشا طرابلس جيش قوامه سبعة آلاف مقاتل من بينهم ألفا فارس، وكان لهذه القوة إضافة إلى وساطة أحد المرابطين دور في اقناع مراد باي الثاني المرادي بسحب قواته من طرابلس دون قتال[7]، فبمشاركة هذه القبائل حافظت إيالة طرابلس الغرب على استقلالها.

ونحن لا نستبعد أنّ باشا طرابلس قد قدّم مكافآت لهذه القبائل لتشجيعها على مساندته خاصة وأنه قد وعد عرب طرابلس بتخفيض الضرائب عليهم مقابل مؤازرته ضدّ التونسيين لكنّه سوف لن يفي بعهده لهم بعد ذلك وهو ما سوف يدفع قبائل ترهونة وتورغاء وبني وليد وغريان إلى التمرّد معلنين رغبتهم في القضاء على الأتراك في طرابلس، وقد كان موقف الباشا حرجا لولا تدخل

---

[1] نيكولاي إيليتش بروشين، المرجع السابق، ص 63.

[2] محمد عمر مروان، المرجع السابق، ص 166.

[3] نيكولاي إيليتش بروشين، المرجع السابق، ص 66.

[4] الأنصاري، المصدر السابق، ص 222.

[5] بالي شاوش تولى حكم طرابلس الغرب بعد عثمان طاي شوهلي، وذلك ما بين 1083هـ إلى 1086هـ في عهده تعرضت طرابلس الغرب إلى مرادي باي التونسي عام للمزيد يُنظر: الأنصاري، المصدر السابق، ص، ص 245 ، 248.

[6] نيكولاي إيليتش بروشين، المرجع السابق، ص 71.

[7] شارل فيرو، المرجع السابق، ص 179- 180.

المحاميد إلى جانبه مما رجّح كفة الباشا وأجبر المتمردين على التفاوض والاستسلام[1]، وفي عهد عثمان داي (1649- 1675م) ثارت برقة فاستعان الداي بقبائل سرت التي دعّمت قواته لإعادة إخضاع المدينة[2].

وكانت هذه القبائل تتقلّب في طاعتها للسلطة الحاكمة فتارة تساندها في فرض سلطتها، وأحيانا أخرى كانت تشق عصا الطاعة وتتمرد ضدّ الباشا في طرابلس، ففي سنة 1697م قام منصور بن خليفة بإثارة أهالي ترهونة بسبب تمادي الإنكشارية في ظلمها للأهالي، فتمكّنت هذه القبيلة من إلحاق الهزيمة بالانكشارية، ومن أجل القضاء على التمرّد استعان حاكم برقة بمتطوعين من قبيلتي البراعصة وأولاد علي وبلغت قواته 1200 مقاتل فتمكّن من إلحاق الهزيمة بمنصور بن خليفة[3].

د) توظيف الخطاب الديني لتأمين المجال:

سعى حكام الإيالات الثلاثة إلى احتواء فئة العلماء عبر منظومة الهدايا والعطايا وإعفائهم من الضرائب ومنحهم امتيازات معنوية كالاحترام والتقدير وإشراكهم كوسطاء في فرض هيبة الدولة على الرّعية، ولإضفاء الشرعية على ممارساتها، حتى يكتمل لديهم احتكار السلطة والجباية والشرع. ولسنا بصدد البحث في العلاقة بين العلماء والسلطة ولكن سوف نسلّط الضوء على كيفية مساهمة الخطاب الديني في إخضاع الرعية للسلطة المركزية؟

ففي إيالة الجزائر سوف نجد أنّ بيت ابن الفكون كان واحداً من البيوت العلمية الهامّة في بايلك الشرق والذي حظي بمكانة مرموقة من قبل السلطة العثمانية، هذا البيت والذي لعب سابقا دورا مهمّا في تسهيل الدخول العثماني إلى قسنطينة ساهم أحد أبنائه وهو عبد الكريم الفكون[4] الحفيد في إخماد تمرّد قبيلة الذواودة المعروفة بثورة ابن الصخري سنة 1027هـ- 1637م[5].

---

[1] شارل فيرو، المرجع السابق، ص 183.

[2] ، نفسه، ص 156.

[3] نيكولاي إيليتش بروشين، المرجع السابق، ص 76.

[4] هو عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الفكون القسنطيني ولد في حدود سنة 988هـ / 1580م، من شيوخ الجزائر وأمير ركب الحج في الجزائر، توي عام 1073هـ / 1663م. للمزيد يُنظر: أحمد بوشريط، "ابن الفكون وإسهاماته في التأليف: منشور الهداية أنموذجا"، مجلة عصور الجديدة، عد: 18، 1436هـ/ 2015م، ص 89.

[5] فوزية لزغم، البيوتات والأسر العلمية بالجزائر خلال العهد العثماني ودورها الثقافي والسياسي (1520-1830)، أطروحة دكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2013- 2014، ص 518.

وهناك شخصية دينية أخرى برزت بشكل واضح خلال ثورة ابن الصخري وهي شخصية المرابط أحمد الساسي البوني[1] الذي تبادل عدّة رسائل مع يوسف باشا الجزائر، هذا الأخير أرسل رسالة إلى المرابط أحمد ساسي البوني أظهر فيها دور العلماء في نصح الرعية ودرء الفتنة وأنّ الدولة لا تقوم إلاّ على :"سنان الولاة ولسان الهداة" وهذه إشارة واضحة إلى رغبة داي الجزائر الاستفادة من مكانة الشيخ في نواحي عنابة بهدف كسب ودّ اتباعه، وقد ردّ عليه البوني في رسالة بالإيجاب طالبا العفو عن أهالي عنابة[2]، وفي هذا الصدّد يذكر ابن العنتري أنّ الباشا (يسميه العنتري بجمال باشا والأصح هو يوسف باشا الجزائر) زار البايلك وراسل الزعماء الدينيين والشخصيات المرموقة ومنهم سي أحمد الساسي العنابي ليستطلع رأيهم، ويضيف أنّه استعان بزعماء أولاد مقران وزعماء عائلة الحملاوي الدينيين أثناء حملته جنوب مدينة قسنطينة وصولا إلى بسكرة[3].

إنّ هذا الحرص الشديد من قبل يوسف باشا بإشراك العلماء سواء بالرأي أو المشاركة الفعلية في قمع الثورة كان الهدف منه هو إكساب حمْلَتِه صفة الشرعية الدينية وإظهاره بأنّه حامي الدين وكذا للضغط على القبائل من خلال رجال الدين لما لهم من نفوذ روحي والقدرة على النصح بهدف عزل ابن الصخري وإظهاره بمظهر المخالف للشرع بخروجه على الحاكم. وفي القرن 18م عاد دور أسرة الفكون مرّة أخرى للانحياز لصالح المركز الحاكم في الجزائر بعد أن تعاون عبد الرحمن الفكون مع الباي الجديد حسين بن حسن بوحناك[4] ضدّ صالح باي الذي كان متهما بالتمرّد ضدّ داي الجزائر، وقد تمّ إعدام صالح باي سنة 1792م[5].

ولم يكن حكّام الجزائر جاهلين بما يُمكن تحقيقه من مكاسب اقتصادية كنتيجة لتقريبهم من تلك الزعامات الدينية، فإلى جانب التقليل من تكاليف فرض الأمن في المناطق الخاضعة روحيا لهؤلاء الشيوخ ورجال الدين، فإنّ تقريب هؤلاء الزعماء الدينيين ومنحهم بعض الامتيازات مكّن المركز الحاكم من الاستفادة الاقتصادية من المناطق الواقعة تحت نفوذهم ، ففي سنة 1702م منح الداي مصطفى (1700-1705) للمرابط محمد الشريف بن سيدي عبد القادر حقّ إدارة الأمور في بجاية مع

---

[1] أحمد الساسي البوني هو حفيد محمد الساسي البوني من اشهر علماء بنوة (عنابة) ولد عام 1063هـ وتوفي عام 1139هـ. للمزيد يُنظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1998، ص 62.

[2] أبو القاسم سعد الله، تجارب في الأدب والرحلة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص 50.

[3] صالح العنتري، المصدر السابق، ص 37- 38.

[4] هو حسين باي بن حسن بوحناك، عين بايا على بايلك الشرق بعد الباي ابراهيم بوصبع، دام حكمه للبايلك ما بين 1792- 1795، استعمله أي الجزائر للقضاء على صالح باي. للمزيد يُنظر: العنتري، المصدر السابق، ص 67.

[5] فوزية لزغم، المرجع السابق، ص 521.

الإشراف على مكان صناعة السفن، وبفضل هذا الامتياز تمكنّ العثمانيون من استغلال غابات بلاد الزواوة بطريقة غير مباشرة عبر بيت أمقران. هذا البيت الذي فرض نفوذه على خمسة وثلاثين قبيلة وسبعة وعشرين زاوية، وبذلك تمكّنت السلطة في الجزائر من تجنّب التمردات والثورات التي اعتادت عليها منطقة القبائل لبعض من الوقت[1] وتوفير جزء هام من الموارد بصالح الخزينة.

إنّ الحصول على التأييد والمباركة من قبل الزعماء الصوفيين كانت غاية يسعى إليها كلّ من في السلطة، لما لهذه الرمزية من التأثير على جموع الرعية ومن قدرتها على تحفيز الجند على القتال، وهذا ما نلمسه من قيام الباي أزرق العين[2] (1754- 1756) بطلب لقاء الشيخ سيدي محمد لاستشارته وطلب حكمته من أجل مواجهة التونسيين، وقد تنبأ له الشيخ بالنصر والغنائم الكثيرة[3].

لقد أدرك حكام تونس أهمية العلماء في تثبيت سلطانهم، هذه الأهمية سوف تظهر أثناء أزمة البيت المرادي الأولى عام 1086هـ (1675م) بين أبناء مراد الثاني محمد وعلي وعمهما محمد الحفصي[4]، ففي البداية تدخّل العلماء في مقدمتهم الشيخ محرز بن هندة الذي حاول الإصلاح بين محمد الحفصي الذي كان باي على تونس وبين ابن أخيه محمد بن مراد الثاني الذي كان بالكاف وحوله الكثير من المؤيدين[5]، ثم تدخّل وفد ثاني من العلماء متكوّن من "مفتي الحاضرة وإمام الزيتونة" لكنهم لم يجدوا آذانا صاغية من قبل محمد باي[6]، وسوف يتدخل العلماء مرة أخرى سنة 1676م لكن إلى جانب علي بن مراد الثاني إذ خرجوا لملاقاته وهو بالمحلة وعلى رأسهم الشيخ محمد فتاتة[7] شيخ المالكية والشيخ يوسف درغوث[8] واتفقوا معه على خلع الداي مامي جمل (1673-1677م) وتعيين داي

---

[1] فوزية لزغم، المرجع السابق، ص 509- 510.

[2] هو الحسن باي زرق عينو وهو تركي عين بايا على البايلك الشرق بعد الباي بوحناك، قاد الحرب ضدّ تونس بعد أن رفض باي تونس (علي باشا) دفع ماعليه من جزية، فكانت الحبر سنة 1756 انتهت بانتصار باي قسنطينة وتعيين باي جديد على تونس هو محمد باي بن حسين. يُنظر: العنتري، المصدر السابق، ص 57.

[3] عبد القادر صحراوي، الأولياء والتصوف في الجزائر خلال العهد العثماني 1520- 1830، دار هومه، الجزائر، 2016، ص 124.

[4] محمد باي الحفصي تولى الحكم بعد نشوب شجار بين ابني أخيه مراد الثاني، إلا أنّ حكمه لم يدم طويلا ، حيث تخلى عنه في نفس السنة التي تولى فيها 1675م. للمزيد يُنظر: محمود مقديش، المصدر السابق، ص 107-108.

[5] نفسه، ص 109.

[6] سناء الطالبي، المرجع السابق، ص 87.

[7] هو الشيخ أبو عبد الله محمد بن إبراهيم فتاتة ولد بتونس ونشأ بين يدي أعلامها فقرأ على الشيخ محمد تاج العارفين والشيخ أبي الفضل المسراتي كان عالما بالفقه والحديث والنحو درس بجامع الزيتونة، تولى الفتوى بمدينة تونس توفي عام 1115هـ. يُنظر: ابن علي بن سليمان الحنفي، المصدر السابق، ص 105.

[8] أبو المحاسن يوسف بن درغوث كان قاضيا ومفتيا وخطيبا بتونس من فقهاء المالكية مات مقتولا سنة 1088هـ. يُنظر: ابن علي بن سليمان الحنفي، المصدر السابق، ص 85.

جديد مكانه[1]، وقد فسّرت الباحثة التونسية "سناء الطالبي" تقلب العلماء في مواقفهم إلى ما تلقوه من هدايا ومعاملة حسنة من قبل علي بن مراد الثاني، مقابل ما تعرّضوا له من سوء معاملة وتجاهل من قبل محمد بن مراد[2] .

إنّ قوة النفوذ الروحي للعلماء محليا كانت توازي النفوذ الديني للسلطان العثماني باعتباره خليفة المسلمين، حيث يتجلّى لنا ذلك سنة 1678م حين قدم محمد الحفصي من إسطنبول بعد أن قلّده السلطان منصب الباشوية على تونس وأرفقه بسبع سفن بعساكرها، وهنا اجتمع أهل الحلّ والعقد بجامع الزيتونة للنظر في هذه المسألة وخلصوا على رفض الباشا محمد الحفصي والإبقاء على بيعتهم لمحمد بن مراد وكاتبوا السلطان يبيّنون له سبب رفضهم للباشا محمد الحفصي[3]، وهنا يظهر لنا جليا كيف أنّ نفوذ العلماء وهيبتهم كانت تتجاوز المجال المحلي وتلقى آذانا صاغية لدى الباب العالي.

وفي الوقت الذي حرصت فيه السلطة المركزية على الاستفادة من قدرة العلماء على توجيه الرعية وتعبئتها، فإنها وفي الوقت نفسه كانت تتخّوف من قدرتهم على تحريضهم ضدّها، وهنا نستذكر الشيخ أبي الحسن علي النوري[4] الذي وجد أهل صفاقس يعانون من غارات سفن مالطة فتشاور مع أعيان البلد لإنشاء سفن لردّ العدو، وفعلا تمّ ذلك وانقطعت سفن المالطيين. إنّ ما قام به هذا الشيخ من قدرته على تعبئة الرجال وتوحيدهم وقدرته على بناء السفن للحرب وتوفير متطلبات كل ذلك من مال ورجال، قد أثار مخاوف علي باي بن مراد الثاني، فأمر الباي رجاله "لأخذ الشيخ ونهب أموالهم" إلاّ أنّ الشيخ بلغه خبر ذلك وفرّ متخفيا إلى أحد الزوايا بين تونس وزغوان وظل متخفيا فيها وقتا من الزمن إلى أن ظهر خبره وعُرف صلاحه لدى الباي[5] الذي أدرك "أنّ الشيخ لم يكن قصده إلاّ الذبّ عن المسلمين بالعلم والجهاد" فقام الباي بالعفو عن الشيخ وأمره بالرجوع لوطنه وإظهار السنة وقمع البدعة[6].

---

[1] سناء الطالبي، المرجع السابق ، ص 87.

[2] نفسه، ص 87.

[3] محمد بن محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ج2، المطبعة السلفية، 1350ه، القاهرة، ص 159.

[4] أبي الحسن علي النوري من علماء صفاقس في علوم الدين له عدة مصنفات مثل "غيث النفع" و كتاب في التجويد سماه "تنبيه الغافلين" توفي في 1706م. يُنظر: محمود مقديش، المصدر السابق، ص 358.

[5] هو علي بن مراد الثاني. يُنظر: محمود مقديش، المصدر السابق، ص 114.

[6] نفسه، ص 361- 362.

وأظهر حكام تونس حرصا كبيرا في توظيف الوازع الديني لصالحهم، وذلك باستصدار فتاوى من العلماء تضفي طابع الشرعية الدينية على ما يقوم به هؤلاء الحكام، فعلي باشا[1] الذي بالغ في الانتقام ممّن كان مواليا لعمه حسين بن علي كان قد زار الشيخ علي بن الشاهد المني[2] وحادثَه (أي الباشا) فقال أنّ :"مذهب أبي حنيفة عدم المؤاخذة بالتهم، والناس كثرت فيهم التهم، وددت أن أجد في مذهب من المذاهب جواز المؤاخذة بالتهم لنقمع هؤلاء الفجرة أولي التهم، فأجابه الشيخ: بأنّ مذهب مالك على جواز المؤاخذة بالتهم... فأظهر الباشا الفرح والسرور وقال: أنا آخذ في هذه المسألة بمذهب مالك وأقلِّده فيها"[3].

لقد حاول حكام القطرين توظيف الرمزية الدينية للعلماء في أغراض سياسية من خلال تكليف العلماء القيام بمهام دبلوماسية بين الإيالات، وترجع بدايات تدخّل علماء الدّين كوسطاء بين الطرفين لإخماد نار الحرب وحقن الدماء إلى الصراع الجزائري التونسي عام 1628م فبعد عدة معارك مات خلالها خلق كثير "لم تسكن الفتنة حتى ذهب شيخ تاج العارفين العثماني والشيخ إبراهيم الغرياني والشيخ مصطفى شيخ الأندلس وغيرهم فصالحوا ما بين المعسكرين"[4]، وهنا نلاحظ قدرة العلماء على تقدير المواقف والتدخّل دون تحيّز أو أي تأثير من أجل إيقاف القتال، وكان لتدخلهم أثره على الفريقين المتحاربين حيث تمّ توقيع اتفاق عام 1628م الذي أنهى الصراع. كما أرسل باي تونس الولي سيدي عزوز في مهمّة سلم للداي الحاج أحمد (1695-1698)[5].

وعلى غرار باقي الإيالات فإنّ حكام طرابلس الغرب لم يُهملوا دور العلماء والمرابطين في القضاء على التمرّدات أو في حثِّ القبائل على صدّ الأخطار، ذلك لما لهم من نفوذ روحي كبير على الرعية، ففي سنة 1046هـ (حوالي 1636م) ثار محمد بن جهيم بنواحي فزان ولم يستطع عامل فزان القضاء على هذا التمرّد إلاّ بعد وصول المزيد من النجدات من طرابلس، ولمّا أدرك محمد بن جهيم أنه لا قبل له بقتال الانكشارية طلب من الشيخ علي الحضري الفقيه السبهي أن يتوسّط له لدى الباشا وأن يطلب

[1] هو علي باشا بن محمد بن علي التركي (1688- 1756) دخل في حرب ضدّ عمه خمسة سنوات 1735-1740، ليستقر له حكم تونس من 1740 إل 1756. يُنظر: محمد بن محمد مخلوف، المصدر السابق، ص 163.

[2] من أهم علماء إفريقية وقفصة على وجه الخصوص تولى مهمة الإفتاء توفي حوالي سنة 1757م بجربة. يُنظر: محمود مقديش، المصدر السابق، ص 447.

[3] نفسه، ص 448.

[4] نفسه، ص 94.

[5] عبد القادر صحراوي، المرجع السابق، ص 124.

منه أن يجعله عاملا لديه، وفعلا قبل الباشا بهذه الوساطة وجعل محمد بن جهيم عاملا على فزان[1]، وهنا نلحظ دور هذا الشيخ في درء الفتنة وكذا مدى نجاح سياسة باشا طرابلس في احتواء الوجهاء المحليين واستعمالهم لضمان ولاء أتباعهم للباشا وذلك بأقلّ التكاليف. إنّ النفوذ الروحي للعلماء لم يكن فقط على الرعية بل كان يجد آذانا صاغية حتى لدى الحكام فقد ساهم هؤلاء العلماء في رفع الحصار التونسي على طرابلس الغرب مجنبين بذلك الإيالتين ما قد تتسبب فيه مثل هذه الحروب[2] من خسائر وشيوع الفوضى.

إنّ توظيف النفوذ الروحي للعلماء من قبل السلطة في طرابلس الغرب من أجل حفظ الأمن وقمع التمردات، كان يُجنبها ما قد تتعرض له من خسائر مادية وبشرية، وفي الوقت نفسه كان يُضعف تأثير تلك التمرّدات على نفوس الرعية، وذلك بإسقاط الشرعية الدينية عنها، ففي شهر جويلية 1673م تدخّل المرابط سيدي عبد الحفيظ الصيد للتوسط لدى قبائل غريان الثائرة، وبعد سلسلة من المفاوضات قادها هذا الشيخ ومع تزايد الضغط العسكري من قبل الباشا رضخت قبائل غريان فسلّموا أسلحتهم وتوعّدوا بالتكلّف بمصاريف الحملة التي خرجت لتأديبهم[3].

كما استعان باشاوات طرابلس بالعلماء في حماية استقلال الإيالة من التهديدات الخارجية، ففي عهد الداي عبد الله الإزميرلي[4] (1684- 1687) قام الإسبان بتوجيه حملة بحرية ضدّ طرابلس فحاصروا المدينة وضربوها بالمدافع سنة 1682م،فاستشار الباشا الأعيان والأمراء منهم عبد الله الرجيبي وعمر فشلوم فأشاروا عليه بعقد الصلح مع الإسبان وهو ما حصل فعلا[5].

4) التعاون في تأمين حركة الوفود:

أ) ضمان أمن وسلامة الرعايا خارج المجال الجغرافي.

لم تكن الإيالات المغاربية غافلة عن أهمية ضمان أمن وسلامة مبعوثيها إلى القوى الخارجية، لما في ذلك من رعاية لمصالحها وحفظا لهيبتها أمام الدول. حيث تضمنت العديد من المعاهدات التي وقعتها مع القوى الأوروبية بنودا تنصّ على حماية ممثليها لدى مكوثهم خارج حدود الإيالة، ففي المعاهدة الجزائرية الفرنسية الموقع في 21 مارس 1619م نصّت في بندها التاسع إلى أنّ باشا الجزائر

[1] الأنصاري، المصدر السابق، ص 237.

[2] نفسه، ص 247.

[3] شارل فيرو، المرجع السابق، ص 183.

[4] عبد الله الإزميرلي تولى حكم طرابلس الغرب بعد عبد الله الروملي. للمزيد يُنظر: الأنصاري، المصدر السابق، ص 259.

[5] نفسه، ص 259.

سوف يرسل اثنين من الأعيان للإقامة في مدينة مرسيليا أين "سيحظيان بكل أنواع المعاملة الحسنة"[1]. ولقد أكدت الجزائر في رسائلها العديدة إلى حكام فرنسا على ضرورة حماية ممثليها ورعايتهم وتكريمهم بل وتسهيل مهامهم، بل ذهبت الجزائر إلى ما هو أبعد من ذلك حين طلبت من فرنسا بأن تجعل للأسرى المسلمين مقابر خاصة ليتمّ دفنهم فيها، بل والدفاع عن حقوق الأسرى الجزائريين المتواجدين في فرنسا[2]، وفي معاهدة السلم المئوية مع فرنسا حرصت الجزائر من خلالها على تأكيد حق الجزائريين المتواجدين في فرنسا في أداء مناسكهم الدينية في منازلهم[3]. وتظهر لنا حادثة قتل الوفد الجزائري الذي كان بقيادة سنان آغا رفقة الأسرى الذين جاء لاستلامهم سنة 1620م، مدى حرص الجزائر على سلامة رعاياها ومدى استعدادها للإنتقام لأجلهم، فهذه الحادثة قد أثارت سخطا كبيرا لدى الديوان في الجزائر، وكردّة فعل قام البحارة الجزائريون بالاستعداد لمهاجمة السفن الفرنسية[4]، كما بعث باشا الجزائر حسين بصهر سنان آغا الشريف محمد لتقصّي أخبار الوفد، كما أكّد باشا الجزائر على ضرورة استرجاع ممتلكات الوفد بسرعة إلى الجزائر[5].

كما اعتمدت الإيالات على قدراتها الذاتية في تأمين المبعوثين الرسميين، سواء بشكل فردي كإرسالهم على متن سفن أوروبية، فمثال ذلك قيام تونس بإرسال مبعوثيها على متن سفن أجنبية لتجنّب وقوعهم في الأسر من قبل السفن المعادية، ففي سنة جوان 1795م سافر مبعوث حمودة باشا إلى إسطمبول على متن سفينة حربية كبيرة تابعة لدولة السويد "لوقوع الحرب بين تونس وبعض الدول، وشقوفهم مترصدة لمراكب تونس[6]"، بالإضافة إلى ذلك فإنّ هذه الإيالات كانت تتلقى أوامر من السلطنة العثمانية بتأمين حركة تنقل مبعوثيها الرسميين، ففي سنة 1211هـ (1796م) أرسل السلطان العثماني إلى حكام الإيالات الثلاثة وغيرهم من قادة السفن يأمرهم فيها بـ:" ضمان أمن السيد علي الذي عيّن هذه المرة من طرف الدولة العلية –كسفير فوق العادة- لدى فرنسا"، وقد بيّن هذا الفرمان المخاطر الممكن التعرض لها من قبل القراصنة :"المتواجدة في المياه البحرية وفي السواحل"[7]، ونفهم من

---

[1] جمال قنان، نصوص ...، المرجع السابق، ص 81.

[2] نفسه، ص 166.

[3] نفسه، ص 159.

[4] صالح عباد، المرجع السابق، ص 116.

[5] Eugéne Plantet ,Correspondance Des deys d' Alger avec la cour de France 1579-1833, T 2. , Paris 1889, P 86.

[6] ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ص 28.

[7] أ و ج، خط همايون، رقم 12986، بتاريخ 1211، تر: فكري طونا

خلال الفرمانين أنّ توفير المرافقة العسكرية كان ضرورياً لتنقل المبعوثين الرسميين عبر البحر، وكذا أنّ الإيالات كانت تعمل بشكل جماعي لتوفير الأمن عند الحاجة.

استعانت الإيالات الثلاثة من أجل رعاية مصالحها بتعيين وكلاء لدى بعضها البعض، وإن كنا لم نستطع الوصول إلى معلومات حول وكلاء تونس وطرابلس الغرب خلال الفترة المعنية بالدراسة[1]. غير أنّ المعلومات متوفرة حول وكلاء الجزائر بتونس. فبالعودة لمعاهدة 1756م بين الجزائر وتونس وردّ ذكر وجود وكيل للجزائر وآخر لقسنطينة في إيالة تونس، حيث نصّت المعاهدة أن يكون لهما الاحترام نفسه الذي يكون لسفراء القوى الأوروبية[2].

ومن بين وكلاء الجزائر بتونس نذكر ، الحاج مسعود بن زكري الذي كان سيارا لدار السلطان[3]، ومحمد الصفاقسي الوكيل، علي فريكح، محمد بن خوجة الوكيل، الحاج علي الجزائري الوكيل، الحاج محمد البرادعي الوكيل، محمد علي رئيس، كان هؤلاء يُمارسون مهاماً منها: جلب أو بيع الأبقار والماشية القادمة من قسنطينة وقبض قيمتها، وكذا استقبال الشخصيات الجزائرية الهامّة والاعتناء بها اثناء نزولها مدينة تونس، كما كانوا يقومون بتزويد السفن الجزائرية بالمؤونة اللازمة[4].

وكانت تونس قد جعلت لوكلاء الجزائر مؤونة ثابتة تُدفع لهم من خزينة الدولة ففي صفر سنة 1206هـ (سبتمبر – أكتوبر 1791م) كانت مؤونة محمد علي رئيس وكيل الجزائر كالآتي: "قفيز غير ربع قمح، وقلة غير ربع سمن، ومطر غير ربع زيت"[5].

أمّا في 11 صفر 1215هـ (4 أوت 1800م) خرج لوكيل الجزائر الحاج اسماعيل : "26 رطل لحم يومي، و4 أرطال سمن يومي، ومثله زبيب يومي، وأربعة أواق فلفل يومي، ومثلهم نشا يومي، و10عظمات دجاج، ومثلهم ليم بلدي، وربع وثمن ريال ثمن خضرة، وربع ريال ثمن غلة، ونصف صاع يومي زيت، ومثله خل، وأوقية فلفل، ونصف ثمن زعفران، وأوقيتان قهوة، وشمعة واحدة، والجميع

---

[1] بخصوص هذا الموضوع خلل القرن 19م أنظر: منير عبيد، دور وكلاء وقناصل الإيالة التونسية بإستنبول وطرابلس ومالطة على ضوء رسائلهم 1830 – 1881، أطروحة دكتوراه، جامعة تونس، 1990.

[2] فيلالي السايح، العلاقات السياسية الجزائرية التونسية 1800- 1830، بحث لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة، 1982 -1983، ص 60. (الهامش)

[3] أ و ت، الدفتر الجبائي رقم 2144، ص 178.

[4] خليفة حماش، كشاف وثائق تاريخ الجزائر في الأرشيف الوطني التونسي، ج1، منشورات كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة،ط2، 2016، ص، ص 340، 390.

[5] نفسه، ص 398.

يومي، وثمانية أحمال حطب، وأربعة أحمال بياض، وبخار له حين يقدم، وغير..."، وقد بين الدفتر أنّه قد خرج له مثل سابقيه[1].

كما استفاد هؤلاء الوكلاء من الإحسانات التونسية نذكر أمثلة منهم[2] :

"100 ريال إحسان لعلي فريكح سيار باي الغرب في ربيع الأول 1170هـ"
"100 ريال احسان للحاج سليمان بن الحاج محمد الصفاقسي الوكيل ومعهم نفر ... في جمادى الأولى 1171هـ".
"400 ريال إحسان للحاج مسعود بن زكري سيار دار السلطان في شوال 1171هـ"

لم يكن ما تقدم سوى جزء يسير من ذلك العدد الكبير من الإحسانات التي خصصها بايات تونس للمبعوثين الجزائريين، والتي (أي تلك الاحسانات) بلا شكّ كانت تشكّل عبئا على خزينة الإيالة التونسية، التي قد كانت لها العديد من الأغراض أبرزها الأغراض الاستخباراتية كاستمالة هؤلاء الوكلاء واستعمالهم في ما يخدم البلاد التونسية[3].

بالإضافة إلى رعاية المصالح الاقتصادية للجزائر في تونس، فإنّ هؤلاء الوكلاء كانت لهم مهام دبلوماسية يقومون بها، كالتوسط لعقد معاهدات بين تونس والقوى الأوروبية، وهو الدور الذي قام به الحاج علي وكيل الجزائر الذي كان له نفوذ كبير بالبلاط التونسي والذي سيقوم بدور هام في توقيع المعاهدة التونسية الأمريكية (1797م) بإذن من داي الجزائر[4]، بالإضافة إلى شخصية سليمان بن جلول الذي لعب دورا في الوساطة بين تونس واسبانيا منذ مطلع العام 1786م[5]. كما لا نستبعد الدور الاستخباراتي الذي مارسه هؤلاء الوكلاء لصالح الجزائر، سواء في نقل المعلومات والتجسّس وإبلاغ الجزائر بكل ما يحدث في البلاط التونسي والذي من شأنه تعكير العلاقات الودية بين الطرفين أو المساس بالمصالح الجزائرية في تونس، وهو الدور الذي يُمكن أن نستخلصه من رسالة داي الجزائر إلى تونس المؤرخة في رجب 1171هـ (حوالي1758م) والتي تضمنت استفسار داي الجزائر بخصوص تصرفات المعادية لبعض الشخصيات من بينها قنصل فرنسا، وهذا مضمون النص: "واش أمر الباباص

[1] خليفة حماش، المرجع السابق، ص386.

[2] أ و ت، الدفتر الجبائي رقم 2144، ص 176- 178.

[3] عمار بن خروف، المرجع السابق، ص 265.

[4] إسماعيل العربي، مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب، تر: إسماعيل العبي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982، ص 221- 223.

[5] يحي بوعزيز، "اسبانيا توسط الجزائر لإبرام صلح مع تونس"، مجلة الدراسات التاريخية، مج: 3، عد: 1، 1988، ص 58.

الكبير تبقى تبعثه لينا يأتي لحضرتنا لأنه كذا يهزئ بنا والقونصو الفرنصيص تبقى تعطيه العصى لأنّه يهزئ بنا ويتمسخر بينا"[1] (أنظر الملحق رقم 04). إنّ مثل هذه المعلومات حول التصرفات التي تحدث داخل البلاط التونسي لا يُمكن الوصول إليها إلاّ عبر شخصيات تكون في احتكاك دائم أو قريبة من البلاط التونسي، ومن المحتمل أنّ وكيل الجزائر كان وراء هذه المعلومات.

ب) التعاون في تأمين حركة الوفود الأجنبية بين الإيالات:

تحمّلت الإيالات المغاربية مسؤوليتها كاملة في ضمان أمن وسلامة الوفود الأجنبية سواء أثناء إقامتهم داخل الإيالات أو سفرهم عبرها، فكثيرا ما تلقّى حكام هذه الإيالات أوامر من الباب العالي لتأمين المبعوثين وحمايتهم، فحسب وثيقة عثمانية إلى باشا الجزائر مؤرخة في 993هـ (1585م) تضمنت أمرا بإكرام رسول سلطان فاس وأن يتمّ إرساله (أي السفير) إلى الاستانة بمعيّة من يضمن حمايته[2]، ومع تزايد استقلالية الإيالات عن الدولة العثمانية أصبحت أكثر مسؤولية في تحمّل أمن وسلامة الوفود الأجنبية داخل أراضيها.

ففي سنة 1731م حلّ ركب الأمير المغربي محمد الثالث بمدينة طرابلس، أين استقبله أميرها أحمد باشا القرمنالي[3] (1714 – 1745م) بحفاوة، فخصّص لركب الأمير المغربي قصرا للإقامة وجندا للحراسة والمؤونة اللاّزمة، وأمر عماله "بتجنيد كل طاقاتهم لتكريم الوفد الملكي وقضاء مآربه وأغراضه"[4].

المكناسي (ت 1799م) هو الآخر والذي كان في مهمّة دبلوماسية من المغرب الأقصى إلى السلطان العثماني، يذكر لنا المعاملة الجيدة التي لقيها ومن معه من قبل أمير تونس الذي :" أمر بتعيين دار لنزولنا، وعين قيما يقوم بالمؤونة والأطعمة... واستدعانا لملاقاته"[5]، وقد أمر باشا تونس عمّاله بإكرام الوفد المغربي وقضاء حوائجه، وبالرغم من أنّ المكناسي لم يشر إلى الكيفية التي عامله بها حكام الجزائر، إلاّ أنّه لم يذكر أنّ الركب الذي كان فيه قد تعرّض لأي عدوان يُذكر، بل أنّ المكناسي ومن

---

[1] أ و ت، السلسلة التاريخية H، الصندوق 212، الملف 229.

[2] أ و ج، دفتر مهم، رقم 58، عدد رقم 82، تع: محمد داود التيميي.

[3] أحمد باشا القرمنالي هو مؤسس الأسرة القرمنالية في طرابلس الغرب، تولى الحكم من سنة 1741 إلى سنة 1745م. للمزيد يُنظر: محمود مقديش، المصدر السابق، ص 156 (الهامش).

[4] عبد الهادي التازي، المصدر السابق، ص 53.

[5] المكناسي، رحلة المكناسي إحراز المعلي والرقيب في حج بيت الله الحرام وزيارة القدس الشريف والخليل والتبرك بقبر الحبيب 1785، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003 ، ص 320.

معه سافروا أثناء عودتهم من قسنطينة إلى الجزائر رفقة المحلّة التي كان باي قسنطينة قد كلّفها بحمل الدنوش إلى العاصمة[1].

ويقدّم لنا العالم هابنسترايت "Habenstreit " الذي زار الإيالات عام 1732م صورة عن الكيفية التي اتّبعتها الإيالات لضمان أمن المتنقلين بين أراضيها، ففي الجزائر تلقى هابنسترايت من الداي وعدا بحمايته. إذ مُنح له ولمرافقيه بما فيهم الدكتور تومس شو "Thomas Shaw" ترخيص للتجوال داخل إيالة الجزائر، و تعيين دليل وفارس صبايحي لمرافقتهم[2].

ومن خلال الإجراءات التي قام بها الداي اتجاه الوفد الأجنبي تُبيّن لنا أنّ الأوروبيين كانوا ممنوعين من التجوال داخل البلاد دون ترخيص وذلك خوفا من قيامهم بالتجسّس أو أي عمل معاد ضدّ الإيالة، كما أنّ هؤلاء المرافقين الذين جعلهم الداي رفقة الوفد الأجنبي بدعوى حمايتهم. ونحن نعتقد أنّه كانت لهم مهمة أخرى وهي مراقبة تحركات هذا الوفد الأجنبي. وهو ما عبرّ عنه هبنسترايت عند حديثه عن باي تونس الذي منعهم من التجوال في الإيالة بحجة خوفه على أمنه :"وسواء كان هذا الموقف السلبي صادرا منه عن سوء نية أو أنه نابع من شكوك لا أساس لها من الصحة على اعتبار أننا أتينا للاطلاع على حال البلاد"[3].

كما قام داي الجزائر بتقديم توصية إلى باشا تونس وباشا طرابلس الغرب تتضمن طلب حماية هذا الوفد العلمي وتسهيل مهامه[4]، وفعلا فقد وجدت هذه التوصيات آذانا صاغية لدى حكام باقي الإيالات، وهذا ما يدفعنا إلى القول أنّه كان يوجد تعاون واضح بين هؤلاء الحكام في هذا الشأن.

ولقد كانت هذه الإجراءات نفسها المعمول بها لتأمين حركة تنقل الأجانب داخل الإيالات، إذ يذكر بايسونال Peyssonnel في رحلته (1724- 1725) أنّ باي تونس قد :"منحني فرمانا أوجوازا ...ولكي يقع تنفيذ أوامره فإنه سيوفر لي اثنين من الصبايحية أو الفرسان لمرافقتي، وللحفاظ على مقامي"[5].

إنّ عملية ضمان أمن وسلامة الوفود الأجنبية كانت مرتبطة كذلك بضمان راحتها وإكرامها، وهي عادة دئب عليها حكام هذه الإيالات، ففي سنة 1178هـ (حوالي 1764م) حلّ بتونس وفد جزائري يتكون من كاتب باي القسنطينة محمد بن نعمون و 72 من مرافقيه، ونحن لا نملك معلومات كثيرة عن هذا

---

[1] المكناسي ، المصدر السابق، ص 329.

[2] ناصر الدين سعيدوني، رحلة العالم الألماني ج.أو. هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس، دار الغرب الإسلامي، تونس، ص 23.

[3] نفسه، ص 109.

[4] نفسه، ص 78.

[5] جون أندريه بيسونال، الرحلة إلى تونس 1724، تر-تع : محمد العربي السنوسي، مركز النشر الجامعي، 2003، ص 30.

الوفد وأسباب هذه الزيارة، لكن الوثائق الأرشيفية تبيّن لنا الكيفية التي تعاملت بها السلطة في تونس مع هذا الوفد حيث منحت 1000 ريال لكاتب باي الغرب، و 2405 ريال لمن معه[1].

وفي سنة 1180هـ (حوالي 1768م)مُنحت 05 ريالات "لرجب العثماني الذي جاب ورق باي قسنطينة"[2]، أمّا في سنة 1182هـ فقدّمت 60 ريالا "لستة أنفار طرابلسية قدموا يقودون الخيل التي أرسلها أبو الذهب حاكم مصر صحبة ولد مولاي محمد في طرابلس لتونس"[3]، وتحتوي الدفاتر الجبائية على حالات كثيرة أين قام بايات تونس بإكرام الرسل والمبعوثين القادمين من الإيالات المجاورة.

إنّ عملية حماية الوفود تصبح أكثر صعوبة في حالة الحرب، ففي أعقاب الغزو الفرنسي لمصر وتوتر العلاقات ما بين الإيالات وفرنسا، قام حمودة باشا بمنح توصية للفرنسي "بيلون Billon " المكلّف بأعمال الشركة الإفريقية بتونس من أجل تسهيل مهمّته في عقد هدنة بين فرنسا وباشا طرابلس[4]، ومن المرجّح أن تكون تلك التوصية تتضمّن طلب توفير الحماية له وتسهيل مهمّته كما جرت عليه العادة، خاصة وأن الموقف الشعبي في تونس وطرابلس كان معاديا لفرنسا.

بالرغم من الجهود الذي بذلتها السلطة المركزية في تأمين حركة تنقل الوفود الأجنبية، إلاّ أنّ ذلك لم يمنع من تعرّض هؤلاء الأجانب لحالات الاعتداء من طرف السكان، فهابنسترايت الذي كان يحمل توصيات من داي الجزائر قد تعرض لهجوم من سكان قسنطينة الذين اعتقدوا أنّه ومن معه جواسيس للإسبان[5] خاصة وأنّ رحلته جاءت متزامنة والحملة الاسبانية لاسترجاع وهران.

إنّ قيام هذه الإيالات بتأمين الطرق البحرية منها والبرية نابع من مسؤوليتها في فرض سلطتها على كل الأقاليم التابعة لها من أجل تأكيد قوة السلطة المركزية وفرضها على القبائل، كما أنّ هذه العملية تقدّم صورة عن هذه الإيالات للقوى الخارجية وخاصة المعادية لأن أمن الطرق هو نتيجة لقوة السلطة الحاكمة وتماسكها.

---

[1] أ و ت، الدفتر الجبائي رقم 2144، ص 178.

[2] نفسه، ص 294، 296.

[3] أ و ت، الدفتر الجبائي رقم 180، ص 94.

[4] Eugéne Plantet ,Correspondance ... Tunis ,T 3, Op.cit. , P 416.

[5] ناصر الدين سعيدوني، رحلة...، المرجع السابق، ص 78.

خلاصة:

بذلت الإيالات العثمانية في الحوض الغربي للمتوسط جهودا كبيرة في إرساء معالم وجودها بفرض سيطرتها ورقابتها على المجالين البحري والبري، سواء عبر تلك المعاهدات مع مختلف القوى الأوروبية، أو عبر التعاون والتنسيق فيما بينها، وكذا العمل التدريجي لاحتواء مختلف القوى المحلية المنافسة لها، إذ نجحت في ترسيخ وجودها في المنطقة لمدّة تتجاوز الثلاث قرون، نجحت خلالها كل من تونس وطرابلس الغرب في بناء أسر حاكمة مرتبطة بصلة وثيقة بمختلف القوى المحلية، وهو ما لم تنجح فيه الجزائر.

الفصل الثاني

التضامن الإسلامي بين الإيالات والجهود المشتركة للحفاظ على الاستقرار السياسي للمنطقة

1) استمرار الاستقلال السياسي للإيالات في ضل الصراع العسكري
2) سياسة الاحسانات وتبادل الهدايا ودورهما في استقرار المنطقة
3) التعاون في تأمين ركب الحجّ
4) مساهمة بايات تونس في افتداء الأسرى المغاربة
5) التعاون الإسلامي لنصرة مسلمي الأندلس

تمهيد:

كانت مسألة الحفاظ على سلطة واستمرارية واستقلالية كلّ إيالة واحدة من التحديات التي كانت تواجه كل من الجزائر وتونس وطرابلس الغرب، سواء في علاقاتها البينية، أو في علاقاتها الداخلية مع القوى المحلية المنافسة لها، خاصة في ظل تلك الصدامات العسكرية العنيفة فيما بينها وكذا الوضع الداخلي غير المستقر، وتزامن كل هذا مع تلك التحدّيات الخارجية التي كانت تفرض على هذه الإيالات أنّ تكثف جهودها وأنّ تتعاون من أجل أن تضمن الحفاظ على ما تمّ تحقيقه في المنطقة من أمن واستقرار واستقلالية السلطة المركزية عن بعضها البعض.

إضافة إلى ما سبق فإنّ هذه الإيالات سوف توظِّف الشعور الدّيني لدى مختلف الفئات المحلية المتعاطفة مع محنة المسلمين في الأندلس ومع قضية الأسرى المسلمين في السجون الأوروبية، وذلك بإظهار قدر من التعاون لصالح هؤلاء المسلمين المضطهدين، كما سوف تستغل الرمزية الدينية لقوافل الحجاج وذلك بتقديم خدمات جليلة للحجاج من أجل كسب الشرعية الدينية.

1) أهمية التعاون بين الإيالات المغاربية في الحفاظ على استقرارها السياسي:

على الرّغم من حدّة واستمرارية الصراع بين الإيالات المغاربية خلال القرنين 17 و 18م، إلا أنّ ذلك لم يترتب عنه توسع أي طرف على حساب الطرف الآخر، وهو ما يمثل ظاهرة تاريخية متميزة في تاريخ البلاد المغاربية التي كانت تشهد خلال فترات زمنية طويلة حروباً بين مختلف الدول التي ظهرت في المنطقة والتي كانت تسعى إلى التوسع الجغرافي، وإقامة الدولة المغاربية التي تُوحِّد كل البلاد المغاربية.

أ) دور الجزائر في الحفاظ على استقرار البيت المرادي واستمراريته

✓ **التدخّل الجزائري في أزمة البيت المرادي (1675- 1694):**

خلال الفترة التي أعقبت اتفاق الحدود لسنة 1628م عرفت العلاقات بين إيالة الجزائر وتونس حالة من الهدوء، لم يُعكرها سوى ما وقع بتونس من اضطرابات أثناء الحرب الأهلية (1675 - 1686)، التي شهدت خلالها تونس صراعا داميا بين أفراد البيت المرادي وهما محمد وعلي ابنا مراد الثاني (1662-1675م) وعمهما محمد الحفصي، ولم يقتصر هذا الصراع بين أفراد البيت المرادي فقط (أنظر الملحق رقم 06)، بل سوف يتدخّل دايات تونس كذلك في هذا الصراع بهدف إضعاف سلطة البايات تمهيداً للقضاء عليهم[1]. وفي ظلِّ تطوّر الصّراع تحالف الأخوين محمد وعلي ابني مراد الثاني مع فرعي

[1] سناء الطالبي، المرجع السابق، ص، ص 78، 79.

الحنانشة، إذْ تحالف علي باي (1675م- 1688م) مع فرع "مُنصر" أمّا محمد باي فتحالف مع فرع "نَصر"[1] (أنظر الملحق رقم 03)، وترتّب عن هذا الصراع أن "هَرجَت البلاد" وغاب الأمن وكثر قُطاع الطرق و"فشى النفاق في الأوطان وتقاسمت الناس وسُدّت الطرقات"[2]، وأمام هذا الوضع غير المستقر في إيالة تونس تدخّلت الجزائر من أجل إقامة الصلح بين الأطراف المتصارعة.

لما بلغت الأخبار إلى تونس أنّ داي الجزائر قد جمع قوّاته في منطقة "السرس" سارع علي باي بن مراد باي الثاني (1675- 1688م) بعقد الصلح مع الأطراف المتصارعة، فتمّ الاتفاق فيه على أن يتولّى علي باي حكم تونس مع احتفاظ محمد الحفصي بلقب الباشوية أمّا محمد باي بن مراد الثاني (أخ علي باي) فتولّى حكم القيروان و الساحل على أن يبقى ابنه رهينة لدى علي باي[3] وتمّ هذا الصلح في سنة 1679م[4].

يطرح التدخّل الجزائري في تونس العديد من التساؤلات، فهل كان هذا التدخّل تلقائياً تمليه المصلحة العامة في المنطقة أم أنه كان بإيعاز من الباب العالي أم أنّ للجزائر أطماع توسعية في تونس؟

بالعودة إلى المصادر التونسية فإنها تطرح فكرة "النزعة التوسعية" لدى الجزائر ضدّ تونس، فلو أخذنا مثلاً محمود مقديش، نجدُه يذكر أنّ باي تونس تبيَّن له "أنّ قصدهم غير ذلك" وهو ما دفعه إلى استشارة "أشياخ البلد" فقالوا له "ندافع عن أنفسنا وأولادنا"، ويُضيف قائلا "وتقوّى طمعهم (أي الجزائريين) في أخذ الكاف"[5]، وهو الطرح الذي تُؤسس له جلّ المصادر التاريخية التونسية فالقيرواني يذكر أنّ أهل تونس"كرِهوا" هذا التدخل ويُضيف أنّ الجزائريين "تقوى طمعهم في أخذ الكاف"[6].

و فسّرت سناء الطالبي هذا التدخل على أنّه من أجل فرض الوصاية على تونس، وأضافت أنّ الجزائريين أرادوا "استغلال الفوضى للنّهب"[7].

من خلال تتبعنا للأحداث التاريخية فإنَّنا نرى أنَّ الجزائر قد كانت لها أسبابٌ أخرى دفعتها للتدخُّل غير تلك التي تُؤسس لها المصادر التاريخية التونسية، هذا التدخّل لم يكن في بادئ الأمر

---

[1] سناء الطالبي، المصدر السابق، ص 80 -81

[2] محمود مقديش، المصدر السابق، ص 108 – 116.

[3] سناء الطالبي، المرجع السابق، ص 89 - 90.

[4] عبد الحميد هنية، المرجع السابق، ص 148.

[5] محمود مقديش، المصدر السابق، ص 116 -117.

[6] سناء الطالبي، المرجع السابق، ص 93.

[7] نفسه، ص 94.

عسكريا حيث يذكر محمود مقديش أنّ داي الجزائر أرسل مرتين متتاليتين رسالة إلى تونس للإصلاح بين المتصارعين لكن دون جدوى، حينها حرّك الداي قواته داخل الحدود التونسية وبالضبط قرب مدينة الكاف[1]، والواضح من هذا الكلام أنّ قيام الدّاي بتحريك قوّاته جاء بعد استنفاذه للمساعي السلمية، وأنّ تلك الخطوة كانت الغاية منها هي الضغط على المتصارعين لتجاوز خلافاتهم وهو ما تمّ فعلا حيث أنّه وبمجرد التوصل للصلح عادت محلّة الجزائر إلى أوطانها[2].

ويمكننا أن نفسّر التدخّل الجزائري في تونس إلى :

- خطورة الصراع داخل إيالة تونس وطول عمره[3] ممّا يهدّد استقرار المنطقة.
- تورّط قبيلة الحنانشة بفرعيها في هذا الصراع قد أثار قلق السلطة المركزية في الجزائر من أن ينتقل هذا الصراع من التراب التونسي إلى تراب الإيالة الجزائرية بين فرعي الحنانشة وما قد يترتّب عن ذلك من زعزعة استقرار بايلك الشرق.
- إضافة إلى ذلك فإنّ استمرار هذه الحرب قد يزيد من نفوذ وقوة القبائل بشكل لا يهدّد معه فقط السلطة في تونس وإنّما في الجزائر وباقي الإيالات، لذلك فربما يكون هذا التدخّل بإيعاز من السلطة العثمانية نفسها.
- إنّ الفوضى التي شهدتها تونس كانت تخدم السلطة القبلية المحلية أكثر من خدمتها للجزائر، حيث وجدت هذه القبائل في هذا الصراع فرصة لها للإغارة والنّهب والتحرّر من رقابة المركز الحاكم، لذلك فإنّنا لا نستبعد أنّ مشايخ البلاد الذين استشارهم علي باي وعبَّروا عن استعدادهم على الدفاع عن أنفسهم، كانوا في الحقيقة يرغبون في الحفاظ على ما حقّقوه من مكاسب ونفوذ بسبب هذه الحرب.
- كما لا يُمكننا تجاهل أن يكون التدخّل الجزائري بهدف قطع الطريق أمام أيّ تدخّل أوروبي في تونس، من شأنه تهديد استقلالها، خاصة وأنّ هذه الفترة شهدت تزايد التحرشات الفرنسية بالإيالتين، حيث كانت البحرية الفرنسية ترابط قرب تونس للضّغط عليها للحصول على المزيد

[1] محمود مقديش، المصدر السابق، ص 112، 117.

[2] نفسه، ص 117.

[3] ترجع بدايات الصراع إلى سنة 1673 بين الدايات والبيت المرادي. للمزيد يُنظر: سناء الطالبي، المرجع السابق، ص 54.

من المكاسب، وقد تحقّقت مخاوف الجزائرية حين قامت فرنسا بتوجيه حملتها بقيادة دوكين "Duquesne" على تونس سنة 1683م[1].

على الرّغم من نجاح الجزائر في الإصلاح بين المتصارعين، إلا أنّ الخلاف كان قويّا وعاد الصّراع مجدّدا بين الأخوين من جهة وبين الأسرة المرادية ودايات تونس الطامعين في استرداد نفوذهم من جهة أخرى[2]، وقد تمكّن الدّاي أحمد شلبي[3](1682 – 1686م) من إلحاق الهزيمة بالأخوين مرتين متتاليتين، وهذا ما دفعهما إلى الاستنجاد بداي الجزائر الذي لبى نداء الدّعوة وأرسل قوّاته لحسم هذا الصراع[4]، فتمكنت القوّات الجزائرية ومن يرافقها من قوات الأخوين المراديين من الوصول إلى تونس ومحاصرتها لمدة عشرة أشهر من سبتمبر 1685 إلى جوان 1686، لينتهي الصراع بمقتل كلٍّ من الداي التونسي أحمد شلبي وعلي باي وبذلك آل الحكم إلى محمد باي[5].

لا تبيّن لنا المصادر التاريخية سبب التدخل الجزائري للمرّة الثانية ونجدتهم للأخوين المراديين، بالرّغم من أنّ الداي أحمد شلبي كان يلقى دعما من السلطة العثمانية التي أرسلت وفدا إليه للتأكيد على سلطته[6]، كما أنّ نظام الدايات في تونس كان مشابها لنظام الدايات الموجود في الجزائر. وهذا ما يدفعنا للتساؤل حول أسباب هذا التدخل.

حاول الباحث محمد عطية تفسير هذا التدخل بأنّه نابع من خوف الجزائر من قدرة الدولة العثمانية على استرجاع نفوذها على إيالات شمال إفريقيا[7] من خلال دعمها للداي أحمد شلبي (1682-1686)، لذلك فإنّ تدخل الجزائر كان بهدف إفشال المحاولات العثمانية، ويُضيف سبباً آخر هو أنّ الدّاي حسن ميزومورتو[8] (1683- 1686م) كان غاضباً من أحمد شلبي لقتله لجنديين جزائريين بتهمة

---

[1] خرنق مبروكة، العلاقات التونسية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1605- 1705) سياسيا وتجاريا، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي بغرداية، 2011 -2012، ص، ص 72 ، 74.

[2] للمزيد حول هذا الصراع يُنظر: محمود مقديش، المصدر السابق، ص 120.

[3] الداي أحمد شلبي هو ابن يوسف داي، عين دايا على تونس في 02 شوال 1093هـ (04 أكتوبر 1682م) خلفا للداي محمد طاباق. للمزيد يُنظر: محمود مقديش، المصدر السابق، ص 119.

[4] محمد عطية، الصراع بين الإيالتين الجزائرية والتونسية من خلال المصادر المحلية الجزائرية والتونسية 1587- 1830، مذكرة ماجستير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بالعباس، 2014-2015، ص، ص 69 ، 71.

[5] عبد الحميد هنية، المرجع السابق، ص 148.

[6] محمد عطية، الصراع...، المرجع السابق، ص 70.

[7] منذ النصف الثاني من القرن 17م أخذ نفوذ الدولة العثمانية في التراجع. للمزيد حول هذا الموضوع يُنظر: ناصر الدين سعيدوني، ولايات المغرب العثمانية، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 49.

[8] عيّن دايا على الجزائر خلفا للداي بابا حسن سنة 1682م، إستهل حكمه بالصراع مع فرنسا، تمردت عليه االانكشارية ففرّ إلى تونس ثمّ إلى القسطنطينية أين عينه السلطان العثماني قبطان باشا الأسطول. للمزيد يُنظر: صالح عباد، المرجع السابق، ص 142 -144.

ارتكاب الفاحشة، فكان ذلك سببا للجزائر للانتقام من هذا الداي[1]. وتشير المصادر الجزائرية إلى سبب آخر يتمثل في أنّ الجزائر كانت تواجه عدّة قلاقل كانت "من إيحاء باي تونس" فقام حسن ميزومورتو بتوجيه "جيشا تحت قيادة إبراهيم خوجة مصحوبا بأخوين للباي التونسي، "كانا يُنازعانه العرش"[2]، والظاهر من هذا أنّ أحد المتصارعين في تونس تسبّب في إثارة المشاكل في الجزائر ممّا دفع حسن ميزومورتو إلى خوض معاركها في شوارع المدينة بنفسه وجرح خلالها أكثر من مرة[3]، والراجح أنّ المُتسبب في ذلك هو الداي أحمد شلبي كونه كان هو الحاكم الفعلي في تونس وأنّ الجزائر قد سيّرت حملتها العسكرية ضدّه. وإن كان هذا صحيحا فما الذي دفع الداي أحمد شلبي إلى التصرف بعدوانية اتجاه الجزائر؟

إنّ المصادر التاريخية لا تتطرّق بشكل مفصّل حول هذه الحادثة التي ربما كانت سبباً في قرار الجزائر مناصرة الأخوين ضدّ أحمد شلبي. خاصة إذا علمنا أنّه في بداية الصراع كانت الجزائر منحازة لصفّ الداي[4].

لا نستبعد أن تكون للإغراءات التي قدّمها الأخوين لداي الجزائر محفزا شجعه لمناصرتهما وإعلان الحرب ضدّ الداي أحمد شلبي، فبعد الانتصار على الداي أحمد شلبي ومقتل علي باي قام محمد باي(1688 - 1695) بتوديع داي الجزائر إلى غاية الحدّ الفاصل بين البلدين، وقد زوَّده بالهدايا وفاءً منه بما كان قد وعده من قبل مقابل مساعدته له[5].

وممّا سبق فإنَّ التدخّل الجزائري في تونس ساهم إلى حدّ كبير في إنهاء تلك الحرب الأهلية الدامية، وبالتالي أعادة الاستقرار إلى المنطقة. فهذا التدخل جاء لإحتواء الفوضى التي أفرزتها تلك الحرب والتي كان من الممكن أن تنتقل إلى الجزائر، خاصة وأنّ أكبر قبيلة في بايلك الشرق وهي الحنانشة بفرعيها كانت طرفا في الحرب الأهلية التونسية.

إنَّ أغلب الكتابات التونسية التي فسرت هذا التدخل على أنّه نابعٌ من رغبة الجزائر في التوسع في تونس والحصول على الغنائم، قد تغاضوا عن الكيفية التي انتهى بها هذا التدخل، فالجزائر بعد أنّ تأكّدت من انتهاء الحرب سحبت قواتها من تونس وبذلك حافظت على استمرار وجود الدولة في تونس،

---

[1] محمد عطية، الصراع...، المرجع السابق، ص 71.

[2] ابن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية ، تح: محمد بن عبد الكريم، دار الوعي، الجزائر، ط1، 2018، ص 19. (مقدمة المؤلف)

[3] صالح عباد، المرجع السابق، ص 146.

[4] سناء الطالبي، المرجع السابق، ص 93.

[5] ألفونص روسو، المرجع السابق، ص 139.

فلولا هذا التدخّل لزالت هيبة الدولة ويزول معها البيت المرادي وهذا ما يتيح للقبائل أن تقوم بالنهب والإغارة، ليس هذا وفقط بل كانت تونس عرضةً للخطر الفرنسي الذي ما كانت لتواجهه بجبهة داخلية منقسمة على نفسها، كما أنّ التدخّل الجزائري قطع الطريق أمام القوى الأجنبية المعادية للتدخّل لمناصرة أحد الأطراف المتصارعة، مقابل ما يمكن تقديمه لها من تنازلات.

✓ **التحالف الجزائري الطرابلسي ضدّ تونس:**

سيتكرّر الصراع بين الإيالات، وهذه المرة ضدّ محمد باي بن مراد باي الثاني(1688 - 1695) تونس، حيث سوف تتحالف الجزائر مع إيالة طرابلس ضدّ باي تونس. ترجع أسباب هذه الحرب إلى قيام أحد أفراد الأسرة المرادية وهو محمد بن شكر[1] (1694- 1695م)بتحريض داي الجزائر شعبان داي[2] (1688 -1695) لمساندته لتولّي حكم تونس، وفي الوقت نفسه قام محمد بن شكر بمراسلة باشا طرابلس محمد باشا الإمام[3] يخبره فيها أنّ محمد باي يريد الاستيلاء على الجزائر وطرابلس[4]، وكنتيجة لذلك قام تحالف بين إيالة الجزائر وإيالة طرابلس الغرب، فقام داي الجزائر بإرسال القسم الأول من قوّاته بحراً في 10 سفن إلى عنابة في المقابل أرسل حاكم طرابلس أربع سفن حربية إلى عنابة أين التقت بالقوات الجزائرية[5]، وسار الجيشان نحو تونس.

لما بلغت أخبار الحملة الجزائرية الطرابلسية مسامع محمد باي قام بتجهيز قواته التي بلغت 14 ألف مقاتل وسار بها لملاقاة الجيشين[6] ، حيث جرت بينهما معركة بالقرب من الحدود في الثالث من ذي القعدة سنة 1105هـ (26 جوان 1694م) [7]، لتتوجّه القوات الجزائرية الطرابلسية إلى تونس

---

[1] محمد بن شكر هو كاهية محمد باي وخليفته وصهره على أخته، نقم على الباي محمد ففرّ إلى الجزائر سنة 1691 وحرّض دايها على قتال باي تونس، أصبح بايا على تونس بعد هزيمة محمد باي في أواخر سنة 1105هـ (1694)م لكنّ حكمه لم يدم طويلا حيث تمكن الباي محمد من هزيمته وقتله وبذلك استرجع ملكه سنة 1106هـ (1695م). للمزيد يُنظر: الباجي المسعودي، الخلاصة النقية في أمراء إفريقية، تح: محمد زينهم محمد عزب، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 2012، ص 234.

[2] شعبان داي هو رابع دايات الجزائر تولى الحكم بعد الداي حسن ميزمورتو سنة 1689م، انتهى حكمه مقتولا على يد الانكشارية سنة 1695م. للمزيد يُنظر: صحراوي عبد القادر ومحمد عطية، "مشروع توحيد الإيالات المغاربية في عهد الداي شعبان 1688 -1695"، مجلة الحوار المتوسطي، عد: 15-16، مارس 2017، جامعة سيدي بالعباس، ص 549 -550.

[3] محمد باشا الإمام هو من أصول كرغلية يُلقب بشائب العين تولى حكم طرابلس الغرب بعد إبراهيم الترزي. لمزيد يُنظر: ابن غلبون، المصدر السابق، ص 142.

[4] سناء الطالبي، المرجع السابق، ص 105.

[5] مولاي بالحميسي، "إرشاد الحيران في أمر الداي شعبان"، مجلة الدراسات التاريخية، مج:01، عد: 02، جامعة الجزائر 02، ص 51.

[6] ألفونص روسو، المرجع السابق، ص 141.

[7] محمود مقديش، المصدر السابق، ص 136.

أين فرضت عليها حصارا إنتهى بفرار محمد باي إلى الصحراء يوم 14 من ربيع الأول سنة 1106هـ (حوالي 1695م) وبذلك أصبح محمد بن شكر بايا على تونس[1].

إنّ البحث في أسباب هذه الحرب صعبٌ في ظل عدم تطرق المصادر المحلية لها، فأغلب المصادر أشارت إلى الدور الذي قام به ابن شكر في تحريض داي الجزائر وباشا طرابلس ضدّ باي تونس، فبالعودة إلى الباجي المسعودي فنجده يذكر أنّ داي الجزائر اشترط على ابن شكر "شروطا وأموالا " مقابل مساعدته على ما يطلب[2]. دون أن يُوضّح ماهية تلك الشروط ونوعها، و ذكرت سناء الطالبي ما يدعم هذا الطرح أنّ الداي شعبان وأثناء رحيله عن تونس حمل معه أموالا كثيرة بلغت 30 ألف ريال بالإضافة إلى 400 أسير مسيحي[3].

وهناك أسبابٌ أخرى كانت وراء هذه الحرب فابن غلبون يذكر أنّ محمد الإمام هو من راسل داي الجزائر يطلب منه مساعدته ضدّ تونس، وسبب ذلك أنّ محمد باي جمع حوالي 40 ألف من الترك وطلب من باشا طرابلس أن يُعطيَه خراج من هو من أهل تونس الساكنين بطرابلس، فما كان من باشا طرابلس إلا الاستنجاد بداي الجزائر[4].

وبالرّغم من اختلاف الرواية المحلية التونسية والطرابلسية إلاّ إنّنا نعتقد بأنّه كان هناك جوٌ من الارتياب لدى باشا طرابلس من محمد باي التونسي، هذا الارتياب هو الذي نجح محمد بن شكر في استغلاله لتحريض باي طرابلس وداي الجزائر[5] ضدّ محمد باي تونس.

كما تشير المصادر إلى أنّ الداي شعبان (1689- 1695)[6] استنكر قيام باي تونس بتحريض القبائل الحدودية للانضمام إليه، كما أنه استولى على أجزاء من إيالة الجزائر وأجزاء أخرى من إيالة طرابلس[7]. ولا يُمكن أن نتجاهل علاقات التحالف التي أقامها محمد باي ضدّ الجزائر من خلال تحالفه

---

[1] الباجي المسعودي، المصدر السابق، ص 234.

[2] نفسه، ص 234.

[3] سناء الطالبي، المرجع السابق، ص 108.

[4] ابن غلبون، المصدر السابق، ص 54 -55.

[5] كان الداي شعبان غاضبا من قيام محمد باي التونسي بتحريض بعض قبائل الحدود للانضمام إليه، كما استنكر استيلاءه على أجزاء من إيالة طرابلس. للمزيد يُنظر: مولاي بالحميسي، المرجع السابق، ص 56.

[6] هو رابع دايات الجزائر تولى الحكم عام 1689خلفا للداي حسن ميزومورتو، للمزيد حول هذا الداي يُنظر: عبد القادر صحراوي، محمد عطية، المرجع السابق، ص 550.

[7] مولاي بالحميسي، المرجع السابق، ص 56.

مع السلطان المغربي المولى اسماعيل[1] (1672- 1727م)، هذا الأخير استغل ما عرفته الجزائر من إضطرابات بعد الحملة الفرنسية ضدّها سنة 1688م وما تبع ذلك من ثورة الانكشارية ضدّ الداي حسن ميزومورتو، فتحالف السلطان المغربي مع محمد باي تونس وبتحريض من الانجليز والهولنديين[2].

ونحن نرجح الرواية الليبية، التي أشارت إلى رغبة باي تونس في مدّ نفوذه إلى طرابلس الغرب، وهو ما يعتبر تجاوزاً لسيادة الإيالة وعدم احترام لما بينهما من مواثيق وحدود، وبالتالي قبول الجزائر إعلان الحرب جاء للحفاظ على توازن القوى في المنطقة، وللحيلولة دون ظهور دولة قوية ذات نزعة توسعية تهدّد استقلال الجميع، وما قد يترتّب عن ذلك من تحالفات مع مختلف القوى الأجنبية. وبعد استقرار الأوضاع في تونس عاد كل من داي الجزائر وباشا طرابلس إلى إيالتهما، بعد أن تمّ تعيين ابن شكرا بايا على تونس[3].

ب) التحالف التونسي الطرابلسي ضدّ الجزائر:

كانت تونس تعيش استقراراً هشاً، إذْ ما فتئ أن تحول الوضع فيها من الهدوء إلى اللاستقرار، فقد تولّى الباي مراد الثالث (1699- 1702م) الحكم في تونس بعد ثورة قادها ضدّ عمّه رمضان باي[4](1695 - 1698) الذي اشتهر بعلاقته الحسنة مع حكام الجزائر، وبمجرد توليه للسلطة عمد الباي الجديد إلى تثبيت سلطانه بحدّ السيف فشاع في البلاد القتل والانتقام من مؤيدي عمّه، في الوقت نفسه فإنّ الباي مراد الثالث لم يُغفل أهمية استمالة الجزائر إلى جانبه، فقام بإرسال هدية إلى داي الجزائر، إلا أنّ هذا الأخير رفض تلك الهدية وأظهر له "العداوة لما بلغهم من قبائح أفعاله..."[5]. وهو ما أثار مخاوف باي تونس، خاصة وأنّ داي الجزائر كان قد هدّد بتوجيه حملة إلى تونس لإيقاف الجرائم التي يرتكبها بايها[6] الذي :"ضيّق الأمر على العباد وتعطلت الأحكام الشرعية...فهلكت البلاد"[7].

---

[1] هو اسماعيل بن شريف ثالث سلاطين الأسرة العلوية في مغرب، تولى الحكم بعد وفاة أخيه الرشيد سنة 1082هـ. للمزيد يُنظر: محمد الضعيف الرباطي، تاريخ الضعيف (تاريخ الدولة السعيدة)، تح: أحمد العماري، دار المأثورات، الرباط، ط1، 1986، ص 57.

[2] حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، ط1، 2008، ص 62.

[3] سناء الطالبي، المرجع السابق، ص 108.

[4] تولى الحكم بعد وفات أخيه محمد الثاني في 16 أكتوبر 1696م. للمزيد يُنظر: سناء الطالبي المرجع السابق، ص 110.

[5] محمود مقديش، المصدر السابق، ص 144.

[6] عمار بن خروف، امرجع السابق، ص 13.

[7] محمود مقديش، المصدر السابق، ص 144.

وبعد شعوره بفشله في استمالة داي الجزائر قام مراد باي الثالث بتوجيه حملة على الشرق الجزائري في أوائل جوان 1700، وقبل تحرّكه أمر بإجلاء الجزائريين المتواجدين بمدينة بنزرت إلى بلادهم[1]، كما استعان مراد باي بباشا طرابلس محمد الإمام[2] الذي قام بتكليف صهره المدعو خليل باشا[3] بالمسير بقواته نحو قسنطينة حيث كان في جيشه 1000 فارس[4] وشارك في محاصرة المدينة، لكنّ داي الجزائر تمكّن من إلحاق الهزيمة بالطرفين في معركة جوامع العلماء في 03 أكتوبر 1700[5]. ولسنا بصدد البحث في مجريات هذه المعركة بقدر ما يهمّنا التعرّف على أسبابها وآثارها على أمن واستقرار المنطقة.

وقد تزامنت هذه الحملة مع حملة مولاي اسماعيل من الغرب، حيث بلغت القوات التونسية 12 ألف من العسكر و32 مدفع نحاس و أربعة آلاف فارس بالإضافة إلى 1800 فارس أمدّهم بها باي طرابلس الغرب[6].

إنّ هذه الحرب قد هددت بشكل كبير استقرار المنطقة حيث يتجلى ذلك في:

استنجاد باي تونس بالطرف الفرنسي، طالبا منه البارود والعتاد الحربي[7]، وفي هذا الصدد سوف يقوم الفرنسيون بتزوده بـ 12 ألف بياستر لدفع مرتبات جنوده[8]، إنّ مثل هذا التدخل الفرنسي ومساعدته للطرف التونسي من شأنه أن يفتح الباب للمزيد من التدخلات بل والمساومات في المستقبل.

ترتب عن هذه الحرب اضطراب الأوضاع في تونس بسبب تخوّف مراد باي الثالث من قيام الجزائر بحملة ضدّه فأمر بترحيل الأهالي والسكان الواقعين على الطريق التي اعتادت القوّات الجزائرية أن تسلكها عند غزوها لتونس، وفرض على السكان دفع مساهمات مالية، كما أمر سكان الشرق التونسي بأن يأتوا بغلالهم وحبوبهم إلى تونس ويحرقوا ما لا يمكن نقله كي لا يستفيد منه الجزائريون[9]. وممّا لا شكّ فيه أنّ سلوكا مثل هذا سوف يؤثر على العلاقة بين السلطة والسكان المحليين، فمثل هذه السياسات قد دفعت

---

[1] عمار بن خروف، المرجع السابق، ص 16.

[2] هو كرغلي النسبة تولى الحكم بعد إبراهيم الترزي عام 1098هـ ليتم عزله عام 1112هـ للمزيد يُنظر: ابن غلبون، المصدر السابق، ص 142.

[3] خليل باشا طرابلس الغرب وصهر محمد الإمام وقائد جنده، تولى الحكم بعد الحاج مصطفى الغليبولي سنة 1114هـ (حوالي 1702م)، كان قائدا للقوات الطرابلسية التي شاركت في الحملة الجزائرية على تونس عام 1694م، إلا أنّه قد حدث بينه وبين داي الجزائر خلاف أثناء هذه الحملة، للمزيد يُنظر: ابن غلبون، المصدر السابق، ص، ص 154 ، 157.

[4] Eugène Plantet , Correspondance … Tunis , T 2, P 4.

[5] عمار بن خروف، المرجع السابق، ص 19. تشير بعض المصادر أن خليل باشا لم يشارك في هذه المعركة وأن قواته كانت في طريقها.

[6] أ و ج، الملف 3190، الوثيقة رقم 53، ص : أ.

[7] عمار بن خروف، المرجع السابق، ص 14.

[8] Eugène Plantet , Correspondance … Tunis , T 2, p 3.

[9] عمار بن خروف، المرجع السابق، ص 26 – 27.

سكان طبرقة إلى الثورة ضدّ الباي في اكتوبر 1701[1]. إنّ حالة التوتر واللااستقرار سوف تؤثر على ولاء الجيش للباي نفسه، هذا الأخير الذي سوف يدفع حياته ثمنا لذلك، إذ قرّر الباي أن يسير بمحلته لغزو الجزائر "ولم يرتض ذلك أحد من العسكر" حيث سوف يقوم إبراهيم الشريف[2] آغا صبايحية الترك بقتل مراد باي الثالث و كلّ أبنائه[3].

وبمقتل الباي مراد توقّفت حملته ضدّ الجزائر، في المقابل تراجع الجزائريون عن حملتهم ضدّ تونس، لتدخل بذلك العلاقات بين الطرفين حالة من السلام المؤقت. وكان لهذه الحرب عدّة إنعكاسات خطيرة على المنطقة نلخّصها في ما يلي :

- ترتب عنها أن غضبت الإنكشارية لما بلغها حصار التونسيين لقسنطينة فثارت الإنكشارية وعزلت الداي حسين شاوش (1698-1700) وعيَّنت مكانه الداي مصطفى (1700- 1705).

- استغلال سلطان المغرب الأقصى المولى اسماعيل لانشغال الجزائر بحربها ضدّ التونسيين، ليقوم بحملة توسّعية في الغرب الجزائري.

- بعد خسارة التونسيين والطرابلسيين قام مراد باي بالسماح لقوات خليل باشا بنهب مدينة القيروان "ثم كافأ خليل باشا والي طرابلس بأن أباح له "القيروان "وأطلق يده فيها..."[4] ويضيف لنا محمود مقديش ما وقع بالقيروان فيقول :"ورجع جند طرابلس ومعهم أبناء المسلمين من القيروان وبناتهم، وأمر مراد باي بهدم القيروان لتُجعل مُحترثا عدا المساجد والزوايا"[5].

وعلى الرّغم من نجاح القوات الجزائرية في إلحاق الهزيمة بالطرف التونسي، إلا أنّها لم تقم بمطاردة باي تونس، مكتفية بإجباره على الانسحاب إلى خارج الإيالة، وذلك راجع ربّما لرغبة داي الجزائر إلى التفرّغ لمواجهة الخطر العلوي في الغرب الجزائري، حيث تنقّل داي الجزائر بقواته إلى الغرب لوقف زحف المولى إسماعيل[6].

---

[1] عمار بن خروف، المرجع السابق، ص 32 – 33.

[2] تولى الحكم ما بين سنتي 1702م إلى 1705 بعد أن قتل مراد باي الثالث، للمزيد يُنظر: محمود مقديش، المصدر السابق، ص 148.

[3] نفسه ، ص 146- 147. قتل في 10 جوان 1702م.

[4] الأنصاري، المصدر السابق، ص 280.

[5] محمود مقديش، المصدر السابق، ص 146.

[6] محمد عطية، التحالفات الإقليمية والدولية ضدّ إيالة الجزائر 1541 – 1830، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2019-2020، ص 152.

أمّا في طرابلس الغرب فلم يكن الوضع بالجيد ففي 19 أفريل 1701 ثارت الإنكشارية بقيادة عثمان القهواجي (1700-1701)[1] ضدّ الباشا محمد الإمام، ليُصبح عثمان القهواجي[2] باشاً على طرابلس الغرب، فلما بلغت الأخبار إلى جند الإنكشارية تخلّت عن قائدها خليل باشا الذي كان يُعسكر خارج مدينة طرابلس[3]. وقد جاء في رسالة فرنسية مؤرخة في 8 جوان 1701 تذكر أن خليل باشا قد قدم فاراً إلى تونس يوم 15 ماي من نفس السنة، أين استقبله مراد باي استقبالا حارا[4].

لم يستقر حكم الباشا الجديد في طرابلس الغرب حيث ستثور عليه الإنكشارية في 10 أوت 1701، واندلعت داخل مدينة طرابلس حرب شوارع دامت أربعة أيام انتهت بنفي عثمان القهواجي وتعيين مصطفى غليوبولي(1701-1702) باشا على طرابلس[5].

وفي 29 جويلية 1702 عاد خليل باشا الأرنؤوطي إلى طرابلس من بر الترك حيث نجح في دخول المدينة بعد مناوشات خفيفة إنتهت بهزيمة قوات الباشا المخلوع[6]، وفي ظلّ عدم استقرار الأوضاع في البلاد فقد ثار سكان جبل غريان إلاّ أنّ خليل باشا نجح في قمعهم وإخماد ثورتهم[7].

إنّ هذه الحرب قد هدّدت بشكل كبير استقرار الإيالات الثلاثة فترتّب عنها أن تغيّر جميع حكّام الإيالات، الأمر الذي أدّى إلى إعادة ترتيب العلاقات بينهم، إذ حدث وفاق جزائري تونسي يقابله عداء طرابلسي تونسي.

وبتولي إبراهيم الشريف للسلطة في تونس، زالت أسباب الحرب بين الإيالتين الجزائر وتونس، بل توجهتا إلى خلق جوّ من السلام الذي كان ضرورياً لكليهما، ومن أجل إظهار حسن النوايا قام باشا تونس بالترحيب بالجزائريين وكذا الطرابلسيين الرّ84اغبين في التجارة في تونس[8]، وذلك خلافا لسابقه الذي طرد

[1] هو عثمان القهواجي الدرغوتلي تولى حكم طرابلس الغرب بعد ثورته ضدّ محمدالإمام عام 112هـ، لم يدم حكمه فيها طويلا حيث انتهى سنة 1113هـ. للمزيد يُنظر: ابن غلبون، المصدر السابق، ص 151.

[2] هو عثمان القهواجي الدرغوثلي كان يطبخ القهوة بسوق الترك. للمزيد يُنظر: ابن غلبون، المصدر السابق، ص 152.

[3] تذكر الحوليات الليبية أن خليل باشا فرّ إلى مصر. يُنظر: شارل فيرو، المرجع السابق، ص، ص 236 ،237.

[4] Eugéne Plantet, Correspondance ... Tunis ..., T:2, op.cit, P13.

[5] شارل فيرو، الحوليات الليبية...، المرجع السابق، ص، ص 238 ، 240.

[6] نفسه، ص 241.

[7] ابن غلبون، المصدر السابق، ص 153.

[8] عمار بن خروف، المرجع السابق، ص 39.

الجزائريين المتواجدين ببنزرت. كما أرسل بعثة إلى الجزائر لطلب السلم من حكامها، وقد عادت هذه البعثة في 26 جويلية 1702 محمّلة بالرسائل الودية لتعبّر عن رغبة حكام الجزائر في إقامة السلام[1].

وفي هذا الصدد أرسلت الجزائر بعثة تحمل هدية إلى الباشا الجديد تضمّنت : حصانين ومهرين وجلود نمور وغيرها، وقد استقبلها الباشا بالملابس من القماش الصّوفي وغيرها، وأمر بأن يزودوا البحارة الجزائريين الذين توقفو85ا بسفنهم بغار الملح بكل ما يلزمهم ويكفيهم لمدة شهرين[2]. ولعل من أبرز مظاهر هذا الوفاق هو أنّ داي الجزائر حينها رفض الاستجابة لمحاولات ابن شكر لجره إلى إعلان الحرب ضدّ باي تونس، ولعلّ هذا التصرف كان عاملا في تمديد عمر الوفاق بين الجارتين[3].

ج) الصراع بين الإيلات الثلاثة 1704 – 1705.

لم تكن العلاقات التونسية الطرابلسية تسير بشكل حسن، فمنذ تولّيه للسلطة أسرّ ابراهيم الشريف باشا تونس عداء شديدا لباشا طرابلس خليل باشا الأرنؤوطي وذلك بسبب علاقته الوطيدة السابقة بمراد باي[4]، ليطفو هذا العداء إلى السطح سنة 1116هـ (حوالي سنة 1704م) حين استولى خليل باشا على هدايا كانت قد أرسلت من مصر إلى ابراهيم الشريف[5]، و تكرّرت السلوكات العدوانية من قبله حين استولى على سفينة تونسية كانت قد دخلت إلى طرابلس بعد أن غنمت في البحر، فأخذ منها غنيمتها ثم طردها من الميناء، فلما بلغ ذلك حاكم تونس ساءه الأمر وأعلن الحرب ضدّ طرابلس[6].

خرجت القوات التونسية يوم 25 أكتوبر 1704 لغزو طرابلس بجيش قوامه 10 آلاف رجل[7]، وقد وقعت الحرب بين الطرفين قبالة مدينة طرابلس وانتهت بانهزام قوات خليل باشا، وانسحابها إلى مدينة طرابلس، أين قام التونسيون بفرض حصار على المدينة، في هذه الاثناء بدأ الطاعون بالانتشار بين القوات التونسية والذي كان سببا في تعجيل انسحابها[8]. وقد استمر الحصار أربعة وثلاثين يوما ليضطر في

---

[1] عمار بن خروف، المرجع السابق، ص 39.

[2] نفسه، ص 40.

[3] حصام صورية، العلاقات بين إيالتي الجزائر وتونس خلال القرن الثامن عشر، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2013، ص 34.

[4] ابن غلبون، المصدر السابق، ص 157.

[5] هو آغا صبايحية الترك، كلّفه مراد باي بجل الجند من بلاد الترك، وهو من قام بقتل مراد باي أثناء حملته على الجزائر، تولى الحكم ما بين 1702 إلى 1705. لمزيد يُنظر: محمود مقديش، المصدر السابق، ص، ص 146 ، 147.

[6] نفسه، ص 150 -151.

[7] Eugéne Plantet, Correspondance ... Tunis ..., T:2, op.cit, P22.

[8] الأنصاري، المصدر السابق، ص 281.

الأخير إبراهيم الشريف إلى سحب قواته في 19 جانفي 1705م[1]. ويذكر محمود مقديش أنَّ سبب الانسحاب هو أنَّ باشا تونس بلغه استعداد الجزائر لغزو تونس، فرأى أنَّه من الحكمة العودة لتحصين إيالته وحماية ملكه[2].

وبالحديث عن الجزائر فلا بدّ لنا أنْ نتعرف على موقفها من هذه الحرب، ففي "الحلل السندسية" يذكر صاحبها أنّ داي الجزائر مصطفى باشا(1704 -1705) عمل على تغذية الصراع بين الطرفين واعداً كلّ طرف بالنصرة[3]، وهناك أمران يدعمان هذه الرواية فمقديش يذكر أنّ داي الجزائر أرسل إلى إبراهيم الشرف الباشا السابق لطرابلس الغرب عثمان القهواجي لمرافقته أثناء حملته[4]. وفي الوقت نفسه وحسب وثيقة فرنسية مؤرّخة في 22 أفريل 1705 فإنّه كانت هناك اتصالات سرية بين الجزائر وطرابلس[5] ، وحسب ما أورده روسو (Rousseau) في كتاب "الحوليات التونسية" فإنَّ باشا تونس كان على علمٍ بالاتصالات التي كانت بين الجزائر وطرابلس الغرب مضيفاً أنّ الجزائر أرسلت أحد عملائها لإغراء إبراهيم الشريف على غزو طرابلس الغرب[6]. وإنّ الرواية التي ذكرها روسو (Rousseau) فيها نوع من التناقض، فكيف لإبراهيم الشريف أن يوافق الجزائريين ويسير وفق الطريق الذي رسموه له رغم علمه أنّهم يخطّطون ضدّه، ويبقى الطرح الذي يُقدمه روسو (Rousseau) محلّ نظر حتى يُدعم بمصادر أكثر دقّة. إنَّ تقلّب الموقف الجزائري بين المتحاربين سببه أنّ هذه الحرب كانت تخدم الجزائر لما فيها من إضعاف المتصارعين وكذا قطع الطريق أمام أيّ تحالف مستقبلي بينهما ضدّ الجزائر. لكن ما هو سبب قيام الجزائر بتوجيه حملة ضدّ تونس في هذا الوقت بالذات؟

يُرجع روسو "Rousseau" سبب تلك الحرب إلى أنّ الجزائر كانت تعاني من عجز في خزينتها، فراحت تبحث عن سبب لإعلان القطيعة مع تونس من أجل سدّ ذلك العجز. وصادف ذلك أن طلبت من تونس أن تزوّدها بالقمح كون المحصول الجزائري كان سيئا للغاية[7]، فكان ردّ باشا تونس بأن أرسل كميّات قليلة منه فقط تتمثل 200 قنطار، وهو ما أثار غضب ديوان الجزائر الذي رأى في مثل هذا التصرّف إضعافا لعساكر الجزائر[8]. وهو الطّرح نفسه الذي تذهب إليه أغلب المراجع الأجنبية التي تتّفق على أنّ سبب حربها

---

[1] شارل فيرو، الحوليات الطرابلسية...، 248.

[2] محمود مقديش، المصدر السابق، ص 152.

3 نفسه، ص 151. (الهامش).

[4] نفسه، ص 151.

[5] Eugéne Plantet, Correspondance ... Tunis ..., T:2, op.cit, P25.

[6] ألفونص روسو، المرجع السابق ، ص 153.

[7] نفسه، ص 153.

[8] محمود مقديش، المصدر السابق، ص 151.

ضدّ تونس راجع إلى حاجتها للأموال، فديغرامون (De Grammont) يشير إلى أنّ داي الجزائر أراد معاقبة باشا تونس والحصول على الأموال اللازمة لخزينته المرهقة[1].

وأثناء تعليق حصام صورية على طرح المدرسة التاريخية الفرنسية عامة و طرح ليون قاليبار (Léon Galiber) و روسو "Rousseau" خاصة الذي يرى أنّ تراجع مداخيل القرصنة كان سببا وراء هذه الحرب، معتبرة أنّ هذا الطّرح يتنافى مع ما تتمتّع به الجزائر من هيبة وسيادة تحولان من أن ترتكب مثل هذا التصرف، واصفة بأنّه طرح متحيز لتونس، وفي ردّها على روسو "Rousseau" فإنّها اعتبرت ما يقوم به الجزائريون في البحر جهاد بحري وليس بالقرصنة، مكتفية باعتبار توقف باشا تونس عن دفع الضريبة للجزائر سببٌ رئيسيٌّ للحرب[2].

لكن لا يُمكننا أن نهمل الوضع الصّعب الذي كانت تعيشه الجزائر، فمنذ 1700 حتى سنة 1703 عرفت البلاد قحطا ووباء ومجاعة شديدة كان لها تأثير سلبي على البلاد[3]، وهو الحال نفسه الذي كان في تونس حيث يذكر بايسونال (Peyssonnel) في كتابه أنَّ تونس عرفت وباءً شديداً سنة 1705م وربما هو يتحدث عن الوباء الذي حملته قوات إبراهيم الشريف أثناء انسحابها من طرابلس[4]، أمّا عبد الحميد هنية فيشير إلى أنّه في هذه الفترة كانت تونس تمرّ بعدّة صعوبات منها أزمات فلاحيّة عام 1701 و 1702 و 1703 وأوبئة سنة 1701 و 1705 ممّا أنهك موارد البلاد[5]. إنّ هذا الوضع الصّعب الذي كانت تعيشه تونس بالإضافة إلى تكاليف الحربين مع الجزائر وطرابلس ربما كان سببا في توقّف إبراهيم الشريف في دفع ما عليه من التزامات مالية اتجاه الجزائر وكذا اكتفائه بإرسال كميّات قليلة من القمح لها، فهل كانت الجزائر جاهلةً بالوضع الاقتصادي والصِّحي الصعب الذي كانت تعيشه تونس حتى تخاطر بحملة مجهولة العواقب ضدّها؟ وعليه فإنّ الاكتفاء بطرح المدرسة الفرنسية وحدها عند تفسير أسباب هذه الحرب لا يكفي في ظلِّ كلّ هذه المعطيات.

في وسط التفسيرات العديدة لهذه الحرب، لابدّ لنا أنْ نتساءل عن سبب تأخّر الحملة الجزائرية ضدّ تونس إلى ما بعد رجوع إبراهيم الشريف من حملته على طرابلس والتي استغرقت 54 يوما. فالجزائر لم تستغل غياب القوّات التونسية خارج الإيالة لتحقيق نصر سهل ضدّها، بل فضّلت التريث وهو ما يثير علامة استفهام.

---

[1] De Grammont, op.cit, P 51.

[2] حصام صورية، المرجع السابق، ص 34.

[3] خير الدين سعيدي، المجاعات والأوبئة في الجزائر خلال العهد العثماني 1700 – 1830، أطروحة دكتوراه، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2018 – 2019، ص 137.

[4] بايسونال، المصدر السابق، ص 127.

[5] عبد الحميد هنية، المرجع السابق، ص 154.

إنّ التريّث في إعلان الحرب ضدّ تونس قدّم للجزائر خدمة كبيرة، فمن جهة قد نجحت في استعمال تونس من أجل القضاء عل حكم خليل باشا في طرابلس، والذي عُرف بطموحه وما يُكنّه من عداء للجزائر كونه تحالف مع مراد باي سنة 1700 ضدّها. وما يدعم هذا الطرح أنّ داي الجزائر أرسل إلى إبراهيم الشريف باشا طرابلس السابق عثمان القهواجي الذي رافقه أثناء حملته على طرابلس[1].

من جهة أخرى فإنّ باشا تونس قد ورث عن سلفه جيشا قويّا، كان لابد من إضعافه وذلك بإنهاكه وتوريطه في الحرب ضدّ طرابلس الغرب، وفعلاً هذا الذي حصل حيث تكبّد الطرف التونسي خسارةً كبيرةً إذْ فقد حوال 1500 مقاتل و 800 جريح، فضلا عن تكاليف ونفقات الحرب، بالإضافة إلى ذلك فقد تفشى الطاعون في وسط الجيش التونسي فضعفت معنوياته وفرّ الكثير من الجنود من الخدمة[2]. وبالتالي فإنّ هذا الجيش سوف يُصبح منهكا غير مستعدٍ لتحمّل حربٍ أخرى وهو ما يخدم الجزائر.

علاوةً على ذلك فإنّ الجزائر قد ضمنت بفضل هذه الحرب عدم تشكّل أي تحالف بين خليل باشا وإبراهيم الشريف مستقبلاً ضدّها، وبالتالي فقد تشكل عقب هذه الحملة نوعا من التحالف والاتصالات بين الجزائر وطرابلس الغرب[3].

اندلعت الحرب بين الطرف الجزائري والتونسي يوم 13 جويلية 1705، والتي انتهت لصالح الجزائريين، أُسر خلالها إبراهيم الشريف وتولّى من بعده حسين بن علي (1705 – 1735م) الحكم في تونس وأخذ يُجهز البلاد لردّ الحملة الجزائرية[4]، وتمكّن الحسين بن علي من تحقيق نصرٍ على القوات الجزائرية وإجبارها على الانسحاب إلى الجزائر[5].

ولقد ترتّب عن هذا الصراع أن تغيرت السلطة الحاكمة في كلّ من تونس والجزائر، فبعد رجوع الداي الحاج مصطفى إلى الجزائر تمّ ذبحه وتولى حسن خوجة شريف (1705-1707) الحكم من بعده[6]. إنّ النهاية التي انتهى إليها الداي مصطفى باشا (1700 - 1705) تبيّن لنا مدى هشاشة الوضع في الجزائر وعدم استقراره.

---

[1] محمود مقديش، المصدر السابق، ص 151.

[2] شارل فيرو، المرجع السابق، ص 249.

[3] Eugéne Plantet, Correspondance ... Tunis ..., T:2, op.cit, P25.

[4] عمار بن خروف، المرجع السابق، ص 46.

[5] حصام صورية، المرجع السابق، ص 41- 42.

[6] ابن المفتي حسن بن رجب شاوش، تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشاوات الجزائر وعلمائها، تح: فارس كعوان، بيت الحكمة، الجزائر، ط1، 2009، ص 59.

د) استقرار العلاقات بين الإيالات الثلاثة 1705 –1732

بعد الاضطرابات التي عرفتها المنطقة خلال العقد الأخير من القرن 17م وبدايات القرن 18م، اتجهت العلاقات بين الإيالات المغاربية نحو الهدوء والاستقرار فيما بينها. وذلك راجعٌ للظروف الصعبة التي عرفتها الإيالات الثلاثة.

ففي طرابلس الغرب كانت البلاد تعيش حالة من الفقر والبؤس صاحبها توقّف أعمال الغزو البحري وتعطّل تجارة القوافل، كما توالت ثورات وتمرّدات القبائل والانكشارية عام 1705 و1707 و 1709 هذه الأخيرة أطاحت بحكم خليل باشا[1]. أمّا في تونس فكان أمام الحاكم الجديد الحسين بن علي عدّة عقبات أبرزها معالجة آثار الحملة الجزائرية على تونس، ومواجهة تمرّد الدّاي محمد الأصفر عام 1706م وانشغاله بالتوتّر الحاصل بينه وبين فرنسا منذ سنة 1710م ومواجهة تمرّد ابن أخيه سنة 1728م[2]. أمّا في الجزائر فقد أدت الحرب إلى قتل الداي مصطفى من قبل الانكشارية وعيّن مكانه الداي حسن خوجة (1705 -1707م)[3]، وكذا إنشغالها بمسألة تحرير وهران سنة 1708م[4]. إنّ الظروف الصّعبة التي كانت تعيشها الإيالات حتّمت عليهم خلق جوّ من الهدوء والاستقرار للتفرّغ لمواجهة مختلف المشاكل، وهو الأمر الذي يُفسّر لنا قيام تونس والجزائر بتوقيع معاهدة سلام سنة 1706م[5].

وعلى الرّغم من حداثة عمر اتفاقية السلام بين الجزائر وتونس، فإنَّ باي تونس كان يتوجَّس خيفةً من نظيره داي الجزائر، خاصّة بعد قيام هذا الأخير بإطلاق سراح إبراهيم الشريف سنة 1706م بعد أن اتّفق معه على تبعيته للجزائر إن هو استرجع ملكه. وكنتيجة لهذه المخاوف سوف يقوم حسين بن علي باشا بالعمل على الإطاحة بالداي حسين خوجة من خلال تقديم الدّعم لمحمد بكداش (1707-1710) "فأعطاهم الزاد والخيل"[6]. ولذلك وخلال فترة حكم هذا الداي سوف لن يصدر منه ما قد يعكّر العلاقة بينه وبين باشا تونس حفظا للجميل الذي قدّمه هذا الأخير له.

---

[1] شارل فيرو، المرجع السابق، ص، ص 251 ، 253.

[2] ألفونص روسو، المرجع السابق، ص 166، 169، 176.

[3] كوثر العايب، العلاقات الجزائرية التونسية خلال عهد الدايات (1711- 1830)، مذكرة ماجستير، جامعة الوادي، 2013- 2014، ص32.

[4] للمزيد حول مسألة تحرير وهران أنظر: محمد بن سعيدان، "جهود الداي محمد بكداش في تحرير وهران 1707 - 1710"، مجلة الدراسات التاريخية، مج: 10، عد: 2، 2022م، ص، ص 327 ، 341.

[5] عمار بن خروف، المرجع السابق، ص 68.

[6] ابن ميمون، المصدر السابق، ص 138.

وخلال هذه الفترة حدث تعاون فعليّ بين الإيالتين يتمثّل في حربهما ضدّ قبيلة الحنانشة خلال سنتي 1714و 1728[1]، كما سعت الإيالتين إلى حلّ بعض مشاكلها بشكل سلمي حفاظا على الهدوء القائم بينهما على غرار حادثة الأسرى الجنويين[2]، والتي فضّل الطرفان الحل السلمي لها. وفي هذا الجوّ الهادئ (بناء على معاهدة 1706م) بين الإيالتين فقد كانت هناك بعض الحوادث التي كادت أنْ تطيح بهذا السلام منها: فرار باي قسنطينة حسن باي دنقزلي (1710م) بالدنوش إلى تونس[3]، وكذا قضية الأسرى الجنويين والتي فضّل الطرفان اللّجوء إلى الدولة العثمانية لحلها[4]، وكذا لجوء علي باشا[5] ابن أخ باشا تونس إلى الجزائر[6]، ومع ذلك لم تتطور الأمور إلى حدّ الصراع، ذلك لعدة أسباب في مقدمتها أنّ كلا الطرفين كان بحاجة إلى السلام لمواجهة المشاكل الداخلية التي كانت تعاني منها كلّ إيالة، ففي الجزائر لم تكن الأوضاع بالمستقرة، حيث ثارت الإنكشارية بسبب تردّي الأوضاع الاقتصادية وقامت بقتل الداي محمد بكداش وكذا الداي دالي ابراهيم من بعده الذي لم يدم حكمه سوى خمسة أشهر[7].

وعلى الرّغم من السّلام بين الطرفين إلا أنّه لم يرق إلى التعاون الحقيقي، خاصة وأنّه كانت هناك عديد المناسبات لتحقيق ذلك، في مقدمتها انشغال الجزائر بالاستعداد لتحرير وهران، فعملية كهذه كانت تتطلب مجهودات كبيرة ففي الوقت الذي نرى أنّ سلطان المغرب أرسل ما يقارب 200 قنطار من البارود فإنّ باي تونس لم يصدر منه أيّ شكل من أشكال المساعدة، وهو ما يدفعنا إلى القول أنّ هذا السلام القائم بين الطرفين كان مصحوبا بالتخوّف والحذر[8].

ولعلّ أبرز حدث سوف يقلب العلاقات بين الطرفين من الهدوء إلى الحرب هو تمرّد علي باشا ابن أخ الحسين بن علي. الذي اعتصم بجبل وسلات حيث لم يتمكّن باشا تونس من القضاء على ثورة ابن أخيه إلاّ بشقّ الأنفس، ليضطره في الأخير إلى الفرار إلى الجزائر، ويذكر ابن أبي الضياف أن داي الجزائر قام بسجن علي باشا لأنّ هذا الداي كان متحالفا مع حسين بن علي باشا، وقد عمل باشا تونس على استمالة داي الجزائر وحثّه على قتل علي باشا، إلاّ أنّ الداي وعد باشا تونس بأن يُبقيَ علي باشا في السجن شريطة أنّ

---

[1] للمزيد حول الموضوع: يُنظر الفصل الأول من هذا العمل ص 41 .

[2] للمزيد حول هذا الموضوع: يُنظر الفصل الثالث من هذا العمل ص 160.

[3] حصام صورة، المرجع السابق، ص 46.

[4] عمار بن خروف، المرجع السابق، ص 72.

[5] هو علي بن محمد بن علي ابن أخ حسين بن علي باشا، ولاه عمّه منصب باي المحال ثم عزله وهو ما أثار غضب ابن أخيه فثار ضدّه مستعينا بعساكر الجزائر. تولى حكم تونس سنة 1735. للمزيد يُنظر: ألفونص روسو، المرجع السابق، ص 166.

[6] عمار بن خروف، المرجع السابق، ص 71.

[7] حصام صورية، المرجع السابق، ص 46.

[8] عمار بن خوف، المرجع السبق، ص 70.

يدفع له إتاوةً قدرها 10 آلاف ريال بندقي فوافق باشا تونس، والتزم بالدَّفع لبضع سنوات فقط، ولمّا حلّت سنة 1735 توقّف عند دفع تلك الإتاوة فكان ذلك سببا لنشوب الحرب بينهما[1] ، في حين يذكر ابن العنتري رواية غير ذلك مفادها أنّ علي باشا قد فرّ إلى الجزائر واستغاث بدايها، فقبل هذا الأخير مناصرته مُعلنا الحرب ضدّ باشا تونس[2].

وقد أورد عمار بن خروف أهم الأسباب التي كانت وراء مناصرة الجزائر لعلي باشا ضدّ عمه حسين بن علي، لعل أبرزها موقف حسين بن علي السلبي من مسألة تحرير وهران وعدم تقديمه الدّعم اللاّزم الذي طلبه الداي منه، وكذا توقّفه عن دفع الضريبة السنوية التي كان ملزما بدفعها للجزائر[3]. هاته الأخيرة التي سوف تتدخّل مرة أخرى، لكن ضدّ علي باشا بعد أن رفض هو الآخر دفع ما عليه من ضريبة اتجاه الجزائر، فناصرت هذه المرة أبناء حسين بن علي الذين وعدوها بدفع الضريبة السنوية وأن يكونوا تابعين لها[4].

كان لهذه الحرب انعكاسات هامّة على العلاقات بين البلدين، فبمقابل استرجاع أبناء حسين بن علي الحكم في تونس اعترفوا بسيادة الجزائر عليهم، واستأنفوا دفع الضريبة السنوية وبيع قطعان الماشية الجزائرية في السوق التونسية وفق السعر الذي تحدّده الجزائر[5]. وتمثلت تلك الضريبة السنوية من 150 إلى 200 ألف ليرة تتمثل في القمح والشعير والفول والزيت[6].

ومن مظاهر تلك التّبعية تقديم الهدايا بصفة دائمة لحكام الجزائر وكبار المسؤولين فيها[7]. واستجابة الباي لطلبات الجزائر بما فيها قتله لآغا قصبة تونس، وكذا مراسلته لحاكم فرنسا بخصوص سفينة من ليفرون استولى عليها بحارته، وكانت هذه السفينة لحساب أحد يهود الجزائر، وكل ذلك بأمر من داي الجزائر، لكن هذه التّبعية وصفها عمار بن خروف بأنّها كانت على مضض وأنّ باي تونس كان مكرها عليها[8].

وبالرّغم من هذه العلاقة غير المرضية للطّرف التونسي، إلاّ أنّ البلدين سوف يعيشان حالة من الاستقرار طيلة الفترة القادمة وهي أطول فترة سلام عرفتها الإيالتان.

---

[1] ألفونص رسو، المرجع السابق، ص 177. (الهامش)

[2] ابن العنتري، المصدر السابق، ص 54.

[3] عمار بن خروف، المرجع السابق، ص 91 -92.

[4] نفسه، ص 195- 196.

[5] عبد الحميد هنية، المرجع السابق، ص 174.

[6] سحابات زهيرة، الحضور الجزائري في إيالة تونس خلال العهد العثماني 1628 – 1830، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2019 - 2020، ص 126.

[7] للمزيد حول هذا الموضوع أنظر: ص 95 من هذا العمل.

[8] عمار بن خروف، المرجع السابق، ص 208.

هـ) الفتنة الحسينية وأثرها على استقرار المنطقة:

مرّت هذه الحرب الأهلية بثلاثة مراحل، في المرحلة الأولى ما بين 1728 إلى 1729بين حسين بن علي وعلي باشا حيث التزمت فيها الجزائر بالحياد، وذلك نظرا لانشغالها بأوضاعها الدّاخلية إلى درجة أنّها لم تتّخذ أي ردة فعل بخصوص تخطّي باي تونس للحدود الجزائرية لملاحقة بعض القبائل الحدودية الجزائرية، وقد كانت هناك بعض المراسلات بين باي تونس وباي قسنطينة أدّت إلى توقيع اتّفاق بينهما عام 1728م[1]. إنّ بقاء الجزائر بعيدة عن الصّراع حول السلطة في تونس لم يدم طويلا حيث ستتدخّل في المرحلة الثانية من الصّراع ما بين 1735- 1740م لمساندة علي باشا ضدّ حسين بن علي[2]. ومن الأسباب التي كانت وراء هذا التدخل، هو تخاذل باي تونس في تقديم المساعدة التي طلبها منه داي الجزائر للدفاع عن وهران ضدّ الغزو الإسباني واتهامه بمظاهرة الإسبان ضدّ الجزائر[3]، هذا ما أدّى إلى انحياز داي الجزائر لصالح علي باشا في حربه ضدّ عمّه، لقد كان لهذه الحرب آثار وخيمة على استقرار المنطقة، إذ هدّدت الوحدة الترابية لتونس باقتسامها بين الطرفين المتصارعين، وتخريب القيروان والمنستير وسوسة وارتفاع الاسعار بتونس واشتداد الحال بالناس[4]، بالإضافة إلى التحرش الفرنسي بجزيرة طبرقة سنة 1742. وجراء هذه الحرب ومقابل التدخل الجزائري فإنّ علي باشا قد تعهّد بأن يكون تابعا للجزائر وأن يلتزم بدفع إيتاوة سنوية لها[5].

استمر الصراع داخل البيت الحسيني وهذه المرة بين علي باشا وابنه يونس باي إلاّ أنّ الجزائر التزمت بالحياد مرّة أخرى، لكنّها سوف تتدخّل عام 1756م لمساندة أبناء حسين بن علي وللقضاء على حكم علي باشا[6]، هذا الأخير الذي لم يُوفّ بالتزاماته المالية اتجاه الجزائر[7].

لقد ساهم التدخّل الجزائري في تونس في إعادة الهدوء إلى البلاد والقضاء على حالة الفوضى التي عاشتها البلاد، وكان له عديد الانعكاسات على العلاقات بين الإيالتين المتجاورتين أبرزها:

- اعتراف تونس بسيادة الجزائر وتصبح تابعة لها وأن لا تعصي لها أمرا.
- دفع ضريبة سنوية إلى حكومة الجزائر.
- تعويضات مصاريف الحملة

[1] عمار بن خروف، المرجع السابق، ص 84- 85.
[2] سحابات زهيرة، المرجع السابق، ص 120.
[3] عمار بن خروف، المرجع السابق، ص 87- 88.
[4] محمود مقديش، المصدر السابق، ص 164.
[5] عمار بن خروف، المرجع السابق، ص 93.
[6] محمد عطية، الصراع...،المرجع السابق، ص 103 – 105.
[7] أ و ت ، السلسلة التاريخية H، 212، ملف 229.

- الإلتزام بعدم إعادة بناء ما هدّم من تحصينات في الحدود التونسية.
- عندما يصل أحد مراكب الجزائر إلى ميناء تونس فإنّ قائد المركب هو الذي يتولى قيادة الميناء طوال المدّة التي يقيمونها هناك.
- يحظى كل من وكيل تونس ووكيل قسنطينة بالإحترام كسفراء البلاطات الأوروبية[1].

ولقد شرع باي تونس في دفع تعويضات المحلة دون تأخير، حيث دفع "حوالي 33 بندقي فدوة النصراني الجنوي وكذلك وصل له ثلاثة وسبعين سلطاني ذهب قيمة خراج اليولداش وزعمائهم ووصلت له عشرون بردة ريحة "، وفي خطابه له المؤرّخ في أواخر رجب 1171هـ (حوالي 1758م) فقد وصف داي الجزائر باي تونس بقوله "ونحن أوجاق واحدة وأنت ابننا ومنا وإلينا" (أنظر الملحق رقم 04)، وهنا يظهر لنا نوع العلاقة حيث صار داي الجزائر ينظر لباي تونس على أنّه جزء من إيالة الجزائر[2].

و) التدخل التونسي في طرابلس الغرب والحفاظ على حكم الأسرة القرمنالية[3]:

لم تكن الأوضاع في طرابلس الغرب بالجيدة، فالبلاد كانت تعيش حالة من الفوضى والاستقرار صاحبها التردي الكبير في الأوضاع الاقتصادية، الأمر الذي استغلّه علي برغل[4] الجزائري، الذي كانت له أطماع بالإستيلاء على طرابلس مستندا على فرمان حصل عليه من قبل الباب العالي يقضي بعزل علي باشا القرمنالي[5] والجلوس مكانه على عرش طرابلس[6]، وكان وصوله رفقة قوّاته إلى طرابلس في ليلة 29 جويلية 1793م[7]، وبعد عدّة مناوشات فرّ أفراد الأسرة القرمنالية لاجئين إلى تونس، فاستقبلهم حمودة باشا وأكرم ضيافتهم دون أن يبدي أيّ رغبة في مساعدتهم[8]، ونفسّر هذا الموقف التونسي من خوفهم من عصيان قرار الباب العالي القاضي بتنصيب علي برغل واليا على طرابلس. لكن هذا الموقف سوف يتغير بقيام علي برغل بالاستيلاء على جزيرة جربة في 15أكتوبر 1794 وهو ما أثار مخاوف حمودة باشا فعزم على مساندة علي باشا

---

[1] سحابات زهيرة، المرجع السابق، ص 126.

[2] أ و ت، السلسلة التاريخية H، 212، ملف 229.

[3] هي أسرة من أصل تركي من قرمان بالأناضول، تنسب هذه الاسرة إلى مؤسسها أحمد بن يوسف بن محمود بن مصطفى القرمنالي، الذي تولى حكم طرابلس الغرب سنة 1711، مؤسسا بذلك لحكم وراثي بين افراد أسرته الذي دام إلى غاية 1835. للمزيد يُنظر: أحمد سعيد الطويل، المرجع السابق، ص 63.

[4] كان يشغل منصب وكيل الخرج في الجزائر، كان بينه بينا لداي حسينا باشا خلاف حول أحد رياس البحر م أدى إلى نفيه ثم محاولة قتله، للمزيد يُنظر: أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص 62.

[5] هو ثالث أمراء الأسرة القرمنالية ابن محمد باشا، تولى الحكم بعد وفاة والده، حكم ما بين 1754 إلى 1793. يُنظر: محمد بك الأنصاري، المصدر السابق، ص 296.

[6] حول تطور الأحداث أُنظر: شارل فيرو، المرجع السابق، ص، ص 353 ، 355.

[7] الميس توللي، المصدر السابق، ص 510.

[8] ابن ابي الضياف، المصدر السابق، ص 22.

القرمنالي فأرسل قوّاته التي استرجعت الجزيرة في 30 نوفمبر 1794م لتواصل مسيرها نحو طرابلس[1]. تمكّنت العساكر التونسية ومعها أبناء علي باشا القرمنالي من إلحاق الهزيمة بقوّات علي برغل، ودخلوا طرابلس الغرب في 16 جانفي 1795م[2]، وكنتيجة لذلك استرجع القرمنليون ملكهم في طرابلس الغرب.

وبالعودة إلى المصادر التاريخية فإنّ أحمد بك الأنصاري يذكر أنّ علي القرمنالي (1754- 1793م) قَصَد تونس طمعاً في المعونة منها، باعتبار أنّ علي برغل جزائري وأنّ التونسيون بينهم وبين الجزائر عداوة، فحاول استغلال ذلك لصالحه[3]، في حين نجد أنّ رواية الشريف الزهار عكس ذلك، إذ يذكر أنّ حسن باشا داي الجزائر(1790 -15797م) كان بينه وبين علي برغل ضغينةً وأنّه حاول قتله لكنّه لم ينجح، وحين بلغه استيلاءه على طرابلس الغرب بعث داي الجزائر لباشا تونس يأمره بأن يتحرك إلى طرابلس ليُعِين صاحبها القديم، واعداً إيّاه بأن يمدّه بما يحتاجه، ويضيف أنّه بعد انتصار التونسيين في طرابلس قام داي الجزائر بشكر حمودة باشا على هذا النّصر[4].

ويمكننا أن نقول أنّ التدخّل التونسي في طرابلس جاء لمواجهة النزعة التوسّعية التي أبداها علي برغل، الأمر الذي يشكل تهديدا لوجود تونس وهذا ما نلمسه في رأي الوزير مصطفى خوجة الذي أبدى تخوّفه لحمودة باشا مشيرا عليه ""بأن يُرسل جندا لإطفائها (أي تلك الحرب) قبل تطاير شررها إلى أطراف المملكة التونسية"" إلاّ أنَّ حمودة باشا لم يفعل لأنّ همَّه إذ ذاك الجزائر[5]. أمّا الميس توللي "Tully" فتذكُر سبباً آخر للحرب التونسية ضدّ علي برغل هو أنّ السلطان العثماني، نتيجة للفظائع التي ارتكبها علي برغل، أذِن للإيالتين إعلان الحرب عليه[6].

إنّ التدخّل العسكري التونسي في طرابلس الغرب لم يُسهم في انقاذ البيت القرمنالي فقط ، بل وانقاذ المنطقة من حروبٍ وصراعاتٍ طويلةٍ كانت لتحدث إن بقي علي برغل في الحكم. كما أنَّ هذا التدخّل قد أكسب تونس حليفاً لها في المنطقة خاصةً بعد أن كان لحمودة باشا الفضلُ في استصدار فرمان التولية من عند الباب العالي لصالح ابني علي القرمنالي[7] أحمد[8] ويوسف. وتشير الميس توللي "Tully" إلى وجود شائعات

---

[1] Eugène Plantet , Correspondance ... Tunis , T 2, p 248 - 251.

[2] ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ص 25.

[3] علي بك الأنصاري، المصدر السابق، ص 301.

[4] الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 62.

[5] ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ص 23.

[6] لم تستعمل صاحبة الكتاب لفظ الإيالات بل استعملت لفظ دول بلاد البربر. يُنظر: الميس توللي، المصدر السابق، ص 546.

[7] ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ص 30.

[8] هو ابن علي باشا القرمنالي تولى الحكم لأشهر معدودة ما بين 19 جانفي 1795 إلى 11 جوان 1795. للمزيد يُنظر: حبيب القرماني، الحضور العثماني بإفريقيا الشمالية وقيام الدولة القرمنالية بالأناضول والإيالة الطرابلسية، دار أليف، تونس، 1997، ص 149.

حول مساعدات تونسية ليوسف باشا القرمنالي أثناء حربه ضدّ والده[1] ما بين 1790 إلى 1793م[2]، ورغم غياب ما يثبت ذلك، فإنّ حمودة باشا لم يكن له ردّ فعل عدائي من انقلاب يوسف باشا علي أخيه واستيلائه على الحكم سنة 1795، بل كان لباشا تونس دورٌ في حصول يوسف باشا على فرمان من الباب العالي[3].

وعلى الرغم من الاختلاف الطفيف في المصادر المحلية حول نوع العلاقة بين الجزائر وتونس وموقفهما من علي برغل، إلا أنّه يمكننا القول أن الإيالتين كانتا متخوفتين من هذا الوافد الجديد وذلك بسبب:

- أنّ علي برغل استفاد من نفوذ أخيه لدى الباب العالي في الحصول على فرمان تولية[4]، هذا النفوذ الذي يمكن أنْ يوظِّفه ضدّهما.
- إظهار علي برغل لنزعة توسعية تهدد استقلال وأمن الإيالتين المجاورتين.
- أن تكون سيطرة علي برغل على طرابلس الغرب مجرد البداية لاسترجاع الباب العالي لسلطته المباشرة على باقي الإيالات.
- أمّا بخصوص العلاقات بين الجزائر وتونس فقد كانت علاقات سلمية يطغى عليها الخوف والحذر خاصة من قبل الطّرف التونسي الذي كان يبحث عن سبيل للتخلّص من الوصاية الجزائرية، وهذا ما تفسّره لنا الاستعدادات العسكرية الكبيرة التي كان يقوم بها[5].

2) سياسة الاحسانات وتبادل الهدايا ودورهما في استقرار المنطقة:

لطالما لعبت الهدايا المتبادلة بين الدول دورا كبيرا في تلطيف الأجواء فيما بينها، كونها تعبّر عن رغبتها في الحفاظ على تلك العلاقة السلمية القائمة و تطويرها وتعزيزها، وكغيرهم من الحكام فقد مارس حكام الإيالات المغاربية سياسة تبادل الهدايا كوسيلة لإظهار حسن النوايا وتعزيز علاقات الجوار فيما بينهم، وكانت هذه الهدايا تقليداً دأبوا عليه فيما بينهم.

أ) هدايا بايات تونس إلى حكام الجزائر وطرابلس الغرب:

كان الطّرف التونسي أكثر الإيالات إرسالاً للهدايا والتي استفادت منها مختلف البلاد الإسلامية وكذا فئات المجتمع المختلفة، فمن خلال الدفتر الجبائي رقم 2145 نجد ذكرا مفصّلا عن المناطق التي شملتها الهدايا والصدقات، فقد إستهل الكاتب هذا الدفتر بديباجة يوضح فيها ما هو بصدد تسجيله إذ كتب ما

---

[1] الميس توللي، المصدر السابق، ص 509.

[2] للمزيد حول الصارع بين ابناء علي باشا القرمنالي يُنظر: أحمد سعيد الطويل، المرجع السابق، ص، ص 98 ، 103.

[3] أحمد بك الأنصاري، المصدر السابق، ص 311- 312.

[4] حبيب القرماني، المرجع السابق، ص 137.

[5] حول هذا الموضوع أنظر الفصل الثالث من هذا العلم ص 147.

نصّه: "برنامج الدفتر المبارك إنشاء الله المشتمل ما احتوت عليه ----- خزنة خاصة تعريف الإحسانات ---- والعوايد المستحسنة والصدقات السنية المؤرخة إن شاء الله في كنوز حسنات مولانا ...."[1] (أنظر الملحق رقم 02) ثم ينتقل بعد ذلك إلى ذكر المناطق التي أرست إليها الاحسانات والصدقات وهي كالتالي:

موطن المشرق	مكة المكرمة، بيت المقدس، الشام ودمياط، حلب، بغداد، مصر، الاسكندرية.
موطن الترك	اسطمبول، أزمير، الموره
طرابلس وأ96عمالها	مدينة طرابلس، غدامس
موطن الجهاد افريقية	جربه، صفاقس، المثاليث، القيروان جلاص....
موطن الكاف	بلد الكاف، شارن، خمامسه، ماجر والفراشيش، الزغالمه، أولاد بوغانم، قلعة سنان.
موطن الجزائر	أولاد سيدي يحي بن طالب، تبسه، الحنانشه (بفرعيها)، عنابه والقل وبجايو وسكيكدة، قسنطينة، سيدي عبد الملك السنان، قرفه (هكذا)، أولاد عيسى العام ومشايخهم وأولاد ابو ترعة، أولاد عيسى بن محمد، محمد بن بالضياف بن سي مومنين،، أهل عمرو، جبل أوراس، أهل بن علي وأولاد ماضي، حشم عرب البيبان ومشايخهم أولاد بورنان، جبل زواوة، محروسة الجزائر والمتيجة، قروم زاوية سي محمد بن علال، تيطري، سيدي علي بن مبارك، مجاجه، تلمسان، أم عسكر ومستغانم، مليانة زاوية أحمد بن يوسف.
الغرب الجواني	بلاد مولاي محمد سلطان المغرب وقرصانها
السودان	غات بلاد التوارق، فزان، غدامس، ورقلة، تقرت، سوف،
موطن الزاب	شلف (هكذا وردت)، بسكرة ودوكال، مسيله، سيدي عقبة، أهل خنقة سيدي ناجي، أولاد صوله، النميله، قريت جلال، أولاد سيدي عيسى، زاويت الشابي وأولاد بني الميراسي، اللمامشة، طولقه.
موطن الجريد	نفطه، توزر، الوديان، نفزاوة، قفصه، الهمام، أولاد سيدي بليل وأولاد سيدي بالمهدي، سيدي علي بن عون، دريد وعوايدهم، ----.

والملاحظ من المقدمة التي استُهِل بها الدفتر الجبائي رقم 1245 استعمال كلمة الإحسانات والصدقات السنية وفي مواضع أخرى من الدفتر استعمل لَفْظ "هدية" للتعبير عن ما صُرف من أموال الخزينة. ومن المعلوم أنّ لفظ الإحسان له معانٍ كثيرةٍ من بينها: الإنعام، المعروف، الصدقة، الجميل وغيرها، وكلها

[1] أ و ت، الدفتر الجبائي 1245، ص 1.

تعبر عن العطاء والجود ومكارم الأخلاق، أمّا الهدية فقد جاء تعريفها بأنّها: ما يُقدَّم لشخصٍ إكراماً له وحُبّاً فيه أو لمناسبةً سارةً عنده. أمّا الصّدقة فهي ما يُعطى لوجه الله لا المكرمة، أي ما يُعطى للفقراء طوعاً ابتغاء المثوبة من الله، والشيء المشترك بين الثلاثة كلها هو أنّه عملٌ يقوم به صاحبه طوعاً بكل إرادته دون أن يكون مجبراً على ذلك[1].

و لقد وجّه بايات تونس سلسلة من الهدايا إلى الحكام في الجزائر، كعادات اتبعوها لفترات زمنية متتابعة نذكر منها: ما ورد في الدفتر اجبائي رقم 2144 والدفتر رقم 2145حيث بلغ عدد الهدايا المذكورة فيهما تسعة هدايا أرسلت إلى ممثلي السلطة الحاكمة في الجزائر، ثلاثة منها لدار السلطان وقد وردت باسم الجزائر المحروسة، وواحدة فقط لبايلك التيطري و خمسة لبايلك الشرق والذي ورد باسم هدية باي قسنطينة وأحيانا أخرى وردت باسم هدية باي الغرب، والجدول التالي يوضح ذلك:

السنة	1170هـ- 1192هـ (1756م – 1778م)	1169هـ -1192هـ (1755م – 1778م)	1170هـ (1756م)
البايلك	حضرة الجزائر المحروسة	باي قسنطينة	باي التيطري
الشخصيات المستفيدة من تلك الهدايا	- علي باشا 1170هـ (1756) - عثمان باشا 1189هـ (1775) - 1191هـ (1777م) - 1192هـ (1778م)	- أحمد القلي - صالح باي	عصمان باي

وقد أورد عمار بن خروف[2] هدايا أخرى نوضّحها في الجدول التالي:

السنة	1172هـ (1758م)	1176 (1762 - 1763)	1178هـ (1764-1765م)
باي تونس	علي باي[3]	علي باي	علي باي
عدد الهدايا	04	02	02
المستفيدون	الداي، الخزناجي، الآغا، وكيل الخرج	الداي، الخزناجي، الآغا، وكيل الخرج، كاتبه، أخوي الداي، دار عيال الداي، ومفتي الجزائر	أخ الداي علي بوصبع، وباي قسنطينة

[1] للمزيد حول هذه التعريفات، أنظر: قاموس المعاني الموقع الالكتروني (21:54 / 06- 02- 2023)

[2] عمار بن خروف، المرجع السابق، ص، ص 217 ، 219.

[3] علي باي الثاني هو رابع البايات الحسينيين تولى الحكم ما بين 1759 إلى 1782. للمزيد يُنظر:

El-Mokhtar Bey, Les Beys de Tunis Hérédité, souveraineté, généalogie. (1705-1957), Ed :EAN13, 2003, P 22.

وقد اختلفت قيمة ومحتويات الهدايا التي كان يُرسلها بايات تونس إلى الجزائر إذ تضمّنت الهدية التي بعثوا بها للداي علي باشا سنة 1170هـ (حوالي 1756م) العديد من المقتنيات من بينها برانس الحرير والمجوهرات والطرابيش والشرارب والإنجاصات وطزينات الشواشي والسفاسر الحريرية وسبح العنبر وطوابع العنبر[1] وغيرها من الهدايا، والتي تليق بمقام داي الجزائر.

لم يستثن بايات تونس حاشية حكام الجزائر من الهدايا والعطايا والجدول التالي يُقدم لنا أمثلة عن الشخصيات التي استفادت من ذلك :

المبلغ بالريال	اسم المستفيد	وظيفته	السنة
447511	أخ دولاتلي الجزائر	مجهولة	1170هـ (حوالي 1756م)
200	اسماعيل التركي الجزايري	رئيس المرسى	1189هـ (حوالي 1775م)
135	عربي محمد رايس الجزايري	بحار	
60	قطوس رايس	بحار	
135	مصفى رايس	بحار	
135	سليمان رايس	بحار	
75	إبراهيم حفيد رايس المرسى	مجهولة	
هدية	مجهول	وكيل الخرج	1191هـ (حوالي1777م)
هدية	مجهول	وكيل الخرج	1192هـ (حوالي 1778م)

وفي سنة 1170هـ (حوالي 1756م) وجّه باي تونس هدية لحسن باي قسنطينة وحفيده بلغت 30 ريالا[2]، وفي سنة 1172هـ (حوالي 1758م) خُصّصت هديةٌ لأحمد المليانى خال خليفة باي قسنطينة وبلغت 100 ريال، كما خُصّصت هدايا للوفود القادمة من هذه البايلكات. ففي سنة 1171هـ (حوالي 1757م) حلّ بتونس وفد جزائري يتكون من كاتب باي الغرب (يقصد به باي الشرق) محمد بن نعمون و72 من مرافقيه، ونحن لا نملك معلومات كثيرة عن هذا الوفد وأسباب هذه الزيارة، لكن الوثائق الأرشيفية تبيّن لنا الكيفية التي تعاملت بها السلطة في تونس مع هذا الوفد حيث منحت 1000 ريال لكاتب باي الغرب، و 2405 ريال

[1] أ و ت، الدفتر الجبائي رقم 2144، ص 252.

[2] نفسه، ص 176.

لمن معه[1] (أنظر الملحق رقم 05)، وهناك أمثلة كثيرة لعدّة شخصيات جزائرية ذات صلة بالحكام والتي استفادت من الهدايا والاحسانات التونسية.

ولم يستثن كذلك بايات تونس مبعوثي (سيارة) بايات الجزائر ودياتها إذ ورد في الدفتر الجبائي رقم 2144 العديد من الحالات التي تم فيها إكرامهم ودفع الإحسانات لهم ونذكر مثلا:

300 ريال	إحسان لسيارت باي الغرب علي بن عاشور وخالد وعمار للواحد 100 ريال في التاريخ (من سنة 1170هـ).
100 ريال	احسان لجعفر شاوش الدواير جاء معهم.
10 ريالات	إحسان لخديم المذكور.
100 ريال	إحسان لزوج دواير مع جعفر المذكور الصحراوي والتومي للواحد خمسين في التاريخ.
130 ريال	إحسان لثلاثة أنفار سيارة باي الغرب جابوا لسيدنا ورقة بايهم في حق القمح في حجة 1171هـ[2].

والمرجح أنّ هؤلاء السيارة (المبعوثين) كانوا مكلّفين بمهام رسمية حيث كان باي تونس يتكفّل بضيافتهم والاحسان إليهم، ولا نستبعد أنّ باي تونس كان يستغل هؤلاء السيارة للحصول على المعلومات المختلفة حول الجزائر ، إذْ ورد في نفس الدفتر عدّة حالات أين تمّ فيها الإحسان لأشخاصٍ ما نظير ما يقدِّمونه من معلومات مثال ذلك ما يلي:

15 ريال	احسان لثلاثة انفار خدام القايد حسين لما أخبروا عليه أنه قدم لطرابلس من الحج في صفر (من سنة 1172هـ).
600 ريال	احسان لثلاثة أنفار سيارت دار السلطان الذين بشروا بالقفطان الذي قدم من اسطمبول في ربيع الثاني (من سنة 1172هـ)[3].

ونلاحظ أنَّ قيمة الاحسان كانت تتعلق بقيمة المعلومة وأهمّيتها بالنسبة لباي تونس، وممّا لا شكّ فيه أنَّ المعلومات العسكرية كانت أكثر أهمية بالنسبة لهم.

وممّا لا شكّ فيه أنَّ الغاية من تلك الهدايا كان واضحاً والمتمثل في استمالة حكام الجزائر وكسب ودّهم، وكذا استمالة حاشية الداي بهدف التأثير على قراراته، من أجل تجنّب كل ما قد يُعكر هدوء العلاقة

[1] أ و ت، الدفتر الجبائي رقم 2144، ص 176 - 179.

[2] نفسه، 176.

[3] نفسه، ص 179.

بينهما، ففي سنة 1755م أرسل باشا تونس هدية إلى الداي علي بوصبع (1754- 1766) كانت تتألف من 800 سكوين من القطع (عملة ذهبية)، و7 طواقم للنخيل، ثمن كل طقم 500 سكوين، و 12 حزمة مرجان من النوع الكبير، وقد جاءت هذه الهدية بعد ثلاثة أشهر من تولّي علي بوصبع حكم الجزائر إذ كان الهدف منها هو كسب ودّه وربح الوقت لحلّ أزمة القبيلة الجزائرية التي فرّت إلى تونس بشكل يُرضي الطرفين، لكن الداي اشترط لقبول تلك الهدية أن يتمّ التفاهم أولاً مع باي قسنطينة، وهذا ما حاول باشا تونس القيام به إذ أرسل سفارة إلى قسنطينة محمّلة بالهدايا هي الأخرى. وعلى الرّغم من هذه الهدايا إلاّ أنّها لم تنجح في الحفاظ على ودية العلاقة وهدوئها بين الطرفين[1]، ولأسباب عديدة سوف تندلع الحرب بينهما سنة 1756م[2].

وأثناء لجوء علي باشا (1735- 1756) إلى الجزائر كان قد وعد باي التيطري لمنحه الأموال إن هو توسّط له لدى داي الجزائر لمساعدته في الاستيلاء على الحكم في تونس[3].

كما حرِص التونسيون على تقديم الهدايا لباشا طرابلس الغرب ففي الفترة الممتدة ما بين 1170هـ إلى جمادى الثانية 1171هـ (ما بين 1756 إلى 1758) خرجت " تذكرة بها ثمن شريط لصراع واحد لهدية طرابلس"[4]. وفي سنة 1185هـ (حوالي 1771م) تلقى باي طرابلس هدية تضمنت ما يلي :"تزكية المذكور حق ستارة مطروزة بالصارمة كبيرة هدية طرابلس في جمادى الأولى 1185هـ وبها حق دير وعن السرج الستارة المذكور مع حق زوج واحد قبور، تزكية المذكور حق ستارة مطروزة لهدية طرابلس متاع ولد الباشا في التاريخ"[5]، وحين عزم علي بشا القرمنالي العودة إلى عاصمة ملكه بعد القضاء على علي برغل عام 1795م، فإنّ حمودة باشا قد "هاداه وأركبه البحر بباقي بنيه.."[6]، وممّا لا شكّ فيه أنّ الغاية من ذلك هو الفوز بودّ الطرابلسيين وضمان التحالف معهم.

ب) الهدايا الجزائرية لبايات تونس:

وفي المقابل فإنّ حكام الجزائر بدورهم كانوا يرسلون الهدايا لبايات تونس في مناسبات مختلفة، فعقب تولّي إبراهيم الشريف السلطة في تونس قام حكام الجزائر بإرسال هدية إليه تتمثل في :"حصانين ومهرين وجلود نمور وغير ذلك"، وقد استقبل باشا تونس البعثة الجزائرية استقبالا حسنا وأكرمها بالهدايا المختلفة،

---

[1] عمار بن خروف، المرجع السابق، ص، ص 155، 156.

[2] نفسه، ص 159.

[3] محمد عطية، الصراع ...، المرجع السابق، ص 100.

[4] خليفة حماش، المرجع السابق، ص 353.

[5] ا و ت، الدفتر الجبائي رقم 180، ص 182.

[6] ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ص 26.

وكان السبب من وراء هذه البعثة هو توطيد السلام بين الطرفين[1]. وبالعودة إلى الدفاتر الجبائية بالأرشيف التونسي، فنجد أنّه قد ورد فيه ذكرٌ لسلسلة من الهدايا التي بعث بها حكام الجزائر إلى حكام تونس منها:

المُرسل	المستفيد	السنة	المضمون
باي قسنطينة	محمد الرشيد[2]	1171هـ	زوج من الخيل[3]
باي قسنطينة	حمودة باشا	1191هـ	ثلاثة من الخيل[4].
الداي مصطفى باشا	محمد باشا	1210هـ	حكة ذهب بالزاج و الديامند أيضا مثقال ديامند مع السلسلة أيضا مثقالة بالحجار[5].
مصطفى باي الوزناجي	حمودة باشا	28 محرم 1210هـ	خاتم ديامنه فيها مثقالة (د ج ، 296، ص 7)
مصطفى باي الوزناجي	حمودة باشا	1210هـ	يطفان ذهب. مكحلة طويلة، زوج مشاطي بالمرجان، زوج أحزمة مثلهم بواشي، وسبعة سفاسر حرير وثلاثون بلغة.
مصطفى باي قسنطينة	حمودة باشا	أواخر ربيع الأول 1213هـ	زوج فالطات حوايج مثلهم بواشي مثلهم أحزمة مثلهم برانس ملف[6]
مصطفى أغا حفيد باي قسنطينة	حمودة باشا	في صفر 1213هـ	سجادة للصلاة زوج فشاكر منهم وحدة مطروزة مشط بانه (كذا) زوج من البشامق مثله رواحي طرف ... زوج دستات مغارف[7]

إضافة إلى ذلك كانت الشخصيات الجزائرية لا تتردّد في تقديم الهدايا لباي تونس وذلك أثناء مكوثها بتونس نذكر منهم :

---

[1] عمار بن خروف، المرجع السابق، ص 40.

[2] هو ثالث البايات التونسيين حكم ما بين 1756 إلى 1759. للمزيد يُنظر:

El-Mokhtar Bey, Op.Cit, P 21.

[3] أ و ت، الدفتر الجبائي رقم 2144، ص 179.

[4] أ و ت، الدفتر الجبائي رقم 2145، ص 182.

[5] أ و ت، الدفتر الجبائي رقم 269، ص 7.

[6] أ و ت، الدفتر الجبائي رقم 269، ص 7.

[7] نفسه، ص 9.

صاحب الهدية	وظيفته	مضمون الهدية (أو جزء منها)
خادم محمد وكيل الخرج[1]		خمسة أحزمة بالفضة وجلدي نمر في حجة 1170هـ (د ج، 2144، ص 251.)
الحاج محمد البرادعي	وكيل الجزائر بتونس	سلاسل كشمير وثلاثة احزمة كشمير زوج شاشيات و.... .... في 05 شعبان 1207. (د ج، رقم 269، ص 8.)
الحاج علي الجزائري	وكيل الجزائر بتونس	ثلاثة أحزمة. في 9 ربيع الثاني 1208. ((د ج، رقم 269، ص 8.))
مصطفى شاوش الجزائري		شال قطن في 24 جمادى الأولى 1208. (د ج، رقم 269، ص 8.)
الحاج محمد البرادعي	وكيل الجزائر بتونس	زوج برانس تلمساني وإحدى عشر زوج سباط في شوال عام 2011هـ. (د ج، رقم 269، ص 8.)

ولا تبيّن لنا المصادر التاريخية ما إذا كان الجزائريون يقدمون هدايا إلى حاشية بايات تونس من عدمه، كما نلاحظ وجود فرق من حيث قيمة ومحتويات الهدايا التي أرسلها الجزائريون إذا ما قارناها مع الهدايا التي كان بايات تونس يرسلونها والتي تميّزت من حيث عددها الكبير وقيمة ما احتوت عليه، ويُمكن تفسير ذلك إلى أنّ التونسيين كانوا أحوجّ إلى كسب ودّ الجزائريين لإعانتهم على تثبيت سلطانهم وليتقووا بهم ضدّ المتمرّدين وكذا القوى الأجنبية.

إنّ الملفت للنظر أنّ الهدايا التي بعث بها الجزائريون جاءت في فترة زمنية متقاربة أعقبت فترة التوّتر بين صالح باي قسنطينة وحمودة باشا (1783 -1787م)[2]، فبلا ريب أن تكون هذه الهدايا بمثابة الوسيلة لإعادة الهدوء بين الإيالتين خاصة وأنّها تزامنت مع الاضطرابات التي أحدثتها الحملة الفرنسية على مصر والتي تطلّبت تضامنا إسلاميا لمواجهة أخطارها.

لا يمكننا تجاهل ما لهذه الهدايا من دورٍ في إقرار السلام بين هذه الأطراف، فلو أخذنا مثلا سنة 1783-1784 حين كادت العلاقات بين الجزائر وتونس أنْ تتطور إلى الحرب لولا قيام صالح باي (1771 – 1792م) قسنطينة بإرسال هدية إلى حمودة باشا تتمثل في خيولٍ ثمينةٍ[3]، إنّ نفس الأمر سوف يتكرّر في صيف 1787 حين قرّر باي قسنطينة السير بقوّاته نحو تونس، فكان ردّ فعل حمودة باشا الإسراع في إرسال الهدية

[1] من المرجح أنّ صاحب الهدية هو محمد وكيل الخرج، وأنّه قد كلف خادمه بأن يسلمها لباي تونس.

[2] العنتري، المصدر السابق، ص 63-64. (الهامش)

[3] عمار بن خروف، المرجع السابق، ص 249.

السنوية إلى الجزائر مفضلاً شراء السلم معها بدلاً من الحرب[1]. فكان لمثل هذا السلوك أن جنّب الطرفين عواقب الصراع.

تذهب الكثير من الدراسات إلى اعتبار أنّ هذه الهدايا هي مظهر من مظاهر تبعية تونس لإيالة الجزائر، فمثلاً عمار بن خروف قد جعل الهدية مثل الضريبة حين حديثه عن تلك الالتزامات المفروضة على باي تونس إذ يقول أنّه كان يفي بـ" تقديم الهدية أو الضريبة إلى الحكومة الجزائرية في كل سنة"[2]، أما فيلالي السايح فقد ذكر بأنّه كنتيجةً للتدخّل الجزائري في تونس عام 1756م اعترف بايات تونس بسيادة الجزائر عليهم، وأنّهم كانوا يدفعون للجزائر ضريبةً سنوية[3].

وبالرجوع إلى المصادر التاريخية فنجد أنّ الدفاتر الجبائية تستعمل لفظ الهدية بشكل صريح للتعبير عن ما أُرسل إلى الجزائر من هدايا، وهو المصطلح نفسه الذي استعملته أغلب المصادر فبلانتي (Plantet) مثلاً استعمل مصطلح الهدايا السنوية حين تطرق لتعرض سفينة فرنسية للأسر من قبل الإسبان، حيث كانت هذه السفينة تحمل تلك الهدايا[4]، أما كاثكارت فقد تحدث عن ضريبة سنوية تدفعها تونس إلى الجزائر[5]. وهنا نجد أنفسنا أمام أمرين، الأول يتعلق بوجود هدايا من تونس إلى الجزائر، والثاني وجود ضرائب سنوية تدفعها تونس للجزائر. فهل كانت تلك الضريبة وغيرها من الهدايا مظهراً يدلّ على تبعية تونس إلى الجزائر؟ لكن إذا عدنا إلى العادات والتقاليد التي دأبت عليها الدّول في علاقاتها فيما بينها، فإننا نجد أنّها كانت تقدم الهدايا والضريبة لبعضها البعض من أجل إقامة العلاقات الودية، دون أنّ يعبر ذلك عن أيّ شكل من أشكال التبعية، ولو أخذنا مثلا الجزائر وعلاقاتها مع القوى الأوروبية فإنّنا نجد هذه الأخيرة كانت تدفع للجزائر ضرائب وهدايا سنوية كبيرة[6] دون أن يكون ذلك دليلا عن تبعية إحداها إلى الآخر.

نحن لا نملك مصادر أرشيفية أشارت أو فصّلت في مسألة تبعية تونس إلى الجزائر من عدمها، وبالرجوع إلى مراسلة جزائرية إلى تونس مؤرخة في رجب 1171هـ (حوالي 1758م) فقد خاطب داي الجزائر باشا تونس بـ:" ونحن وأنت وجاق واحد وأنت ابننا ومنا وإلينا"[7]، فهل المقصود من هذه الجملة أنّ داي

---

[1] Plantet, cors...Tunis, T :3, P 167.

[2] عمار بن خروف، المرجع السابق، ص 259.

[3] فيلالي السايح، المرجع السابق، ص 60.

[4] Plantet, cor...tunis, T : 3, P 139

[5] كاثكارت، المصدر السابق، ص 221.

[6] فمثال ذلك أنّ الو م أ التزمت بدفع 642500 دولار نقدا لأسرى وهدايا الجزائر، وجزية سنوية تقدر بـ 21600 دولار. للمزيد يُنظر: عديدة الشارف، إيالة الجزائر والعلاقات الليبية الأمريكية 1765 – 1810م، مذكرة ماجستير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2014 – 2015، ص 59 (الهامش).

[7] أ و ت، السلسة التاريخية H، اصندوق 212، الملف 229.

الجزائر كان يعتبر باشا تونس تابعا له؟ أم يقصد بها ذلك الانتماء المشتركة إلى الدولة العثمانية الذي يُوحدهما ويجمع بينهما، وفي واقع الأمر نحن نرجح الطرح الأخير لعدة أسباب هي:

- أنّ بايات تونس كانوا يخصّصون هدايا لمختلف الأقطار الإسلامية فهي ليست خاصة بالجزائر فقط(أنظر الملحق رقم 02).
- أما الضرائب السنوية التي كانت تدفعها تونس إلى الجزائر كانت نتيجة لاتفاق بين الطرفين، وهي سياسة كانت متّبعة لدى الإيالات في تعاملها مع مختلف القوى الأوروبية أثناء توقيع المعاهدات، حيث كان يتمّ الاتفاق على دفع هدايا وضرائب سنوية لهذه الإيالات.

وفي هذا الصدد علّق عاشور ونيس سليمان بأنّ معظم المؤرخين العرب والأجانب قد اعتبروا تلك الغرامات "الإتاوات السنوية" تحطّ من كرامة بايات تونس وتُمثل إذلالاً لأهلهاً، مستدلاً في ذلك بما نقله عن ابن ابي الضياف الذي قال:" وكان الباشا علي باي يعاني من مداراة ولاة الجزائر وقسنطينة، ويتجرّع مرارةً منهم وتغلبهم وتعللهم، ما يستفزّ غضب الحليم" ويُضيف ابن الضياف قائلا :"وكانت رُسلهم تنزل بباردو وبدار الضيوف بتونس، ويُلاقي المأمورون بهم من شدّة التعسف والعنف ما يستفز طبع الحليم، وحمودة باشا في خلال ذلك يتجرع الغُصص ويُجرّعها لرعيته"[1].

وفي هذا الشأن لا بدّ لنا أن نفصّل ما بين ما كان التونسيون يدفعونه من ضريبة سنوية للجزائر وبين ما كانوا يُقدمونه من هدايا وإحسانات إليها، فأمّا فيما يتعلّق بالضريبة السنوية هي في الحقيقة التزام تعهد به المتصارعون داخل البيت الحسيني للجزائر مقابل الحصول على الدّعم الجزائري ففي سنة 1734م مثلاً قد تعهّد علي باشا (1735- 1756) بأن يكون تابعاً للجزائر وأن يدفع ضريبةً سنويةً قدرها 200 ألف إيكوس، وكمية من القمح وأن يتحمّل تكاليف الحملة بعد أن يُصبح بايا على تونس[2]. فحاجة بايات تونس المُتكررة إلى الجزائر هو ما جعلها تدفع الضريبة السنوية، أمّا الهدايا الكثيرة التي وجّهها التونسيون إلى حكام الجزائر فهي لا تخرج عن تلك الرغبة لدى الطرف التونسي في تقوية العلاقات مع الجزائر خاصة وأنّ سياسة البيت الحسيني في تقديم الهدايا لم تكن خاصة بالجزائر كما رأينا سابقا، بل إنّ الهدايا كانت متبادلةً بين الطرفين وإن اختلفت من حيث القيمة والعدد.

[1] ابن ابي الضياف، المصدر السابق، ص 37- 40.

[2] ابن خروف، المرجع السابق، ص 93.

ج) سياسة الإحسانات التونسية في المنطقة:

تبنى البيت الحسيني في تونس في النصف الثاني من القرن 18م سياسية الإحسانات والهدايا والتي لم يُستثن منها أحد سواء الحكام أو شيوخ القبائل ورجال الدين وكذا الأفراد العاديين من القبائل[1]، وقد اختلفت الآراء حول الغاية من هذه الإحسانات ما بين من يراها ذات أبعادٍ سياسية تندرج ضمن تجنيب البيت الحسيني الحرب مع الإيالات المجاورة خاصة الجزائر، ورأي آخر يرى فيها وسيلةً لاستمالة القبائل والشخصيات النافذة في المنطقة لصالح تونس، في حين نرى أنّ هذه الإحسانات والهدايا خاصة الموجهة للقبائل كان لها هدف آخر إضافة إلى الأهداف السابقة والمتمثل في كفّ أذى وتمرداتها ومنعها من زعزعة الأمن والاستقرار ضمن المجال الترابي للإيالة.

- **الاحسان لشيوخ القبائل:**

شهدت تونس خلال العصر الحديث حربين أهليتين طويلتين ترتّب عنها زعزعة السلطة وتغييرها، كانت الأولى في عهد البيت المرادي وامتدّت من 1675 إلى 1686، والثانية في عهد البيت الحسيني من 1735 إلى 1756م، وما ميّز هذه الحروب هو انقسام القبائل في ولائها بين الأطراف المتصارعة وما ترتّب عن ذلك من نهب وقطع للطرق وافساد للزرع، بل إنّ هذه القبائل سوف تحاول في مراتٍ عديدةٍ إحداث تغييرٍ على مستوى هرم السلطة من أجل استعادة امتيازاتها وتدعيم نفوذها، وبالتالي فإنّ هذه الحروب الأهلية خلقت قوى محلية استفادت من الوضع الجديد وقوى أخرى تضرّرت من التغيير الذي حصل[2].

إنّ اهتمام بايات تونس الحسينيين بالتقرّب والاحسان إلى القبائل الطرفية البعيدة أو المتمردة لم يكن بالشيء الجديد المُحدث، وإنّما كانت سياسة سبقهم إليها الأولون فالعدواني مثلاً يذكر حادثة تمرّد قبيلة طرود على حاكم تونس وقيامها بالاعتداء على إحدى القوافل، "فلمّا سمع صاحب تونس طار عقله وقال: يُعمل هذا وأكثر، ثمّ حدّثه كبار قومه وقالوا له: هؤلاء أقلال خير، ابذل لهم شيئا من الدراهم، راحتك يوم خير من مائة ألف، قال: نعم، ثم بعث لهم خمسة مائة دينار وعشرة ثياب وخمسة وعشرون فرسا"، فلمّا وصل لهم أخذوه وقسموه على أنفسهم، ثم رحلوا[3]. والجَليُّ من هذه الرواية أنّ تلك الأموال التي بعث بها باي تونس جنَّبته الحرب مع قبيلة طرود وما يترتب عنها من أعباء مادية وبشرية.

شَمِلت إحسانات البيت الحسيني جُلّ القبائل داخل التراب التونسي على غرار قبيلة ورغمة ودريد وماجر والفراشيش والمثاليث وجلاص وأولاد بوغانم والوسلاتية وغيرها من القبائل، أمّا في الجزائر فأهمّ

[1] للمزيد حول هذا الموضوع أنظر الفصل الأول من هذا العمل ص 45.

[2] حمادي دالي، المرجع السابق، ص 110.

[3] العدواني، المصدر السابق، ص 186- 187.

القبائل التي استفادت من هذه الإحسانات نذكر: قبيلة النمامشة والحنانشة وأولاد سيدي يحي بن طالب، قرفة، أهل عمرو، أولاد بن القيدوم من أولاد بوعون، أهل بن علي وأولاد ماضي وأولاد جملين وبن قانة وعرب المسيلة، عرب البيبان مشايخهم أولاد بورنان، أولاد عيسى العامة ومشايخهم وأولاد أبو ترعة، أولاد عيسى بن محمد ، والملفة للنظر أنّ قبيلة الحنانشة كان لها النصيب الأوفر من هذه الإحسانات[1]، في حين خصّص جزءٌ من هذه الإحسانات لمدينتي طرابلس وغدامس دون الإشارة للقبائل التي استفادت منها (أنظر الملحق رقم 04).

وقد حرص محمد بن الحسين بن علي (1756-1759) وهو أول من أسّس لسياسة الإحسانات ومن خلَفه بأن يقفوا على مسافةٍ واحدةٍ من مختلف القوى المحلية في المنطقة، فعملوا على تبني سياسة تقديم الإحسانات لمختلف القبائل سواء داخل الإيالة التونسية أو في الإيالتين المجاورتين، وقد سمى "حمادي دالي" هذه السياسة بـ: "سياسة استزلام وجهاء وأعيان القبائل والجماعات المحلية"، مبرراً هذا التحوّل في سياسة المركز التونسي اتجاه الفاعلين المحليين التي تميزت في وقتٍ مضى بالعنف والإبادة، والتي كانت نتائجها سلبية ما دفع الحكام الجدد في تونس إلى استمالة الفاعلين المحليين وربطهم بالمركز الحسيني[2].

هناك أسبابٌ كثيرةٌ كانت وراء هذا التحوّل في تعامل البيت الحسيني مع القوى المحلية، إذْ يُمكن إرجاعها إلى الانهاك الذي أصاب الإيالة جرّاء الحروب الأهلية وما ترتّب عنها من تدخلٍ جزائريٍ وما صاحبه من خسائر كبيرةٍ بالطّرف التونسي وكذا إثقال الإيالة بالضرائب[3]، فكان محمد باي (1756-1759) أضعف من أن يفرض سلطانه على كامل الإيالة بحدّ السيف، بل إنّ مخلفات الحرب والتدخل الجزائري سوف يدفع محمد باي وأبناءه إلى البحث عن الشرعية لدى الفاعلين المحليين ليتقووا بهم ضدّ التدخلات الخارجية وخاصة الجزائرية من خلال إشراكهم في الاستفادة من الموارد المالية للإيالة لخلق شعورٍ لديهم بالانتماء للمركز الحسيني وتفادي تلك الانقسامات القبلية التي كانت تزعزع الاستقرار في تونس.

وتبرز لنا جلياً فعالية هذه الإحسانات في القضاء على ثورة إسماعيل بن يونس[4] 1759- 1762م (1172 - 1175هـ)، إذ وظفها علي باي الثاني (1759-1782) لاستمالة القبائل واستثمار قدرتها القتالية للقضاء على الثورة وصيانة ملكه، فجعل لقبيلة جلاص نصيبا من هذه الاحسانات خاصةً وأنّ مناطق نفوذها قريبة من جبل وسلات، ومن بين تلك الاحسانات نذكر:

100 ريال إحسان لزوج مشايخ من جلاص لكل منهم 10 ريال ولستة عشر نفر منهم 5 ريالات (من سنة

[1] توفيق بن زردة، المرجع السابق، ص 250.

[2] حمادي دالي، المرجع السابق، ص 382.

[3] بن خروف، المرجع السابق، ص 186- 187.

[4] هو اسماعيل بن يونس بن محمد بن حسين بن علي، كان قد رحل إلى طرابلس الغرب أثناء الحرب بين جده وعمه علي، ولما علم ما وقع جدّه عاد متخفيا واعتصم بطائفة من الاعراب بجبل وسلات معلنا الثورة ضدّ علي باي. للمزيد يُنظر: محمود مقديش، المصدر السابق، ص 167.

1172هـ).
30 ريال إحسان لثلاثة أنفار جلاص الذين جابوا ثلاثة مقافيل (أسرى) وسلاتية على يد الحاج بليس (من سنة 1172هـ).
2 ريالات إحسان لجلاصي انقطع سيفه في غارتي على أهل وسلات (من سنة 1174هـ)[1].

وسوف تستمر هذه الاحسانات لهذه القبيلة أثناء الثورة وبعدها وهو ما نفهم منه أنّ هذه القبيلة كان لها دورٌ كبير في المشاركة إلى جانب قوات علي باي الثاني للقضاء على ثورة إسماعيل بن يونس[2]، وأنّ المركز الحسيني أراد احتواء هذه القبيلة وربطها بسلطته.

وإن كان اسماعيل بن يونس قد حصل على تأييد الوسلاتية له فذلك لم يمنع علي باي الثاني (1759-1782) من أن يشمل بإحساناته بعض مشايخ الوسلاتية خاصة من "أولاد مانس" بغية عزلهم عن الثورة وإشراكهم في القضاء عليها إذ ورد في الدفاتر الجبائية ما نصّه:

120 ريال إحسان لستة مشايخ وسلاتية على يد سليمان السهيلي لكل منهم 20 ريال وقت الهرج في قعدة 1172هـ (من سنة 1172هـ).
10 ريال لزوج أنفار سيارت أولاد مانس لكل منهم 5 رايلات (من سنة 1172هـ).
24 ريال احسان لـ 12 نفر من أولاد مانس الذين جابوا علي بن فرج مربوطا (من سنة 1172هـ).

والاحسان لمشايخ وسلات هو محاولةٌ من علي باي الثاني إلى استدراج مشايخ وسلات واستغلال نفوذهم على أبناء قبائلهم من أجل فكّ ارتباطهم باسماعيل بن يونس وبالتالي إضعاف ثورته ثمّ القضاء عليها[3].

إنّ باشا تونس علي باي الثاني كان على قدرٍ كبيرٍ من السياسة، إذ كانت سياسته شاملة لكل الفئات الوسلاتية حيث نجده يُجزل العطايا لـ "التائبين" الذين تخلوا عن اسماعيل بن يونس، ومن تلك الاحسانات نذكر:

5 ريالات إحسان للوسلاتي وأخيه الذين هربوا من وسلات بعيالهم (من سنة 1172هـ).
5 ريال إحسان لعلي بن حميدة الذي هرب بعياله من وسلات (من سنة 1172هـ)[4].

[1] أ و ت، الدفتر اجبائي رقم 2144، ص 10.

[2] حمادي دالي، المرجع السابق، ص 420.

[3] نفسه، ص 420.

[4] أ و ت، الدفتر الجبائي رقم 2144، ص 14.

وكان لهذه السياسة أن أضعفت ثورة اسماعيل بن يونس وشجّعت الكثير من الوسلاتية على التخلي عنه والانخراط في القتال ضدّه مقابل ما يقدّمه علي باي الثاني من إحسانات وعطايا وبذلك يدخلون تدريجيا في علاقة تبعية وارتباطٍ بالمركز الحسيني.

وخلال هذه الثورة فقد شملت هذه الاحسانات قبائل أخرى مثل شيوخ برقو وكسرى والكعوب والقوازين وأولاد عون والهمامة والسواسي والمثاليث ودريد، وهناك قبائل أخرى استفادت من هذه الاحسانات مباشرة بعد قيام ثورة بن يونس فقد جاء في إحسان قبيلة شارن ما نصّه :" لم يتقدم لهم شيء إلى شهر رجب 1172هـ الخارج لهم أيام الهرج والبدو من قعدة 1172هـ" وهي نفس العبارة التي سوف تتكرر لبقية القبائل مثل : أولاد بوغانم، وورغة والزغالمة وغيرها[1]، وذلك ربما للحيلولة دون أن تقوم هذه القبائل بتقديم العون لإسماعيل بن يونس، أو استغلال حالة الفوضى لإعلان التمرّد والعصيان.

ومن خلال هذا العرض نلاحظ كيف أنّ علي باي الثاني استغل (إلى جانب قوته العسكرية) قوته المالية لاحتواء القبائل واستثمار طاقاتها البشرية لخدمة دولته وقمع التمرّدات، وهو ما يترتّب عنه ضمان استقرار واستمرار ملكه وأمن الإيالة بتجنيبها الانقسامات والتدخّلات الخارجية، كما أنّه لم يعمل على استمالة بعض القبائل على أخرى، وإنّما كانت سياسته شاملة لكلّ الفاعلين وهو ما يُجسّد لنا مفهوم الدولة التي ينصهر فيها كلّ فئات المجتمع، فبفضل هذه الاحسانات سوف يرتبط الفاعلون المحليون تدريجياً بالسلطة المركزية في تونس.

لم تتوقّف سياسة الاحسانات بانتهاء ثورة اسماعيل بن يونس وإنّما استمرت لتتوسع تدريجيا لتشمل القبائل المتواجدة في الأطراف (المناطق الحدودية) على غرار قبائل الزغالمة وأولاد بوغانم وشارن وشيوخ قلعة سنان وماجر والفراشيش (أنظر الملحق رقم 02)، وذلك نظراً للموقع الاستراتيجي لهذه القبائل باعتبارها تستقرّ في مناطق بعيدة عن المركز ، وكذا مراقبتها للطّرق التجارية، وشملت هذه الإحسانات كذلك بعض القبائل الجزائرية خاصة الحنانشة وأولاد يحي بن طالب. ونذكر بعض الأمثلة عن ذلك:

1 ريال	إحسان لسيار واحد من النمامشة من مصروف سي رجب خزندار محلة الشتا (من سنة 1175هـ).
40 ريال	إحسان لأربعة نمامشة قدموا مع محمد بن خالد الذي جاب بن جدو الماجري الوسلاتي في حجة 1175هـ[2].

ومن المناطق الجزائرية التي شملتها الإحسانات التونسية حسب الدفتر 2145 هي:

بايلك الشرق	بايلك التيطري	الجزائر المحروسة	بايلك الغرب

[1] حمادي دالي، المرجع السابق، ص 422 – 423.

[2] أ و ت، الدفتر الجبائي رقم، 2144، ص 319.

قسنطينة، جيجل، القل، عنابة، تبسة، ورقلة، تقرت، بسكرة، أهل سيدي عقبة، خنقة سيدي ناجي. منطقة الأوراس	صرفت أغلبها لأعضاء الجهاز الإداري في البايلك	صرفت أغلبها لأعضاء الجهاز الإداري في البايلك	معسكر مستغانم تلسمان زاوية أحمد بن يوسف الملياني (مليانة)

أمّا أهمّ القبائل الجزائرية التي استفادت بشكل كبير من هذه الاحسانات هي: قبيلة الحنانشة بفرعيها حنانشة إبراهيم وحنانشة محمد بن سلطان، قبيلة النمامشة، قبيلة أولاد عيسى.

- **الاحسان لشيوخ الدين والمرابطين:**

لم يستثن بايات تونس من صدقاتهم شيوخ وعلماء المنطقة، إذ جعلوا لهم نصيباً من تلك الاحسانات نظراً للرَّمزية التي يحظى بها هؤلاء المشايخ عند عامة الناس، فإذا تتبّعنا ما ورد ذكره في الدفاتر الجبائية نجد قائمة طويلة بأسماء الشيوخ الذين كان لهم نصيبٌ من تلك الإحسانات نذكر منهم[1]:

الشيخ	وطنه	قيمة الهدية	السنة	الصفحة
المرابط محمد بن الأكحل	تبسة	50 ريالا	1173هـ	205
المرابط سي ابراهيم التبسي	تبسة	10 ريالات	1174هـ	206
المرابط بن عمر من أولاد سي إسحاق	//	20 ريالا	1175هـ	206
المرابط عثمان ولد الشيخ سيدي إسحاق	//	20 ريالا	1177هـ	//
الفقيه فرحات الونيسي	جبل زواوة	20 ريالا	1170هـ	247
الدرويش حسين بن عمارة	//	2 ريالات	1172هـ	//
المرابط سعيد الورتلاني	//	32 ريالا	1180هـ	//
المرابط سيدي يوسف الملياني	مليانة	30 ريالا	1173هـ	276
ولد الشيخ محمد بن يوسف صاحب الضريح	//	30 ريالا	1180هـ	//
الفقيه رجب التلمساني	تلمسان	10 ريالات	1184هـ	279
الفقيه سي عبد الله الغدامسي	غدامس	10 ريالات	1183هـ	292

[1] أ و ت، الدفتر الجبائي رقم، 2144، ص، ص 205،292.

النقيب محمد الغدامسي	غدامس	10 ريالات	1171هـ	292
الفقيه محمد بوعزيز القاسي	جربه	30 ريالا	1170هـ	3
الفقيه عبد الرحمان البكري	جربه	30 ريالا	1170هـ	3

وإذا تتبّعنا الكيفية التي صُرفت بها هذه الإحسانات نجد أنّها استهدفت العائلات الدينية ذات المكانة والجاه مثل عائلة أحمد بن يوسف الملياني[1]، وعائلة سي الونيسي وأولاد سي إسحاق، فعائلة السي إسحاق التي كانت تقيم بمدينة تبسة إستفادت طيلة الفترة الزمنية الممتدة من 1174هـ إلى 1188هـ (من 1760م إلى 1774م) من 11 إحسان، حيث أنّ هذه الإحسانات (الصدقات) كانت بمثابة عادة سنوية التزم بها بايات تونس اتجاه العائلة وهذا ما ورد في الدفاتر ففي سنة 1185هـ (حوالي 1771م)صرف 20 ريالا "عادة المرابط عثمان ولد إسحاق" وفي سنة 1188هـ صرف "30 ريالا إحسان للحاج يوسف ولد سي إسحاق عادته"[2]. وقد استمرت هذه الإحسانات تصرف على أبناء الأسرة ففي سنة 1194هـ (حوالي 1780م) صرف "20 ريالا أحسانا للمرابط مصطفى ولد عثمان بن إسحاق عادة والده"[3].

كما حرص بايات تونس على أن لا تكون صدقاتهم مخصّصةً لرجلٍ واحدٍ من الأسرة بحيث يزداد نفوذه الرّوحي والمادي سواءً داخل أسرته أو في الناحية التي يعيش فيها. بل شملت كذلك باقي العلماء والشيوخ من الأسرة الواحدة وربما هذا بهدف إضعاف الأسرة وضمان ولائها للبيت الحسيني وهذا ما لاحظناه، ففي سنة 1186هـ (حوالي 1772م) وُجّه إحسانٌ لشخصين في سنةٍ واحدةٍ من أولاد السي إسحاق هما: الحاج يوسف ولد سي إسحاق وإبراهيم ولد سي إسحاق، بل أنّها كانت (أي هذه الصدقات) تتقلب بين أفراد هذه العائلة.

3) التعاون في تأمين ركب الحجّ:

كان لركب الحج قداسةً خاصةً في نفوس الرّعية قبل الحكّام، لكنّه كان كثيراً ما يتعرّض أثناء المسير للكثيرٍ من الاعتداءات والمضايقات من اللّصوص والقبائل الممتنعة، وقد بذل حكّام الإيالات الكثير من الجهد لتأمين هؤلاء الحجّاج وتقديم التسهيلات لهم، إذْ يذكر لنا العياشي في رحلته (1661-1663م) كيف تدخَّل باشا مدينة طرابلس لقضاء حوائج الحجّاج فيقول :"منعنا البوابون طلباً

[1] ولد ما بين 1436م و 1442مبتوات واستقر بقلعة بني راشد واخيرا بمليانة ومنها سمّي بالملياني، وتوفي عام 931هـ، هو من أشهر علماء الجزائر في عصره تتلمذ على يده العديد من العلماء على غرار الصباغ الجد والحفيد وغيرهم كثير. للمزيد يُنظر: شنتوح ليليا، "الشيخ أحمد بن يوسف الملياني الصوفي"، حوليات جامعة الجزائر1، العدد: 32، ج1، 2018، ص، ص2015 ، 2018.

[2] أ و ت، الدفتر الجبائي رقم 2144، ص، ص 205 ، 208.

[3] أ و ت، الدفتر الجبائي رقم 2145، ص 165.

للمُسك... ثم دخلتُ أنا وأمير الرَّكب إلى باشا البلدة فكلَّمناه في ذلك، فأحسن وأفضل في المقال، فبعث بعض خُدّامه إلى البواب أن لا يعترض للحجّاج فيما أرادوا إخراجه، وذلك دأبه مع الحجاج، ألاّ يهتك لهم حُرمةً ولا يضيم لهم جانباً..."[1]، والظاهر من هذا القول أنّه ومن تمام تعظيم رَكْبِ الحجِّ فإنّ أمير الرَّكْبِ لم يجد مشقةً في مقابلة باشا طرابلس، بل إنّ الباشا نفسه عمل على تسهيل خروج ركْبِ الحج من طرابلس بإرسال من يأمر بواب المدينة بأنْ لا يعترض سبيلهم.

ومما يُظهر اعتناء الحكّام بركْبِ الحجِّ خاصةً، هو تعظيمهم الكبير لهذا الركْبِ، حيث أنّ الناس كانت تلتجئ إلى ركبِ الحجِّ هروباً من بطش الحاكم، وفي هذا الصدد يقول العياشي :"وكانت العادة أنّ من اشتدّ عليه المغرم من الرعية وأراد الخروج من البلد لا يتركونه إلا إن كان مع الركب"[2]، وقد بلغ تعظيمهم لركبِ الحجِّ إلى درجة أنّ هؤلاء الحكّام كانوا يزورون قوافل الحجيج للتّبرُّك بهم وللوقوف على مشاكلهم ، وأحياناً كانوا يدفعون الهدايا لبعض الحجّاج ففي سنة 1176 هـ (حوالي 1762م) دفع حاكم تونس إحساناً بقيمة 90 ريالاً لجماعة من الحجاج من أهل ورقلة كانوا قاصدين بيت الله الحرام[3].

أمّا الناصري فيذكر في رحلته (1709- 1710م) أنّه لما بلغوا مدينة طرابلس زارهم الباشا وكُتَّابه حيث يقول في هذا :"وورد علينا والي البلد البي (أي الباي)، والتقينا بذي السلطنة الدولاتي إبراهيم صابي وتردد إلينا الكتبة"[4]، ومن خلال ما جاء على لسان الناصري يمكن أن نستنتج شيئين : أولا أنّ والي المدينة هو الذي قام بزيارة الركب، وأنّ كتبته قد زاروا الركْب لمراتٍ عديدةٍ، أمّا الورثلاني (1766م) فيذكر حين دخولهم لمدينة طرابلس أنّه كان من جملة من ""أقبل إلينا ووفق لمحبتنا ... السيد علي باشا نجل الوالي محمد باشا"[5].

لم يتردَّد حكّام هذه الإيالات في تأمين ركب الحجّ من خلال محاربة اللّصوصية وإرجاع ما كان يُسرق لهم، فبالعودة إلى العياشي فإنّه يُقدِّم لنا صورةً حول صرامة والي مدينة طرابلس حين أمسك الحجَّاج بلصٍ حاول سرقة متاعهم :"فأمر الأمير بخنقه فخنق على باب المدينة، وترك هناك فكان نكالاً

[1] العياشي، المصدر السابق، ص 178.

[2] نفسه، ص 178.

[3] أ و ت، الدفتر الجبائي رقم 2144، ص 294.

[4] الناصري، المصدر السابق، ص 664.

[5] الورثلاني، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، تص: محمد بن أبي شنب، مطبعة بيير فونتانا الشرقية، الجزائر، 1908، ص 144.

لغيره"[1]. والناصري هو الآخر يذكر لنا أنّ باشا طرابلس أظهر نيته في استرداد ما ضاع للحجاج فيقول :" فأجابوا سمعا وطاعة وأظهروا الاعتناء بأجمال سرقت للركب"[2]، أمّا الورتلاني فينقل لنا كيف تعرّض ركب الحجّ الذي كان فيه للسّرقة أثناء مكوثهم في مدينة قابس حين أتى:" الأعراب فأغاروا على إبل الرَّكْبِ فنهبوا جملين..."، وبسبب ماحلّ بالرَّكْبِ قام الورتلاني مع أحد الحجّاج إلى أمير قابس يشكون له ما وقع لهم فقال الأمير:"لابأس عليكم فغدا إن شاء الله يرجع مالكم"، وفعلا تمّ إرجاع الجمال للركب[3].

إيالة تونس كان لها جهود كبيرة في ضمان أمن الحجّاج وغيرهم من المسافرين عبر الإيالات، وذلك من خلال التقرّب من زعماء القبائل الحدودية واستمالتهم بصرف الكثير من الإحسانات والهدايا إليهم، ويزوّدنا الدفتر الأرشيفي رقم 2144 بالأرشيف الوطني التونسي بلائحة طويلة بتلك الاحسانات لشيوخ ورجال القبائل الحدودية مثل شيوخ ورجال قبيلة وسالات الذين تحصلوا سنة 1173هـ (حوالي 1759م)على ما مجموعه 769 ريالا، وفي سنة 1172هـ (حوالي 1758م) تمّ تقديم ما مجموعه 2202 ريالا رجال وشيوخ قبيلة ماجر، وكان لقبيلة الحنانشة وشيوخ منطقة غدامس نصيب من هذه الاحسانات التي مسّت مختلف أفراد هذه القبائل الحدودية[4]، ومما لا شكّ فيه أنّ الهدف من ذلك هو استمالة هذه القبائل ومنعها من الاعتداء على القوافل المارة بأراضيها وكذا توفير الحماية لها إن هي احتاجت للمساعدة.

وفي سنة 1751م قام باي تونس بالإغارة على قبيلة النمامشة بسبب اعتدائها على ركب الحج المغربي وطاردها داخل في الأراضي الجزائرية وصولاً إلى الخنقة ووادي سوف وألحق بهم الهزيمة،[5]. إنّ هذا التدخّل سواءً من قبل تونس في الأراضي الجزائرية أو العكس سوف يتكرر في حالات كثيرة دون أن يترتب عنه توترٌ في العلاقات أوصراعٍ عسكريٍ بين الإيالتين، وهو ما يجعلنا نعتقد أنّه كان هناك شبه اتفاق بين الجارتين وأنّ مثل هذه الأعمال هي بهدف إخضاع القبائل وتأديبها ما يترتب عنه إقرار الأمن في المناطق الحدودية.

---

[1] العياشي، المصدر السابق، ص 177.

[2] الناصري، المصدر السابق، ص 664.

[3] الورثلاني، المصدر السابق، ص 127.

[4] أ و ت، الدفتر الجبائي 2144، ص 14، 162، 210، 292.

[5] عمار بن خروف، المرجع السابق، ص 146.

بالإضافة إلى توفير الحماية لركب الحجّ، فإنّ حكّام هذه الإيالات قد عملوا على ضمان راحة هؤلاء الحجّاج والتخفيف عنهم، فكانوا يسمحون لهم بالإقامة داخل المدن بحسب حاجتهم، كما كانت لهم حرية التنقل والبيع والشراء دون أنّ يدفعوا على ما يجلبونه من سلع أي مكس أو ضرائب، وقد كانت الإيالات متّفقة على إعفاء الحجّاج من كل الضرائب، وفي هذا الصدد فقد صدر فرمان من الباب العالي إلى باشا الجزائر سنة 1204هـ (حوالي 1789م) يؤكد إعفاء الحجاج وكلّ من لا يمتهن التجارة من هذه الضرائب والرسومات الجمركية، وكان هذا الإجراء معمولا به منذ القدم وقد تضمّنت الوثيقة أمراً بإبلاغ باقي الإيالات بذلك.[1]، ومما لا شكّ فيه أنّ هذا الأمر يشمل كلّ الحجّاج من مختلف الإيالات وإنّ هذا الفرمان جاء للتأكيد على ذلك.

بالإضافة إلى تأمين رَكْبِ الحجّ براً، فإنّ الإيالات لم تهمل ضمان أمن الحجّاج المسافرين عبر البحر إلى البقاع المقدسة، فكثيراً ما كانت سفن الحجّاج تتعرّض لحملات القراصنة، فيأسرون من بها من حجّاج، فلو أخذنا مثل ما ورد في رسالةٍ إلى بيالرياي الجزائر مؤرّخة في 11/ 05/ 976هـ (31 / 10 / 1568م) تضمّنت أمراً بالعمل على تحرير امرأتين تمّ أسرهما أثناء سفرهما إلى مكة المكرمة[2]. وفي سنة 1690م أرسل ديوان الجزائر مذكرةً إلى فرنسا يطلب منها إطلاق ثمانية حجّاج جزائريين أُسروا قبل سنة أمام مدينة تونس[3].

4) إحسانات بايات تونس إلى الأسرى المغاربة.

شكلت قضية الأسرى واحدةً من المسائل البارزة في تاريخ الحوض الغربي للمتوسط في العصر الحديث، وكغيرهم من الحكام فقد أولى بايات تونس إهتماماً بهذه القضية، لما لها من دورٍ في تحسين صورة السلطة الحاكمة لدى مختلف فئات المجتمع، وكذا في علاقاتها مع باقي الإيالات المغاربية، وإلى جانب الحرص على تحرير الأسرى التونسيين فقد قامت تونس بافتداء بعض الأسرى المغاربة وعلى وجه الخصوص الأسرى الجزائريين والطرابلسيين، فبالعودة إلى الدفاتر الجبائية رقم180 و2144 و 2145 ورد في الدفاتر الجبائية الثلاثة ذكر لـ 39 أسيرٍ مغاربيٍ قد تمّ الإحسان إليه، ولم تتضمن الدفاتر على لفظ الفدية أو الفداء أو ما يرادفهما وإنّما ورد لفظ إحسان مثل: "إحسان للرايس أحمد الكرغلي العنابي الأسير بمالطة"[4]، والمتعارف عليه أن لفظ إحسان يفيد معنى الهدية أو الخراج أو الصدقة، غير أنّ ما يدفعنا إلى القول أنّ معنى "إحسان" الوارد في هذه الدفاتر يفيد كذلك معنى الفدية والفداء، هي الصورة التي وظِّف فيها لفظ "إحسان

[1] أ.و.ج، خط همايون، العدد 8370، السنة 1204هـ، تعريب فكري طونة.

[2] أ و ج، دفتر مهم، رقم 70، الوثيقة 887، حكم رقم 2433، تع: محمد داود التيميي.

[3] جمال قنان، نصوص ووثائق...، المرجع السابق، ص 160.

[4] أ . و. ت، الدفتر الجبائي 2144، ص 205.

"فنجد أنه قُرن في حالات كثيرة بذكر اسم المستفيد وحالته والمكان الموجود فيه فمثلا :"إحسان لسالم بن علي الصفاقسي أسير مالطة" وفي مكان آخر فقد ورد حرف الجر الذي يفيد المكان مثل :"احسان لأحمد بن علي الصفاقسي أسير في مالطه"[1]، ومما لا شك فيه أنّ الهدية لا تكون لأسير مازال في الأسر بغير بلاد المسلمين، وعليه فإنّنا نرى أنّ هذه الإحسانات هي في الحقيقة أموالٌ قدّمها بايات تونس للافتداء أو للمساعدة في افتداء أسرى المسلمين في أوروبا.

ولقد تعدّدت الأطراف التي ساهمت في عمليات إفتداء الأسرى المسلمين، سواء من الفئات الشعبية أو الجهود الرسمية، فابن عظّوم في رسائله تحدّث عن الكيفيات التي كان يتمّ بها افتداء التونسيين، إمّا بأنّ يقوم الأسير بافتداء نفسه بنفسه، أو أن يقوم أقاربه بافتدائه وذلك بالاستعانة بالوسطاء والتجّار للقيام بالعملية مقابل مبلغ معين[2].

وكان للمحسنين ورجال الدّين الصوفيين مساهمةٌ في تحرير الأسرى التونسيين، ومن بين هؤلاء نذكر أبا الغيث القشاشي[3] الذي افتدى أسرى الحمامات حين هاجمها فرسان مالطة سنة 1602 ودفع في سبيلهم 18 ألف دينار وبقي مدانا بـ 400 دينار، وأهداه أحد المريدين بقسنطينة سرجين فباعهما وافتدى به الأسرى، وفي تاريخ 19 أفريل 1602 قام الشيخ القشاشي بافتداء الحاج الطرابلسي السوسي و معه امرأة تدعى "مُنا" كانا أسيرين في باليرمو[4]، وهنا تستوقفنا الحالتان لما تحتويه من مظاهر التضامن بين الفئات الشعبية للإيالات، والتي تتجسد في قيام المُريد الذي هو من قسنطينة بتقديم سرجين كصدقة للشّيخ القشاشي الذي كان معروفاً بفعل الخير، والثانية هو أنّ الشّيخ لم يميز بين الأسرى الذين حرص على افتدائهم فنجده يفتدي الحاج الطرابلسي السوسي والذي يتبيّن لنا من خلال اسمه أنّه من طرابلس الغرب ويقيم بسوسة.

ومن جهة أخرى فقد كان للسلطة التونسية دورٌ كبيرٌ في افتداء الأسرى التونسيين، ففي عهد عثمان داي[5] سنة 1610 تمّ السّماح لأسرى مالطيين بأن يُرسلوا من ينوبُ عنهم إلى مالطة، من أجل افتداء أتراك تونس مقابل إطلاق سراحهم[6].

---

[1] أ . و. ت، الدفتر الجبائي 2144، ص 2.

[2] أحمد قاسم، أوضاع تونس العثمانية على ضوء فتاوى ابن عظوم، شهادة التعمق في البحث، جامعة تونس، ص 161.

[3] هو الشيخ الصالح الصوفي الثري ابي الغيث القشاش (1551-1623) له زاوية تحمل اسمه زاوية القشاشين بقفصة، وهو صهر الشيخ تاج العارفين البكري. للمزيد يُنظر: محمد محفوظ، المرجع السابق، ص 117.

[4] أحمد قاسم، المرجع السابق، ص 162.

[5] هو داي تونس تولى الحكم بعد الداي موسى سنة 1017هـ (1609) توفي في 17 شوال 1019هـ(1610). للمزيد يُنظر: محمود مقديش، المصدر السابق، ص، ص 89، 90.

[6] أحمد قاسم، المرجع السابق، ص 164.

ويتجلّى لنا ذلك بوضوح من خلال تتبّعنا للمعاهدات التي وقّعتها الإيالة مع باقي القوى الأوروبية في مقدمتها فرنسا، فقد تضمّنت معاهدة أوت 1605 بنداً نصّ على تبادل الأسرى بين فرنسا وتونس، وحيث تمّ استعمال عبارة "الأتراك والمسلمين المسجونين يجب إطلاق سراحهم"[1]، وما يهمّنا في هذه الصياغة أنّ حكام تونس لم يشترطوا أنّ يكون الأسرى من تونس فقط بل أعطوا لأنفسهم الحقّ في تمثيل كل الأسرى المسلمين المتواجدين في فرنسا، لكن هذا الشعور بالتضامن مع الأسرى المسلمين على اختلاف أوطانهم سوف يتغير مع مرور الوقت، ففي معاهدة السّلم المؤرخة في 07 رمضان 1155 (1742) بين تونس وفرنسا، تضمنت بنداً نصّه ما يلي:" تعهد حاكم تونس أنّ يردّ جميع الفرنسيين الذين أُخذوا تحت سنجق الفرنسيين في البحر... وكذلك الوكيل(كذا) لزم نفسه على أنّ سلطانه يردُّ لحاكم تونس جميع الأسرى المسلمين الذين من تونس وعمالتها"[2]، وهنا نلاحظ أنّ المعنيين بالافتداء هم الأسرى المسلمين الذين يثبتون انتماءهم إلى تونس، هذا التحوّل في الشعور الرسمي التونسي لا يمكن تفسيره إلا من باب واحد وهو تراجع القوة البحرية التونسية الذي قابله تنامي قوة فرنسا.

وبالعودة إلى موضوع الإحسان إلى الأسرى المسلمين، فإنّ الدفاتر الجبائية تزوّدنا بقوائم بأسماء الأسرى الجزائريين والطرابلسيين الذين شملتهم هذه الإحسانات، والتي نوضحها في الجداول التالية:

الأسرى الذين تمّ الإحسان إليهم وفق ما جاء في الدفتر الجبائي رقم 2144:

اسم الأسير	موطنه	مكان الأسر	السنة	الصفحة
احمد بن علي الصفاقسي	صفاقس	مالطه	رجب 1179	2
الحاج سفيان الصفاقسي	//	//	1185 جمادى الأولى	2
أسير صفاقسي	//	---	1172	4
أسير صفاقسي	//	---	شعبان 1174	//
أسير صفاقسي	//	إسبانية	1178	//
علي بوصباح القرقيني	---	مالطه	26 رجب 1183	//
محمد بن علي (كذا) الصقاقسي	صفاقس	نابل	10 رجب 1184	//
احسان لسالم (كذا)	---	مالطه	14 رمضان 1184	//
حسين بن محمد الصفاقسي	الصفاقس	//	جمادى الأولى 1185	//
محمد بن الرايس (كذا)	---	//	رمضان 1185	//

[1] Rouard De Card ,Op.cit, p p113-114.

[2] أ و ت، السلسلة التاريخية H، الصندوق 11، الملف 59، الوثيقة 01.

سالم بن علي الصفاقسي	صفاقس	//	ربيع الثاني 1186	//
أحمد بن محمد القرقني	---	//	جمادى الثاني 1186	//
أسير جزائري	----	بر النصارى	الأربعاء 25 ربيع الثاني 1170	176
الرايس أحمد الكرغلي العنابي	عنابة	مالطة	2 رجب 1182 هـ	205
أحمد العنابي	عنابة	مالطة	2 رجب 1182 هـ	//
أحمد (نفوس) العنابي	عنابة	مالطة	25 شعبان 1184هـ	//
أحمد البوني العنابي	عنابة	قرطاجنة	صفر 1186هـ	//
الحاج محمد الجيجلي	جيجل	مالطة	23 ربيع الثاني 1187هـ	//
الحسن بن إبراهيم البجائي	بجاية	مالطة	26 حجة 1187هـ	//
محمد العنابي	عنابة	مالطة	17 محرم 1188هـ	//
رمضان العنابي من جيجل	جيجل	اسبانيا	15 رجب 1188هـ	//
مصطفى الحنفي العنابي	عنابة	مالطة	1188هـ	//
أسير من القل	القل	قرطاجنة	22 صفر 1189هـ	//
أسير من جيجل	جيجل	قرطاجنة	22 صفر 1189 هـ	//
محمد (الورديانى) العنابي	عنابة	-------	1189هـ	//
مصطفى بن الحسن الحنفي العنابي	عنابة	مالطه	غرة محرم 1190 هـ	//
امرأة من القل	القل	مالطا	7 شعبان 1190هـ	//
رمضان التلمساني	تلمسان	-------	27 رمضان 1182هـ	279
فاطمة التلمسانية	تلمسان	اسبانيا	ربيع الأول 1183 هـ	//
خليل التلمساني	تلمسان	مالطا	13 رمضان 1183هـ	//
أسير مستغانمي	مستغانم	-------	شوال 1173هـ	281
عمر المستغانمي	مستغانم	اسبانيا	04 ربيع الثاني 1183هـ	//
صالح بن محمد الغربي	مستغانم	جنوة	03 حجة 1189هـ	//

أما الدفتر الجبائي رقم 2145 فقد ذُكر فيه إسمان لأسيرين جزائريين تمّ الإحسان إليهما وذلك حسب ما يوضّحه الجدول:

اسم الأسير	موطنه	مكان الأسر	السنة	الصفحة
علي (كذا) صادق التلمساني	تلمسان	-------	30 محرم 1191	231
مصطفى التلمساني الحنفي	تلمسان	مالطة	1191	//

أما الدفتر الجبائي رقم 180 فقد وردت فيه اسماء أربعة أسرى استفادوا من هذه الاحسانات وهم كالتالي:

اسم الأسير	موطنه	مكان الأسر	السنة	الصفحة
صالح الجزايري	الجزائر	(جـــاء مـــن) مالطه	28 ذي الحجة 1186	178
محمد حسن الجزيري	الجزائر	-----	شهر رجب 1186	94
عبد الله بن عتيق الطرابلسي	طـــــرابلس الغرب	مالطه	28 ذي الحجة 1186	178
سالم بن محمد الطرابلسي	طـــــرابلس الغرب	(جـــاء مـــن) مالطه	شهر رجب 1186	94

من خلال المعلومات التي جمعناها من ما توفّر لدينا من الدفاتر الجبائية، فأنّه يمكن أنّ نلاحظ أنّ عدد الأسرى (تونسيين، جزائريين، طرابلسيين) الذين تمّ فداؤهم بلغ 39 أسيراً، والجدول التالي يوضح ذلك:

البلد	إيالة تونس	إيالة الجزائر	إيالة طرابلس الغرب
عدد الأسرى	12	25	02

نلاحظ من خلال ما سبق أنّ الأسرى الجزائريين شكلوا حصة الأسد من إجمالي الأسرى المذكورين في هذه الدفاتر الثلاثة. وأنّ جميع الأسرى المذكورين كانوا مسجونين في أراضٍ تابعة للعرش الإسباني، وبالخصوص المدن الإيطالية التي بلغ عدد الأسرى فيها 25 أسيراً، منهم 22 كانوا بجزيرة مالطة وربما ذلك راجع إلى قرب المسافة بين تونس والمدن الإيطالية وكذا لشهرة هذه المدن باعتبارها سوقا للأسرى.

أمّا بخصوص التوزيع الجغرافي للأسرى فنجد أنه من أصل 12 أسيراً تونسيا فإن 08 منهم من مدينة صفاقس، وهذا راجع للنّشاط البحري الذي تميّزت بها هذه المدينة، أمّا الجزائريون الذين تمّ افتداؤهم فإنّ 14 منهم من بايلك الشرق وبالخصوص من مدينة عنابة، التي بلغ عدد أسراها المفتدين10 أشخاص، أما

بايلك الغرب فبلغ عدد الأسرى المنتسبين إليه 08 منهم 05 من تلمسان. في حين بلغ عدد الأسرى الطرابلسيين اثنين فقط.

والملاحظ من خلال العدد الإجمالي للأسرى المستفيدين من هذه اللإحسانات والبالغ 39 أسيراً خلال 21 سنة، أنه عدد صغيرٌ مقارنة بأعداد المغاربة الموجودين في الأسر، وربما ذلك راجعٌ إلى ما عُرف عن الاسبان من تشدّدهم ورفضهم إطلاق سراح الأسرى المسلمين وذلك من أجل الاستفادة منهم كمجدفين في السفن أو عمال في الورشات وغيرها من المهن الشاقة، كما أنّ هذا العدد يمثل فقط ما ورد في الدفاتر الثلاثة دون غيرهما، وبالتالي فهو جزء يسير من مجهودات السلطات الرسمية التونسية في ما يتعلق بافتداء الأسرى، ونحن لا نستبعد أن يكون عدد الأسرى المغاربة الذين تمّ افتداؤهم بتبرعات وصدقات المحسنين في تونس أكبر من العدد الذي ورد ذكره في هذه الدفاتر.

- **غايات بايات تونس من افتداء أسرى الإيالات المغاربية:**

تميّزت العلاقات بين الإيالات الثلاثة خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين من 1170هـ إلى 1197هـ (1756م إلى 1783م) (وهي الفترة الزمنية التي تغطيها الدفاتر الجبائية) بالتأرجح ما بين السلام والصراع، وإن كانت العلاقات التونسية الطرابلسية أكثر ميلاً إلى الهدوء والسلام، فعلى النقيض من ذلك كانت العلاقات مع الجزائر أكثر توتراً، فتاريخ 1756م يصادف الحملة الجزائرية على تونس والكاف التي ترتّب عنها تغيير القيادة السياسية في تونس واستبدالها بقيادة جديدة تحت هيمنة الجزائر، ومنذ هذا التاريخ حرص بايات تونس الجدد على استرضاء الجزائريين وكسب مودّتهم تجنبا لمقاتلتهم، فنجد أنّ علي باي الثاني (1759-1782م) قد قدّم هدايا كبيرة في شكل إحسانات إلى الجزائريين[1]، وهي عادة دأب عليها أبناؤه من بعده. ونظرا لاختلاف موازين القوى بين الإيالتين فإنّ التونسيين قد اهتموا طيلة هذه الفترة بالحفاظ على علاقاتٍ حسنةٍ مع الجزائر لتجنّب الصراع معها وقد نجحت في ذلك بالرغم من كثرة الحوادث التي كان من شأنها أن تعكر صفو الأجواء بينهما.

وممّا لا شكّ فيه أنّ تلك الاحسانات التي قُدِّمت من أجل افتداء بعض الأسرى الجزائريين، لا تخرج عن كونها شكل من أشكال السعي التونسي لكسب مودة الجزائر والحفاظ على السلام القائم معها، لكن لا بدّ لنا أن نتساءل عن المعايير التي على أساسها تمّ اختيار هؤلاء الـ25 أسيراً جزائريا لفديتهم.

إنّ الدفاتر الجبائية التي بحوزتنا لا تذكر لنا المكانة الدينية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو العسكرية لهؤلاء الأسرى الجزائريين، أو علاقاتهم بالسلطة في تونس، وبالرغم من غموض هذه الجزئية الهامة، إلا أننا نستبعد من أن تكون عملية اختيار هؤلاء عشوائية وذلك لعدّة أسباب هي:

[1] عمار بن خروف، المرجع السابق ، ص 221.

- أنّ عدد الأسرى الـ25 الذين تمّ افتداؤهم هو قليل مقارنة بعددهم الكبير في السجون الأوروبية، وخاصة وأنّ العملية تمّت على امتداد حوالي 21 سنة.

- أنّ من بين الـ 25 أسيراً الذين تمّ افتداؤهم، فقط ثلاثة منهم قُرنت أسماؤهم بصفات تمكّننا من التعرف على مكانتهم، فنجد الأسير: الرايس أحمد الكرغلي العنابي والذي من المرجح من خلال كلمة الرايس أنه قائد سفينة جزائرية، أمّا الأسير الثاني وهو مصطفى بن حسن الحنفي العنبي، وآخر مصطفى الحنفي، والظاهر من ذكر المذهب الفقهي للأسيرين أنهما ذو مكانة دينية قد تكون الافتاء.

- وإنّ المتتبع لجلّ الاحسانات التي قدّمها بايات تونس يجد أنّها كانت موجّهة بالدرجة الأولى لشخصيات ذات مكانة في المجتمع الجزائري، وفي أحيانٍ كثيرةٍ كان هؤلاء المستفيدون من الهدايا يتمتّعون بمناصب دينية أو سياسية أو يحظون بمكانة اجتماعية، مثل الهدايا التي قُدّمت لشيخ الحنانشة، وتلك التي قُدمت للزوايا والمشايخ كزاوية خنقة سيدي ناجي، أو تلك الهدايا التي كانت ترسل بانتظام لبايليكات الجزائر[1]، وما الاحسانات التي خُصصت لافتداء بعض الأسرى الجزائريين إلا جزءٌ يسيرٌ من الخط العام الذي سار عليه بايات تونس بالإحسان إلى الشخصيات ذات المكانة أو التي تمارس مهنة أو سلطة حسّاسة.

- وإذا اتّفقنا على أنّ هذه الاحسانات كان الغرض منها كسب مودّة الجزائريين وعطفهم لأسباب سياسية كثيرة لسنا بصدد البحث فيها، فإنّ الغاية منها (أي تلك الاحسانات) لن تتحقق لو صُرفت على أشخاصٍ مجهولين لا يملكون القدرة على التأثير في مجتمعاتهم، وهو ما يعزّز ما ذهبنا إليه من أنّ هؤلاء الأسرى كانوا ذوي أهمية بحيث يخدمون الأهداف التونسية.

5) التعاون الإسلامي لنصرة مسلمي الأندلس:

تعتبر محنة مسلمي الأندلس حدثاً مهمّاً برز فيه الشعور التضامني لدى الإيالات المغاربية مع محيطها الإسلامي، سواءً بمواقفها الفردية أو الجماعية، فالسلطان العثماني أحمد الأول (1603- 1617م) وإيماناً منه بمسؤوليته في الدّفاع عن العالم الإسلامي قام بإرسال عامله إبراهيم أفندي إلى إنجلترا يرجو ملكها بأنّ يساعد في تحميل المورسكيين اللاجئين إليها في المراكب الإنجليزية ونقلهم سالمين إلى البلاد الإسلامية وهو الطلب نفسه الذي وجّهه إلى فرنسا والبندقية لمساعدة مسلمي الأندلس على الهجرة إلى البلاد الإسلامية، كما أمر والي الجزائر بنجدة وإغاثة الأندلسيين[2].

[1] أ . و. ت، الدفتر: 2144، ص 177- 189- 210- 302.

[2] غيلاني السبتي، دور البحرية الجزائرية والعثمانية في إنقاذ مسلمي الأندلس 1492 – 1609م، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، عد: 14، مارس 2015، ص 74.

ولعلّ الممارسات القمعية لمحاكم التفتيش الإسبانية ضدّ مسلمي الأندلس كانت وراء الموقف العثماني المشجع للهجرة، تلك الممارسات التي يصوّرها لنا صاحب كتاب نبذة العصر في ملوك بني نصر قائلا:" فزالت حرمة الإسلام عن المسلمين، وقُطِع لهم الأذان في الصوامع والاجتماع للصلوات في المساجد..." مثل هذه الممارسات دفعت مسلمي الأندلس إلى الهجرة "... وخرج أهل ألمرية في نصف يوم إلى تلمسان،.. وخرج أهل جزيرة صقلية في أربعة أيام إلى تونس والجزائر والقيروان، ... وخرج ما بقي من أهل غرناطة في خمسة عشر يوماً إلى بجاية ووهران وبرشد زوالة ومازونة ونفطة وقابس وسفاقس وسوسة... "[1]. ومما لا شك فيه أنّ قرب المسافة بين الأندلس وبلاد المغرب كانت وراء الهجرات الكبيرة للأندلسيين نحوه.

لم تتردّد إيالة الجزائر في تقديم العون إلى مسلمي الأندلس، فبعد فشل ثورة البشارات 1569 – 1570، عملت الجزائر على نقل المشاركين فيها إلى الضفة الجنوبية من المتوسط، بعد أن وضعت تحت خدمتهم عدة سفن سنة 1570، وفي سنة 1584 تمكّن حسن فانزيانو من نقل ألفي موريسكي وفي السنة الموالية توافد جموع من سكان كطالونيا إلى الجزائر[2].

وتقدر عدد الأسر الأندلسية التي استقرت في مدينة الجزائر بحوالي ألفي عائلة، وهو عدد كبير إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تركيبة الأسرة المسلمة، و نجح هؤلاء الأندلسيون من تكوين تجمعات سكانية في العديد من المدن الجزائرية على غرار مدينة شرشال وتنس وتلمسان ودلس وبجاية وعنابة والقليعة والبليدة وجيجل ومستغانم[3].

وقد قام حكام الجزائر بإقطاع الأراضي الخصبة للأندلسيين نواحي دار السلطان والبليدة وذلك بهدف الإستفادة من مهارتهم في هذا المجال، كما سهّلوا لهم الإندماج ضمن الحياة العامة في البلاد وذلك من خلال إشراكهم في مختلف المجالات بِنِية الإستفادة من مهاراتهم وخبراتهم، وهو ما قام به مصطفى قوصى باشا (1610- 1613م) حين استعان بالأندلسي "باسطة موسى" في جلب مياه عيون الحامة إلى مدينة الجزائر[4] ، وهناك حالات عديدة أين تمّ فيها الإستعانة بهؤلاء الأندلسيين للإشراف على مثل هذه الأعمال.

إنّ الحرية التي شعر بها الأندلسيون في البلاد المغاربية عامةً والجزائر خاصةً جعلتهم يمارسون مختلف النشاطات بكل أريحية، فأدخلوا العديد من الصناعات والزراعات إلى البلاد، وتملّكوا الأراضي والمحلّات

---

[1] مجهول، نبذة العصر في أخبار ملوك بني نصر، تح: الفريد البستاني، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ط 1، 2002، ص48

[2] ناصر الدين سعيدوني،" الأندلسيون المورسكيون بمقاطعة الجزائر" دار السلطان" أثناء القرنيين السادس عشر والسابع عشر"، حوليات جامعة الجزائر، مج 7، رقم 1، ص 108.

[3] أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر2، 2005 - 2006 ، ص 85.

[4] ناصر الدين سعيدوني، الأندلسيون المورسكيون...، المرجع السابق، ص 112.

وغيرها، وهذا يُبيّن لنا أنّ الإيالة متمثلة في السلطة وسكانها بشكل عام لم تعتبر أنّ هؤلاء الوافدين إليها غرباء يجب الاحتياط منهم، لكن كانت ترى فيهم أخوّة الدين التي تستلزم النصرة والمؤازرة، وهو ما سهّل إندماج هؤلاء الوافدين في البلاد، ففي مدينة الجزائر بنوا فيها لأنفسهم مسجدا عام 1633م وزاوية ملحقة به وأملاك موقوفة باسمهم تجاوز عددها 101 وقفاً[1].

سارت السلطة الحاكمة في تونس على نفس خطى الجزائر في معاملتها للأندلسيين مقدِّمة لهم العديد من التسهيلات قصد تشجيعهم على الهجرة والاستقرار في البلاد التونسية، منها إعفاء السفن التي تنقلهم من دفع الرسوم، وتمكينهم من الحصول على الأراضي الهامة. وكنتيجة لذلك استقر عددٌ هامٌ من الأندلسيين في البلاد التونسية حيث تشير المصادر إلى وجود 8 آلاف عائلة أندلسية في تونس سنة 1615م، وهو عدد كبير إذا ما أخذنا في الحسبان عدد أفراد كل عائلة، بل إنّ الأندلسيين قد عمّروا حيَّيْن في مدينة تونس هما :"حومة الأندلس" و "زقاق الأندلس"، وعمد حكام تونس على توطين الأندلسيين في منطقة الشمال الشرقي من البلاد وهي أغنى البلاد التونسية، وربما الهدف من هذا هو الاستفادة منهم للتوغّل في دواخل البلاد[2].

ويذهب بعض الكتاب التونسيين أنّ ما قام به عثمان باي (1593- 1610) ومن بعده يوسف باي (1610- 1637) من ترحيبهما بالأندلسيين، كان له أغراض سياسية تتمثل في رغبتهما من التقرب من الدولة العثمانية من خلال تأييدها في تضامنها مع المورسكيين من أجل تثبيت حكمهما في البلاد، وكذا رغبتهما في الاستفادة من خبرات الأندلسيين في مجالات عديدة لعل أبرزها خبرتهم الكبيرة في مجال الزراعة والعمارة والحرف وكذا مجال العسكرية[3].

ولقد استقر أغلب المهاجرين الأندلسيين في مدينة تونس وفي المناطق الخصبة القريبة منها في ثلاث مناطق رئيسية في الشمال التونسي وهي : على طول وادي مجردة، رأس كاب بون وساحل بنزرت، ولعل التفسير الأمثل لذلك هو الميل الكبير لهؤلاء المهاجرين إلى ممارسة حرفة الزراعة، وكذا رغبة بايات تونس في توطينهم في المناطق التي كانت دائمة التمرد[4]. وقد ترك حكام تونس لهؤلاء الأندلسيين حرية التصرف في إعمار المناطق التي استقروا بها على غرار مدينة "تستور" التي أقاموا بها مسجداً خاصاً بهم فيما عُرف "برحيبة

[1] فلة القشاعي موساوي، "أوقاف أهل الاندلس بمدينة الجزائر أثناء العقد العثماني"، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المج: 1، عد: 2، ص 166.

[2] عبد الحميد هنية، المرجع السابق، ص، ص 121 ، 122.

[3] Nizar Sayari et Hichem Rejeb, Origine du paysage andalou dans le nord-ouest tunisien Testour et son héritage morisque, Cahiers de la Méditerranée, 15-12-2009, p 320.

[4] Ibid. P 321.

الأندلس" عام 1610م وجعلوا لأنفسهم فيها حياً وبذلك أصبحت المدينة تضمّ أكبر عدد من المورسكيين في تونس[1].

إيالة طرابلس الغرب هي الأخرى كان لها حظٌ في استقبال الأندلسيين منذ هجراتهم الأولى، فمنذ سقوط غرناطة استقر ما يقارب ألف أندلسي بمدينة درنة التي كانت خالية، فساهموا في إعمارها ومارسوا بها حرفة الفلاحة، وقد قويت شوكة الأندلسيين في درنة لدرجة أنّ حاكمهم حسن بك زعيم الأندلسيين قاد قواته لغزو بنغازي التي نجح في دخولها، وهو ما أدخله في حرب مع السلطة الحاكمة في طرابلس الغرب التي جيشت الجيوش للقضاء على هذا التمرّد، وفعلا نجحت في ذلك سنة 1656م[2]. كما استقروا بمدينة طرابلس التي كان بها حوالي 60 منزلا للمورسكيين[3]، وبصفة عامة فإنّ استقرار المورسكيين بالأراضي الطرابلسية كان بنسبة كبيرة في المدن الساحلية كدرنة وبنغازي وطرابلس، وقد تمّ الاستعانة بهم في صفوف الجندية لما يتمتعون به من خبرات عسكرية، ولعل من أبرز الشخصيات الأندلسية التي كان لها شأن في الحياة العامة في الإيالة هي شخصية قاسم باشا الذي تولى حكم طرابلس الغرب (1630 - 1632) بعد مقتل مصطفى الشريف داي[4].

وبعد نهاية حكم قاسم باشا استقر مع أهله ومن معه من الأندلسيين ببرقة بعد أنّ حصل على فرمان من السلطان العثماني يُعيّنه فيه حاكماً على ذلك الإقليم، ومن بعده قام أبناؤه بمراسلة حاكم تونس بأنّ يُرسل إليه بعض العائلات الأندلسية، وفعلاً ذلك ما كان، حيث أرسل له 800 مزارع أندلسي كانوا مقيمين بتونس في أربعة مراكب، وصل ثلاثة منها إلى برقة، في حين استقرت الرابعة ببنغازي وكان ذلك في حدود سنة 1637م[5].

والملاحظ أنّ هذه الإيالات سارت على نفس الخطّ اتجاه القضية الأندلسية من خلال الترحيب بهم وتقديم مختلف التسهيلات لهم، سواء لشعورها بضرورة نصرة مسلمي الأندلس وكذا لغايات سياسة مختلفة، وقد تحّلت هذه الإيالات الأعباء المُترتبة عن دعمها لهؤلاء الأندلسيين من خلال ما تعرّضت له لعقود من الزمن من حملات اسبانية وأوروبية .

Nizar Sayari et Hichem Rejeb, Op.cit. P 321

[2] شارل فيرو، المرجع السابق، ص 156.

[3] نزيهة أبو القاسم الرجيبي، "أثر الهجرات المتوسطية في التغيير الديمغرافي والثقافي (الهجرة الأندلسية أنموذجا)"، المجلة الجامعة جامعة الزاوية، عد: 22، مج: 4، ديسمبر2020، ص 188.

[4] نفسه، ص 189.

[5] نفسه، ص 189 – 190.

خلاصة:

على الرّغم من كثرة الصدامات بين الإيالات الثلاثة وحالة الخوف المتبادل التي كانت سائدة بينها، إلاّ أنّ تلك الصدامات العسكرية لم تدم لفترات زمنية طويلة، ولم يترتّب عنها أيّ تغيير جغرافي يمسُّ بوجود كل إيالة، بل إنّ تلك الحروب كانت في أغلب الأحيان سببا في إعادة الاستقرار في المنطقة. كما بذلت هذه الإيالات جهودا كبيرة لاستغلال قدرتها العسكرية والمادية لفرض الأمن والاستقرار في المنطقة، كما حاولت كسب التعاطف الشعبي من خلال استغلال القضايا ذات الرمزية الدينية مثل تأمين ركب الحج والإحسان إلى الأسرى وتقديم الدّعم والتّضامن لمسلمي الأندلس.

الفصل الثالث

العلاقات الخارجية والتعاون البحري بين الإيالات الثلاثة

1) المواقف الموحدة للإيالات الثلاثة في التعامل مع القوى الأوروبية

2) العلاقات الخارجية للإيالات الثلاثة وانعكاساتها على علاقاتها البينية

3) التعاون البحري بين الإيالات

تمهيد:

في فترة تاريخية عرفت العديد من التحولات في المتوسط، والتي رمت بثقلها على الإيالات المغاربية، فإنّ هذه الأخيرة وجدت نفسها مجبرة على اتباع سياسات خارجية متقاربة، ويظهر لنا ذلك جلياً في عديد المواقف سواء بتحالفاتها مع الدولة العثمانية أو عبر قيامها بأعمال بحرية مشتركة. كل ذلك كان موجها ضدّ القوى الأوروبية التي لم تكن جاهلةً بضرورة إضعاف هذه الإيالات وتفكيكها حتى يسهل استغلالها لخدمة ذلك التحول التجاري الكبير الذي كان يشهده العالم.

1) المواقف الموحدة للإيالات الثلاثة في التعامل مع القوى الأوروبية

على الرغم من الصراعات الداخلية التي ميزت العلاقات بينها، إلاّ أنّ هذه الإيالات نجحت إلى حدٍّ بعيدٍ في السير على مواقف متقاربة ضدّ القوى المعادية، سواءً عبر العمل ضمن السياسة الخارجية العامة للدولة العثمانية، وأحيانا وفق ما تمليه عليها مصالحها الخاصة.

أ) المشاركة في الحروب العثمانية الأوروبية.

حرصت الدولة العثمانية على الاستفادة من القوة العسكرية التي تمتلكها الإيالات المغاربية في حروبها مع القوى الأوروبية. ففي الفترة الممتدة من 1638م إلى 1771م شاركت الإيالات المغاربية في الكثير من الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية ضدّ القوى الأوروبية، وجاءت أغلب هذه المشاركات بدعوةٍ من السلطان العثماني.

إنّ استجابة هذه الإيالات لطلب السلطان العثماني ليُعَبِّر عن وعيها لأهمية وضرورة مساندة البيت العالي في حروبه ضدّ القوى الأوروبية، وكذا فإنّ مثل هذا التعاون العسكري (النابع من تبعية تلك الإيالات للدولة العثمانية) ليَحفظ هيبة العالم الإسلامي ويصون أمنه واستقراره، ويُبقي على هيمنته على البحر الأبيض المتوسط. ففي مارس 1645م شارك الأسطول الطرابلسي والتونسي إلى جانب الدولة العثمانية في حربها ضدّ البندقية، وكان الأسطول الإسلامي يتكون من خمسة وأربعين قادساً وعشرين سفينة وعدة مراكب متنوعة، بينما لم يكن لدى أسطول البندقية سوى ست عشر سفينة وثمانية قوادس، لتنتهي المعركة لصالح العثمانيين[1]، وفي عام 1646م شاركت الإيالات –باستثناء الجزائر- في فتح جزيرة كريت، حيث أرسلت كل من تونس وطرابلس الغرب ثمانيّ قطع بحرية للمشاركة إلى جانب القوات العثمانية، ويعود سبب قيام الدولة العثمانية بفتح الجزيرة، إلى تعرض مركب كان على متنه أحد عمال السلطان ومعه العديد من الحجاج إلى الأسر من قبل قرصان مالطي، فأثار ذلك غضب السلطان فعزم على فتح الجزيرة لضمان أمن الطريق براً

[1] شارل فيرو، المرجع السابق، ص 155.

وبحرا[1]. وفي سنة 1717م دعت الدولة العثمانية الإيالات الثلاثة للمشاركة في حربها ضدّ النمسا، وطلبت 10 قليونات من الجزائر و05 من تونس و 03 من طرابلس الغرب[2].

وفي عام 1770م تعرض الأسطول العثماني للتدمير من قبل الأسطول الروسي، فاستنجدت الدولة العثمانية بالإيالات المغاربية، فأرسلت كل من تونس والجزائر بحّاريها، في حين لم ترسل طرابلس الغرب سوى قادسين فقط من أصل ستة كانت تملكهم، وذلك بسبب الأوضاع السيئة التي كانت تعيشها هذه الأخيرة[3]. أمّا في عام 1788م فقد قاد علي برغل الأسطول الجزائري والتونسي في الحرب التي خاضتها الدولة العثمانية حول جزيرة "مرتد" في الأرخبيل اليوناني[4]. وفي عام 1202هـ (حوالي 1787م) أرسل السلطان العثماني فرماناً إلى الإيالات الثلاثة يطلب فيها إرسال سفنٍ حربيةٍ: خمس من الجزائر وثلاث سفن من كل من تونس وطرابلس وأنّ تكون مجهزة كامل التجهيز، كما تضمّن الفرمان أمراً إلى بحارة الإيالات الثلاثة بضرورة مهاجمة السفن التجارية التابعة لروسا والنمسا[5].

إنّ التعاون العسكري بين الإيالات المغاربية والدولة العثمانية لم يقتصر فقط على المشاركة في الحروب بل كان يشمل مجالات أخرى كالعمل الاستخباراتي وإرسال الفنيين والمواد الضرورية للعمليات العسكرية، فبالإضافة إلى المساعدات العسكرية التي خصصتها تونس لمساعدة الدولة العثمانية في حربها ضدّ جزيرة كريت (1645- 1669)، فقد أرسلت إليها كذلك من يقومون بحفر الخنادق وتجهيز المتاريس وزودتهم بالأدوات اللازمة مثل المساحي والفيسان والقفاف وغير ذلك مما تدعو إليه ضرورة الحرب[6]، وفي سنة 1126هـ (حوالي 1714م) أرسلت الدولة العثمانية إلى الإيالات الثلاثة تبلغهم حاجتها من إلى 150 إلى 200 بحار، وطُلب من الجزائر 15 سفينة ومن تونس وطرابلس ثلاث سفن، كما طلبوا كذلك أن يرسلوا الفنيين والإخصائيين، وكان ذلك من أجل تحرير جزيرة مورة من البنادقة[7]. وكانت الدولة العثمانية عند الحاجة تلجأ لطلب المساعدة المالية من الإيالات التابعة لها، ففي عام 1201هـ (1786م) أرسل السلطان العثماني إلى كل من

[1] إبراهيم بك حليم، التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، ط 1، 1988، ص 138.
[2] عزيز سامح إلتر، المرجع السابق، ص 467.
[3] شارل فيرو، المرجع السابق، ص 122.
[4] أحمد سعيد الطويل، المرجع السابق، ص 106.
[5] أ و ج، خط همايون، علبة رقم 01، رقم 841، بتاريخ 1202هـ، تر: فكري طونا.
[6] محمود مقديش، المصدر السابق، ص 97.
[7] عزيز سامح إلتر، المرجع السابق، ص 465.

الجزائر وتونس يطلب منهما منح الدولة ألفين "كيرقجه" وكانت هذه الأموال المطلوبة لازمة لمواجهة الخطر الأوروبي[1].

وفي عام 1788م حاولت الدولة العثمانية أن تستفيد من حالة السلم والصداقة التي كانت بين الجزائر واسبانيا، حيث أرسل داي الجزائر بناء على طلب السلطان العثماني إلى ملك إسبانيا يطلب منه منع مرور السفن الروسية عبر مضيق جبل طارق باعتبار هذه الأخيرة في حرب مع الدولة العثمانية[2]، وفي رسالة أخرى مؤرخة في جويلية 1789 تضمنت نفس الموضوع، إذ تمّ الإشارة فيها إلى أنّ اسبانيا قد منعت السفن الروسية من المرور عبر مضيق جبل طارق في العام الذي سبق كتابة هذه الرسالة[3].

إنّ الحفاظ على هيمنة العالم الإسلامي على البحر المتوسط كانت أحد أهم الأولويات التي كانت تتطلب مشاركة كل الكيانات المشكلة له بكل ما تملكه من قوة، فلو أخذنا مثلا حرب الدولة العثمانية ضدّ البنادقة في عام 1714م سوف نجد أنّ مجموع ما أرسلته هذه الإيالات كان 21 سفينة، 15 منها تعود إلى الجزائر التي كانت بحريتها تمر بعصرها الذهبي، وإذا تتبعنا القوات التي أرسلتها طرابلس الغرب لدعم الأسطول العثماني خلال السنوات 1654 و1667 و1698 فقد بلغ تعدادها 11 سفينة و06 سفن و05 غليونات على التوالي، وهذا عدد كبير إذا ما علمنا أنّ تعداد الأسطول الطرابلسي كان يبلغ عام 1685م 11 سفينة فقط[4]، ومنه يُمكننا أن نقول أنّ طرابلس الغرب شاركت بأكثر من نصف أسطولها في مثل هذه الحروب.

على الرغم من التحمس الكبير الذي أبدته هذه الإيالات في نصرة ومؤازرة الدولة العثمانية، إلا أنّها كانت تتضرر بشكل كبير من الخسائر الناجمة عن مثل تلك الحروب، ففي سنة 1638م حلّت بعض السفن الجزائرية بتونس لاصطحاب السفن التونسية التي تمّ استدعاؤها من طرف الدولة العثمانية لحرب البنادقة والتي انتهت بهزيمة الأسطول العثماني في معركة ""فالونا""[5]، وقد تعرضّت القوات الجزائرية لخسائر كبيرة، وكانت هذه الحادثة سبباً في رفض البحارة الجزائريين المشاركة في حروب الدولة العثمانية إلاّ إذا ضَمِنت لهم التعويض عن الخسائر التي قد يتعرضون لها[6]. وهذا ما وقع حين رفضت الجزائر المشاركة إلى جانب الدولة العثمانية في حربها ضدّ جزيرة مالطة فقرّر السلطان العثماني معاقبة باشا الجزائر حيث أرسل مبعوثين من

---

[1] أ و ج، خط همايون، علبة رقم 01، رقم 1123، تاريخ 1201هـ، تر: فكري طونة.

[2] يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا 1500 – 1830، دار البصائر للنشر والتوزيع،الجزائر، 2009، ص 139.

[3] نفسه، ص 145.

[4] أحمد سعيد الطويل، المرجع السابق، ص 49 – 50.

[5] عطية محمد، الصراع ...، المرجع السابق، ص 66.

[6] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 52.

قِبله إلى الجزائر وأمرهما بإلقاء القبض على علي شاوش (المعروف بعلي بيتشين)، وقد كاد ذلك أن يتسبب في ثورة عارمة في البلاد[1].

ولم تكن هذه التحالفات باتجاه واحد فقط، وإنّما كانت مُتبادلة بين الدولة العثمانية وإيالاتها، ففي عام 1647م حين هاجم فرسان مالطة ميناء الجزائر، وقتلوا 200 شخص وأسروا 150آخر وأطلقوا سراح 150 أسيراً، كان ردّ الجزائر أن هاجمت سفن المالطيين بصحبة الأسطول العثماني في عام 1648م، وكدعم من السلطان العثماني فقد أرسل لهم 60 ألف سلطاني ذهبي ومجموعة من المراكب البحرية[2]. بالإضافة إلى مشاركتها في الحروب فإنّ الدولة العثمانية كانت تحاول أن تُشرك وتُطلع الإيالات الثلاثة بما تعقده من اتفاقيات سلام مع القوى الأوروبية، ففي سنة 1119هـ (حوالي 1707م) أرسل السلطان العثماني فرمانا يعلمهم بالصلح الذي عقده مع البندقية، ويلزمهم بالسماح لرعايا هذه الأخيرة بالتحرك ضمن ممتلكات الدولة العثمانية برا وبحرا[3].

وفي أواخر سنة 1729 عملت الدولة العثمانية على أن تجبر الإيالات الثلاثة الالتزام بنصّ المعاهدة التي وقعتها مع النمسا سنة 1137هـ (حوالي 1724م)، فقبلت كل من تونس[4] وطرابلس الغرب، في حين رفضت إيالة الجزائر[5]، ونظرا لقبول داي تونس بنص المعاهدة فقد أرسل السلطان العثماني فرمانا بإبقاء أمير أمراء تونس في منصبه، أمّا في الجزائر فقد أصرّ دايها على رفض شروط المعاهدة للمرة الثانية، مطالبا بإدراج بنود تلائم الجزائر، فكان ردّ السلطة العثمانية بأن أصدرت فتوى ضدّ داي الجزائر وأرسلت فرمانا إلى مختلف الأقاليم التابعة لها تضمن عدم تزويد بحّارة الجزائر بما يحتاجونه، وكذا منعهم من الاقتراب من السواحل، بل أشار الفرمان على أنّ السلطان العثماني عازم على حرب الجزائر[6]. كما كان للدولة العثمانية جهود كبيرة في إقناع الإيالات الثلاثة بضرورة توقيع معاهدة سلام مع إسبانيا[7].

إنّ التكتل العسكري الإسلامي تحت لواء الدولة العثمانية كان ضرورة تفرضها التحديات العديدة التي كانت تواجه العالم الإسلامي، فهو تكتل ديني غير مشروط، نجح إلى حدٍّ بعيدٍ في مواجهة الأخطار الأوروبية في مقدمتها البندقية والخطر الروسي والفرنسي والاسباني، بل وكانت فرصة لهذه الإيالات لإثبات ولائها

---

[1] عزيز سامح إلتر، المرجع السابق، ص 369 – 370.
[2] يحي بوعزيز، علاقات...، المرجع السابق، ص 74.
[3] عزيز سامح إلتر، المرجع السابق، ص 458.
[4] ألفونص روسو، المرجع السابق، ص 172.
[5] عزيز سامح، المرجع السابق، ص 476- 477.
[6] نفسه، ص 478- 480.
[7] ميكال دي ايبالسا، المرجع السابق، ص 41.

للسلطان العثماني، هذا الأخير الذي لم يكن يبخل عليها بالعطايا والهدايا ويُسهل لها جمع المجندين من الأناضول حيث كان الباب العالي من يشرف على عملية تجنيد العساكر وإرسالهم إلى الإيالات الثلاثة[1].

وكانت الدولة العثمانية لا تتردّد في تقديم المساعدات والذخيرة اللازمة للإيالات، والتي كانت تشمل المدفعية والحديد والأموال[2] وغيرها[3]، بالإضافة إلى قيامها بإكرام وتشريف بحّارة تلك الإيالات مثل ما حدث عام 1205هـ (حوالي 1790م) حين صدر فرمان سلطاني إلى قبطان باشا بأن يصطحب بحارة الجزائر وتونس حين وصولهم إلى الميناء إلى الحضرة الهمايونية لإلباس كل واحد منهم خُلعةً إكراما وإعزازا، وذلك مقابل الجهاد العظيم والخدمات الجليلة التي قدّموها للدولة[4].

ب) توحيد السياسات الخارجية للإيالات اتجاه القوى الأوروبية:

إن تقلب العلاقات بين ضفتي المتوسط خلال العصر الحديث، كانت السمة البارزة، حيث خضعت العلاقات للمصالح التي كانت تربط بين مختلف القوى. وما يُميز علاقة الإيالات المغاربية مع مختلف القوى الأوروبية، هو ذلك التوافق الزمني فيما بينهم في إعلان الحرب أو السلم. ولتوضيح ذلك سوف نستعرض في الجدول التالي التسلسل الزمني لجزء من المعاهدات التي وقعتها الإيالات المغاربية مع بعض القوى الأوروبية[5] .

السنوات	إيالة الجزائر	إيالة تونس	إيالة طرابلس الغرب
فرنسا	1666م – 1679- 1684 -1689- 1690 – 1694 -1714- 1764 -1790- 1800 -1801.	1665 – 1672 – 1685 -1691 – 1710- 1720- 1742- 1765- 1770- 1790- 1795- 1802.	1681- 1692- 1720- 1801.
انجلترا	1622- 1682م- 1730م	1716م	1658م- 1662م- 1676م
هولندا	1622م- 1679م -	1616م - 1728م	
اسبانيا	1785م	1791م	1784

[1] أ و ج، خط همايون، علبة رقم 04، رقم 57095، بتاريخ 1211هـ، تر: فكري طونا، ص 1 – 2.

[2] أ و ج، خط همايون: رقم: 15619، بتاريخ 1209هـ، تر: فكري طونا، ص 1.

[3] عزيز سامح إلتر، المرجع السابق، ص 479 – 480.

[4] أ و ج، خط همايون، علبة رقم 05، رقم 55725، بتاريخ 1205هـ، تر: فكري طونا.

[5] Rouard De Card, , Op.Cit.

الو م أ	1795م	1797م	1796م

من خلال المعطيات التي يقدمها لنا الجدول، نلاحظ :

أنّ كثرة هذه المعاهدات راجع للأهمية التي شكلتها هذه الإيالات في الحوض الغربي للمتوسط وتزايد نشاطها البحري، مما جعل القوى الأوروبية تتسابق للفوز بمعاهدات السلم معها. وقد كان للطرف الفرنسي مكانة خاصة، حيث استأثر بجزء هام من العلاقات الخارجية لهذه الإيالات.

وجود تقارب زمني في توقيع المعاهدات بين الإيالات و الأطراف الأوربية، والذي يُقدّرُ في حدود سنة إلى سنتين في أغلب الأوقات، هذا التزامن في توقيع المعاهدات وتشابهها من حيث البنود يجعلنا نعتقد أنّ هذه الإيالات كانت حريصة على اتباع سياسات خارجية متقاربة، وذلك بالسير على خط واحد وموقف واحد سواء في السلم أم الحرب. وهذا ما يُفسر لنا توسط هذه الإيالات لدى بعضها البعض من أجل توقيع معاهدات السلم المختلفة مع القوى الأوروبية [1].

ومن أجل تحليل أكثر لهذه المعطيات سوف نقوم بتسليط الضوء على ذلك التوافق الذي ميّز هذه الإيالات مع كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا.

✓ المواقف الموحدة اتجاه إسبانيا:

يرتبط اسم إسبانيا بتلك الحملات الصليبية التي قادتها خلال القرنين 15 و 16م ضدّ العالم الإسلامي والبلاد المغاربية عامة، وكنتيجة لذلك فإنّ العلاقات ما بينها وبين الإيالات المغاربية تميزت بالصراع والتوتر وكثرة الحملات المتبادلة.

فطيلة الفترة الممتدة من مطلع القرن 17م إلى أواخر القرن 18م، حافظت الإيالات الثلاثة على عدائها لإسبانيا، ويتجلى ذلك في كثرة حملاتها ضد السفن الإسبانية، ولعلّ أول معاهدة سلم مع إسبانيا كانت بينها وبين طرابلس الغرب عام 1685م، إلا أنّها لم تدم إلاّ ستة أشهر فقط، حيث نقضه الطرابلسيون وأعلنوا الحرب من جديد ضدّ الإسبان [2].

[1] حول هذا الموضوع أُنظر: الصفحة 151 من هذا العمل.

[2] طاهر التومي، علاقات الإيالات المغاربية العثمانية مع اسبانيا ما بين 1520 – 1792، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بالعباس، 2018 -2019، ص 435 – 442 -448 -450.

إنّ التحول في العلاقات بين الأطراف المغاربية والإسبانية جاء كنتيجة لنجاح إسبانيا في توقيع معاهدة سلم مع الدولة العثمانية عام 1782م، هذه الأخيرة التي سوف تسعى إلى حثّ الأوجاق المغاربية على توقيع معاهدات سلام مع الإسبان[1]. والجدول التالي يُوضح تواريخ عقد المعاهدات:

	تاريخ توقيع المعاهدة مع إسبانيا
الدولة العثمانية	1782م
إيالة طرابلس	1784م
إيالة الجزائر	1785م
إيالة تونس	1791م

ولقد أدّت الجزائر دوراً هام في التوسط لدى التونسيين لصاح الإسبان، من أجل تيسير مهمة الوصول إلى اتفاق مُرضٍ للطرفين، ففي رسالة مؤرخة في 1785م أكّد فيها وكيل الخرج إلى أن الجزائر تسعى جاهدة إلى إبرام الصلح بين تونس وإسبانيا[2]، وفعلاً هذا ما كان ففي رسالة مؤرخة في 1786م من مصطفى خوجة الوزير الأول التونسي إلى وكيل الحرج بالجزائر، أبلغه فيها أنّه قد بلغته رسالته التي حملها إليه الحاج سليمان، وأنّ حمودة باشا يتمنى أنّ يحضر المفاوض الإسباني إلى تونس من أجل إبرام الصلح[3]. وفي رسالة أخرى مؤرخة في 26 مارس 1785م أكّد فيها وكيل حرج الجزائر للإسبان أنّ صلح تونس والاسبان يجب أنّ يتم على يد الجزائر، وأنّ داي الجزائر وجّه رسالة إلى باي تونس بأن لا يُخالف أمره في قضية الصلح[4].

- **المواقف المشتركة اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية:**

تعود البدايات الأولى لظهور المصالح الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط إلى ما قبل تاريخ استقلالها، حيث كانت تتلقى الدعم والمساندة من قبل فرنسا، وحسب ما ورد في مراسلة أمريكية مؤرخة في 30 ديسمبر 1780م فإنّ البحر الأبيض المتوسط قد شكّل مجالا حيويا هاما للتجارة الأمريكية، حيث إنّ سُدُس ما كانت تصدّره من قمحٍ وأرزٍ وسمكٍ كان يلقى رواجا كبيرا في المنطقة، ونتيجة لذلك ارتفع عدد السفن الأمريكية

[1] ميكال دي ايبالسا، المرجع السابق، ص 41.

[2] يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية...، المرجع السابق، ص 63.

[3] نفسه، ص 71.

[4] نفسه، ص 79.

المبحرة فيه من 80 إلى 100 سفينة ، ليزداد معها حالات تعرضها للأسر[1]، هذا الأمر دفع بحكومة هذه البلاد سنة 1779م إلى إرسال لجنة مهمتها عقد اتفاقيات سلام مع الإيالات المغاربية[2].

إنّ أول معاهدة سلم وُقِّعت بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر كانت في 5 سبتمبر 1795[3]، ويذكر وليم شالر "William Shaler" أنّ داي الجزائر وعد أن يساعد الولايات المتحدة الأمريكية في عقد معاهدات صلح مع كل من إيالة تونس وإيالة طرابلس الغرب[4]، وقد كان للجزائر دور في التوسط لدى باقي الإيالات لتوقيع اتفاقية سلام مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا الصّدد أكّد داي الجزائر للأسير الأمريكي كاثكارت "Cathcart" بأنّه سوف يستعمل نفوذه لدى تونس وطرابلس الغرب لتمكين الولايات المتحدة الأمريكية من توقيع اتفاقيات سلام معهما[5]، ويُؤكّد لنا ذلك ما ورد في مراسلة أمريكية مؤرخة في22 ماي 1796م التي تشير إلى وجود: "هدنة تربطنا مع هذا البلد تصل مدتها إلى 9 أشهر قمرية... وقد تمّ إبرامها بناء على وساطة من داي الجزائر وممثله الحاج علي بتونس، وقد تلقى هذا الأخير هدية ثمينة مقابلة تأثيره"[6]، بل إنّ كاثكارت يشير إلى أنّ داي الجزائر قدّم شروطا إلى المبعوث الأمريكي تتعلق بالسلام مع تونس، وقد تضمنت هذه الشروط جزءاً هاماً من الذخيرة والصواري والكوابل وحبال السفن والهدايا وغيرها، ليتم توقيع معاهدة فعلية طويلة الأمد في 28 أوت 1797[7]. وهو التأثير نفسه الذي سوف تمارسه الجزائر في طرابلس الغرب، فقد ورد في البند الأول من اتفاقية الصداقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وطرابلس الغرب ما يلي:

"رغبة في السلام والصداقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والباي وأهالي طرابلس، اتفق الطرفان على إقامة سلام دائم بينهما، بضمانة من داي وإيالة الجزائر"[8]. وما يؤكّد على دور الجزائر ومكانتها عند إيالة طرابلس أنّ هذه المعاهدة قد تضمنت في بندها 12 أنّه في حالة نشوب خلاف بين الطرفين فإنهما يلجآن

---

[1] وليم شالر، مذكرات وليم شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816 -1824، تع – تح –تق: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 30 -31.

[2] عديدة الشارف، المرجع السابق، ص 19.

[3] منصور عمر الشتيوي، المرجع السابق، ص 70.

[4] وليم شالر، المصدر السابق، ص 130.

[5] كاثكارت، المصدر السابق، ص 186.

[6] علي تابلات، تونس تعترف بالولايات المتحدة الأمريكية 1797، حوليات جامعة الجزائر، مج: 11، عد: 1، 1998، ص 215.

[7] نفسه، ص 228- 235.

[8] عديدة الشارف، المرجع السابق، ص 125.

إلى داي الجزائر الذي يتعهد بالفصل في القضية بكل عدل، كما يتعهد الطرفان بالرضوخ إلى قراراته، وقد وُقِّعت هذه المعاهدة في 4 نوفمبر 1796، ثم قدّمت لداي الجزائر للتوقيع عليها في 3جانفي 1797م[1].

وفي مراسلة أمريكية مؤرخة في 12 ماي 1800 ورد فيها أنّ باشا طرابلس رأى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تعامله معاملة أقل مقارنة بكل من الجزائر وتونس، وأنّ باشا طرابلس قد قبل وساطة الجزائر ووقع مع الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية سلام[2]. وقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في توقيع معاهدة سلام مع طرابلس الغرب في 4 نوفمبر 1796م، جاءت موادها مشابهة لما ورد في الاتفاقية السابقة مع الجزائر[3].

ج) الموقف الموحد من الحملة الفرنسية على مصر 1798.[4]

كانت سنة 1798م إيذاناً بنهاية ذلك التوازن الذي ساد لفترة طويلة بين الدولة العثمانية والغرب الأوروبي، فلأول مرة ومنذ القرن 16م تمكنت دولة أوروبية وهي فرنسا من احتلال ولاية عثمانية والمتمثلة في مصر، وهو ما شكل صدمة معنوية وحضارية للمسلمين خلال تلك الحقبة. لمس المسلمون أثناء هذا الغزو تلك الهوة ما بين التطور الكبير الذي تعرفه فرنسا وأوروبا عامة، وبين ذلك التراجع الذي كان العالم الاسلامي يتخبط فيه.

من جانب آخر فإن هذه الحملة قد عرّت العالم الإسلامي من هيبته التي كانت ترعب القوى الأوروبية، وكشفت عن مدى التفكك والضعف الذي أصاب جسد الخلافة العثمانية، واللّذان انتقلا عبر الزمن إلى إيالاتها في الحوض الغربي للمتوسط، والتي وجدت نفسها أمام توسع فرنسي، ليس فقط في البحر الأبيض المتوسط وإنّما في عمق العالم الإسلامي، فكان هذا السلوك الفرنسي العدائي يستلزم من الباب العالي ومعها الإيالات المغاربية التصرف السريع لمواجهته، إلاّ أنّ هذه الإيالات الثلاثة كانت في موقف صعب يفرض عليها التصرف بشكل يراعي مصالحها الكثيرة مع فرنسا وفي الوقت نفسه يحفظ لها علاقتها الرمزية والدينية بالدولة العثمانية، وهذا ما يدفعنا إلى البحث في استراتيجية إيالات الحوض الغربي للمتوسط في التعامل مع الحملة الفرنسية على مصر 1798-1801.

---

[1] كولافو لايان، ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القرمنالي، تر: عبد القادر مصطفى المحيشي، مركز دراسة جهاد الليبين ضدّ الغزو الإيطالي، طرابلس، ليبيا، ط1، 1988، ص، ص 219، 222.

[2] منصور عمر الشتيوي، المرجع السابق، ص 110.

[3] عديدة الشارف، المرجع السابق، ص 45.

[4] نظرا لتشعب العلاقات الفرنسية مع الإيالات وعمقها، ارتاينا أن نُسلطّ الضوء على الحملة الفرنسية على مصر وموقف الإيالات منها، كونها حادثة تخدم الموضوع من جوانب عديدة، وتوضح لنا قدرة هذه الإيالات على تنسيق جهودها فيما بينها وبين الدولة العثمانية.

✓ أسباب الحملة الفرنسية على مصر:

إنّ البحث في العوامل التي كانت وراء الحملة الفرنسية على مصر لا يمكن إلاّ بإدراك حقيقة الأوضاع الفرنسية من جهة، والأهمية التي شكلتها مصر من جهة أخرى.

إنّ هذه الحملة جاءت لتعبر عن رغبة عامة لدى حكومة الإدارة في فرنسا في تدمير القوة الإنجليزية، من أجل أن تنفرد فرنسا بزعامة القارة الأوروبية، ففي 16 أوت 1797 كتب بونابرت رسالة إلى حكومة الإدارة نصها كالتالي:" لن يمر وقت طويل حتى ندرك أنّنا- لكي ندمر إنجلترا فعلا- يجب أن نستولي على مصر"[1]، لكن لماذا مصر وهي التي تبعد عن فرنسا بمسافة تقارب 3 آلف كم، في حين تُركت إنجلترا العدوة اللدود والتي لا يفصل بينها وبين فرنسا سوى بحر المانش (حوالي 50 كم)؟.

ومن أجل أخذ صورة كاملة حول هذه الحملة، يجب أن نعرف أنّ الهدف الرئيسي للفرنسيين هو توجيه ضربة للإنجليز، ولأجل ذلك قامت حكومة الإدارة (الفرنسية) عقب نجاح نابليون في توقيع اتفاقية "كمبو-فورميو" في 17 أكتوبر 1797[2]، في تجهيز جيش لغزو إنجلترا[3]،لكن هذا الجيش أصبح يعرف بجيش الشرق، إنّه الجيش الذي سوف يقوم بغزو مصر. ويمكن تلخيص الأسباب التي كانت وراء دفع الفرنسيين إلى تغيير وجهتهم كالتالي:

- تزايد القوة البحرية الإنجليزية خاصة بعد نجاحها في إلحاق الهزيمة بالبحرية الاسبانية في 1797/02/14، ثم بالبحرية الهولندية في 11 أكتوبر من نفس السنة.
- التفوق البحري الإنجليزي مقارنة بالفرنسي من حيث العدد والعتاد.
- التفوق البحري الإنجليزي في المحيط الأطلسي (بالخصوص بحر المانش) الذي كان يقابله تفوق بحري فرنسي في المتوسط، وهذا ما حاول الفرنسيون استغلاله للتصرف بحرية في المتوسط وتأمين حملتهم في الشرق.
- ضخامة تكاليف الحملة وما قد يترتب عنها من تحالف أوروبي ضدّ فرنسا[4].

---

[1] هنري لورنس وآخرون، الحملة الفرنسة على مصر بونابرت والإسلام، تر: بشير السباعي، شينا للنشر، القاهرة، مصر، ط1، 1995، ص 29.

[2] هو صلح تم توقيعه بين فرنسا والامبراطورية النمساوية المجرية وقد تضمن بنودا علنية وأخرى سرية. للمزيد يُنظر: أ.ج. جرانت و هارولد تامبرلي، أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين 1789-1950، تر: بهاء فهمي، ج 1، مطابع دار الكتاب العربي، القاهرة، مصر، ص148.

[3] Pascal CYR, L'expédition militaire de Bonaparte en Egypte (1798-1799), Mémoire de maîtrise en histoire, Université de Sherbrooke, Le 20 mars 2001, P 16.

[4] Ibid., P P 16-20.

كانت تلك هي الأسباب العسكرية التي كانت وراء تغيير وجهة الحملة إلى مصر، لكن لا بدّ لنا من التعرف على الأهمية التي شكلتها مصر حتى تصبح حجر الزاوية في الصراع الفرنسي الإنجليزي.

في الحقيقة لم تكن مصر بالنسبة لإنجلترا تشكل أهمية كبيرة بل إنّ أهميتها ولدت في اللحظة التي قررت فيها فرنسا غزوها، ذلك حين أرادت فرنسا أن تحول تجارة الهند من الطريق البحري عبر رأس الرجاء الصالح إلى البحر الأحمر ثم عبر القوافل الصحراوية إلى موانئ المتوسط، وبذلك يسيطر الفرنسيون على تجارة الهند، الأمر الذي من شأنه إضعاف التجارة الإنجليزية خاصة وأنّ إنجلترا كانت تسيطر على حوالي 85% من تجارة الهند[1].

من جهة أخرى فإن حكومة الإدارة كانت تسعى إلى حماية تجارتها في الشرق عبر السيطرة على مصر بعد أن سيطرت إنجلترا على رأس الرجاء الصلاح، بل إنّ الفرنسيين كانوا يسعون إلى جعل مصر قاعدة لزعزعة السيطرة الإنجليزية في الهند[2].

إضافةً إلى ذلك فإنّ تاليران[3] Talleyrand قد لمّح في تقريره لحكومة الإدارة إلى ما تمتلكه مصر من مقومات اقتصادية يمكن استغلالها حيث أشار إلى الموارد الزراعية الكبيرة لمصر وما يمكن أن تنتجه من الحبوب والخضر والأرز والقطن والسكر وغيرها من المحاصيل، كما تطرق إلى أهمية مصر في التجارة الصحراوية القادمة من أعماق إفريقيا[4]. عامل آخر كان يشجع الفرنسيين لغزو مصر وهو أنّ احتلال مصر سوف يمنح الأسطول الفرنسي في المتوسط فرصة كبيرة للمناورة ضدّ الأسطول الإنجليزي القوي[5].

يذهب بعض الباحثين إلى تقديم أسباب أخرى للغزو الفرنسي لمصر، إذ يعتبرون أنّ حكومة الإدارة أرادت التخلص من الجنرال الطموح بونابرت وذلك بإبعاده خارج أوروبا، وآخرون ربطوا الحملة على مصر بشخصية بونابرت الطموحة للأمجاد[6]، إلاّ أنّ مثل هذه التفسيرات تُفقد مصر أهميتها الحضارية

---

[1] هنري لورنس، المرجع السابق، ص 27.

[2] محمد عبد الستار بدري، المواجهة المصرية الأوروبية في عهد محمد علي، دار الشروق، مصر، ط1، 2001، ص 49.

[3] هو شارل موريس تاليران تولى منصب سفير فرنسا في لندن سنة 1792، ليتولى بعد ذلك منصب وزيرة الخارجية منذ سنة 1797.
للمزيد يُنظر:
Félix Alcan, Eugéne Plantet, Correspondance des Beys de Tunis et des consuls de Frances avec la cour 1577-1830, T:3, éd : Paris, 1899, P324 .

[4] Pascal CYR, Op.cit., P P 24-25.

[5] محمد عبد الستار البدري، المرجع السابق، ص 49.

[6] كمال حسنة، العلاقات العثمانية الفرنسية من الحملة الفرنسية على مصر إلى معاهدة المضائق 1798-1841، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر2، 2016-2017، ص 56. (غير منشورة)

والاقتصادية، تلك الأهمية التي تمكنت حكومة الإدارة وتاليران ونابليون وغيره من الشخصيات الفرنسية[1] من إبصارها ومحاولة استغلالها لصالح فرنسا، وفي هذا الصّدد كتب نابليون إلى تاليران ما نصّه :"إنّه إذا ما وجدت فرنسا نفسها مضطرة لقبول خسارتها في مناطق أخرى في العالم، فإنّه سيتعين عليها العمل على امتلاك مصر"[2]. في الحقيقة أنّ هذه الحملة كانت موجهة ضدّ إنجلترا إلاّ أنّ تاليران ونابليون نجحا في إقناع حكومة الإدارة بتوجيه الحملة ضدّ مصر وذلك بتقديم الأسباب الموضوعية لذلك.

- ✓ **سياسة فرنسا اتجاه الايالات العثمانية في الحوض الغربي للمتوسط قبيل الحملة 1789-1798:**

تعرضت فرنسا بعد سنة 1789م إلى حصار قاري خلق لها متاعب اقتصادية واجتماعية وحربية كبيرة ومتعددة الجوانب، وهو ما أثقل كاهل الحكومات الفرنسية المتعاقبة، التي وجدت نفسها أمام تحدٍ مهم يتمثل في إيجاد متنفس يخفف من حدة تلك الأعباء.

وإن كانت العلاقات الفرنسية الأوروبية خلال هذه الفترة قد تميزت بالعداء الشديد، فإنّ علاقاتها الخارجية مع إيالات الحوض الغربي للمتوسط (الجزائر، تونس، طرابلس الغرب) قد تميزت بنوع من التقارب والهدوء، وهو تقارب يمكن القول عنه إنّه استراتيجي يخدم كل الأطراف، ففرنسا المغضوب عليها أوروبيا وجدت في هذه الإيالات متنفسا اقتصاديا هاما يوفر لها المواد الأولية خاصة الغذاء، بالمقابل فإنّ الإيالات العثمانية رأت أنّ استمرار الصراع الأوروبي من شأنه أن يضعف القوى الأوروبية ويشغلها لمدة من الزمن عن محاربة الإيالات، بل إنّ هذا الوضع سوف يخدم المصالح التجارية لإيالات الحوض الغربي للمتوسط.

إنّ المتتبع للعلاقات الفرنسية مع الإيالات العثمانية في الحوض الغربي للمتوسط، سيجد أنّ فرنسا عملت على تماسك العلاقات الودية بينها وبين الإيالات، فوقّعت معاهدتين مع تونس، الأولى في جوان 1790م والثانية في 25 ماي 1795م[3]، وكانت المعاهدة الأولى اقتصاديةً بامتياز في حين جاءت المعاهدة الثانية لتنظم النشاط البحري العسكري الممارس من الدولتين.

أمّا مع الجزائر فقد وقعت فرنسا ثلاث اتفاقيات من أجل حماية مصالحها في الإيالة، فجاءت الاتفاقية الأولى في 29 مارس 1790 وهي مشابهة للاتفاقية التي وُقّعت مع تونس في نفس السنة، والتي من شأنها حماية

---

[1] من الشخصيات الفرنسية نذكر القنصل الفرسي "ميور Miore" سنة 1780 والقنصل "ماجلون Magallon" هذا الأخير الذي راسل حكومته منذ سنة 1790 يحثها للتدخل في مصر لكن دون جدوى. للمزيد يُنظر: Pascal CYR, Op.cit., P 22 .

[2] محمد عبد الستار البدري، المرجع السابق، ص 49.

[3] Rouard De Card, Op.cit., p p 199-202.

السواحل الفرنسية من نشاط البحرية المغاربية، تلاه اتفاق ثاني في 23 جوان 1790، ثم اتفاق ثالث في 20 ماي 1793 والذي جاء لإقرار وتثبيت جميع المعاهدات التي كانت موقعة بين الجزائر والنظام القديم في فرنسا[1]. أمّا مع طرابلس الغرب فقد عقدت فرنسا معاهدة واحدة في سنة 1793 أكدت من خلالها الحفاظ على علاقات الصداقة بين الطرفين[2].

ما يمكن ملاحظته في هذه المعاهدات أنّها جاءت لضمان استمرار الامتيازات الفرنسية في الايالات الثلاثة، وفي نفس الوقت لحماية التجارة الفرنسية والموانئ الفرنسية لأجل التخلص من الحصار الاقتصادي المفروض على فرنسا.

وفي الوقت الذي كانت فيه فرنسا حريصة للحفاظ على العلاقات الودية مع الضفة الجنوبية للحوض الغربي للمتوسط، فإنها كانت في الوقت عينه تُحضّر لمخططات عدائية ضدّ مصر كجزء من صراعها ضدّ إنجلترا، إذ أمِلت فرنسا أن تضرب المصالح الإنجليزية في الهند وذلك باحتلال مصر والسيطرة على الطرق التجارية.

في 19 ماي 1798 أبحرت السفن الفرنسية من ميناء تولون باتجاه مصر بعد أن تم التحضير الجيد للحملة تحت قيادة نابليون بونابارت[3]، وفي تاريخ 07 جوان من نفس السنة رست قطع الأسطول الفرنسي أمام سواحل جزيرة مالطة وخلال أيام فقط وبالضبط في العاشر من نفس الشهر نجحت القوات الفرنسية في السيطرة على الجزيرة بعد مقاومة ضعيفة من جنودها[4].

إنّ السيطرة الفرنسية على جزيرة مالطة لم تكن وليدة الصدفة، إنّما كانت نابعة من رغبة نابليون بونابارت في تأمين خطّ المواصلات البحري لجيشه الذي يربطه بفرنسا لضمان وصول الإمدادات اللازمة للحملة، وكذا من أجل حماية السفن الفرنسية من أيّ غارات محتملة من البحرية المغاربية، فأصبحت جزيرة مالطة بمثابة قاعدة عسكرية متوغلة في الضفة الجنوبية للمتوسط لمراقبة تأمين خط المواصلات الفرنسية ومراقبة الايالات العثمانية المغاربية.

في السياق ذاته فإنّ نابليون قد جعل من أولوياته لضمان نجاح حملته هو ضمان حياد الإيالات المغاربية أو كسبها إلى جانبه، ومن أجل ذلك قام في 15 جوان 1798 بمراسلة القناصل الفرنسيين في الإيالات

[1] جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830، دار هومه، الجزائر، 2010، ص، ص 388، 390.

[2] Fawzia Matrud, Les Relations Franco-Tripolitaines a L'époque De Youssef Pacha, Entre 1795 Et 1832, Thèse De Doctorat, Université D'orléans , 2 Avril 2013, P 54.

[3] Pascal CYR, Op.cit.,, P 52.

[4] IBID. P P 54, 58.

الثلاثة من أجل إعلامهم باستيلاء فرنسا على جزيرة مالطة، وبضرورة احترام المالطيين باعتبارهم رعايا فرنسيين، كما طلب نابليون من الإيالات إطلاق الأسرى المالطيين، بالمقابل ومن أجل إظهار حسن النوايا قام نابليون بإطلاق حوالي 200 أسير مسلم كانوا في مالطة[1].

في الوقت الذي كان نابليون يُظهر فيه حسن النوايا اتجاه هذه الايالات، فإنّ رسالته التي أشارت إلى تحريره للأسرى المسلمين في مالطة، قد تضمنت في نفس الوقت تهديدا لهذه الإيالات، فنجده قد طلب من قنصله بطرابلس الغرب أن: "لمّح ليوسف القرمنالي بأنّ فرنسا التي احتلت مالطة في ثلاثة أيام، سيكون في وسعها معاقبته"[2] إن هو فكر في القيام بأيّ عمل معادٍ ضدّ فرنسا. هذا التهديد هو نفسه الذي وُجّه إلى باشا تونس[3] حمودة باشا[4]، ونفهم من هذا أنّ نابليون كان يريد بشدة التعرف على ردّة فعل الإيالات، قبل أن يبحر إلى مصر حتى لا يتفاجأ بهجوم خاطف منها.

وهنا لابدّ لنا من التساؤل: ألم يكن هذا التهديد لوحده كافيا لتنبيه هذه الإيالات بخطورة المخططات الفرنسية؟ ألم يتساءل حكام هذه الإيالات عن نوع العمل الذي سوف تقوم به فرنسا والذي سوف يترتب عنه قيام هذه الإيالات بأعمال عدائية ضدّها؟

أمام الانتصارات الكبيرة التي حققها نابليون في إيطاليا، والسرعة الكبيرة التي سقطت بها جزيرة مالطة المنيعة، وأمام التهديد الفرنسي للإيالات، فإنّ كل من باشا تونس وطرابلس قد تعاملوا بنوع من المهادنة مع الطرف الفرنسي، ففي تونس قام حمودة باشا بالتعبير عن فرحه بسقوط جزيرة مالطة بيد الفرنسيين، وفي الوقت نفسه قام (تحت التهديد الفرنسي) بإطلاق سراح الأسرى المالطيين البالغ عددهم 66 أسيراً، كما عبّر للقنصل الفرنسي عن حرصه على بقاء العلاقات ودية بين البلدين[5].

وإن كانت هذه استراتيجية نابليون في تعامله مع الإيالات، فلابد لنا أن نتساءل كيف تعاملت هذه الإيالات مع البدايات الأولى من هذه الحملة.

---

[1] Fawzia Matrud, Op.cit., P 282.

[2] عبد الكريم الوافي، يوسف باشا القرمنالي والحملة الفرنسية على مصر، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، طرابلس ، ليبيا، ط 1، 1984، ص، ص 109، 110.

[3] Jamel Ben Tahar, « Les stratégies de la Régence de Tunis durant l'expédition d'Égypte », Égypte/Monde arabe , éd : CEDEJ, P 162.

[4] حمودة باشا خامس بايات تونس، ولد سنة 1759، تولى حكم تونس في عهد والده سنة 1777، توفي سنة 1814. للمزيد يُنظر: ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ص 11.

[5] Eugéne Plantet, Correspondance ... de Tunis, T 3, op.cit., P 355.

والظاهر أنّ هذه الإيالات فضّلت التزام الحياد اتجاه الحملة الفرنسية حفاظاً على مصالحها الكثيرة معها، وما يدعم ذلك أنّها لم تبدي أيّ استعدادات عسكرية لحماية شواطئها من أيّ تهديد فرنسي، فنجد في رسالة وجهتها الحكومة الفرنسية إلى باشا تونس تعبر له فيها عن امتنانها لعدم وقوع صدام بين البحرية الفرنسية البالغ عددها 300 سفينة والبحرية التونسية أثناء إبحار الأسطول على مقربة من الشواطئ التونسية[1]. بل إنّ حكام هذه الإيالات خاصة في تونس وطرابلس الغرب (بحكم قربهما من جزيرة مالطة) قد أصيبا بالفزع والذهول لما بلغتهم أخبار سقوط هذه الجزيرة الحصينة، وهذا ما يفسر استجابتهما السريعة للتهديدات الفرنسية التي عقبت سقوط الجزيرة.

وانطلاقاً من الأعراف الشائعة في العلاقات بين الدول فإنّ تواجد قوة عسكرية معادية على مقربة من دولة ما فهو بمثابة عمل عدائي يستوجب ردا وتوضيحا لتجنب أي صدام بين القوتين، بل إنّه لمن غير الدهاء والسياسة أن تكون دولة ما على جهل بأهداف تلك القوة وغاياتها. إنّ هذه الصورة المليئة بسوء التعامل مع هذا الوضع الطارئ في المتوسط ومالطة بالخصوص الذي تميزت به الإيالات الثلاثة، ليُعبر لنا عن قصور في مفهوم الأمن في تصور هؤلاء الحكام الذين رضوا بسقوط أعدائهم في مالطة بيد عدوة أكثر قوة منهم، خاصة وأن فرنسا كانت تحمل أطماعا توسعية برزت منذ الحروب النابليونية في إيطاليا. فبسقوط مالطة فقدت هذه الإيالات جزء من أمنها وسيادتها حيث أصبحت تتلقى تهديدات صريحة من طرف الفرنسيين.

الملاحظ في المراسلات الفرنسية مع كل من الجزائر وتونس وطرابلس الغرب أثناء الحملة على مالطة، تبين لنا أنّ هذه الإيالات لم تكلف نفسها عناء طلب التوضيح من فرنسا بخصوص أهداف الحملة ومستقبلها، وهذه سقطة أخرى وقعت فيها الإيالات الثلاثة التي فقدت زمام المبادرة وظهرت منذ البداية في صورة اللامبالي أو المتخاذل، الأمر الذي أكسب فرنسا الجرأة على تهديدها في ما بعد.

وبناء على ما سبق فنقول أنّ الحملة ظلت مجهولة الوجهة والأهداف بالنسبة للإيالات العثمانية في الحوض الغربي للمتوسط، إلى أن قام القنصل الفرنسي في طرابلس الغرب "ألفونس جيس Alphonse Guys"[2] بمفاتحة يوسف باشا القرمنالي بخصوص وجهة هذه الحملة قبل وقوعها بأيامٍ، وكان هدفه من ذلك "جس" نبض الباشا القرمنالي، ولكي يشعره بأنّه محل ثقة لدى فرنسا بهدف كسب ودّه[3]. وعليه نقول أنّ باشا

---

[1] Eugéne Plantet, Correspondance ... de Tunis, T 3, op.cit.,, P 352 .

[2] هو بيير ألفونس جيس عين قنصلا لفرنسا في طرابلس الغرب سنة 1793، توفي في عام 1812. للمزيد يُنظر:

Eugéne Plantet ,Correspondance ... Tunis, T 3, Op.cit. , P 325.

[3] عبد الكريم الوافي، المرجع السابق، ص 114.

طرابلس كان على دراية (ولو بوقت قصير) بأهداف الحملة الفرنسية ووجهتها، فهو كان يحوز على معلومات هامة كان الباب العالي وإنجلترا يلهثان للحصول على مثلها، لكننا لا نسجل رد فعل قوي من باشا طرابلس بل إنّ موقفه تميز بالكثير من الغموض.

في الأول من جويلية من عام 1798 تم الإنزال الفرنسي بسواحل مدينة الاسكندرية[1]، وكان لهذا الحدث أثره الكبير على المسلمين، ولم تتأخر الدولة العثمانية في الإسراع لإعلان الحرب على فرنسا، داعية في سبيل ذلك كل إيالاتها إلى إعلان الحرب على فرنسا، فكان لذلك أثر كبير في تغيير سياسات هذه الإيالات اتجاه الحملة الفرنسية على مصر.

✓ **ردود الفعل الرسمية لإيالات شمال إفريقيا من الحملة الفرنسية على مصر:**

لم يكن موقف الإيالات اتجاه الحملة الفرنسية حازما بالشكل الذي اعتدناه في السابق، أين كان التضامن بين الأقاليم الإسلامية حاضرا وبقوة، بل إنّ موقف هذه الإيالات تميز بالكثير من التقلّب، ولولا التهديدات العثمانية التي ساندها ضغط كبير من الفئات الشعبية لكان موقف هذه الإيالات أكثر تخاذلا.

أ. موقف إيالة الجزائر:

الجزائر باعتبارها أقوى إيالات شمال افريقيا كان يربطها علاقات قوية بفرنسا، وهو ما جعل موقفها غير ثابت اتجاه الأحداث، خاصة وأنّ الجزائر كانت دائنة لفرنسا بمبالغ مالية كثيرة، إضافة إلى أنّ الحملة الفرنسية تزامنت وسعي الجزائر للإفراج عن بعض سفنها التي وقعت في الأسر من طرف الفرنسيين[2]، فكان لأي خطوة عدائية من طرف الجزائر ضدّ فرنسا من شأنها أن تهدد المصالح الجزائرية المذكورة.

إنّ أول ردّ فعل للجزائر ضدّ الحملة الفرنسية هو ذلك الذي يُخبرنا به شريف الزهار حيث إنّه لما بلغت أخبار سقوط مصر بيد الفرنسيين إلى مسامع مصطفى باشا استدعى (أي باشا الجزائر) القنصل الفرنسي وسأله عن ذلك، فكان ردّ القنصل بأنّهم استولوا عليها، فغضب الداي وأمر بتقييد كل قناصل فرنسا بالجزائر، إلاّ أنّ هذا الموقف لم يدم طويلا حيث سيتراجع الباشا عن موقفه ويطلب بإطلاق سراحهم[3].

إنّ بقاء الجزائر بعيدة عن الأحداث لم يكن خيارا يملكه حكامها، فبعد أشهر من نزول القوات الفرنسية بمصر، أرسل السلطان العثماني فرمانا إلى الداي مصطفى مؤرخ في 1213هـ (في منتصف أوت

[1] Pascal CYR, Op.cit., P 62.

[2] فاطمة درعي، الجزائر والثورة الفرنسية 1789- 1815، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بالعباس، 2008-2009، ص 176. (غير منشورة)

[3] الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 76.

1798م) يخبره فيها بأنّ الباب العالي قد أعلن الحرب ضدّ فرنسا ويطلب من الداي مصطفى الحذر وضرورة تحصين مدينة الجزائر، كما دعاه إلى إرسال السفن إلى البحر لاعتراض السفن الفرنسية، إلاّ أنّ داي الجزائر لم يستجب إلى هذا الفرمان، بل إنّه سوف يُوبخ باي قسنطينة وقائد عنابة لقيامهم بإجراءات ضدّ المصالح التجارية الفرنسية[1]. وما يؤكد على استمرار العلاقات الفرنسية الجزائرية خلال الأشهر الأولى من احتلال الفرنسيين لمصر، هو لجوء إحدى السفن الفرنسية إلى ميناء عنابة بعد فرارها من الأسطول الإنجليزي، حيث وجّه الداي أوامره إلى قائد ميناء عنابة بعدم التعرض للسفينة الفرنسية المذكورة[2].

وقد حاول "جمال قنان" إعطاء تفسير لذلك الغموض الذي طغى على الموقف الجزائري بقوله إنّ داي الجزائر قد وضع شروطا للعثمانيين من أجل الدخول في الحرب ضدّ الفرنسيين، واستدل على ذلك بكثرة الزيارات والمراسلات التي كانت بين السلطان العثماني وداي الجزائر.

وفي ظل توتر الأوضاع وتزايد الضغوطات العثمانية قررت الجزائر إعلان الحرب على فرنسا، ففي 21 ديسمبر 1798 تم حجز الرعايا الفرنسيين بما فيهم القنصل "مولتيدو[3] Moltedo" [4]، كما أمر الديوان بمصادرة أملاك الوكالة الإفريقية بعنابة وتخريبها وتعطيل الكثير من نشاطاتها، من بينها إيقاف مشروعها المتمثل في تعديل مرسى الخروب في ميناء عنابة[5]، كما قام باي قسنطينة باحتجاز مدير الشركة الفرنسة وعمالها البالغ عددهم ما بين 500 إلى 600 شخص وجهوا إلى الجزائر[6]، هذا إضافة إلى مصادرة الكثير من أملاك الشركة الإفريقية في الجزائر والتي قدرت بـ12،2008 قرش قوي[7]. إلاّ أنّ ظروف حجزهم لم تكن قاسية ولا حتى طويلة، فقط تمّ طمأنتهم بأنّه سوف يتم إطلاق سراحهم بمجرد عودة المبعوث العثماني، وفعلا وبعد شهر ونصف من الاحتجاز تمّ اطلاق سراحهم[8].

---

[1] جمال قنان، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1790-1830، ANEP، الرويبة، 2005، ص 97.

[2] فاطمة درعي، المرجع السابق، ص 177.

[3] دومنيك ماري مولتيدو عين قنصلا عاما بالجزائر في ماي 1798. للميد يُنظر: زكية زهرة، التنافس الفرنسي الإنكليزي على الجزائر وموقف الباب العالي منه 1792- 1830، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص73. (الهامش)

[4] Eugéne Plantet ,Correspondance … D'alger, T 2, Op.cit, P487

[5] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص ص 225-225.

[6] زكية زهرة، المرجع السابق، ص73.

[7] جمال قنان، نصوص ووثائق …، المرجع السابق، ص 289.

[8] جمال قنان، العلاقات الجزائرية …، المرجع السابق، ص 100.

وعلى الجانب الحربي فقد أخذت السفن الجزائرية تهاجم السفن الفرنسية، ففي 25 ديسمبر خرجت ست سفن جزائرية للبحث عن السفن الفرنسية، كما وجّت رسائل إلى والي تونس وطرابلس الغرب وكذا سلطان المغرب يبلغهم موقف الجزائر ويدعوهم إلى التضامن مع الدولة العثمانية[1].

إنّ قيام الداي بمراسلة باقي الإيالات ليُعبّر عن رغبة في بعث ذلك الحس التضامني الذي كان راسخا لدى العالم الإسلامي، من أجل اتخاذ مواقف موحدة ومتقاربة اتجاه فرنسا. ومن مظاهر التعاون العسكري الذي تمّ بين الإيالات، هو السماح لسفن بعضها البعض باللجوء إلى موانئها بعد قيامها بحملات عسكرية ضدّ فرنسا، ففي جانفي 1799 لجأت سفينة جزائرية إلى تونس بعد استيلائها على سفينة جنوية على متنها مواطنين فرنسيين، وتمّ اقتياد السفينة إلى ميناء نابل التونسي ليتّم الإبحار بها إلى وجهة مجهولة. وفي أفريل 1799 تمكن البحارة الجزائريون من الاستيلاء على سفينة عسكرية فرنسية كان على متنها 270 جندي و12 امرأة والكثير من الأطفال، ففي بداية الأمر تمّ التوجُّه بالسفينة إلى ميناء تونس أين تمّ إنزال من بها من جنود وإرسالهم إلى الجزائر براً، في حين تمّ الإبقاء على النساء والأطفال في تونس[2].

ورغم الضغوطات العثمانية إلاّ أنّ موقف الجزائر العدائي ضدّ فرنسا لم يدم طويلا، حيث سوف تعود العلاقات الجزائرية الفرنسية إلى طابعها السلمي بتوقيع هدنة ثم معاهدة سلام في 30 سبتمبر 1800، ممّا أعاد احياء النشاط التجاري للفرنسيين في الجزائر[3].

وستتواصل الضغوطات العثمانية على الجزائر، فبتاريخ 10 شعبان 1215هـ (26 ديسمبر 1800م) ورد إلى الجزائر فرمانا عثمانيا يُعبّر عن غضب السلطان من سلوك الجزائر المهادن لفرنسا، إذ تضمّن تعبيرا عن غضب السلطان من إطلاق داي الجزائر لقنصل فرنسا بعد سجنه لشهر فقط، وكذا عدم مهاجمة السفن الجزائرية للسفن الفرنسية، إضافة إلى عدم التضييق على الفرنسيين في ما يتعلق بحصولهم على الذخيرة[4].

لقد ساهمت عوامل عديدة في تغيير الموقف الجزائري، إذ فسّر "جمال قنان" هذا الموقف المتقلب للسلطات الجزائرية، بوجود شخصيات في هرم السلطة لم تكن مقتنعة بالقطيعة مع فرنسا، وفي مقدمتهم الخزناجي ووكيل الحرج إضافة إلى الداي مصطفى نفسه. فقرار الحرب اتخذه الديوان كتعبير عن الشعور العام لدى الرعية المتضامن مع المصريين والذي لم يكن من الممكن الوقوف في وجهه[5].

---

[1] فاطمة درعي، المرجع السابق، ص 179.

[2] Eugéne Plantet ,Correspondance ... Tunis, T 3, op.cit. , P 373, 384.

[3] زكية زهرة، المرجع السابق، ص 80.

[4] الوثيقة رقم 65 / 3190، مكتبة الحمامة، ص 01.

[5] جمال قنان، العلاقات الجزائرية ...، المرجع السابق، ص 100.

وفي تاريخ 21 جانفي 1801 وصل فرمان آخر من الباب العالي يتضمن أوامر جديدة إلى داي الجزائر جاء فيها الدعوة إلى إعلان الحرب ضدّ فرنسا، وبالرغم من قبول الداي مصطفى لأوامر السلطان العثماني إلاّ أنّه لم يطبّقها بحذافيرها، فقام بإعلان الحرب على فرنسا في 24 جانفي 1801 وطلب من القنصل الفرنسي أن يغادر الجزائر هو وبقية الرعايا الفرنسيين، وكان عددهم 140[1] . وبعد مرور حوالي ثلاثة أشهر من إعلان الحرب ضدّ فرنسا، قام الداي مصطفى بإرسال رسالة إلى نابليون بتاريخ 31 أفريل 1801 يوضح فيها أنّ إعلانه للحرب كان واجبا دينيا، طالبا منه الوقوف إلى جانب الجزائر في حالة تعرضها إلى عدوان عثماني إنجليزي[2].

ب. موقف إيالة تونس:

وصلت إلى حمودة باشا رسائل من الباب العالي تُعلمه بوقائع الحرب مع فرنسا وتستنهضه للقطيعة معها، إذ يذكر ابن أبي الضياف أنّ القطيعة وقعت في 25 ديسمبر 1798، لكنّها لم تكن بالشكل الذي أراده الباب العالي من احتجاز الرعايا الفرنسيين ومصادرة أملاكهم، حيث كان ردُّ حمودة باشا على ذلك، أنّ "الفرنسيس القادم منهم لبلادنا إنّما قدم بأمان صلح لا يخفى"، ولذلك لم يقم بمصادرة أموالهم معللا ذلك بأن أغلبها في شراكة مع التونسيين وأنّ مصادرتها سوف يضر بالتجار التونسيين[3].

وتأكيداً على الموقف التونسي الودّي اتجاه الفرنسيين فإنّ القنصل الفرنسي دوفواس[4] Devoize يُضيف أنّه قد تمّ توفير الحماية له وللرعايا الفرنسيين في تونس ولم يذكر أي إشارة لسجنهم أو الاعتداء عليهم، بل أضاف إلى أنّ حمودة باشا قد اعتذر منه وأبلغه أنه قد أُجبر على إعلان الحرب، وتضمنت الرسالة كذلك إشارة إلى أنّ حمودة باشا قد أعلن الحرب اقتداء بداي الجزائر[5]، وهذا ما لا يدع لدينا مجالا للشك على وجود اتصالات بين الإيالتين لتوحيد المواقف بينهما ضدّ فرنسا.

في ظلّ القطيعة التونسية الفرنسية وخلال الأشهر الأربع الأولى من سنة 1799 تمكن البحارة التونسيون من أسر حوالي 170بحارا فرنسيا كانوا على متن سفن تجارية تابعة لفرنسا[6]. إلاّ أنّ الموقف التونسي العدائي اتجاه فرنسا لن يستمر طويلا، حيث سوف يتمكن القنصل الفرنسي من توقيع هدنة مع

---

[1] زكية زهرة، المرجع السابق، ص 82.

[2] نفسه، ص، ص 82، 83.

[3] أحمد ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ص 32.

[4] هو جاك فليب دوفواس تولى منصب نائب قنصل فرنسا بتونس ما بين 1774 إلى 1778ثم قنصل عام بتونس في 10 أوت 1796، توفي سنة 1832. للمزيد يُنظر: Eugéne Plantet ,Correspondance ... Tunis, T3, Op.cit. , P60.

[5] Ibid., P 372.

[6] Ibid., PP 373-384.

باي تونس بتاريخ 27 أوت 1800 تضمنت إلى جانب البنود الاقتصادية، دعوة إلى إيقاف الأعمال العدائية بين الطرفين، وكنتيجة لهذا الاتفاق تم إطلاق سراح 136 فرنسياً كانوا أسرى بتونس، حيث تمّ إرسالهم بحرا إلى فرنسا[1].

عبَّر الباب العالي عن غضبه من سياسة حمودة باشا مع فرنسا، إذْ تضمّن الفرمان الذي أرسله إلى الجزائر والمؤرخ في 10 شعبان 1215 (26 ديسمبر 1800) إشارة إلى أن التونسيين قد باعوا ذخائر وإمدادات للفرنسيين[2]، كما أشارت إحدى المراسلات الفرنسية إلى قيام سفينة فرنسية محملة بالذخيرة كانت متوجهة إلى مصر بالرسو بإحدى الموانئ التونسية في 25 ديسمبر 1800 [3].

هذه الهدنة لم تدم طويلا، ففي 15 فيفري 1801 أعلنت تونس الحرب ضدّ فرنسا من جديد، وطلبت من كل الرعايا الفرنسيين مغادرة أراضيها[4]، وممّا لا شكّ فيه أنّ هذا القرار قد تمّ اتخاذه تحت ضغط من الباب العالي.

ج. موقف باشا طرابلس الغرب:

كانت إيالة طرابلس الغرب أقرب الإيالات المغاربية إلى مصر، وعلى مقربة من سواحلها كانت القوات الفرنسية جاثمة في جزيرة مالطة، بل إنّ يوسف باشا قد تنفّس الصعداء لما عرف أنّ هدف الحملة الفرنسية كان مصر وليس طرابلس[5]، ومنذ اليوم الأول اتخذ باشا طرابلس موقفا مهادنا للفرنسيين، فقد عبر في خطابه المؤرخ في 27 جويلية 1798 (أي بعد مرور قرابة الشهر من احتلال مصر)عن فرحه الشديد بالعلاقات الحسنة مع فرنسا، مضيفا أنّه قد أصدر أوامره للبحرية الطرابلسية بعدم التعرض للسفن المالطية التي تحمل العلم الفرنسي، وذهب إلى أكثر من ذلك قائلا :"إنّنا على استعداد كامل لتلبية ما تطلبونه منا"[6].

وكباقي الإيالات، وفي إطار سعي الخلافة العثمانية إلى حشد كل الطاقات الإسلامية لإنقاذ مصر ، فقد وصل المبعوث العثماني إلى طرابلس الغرب في أكتوبر 1798 يطلب من الباشا إعلان الحرب ضدّ فرنسا، فكان ردّ الباشا على رسالة السلطان :"بأنّ العساكر المحمدية متأهبة وجاهزة للحفاظ على حدود الإيالة..." مضيفا

---

[1] Eugéne Plantet ,Correspondance ... Tunis, T3, Op.cit.., PP 410-411.

[2] رسالة رقم 65، المجموعة 3190 الملف 1، المكتبة الوطنية الحامة، ص 1.

[3] Eugéne Plantet ,Correspondance ... Tunis, T 3, Op.cit. , P 418.

[4] Ibid.. P 420 .

[5] أحمد سعيد الطويل، المرجع السابق، ص 200.

[6] محمد عبد الكريم الوافي، المرجع السابق، ص، ص 111، 112.

أنّه "إلى جانب ذلك، فقد أمرنا (أي الباشا) ثلاثة من قطع أسطولنا للاستعداد للقيام بجولات استطلاعية في ميناء تولون"[1]، لكن الحقيقة أنّ موقف باشا طرابلس لم يتغير اتجاه الفرنسيين، بل إنّه حافظ على علاقته الجيدة معهم وذلك راجع بدرجة كبيرة للدور الهام الذي لعبه القنصل الفرنسي في طرابلس.

لقد قدّم يوسف باشا مساعدات كبيرة للفرنسيين بتأمينه للبريد الفرنسي القادم من وإلى مصر أو فرنسا، وكذا حرصه على تزويد جزيرة مالطة بالمؤونة اللازمة[2]، على الرغم من وعيه بخطورة ما يقوم به وأنّ ذلك سوف يجلب له غضب الباب العالي وسخط العلماء والرعية. لقد توالت بعثات السلطان العثماني إلى باشا طرابلس، هذا الأخير الذي وجد نفسه في موقف حرج، ففي 30 جانفي 1799 وصل مبعوث آخر من الباب العالي إلى طرابلس الغرب يحمل نفس الأوامر، وهذه المرة قام باشا طرابلس بمنع الفرنسيين من الخروج من منازلهم، إلا أنّه لم يكن سوى إجراء مؤقّت فبمجرد مغادرة المبعوث العثماني تمّ إلغاء كل التدابير المعادية للفرنسيين المتواجدين بالإيالة[3].

وفي إطار التخاذل الذي أبداه يوسف باشا وتحت ضغط كبير من طرف القنصل الفرنسي بواسيه "Beaussier"[4] فقد قام يوسف باشا بتموين جزيرة مالطا في حالات كثيرة، كان أشهرها في أكتوبر سنة 1799 حين قام بإرسال سفينة محملة باللحوم لكنها وقعت بيد السفن البرتغالية التي كانت تحاصر الجزيرة[5].

قابلت الدولة العثمانية إصرار باشا طرابلس على الحفاظ على العلاقات المتينة مع فرنسا، بممارسة المزيد من الضغوطات عليه، وهذه المرة بدعم من حليفتها إنجلترا، ففي 6 نوفمبر 1799 وصلت سفينة برتغالية ذات 74 مدفعا إلى مدينة طرابلس وعلى متنها القنصل الإنجليزي الذي حمل تهديدا قوي اللهجة من حكومته إلى الباشا يأمره بتسليم القنصل والرعايا الفرنسيين ونقلهم إلى السفينة البرتغالية، فما كان من الباشا تحت هذا التهديد إلاّ الانصياع للأوامر التي حملها إليه القنصل الإنجليزي[6]، لكن الباشا لم يذهب بعيدا بعدائه للفرنسيين حيث وجّه أمرا إلى مراكبه بأن لا تعتدي على السفن التي تحمل العلم الفرنسي، هذا ما يدفعنا إلى القول بأنّ الباشا كان لازال مصرا على الحفاظ على العلاقات الجيدة مع الفرنسيين[7].

---

[1] محمد عبد الكريم الوافي، المرجع السابق، ص، ص 230، 231.

[2] شارل فيرو، المرجع السابق، ص 379.

[3] محمد عبد الكريم الوافي، المرجع السابق، ص، ص 258، 259.

[4] هو بونافونتيغ بواسيه عين قنصلا لفرنسا بطرابلس الغرب في صيف 1797 بعد أن كان يشغل نفس المنصب في تونس. للمزيد يُنظر:
Eugéne Plantet ,Correspondance ... Tunis, T 3, Op.cit. , P 323.

[5] Fawzia Matrud, Op.cit., P 304.

[6] شارل فيرو، ، المرجع السابق، ص 381.

[7] نفسه، ص 383.

وفي 20أكتوبر 1800 أرسل يوسف باشا إلى قنصل فرنسا بتونس يخبره عن أسفه لما حدث، معبرا له عن سياسته الودّية اتجاه فرنسا، مؤكدا له مرّة أخرى استعداده لتقديم أي مساعدة تُطلب منه[1]، فكان لهذه الرسالة أن ساهمت في توقيع الطرفين لاتفاقية في شهر ديسمبر من سنة 1800تحت وصاية ورعاية تونسية[2].

في شهر سبتمبر 1801 بدأ انسحاب القوات الفرنسية من مصر، تحت ضغط عثماني انجليزي، وبذلك انتهى الصراع الإسلامي الفرنسي، وهكذا لم تجد الإيالات العثمانية الثلاثة حرجا في إعادة إحياء علاقاتها مع الدولة الفرنسية.

✓ عوامل تقلب مواقف الإيالات من الحملة الفرنسية على مصر:

إنّ المواقف المتقلبة التي تبنتها الإيالات العثمانية في الحوض الغربي للمتوسط من فرنسا وحملتها على مصر، تطرح أمامنا عدة تساؤلات من أبرزها: هل تراجع ذلك الحس التضامني بين المسلمين الذي ميّزهم طيلة قرون من الزمن؟ أم هل كان الصراع أكبر من أن تتحمل الإيالات الثلاثة أعباءه؟ وهل كانت الإيالات المغاربية على جهل بأنّ الغزو الفرنسي ليس إلاّ بداية للاستعمار الأوروبي في العالم الإسلامي؟ وهل كانت المصالح التي تربط بين الإيالات العثمانية في غرب المتوسط وفرنسا أقوى من أن يتم التفريط فيها من أجل مصر؟

لا يمكننا الإجابة عن هذه التساؤلات إلا بإعادة تسليط الضوء على أوضاع هذه الإيالات الداخلية وعلاقاتها مع فرنسا. فعسكريا لم تكن الإيالات الثلاثة تمتلك القوة العسكرية الكافية لمواجهة فرنسا، فأقوى هذه الإيالات وهي الجزائر لم يكن تعداد جيشها البري يتجاوز 15 ألف جندي بالإضافة إلى حوالي 3 إلى 4 آلاف فارس وهذا حسب ما جاء في تقرير في عام 1802 للجنرال الفرنسي هولن"Hulin"[3]. والجدول التالي يُعطينا لمحة عن القوة البحرية للإيالات العثمانية في الحوض الغربي للمتوسط:

		السنة	السفن	المدفعية	البحارة - الجنود
الايالات في الحوض الغربي	الجزائر[4]	1800	16 (المتواجدة في مدينة	335	15 ألف جندي + حوالي 4 آلاف

[1] محمد الهادي عبد الله أبو عجيلة، المرجع السابق، ص 211.

[2] Eugéne Plantet ,Correspondance ... Tunis, T 3, Op.cit. , P 416.

[3] أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل إنهياره 1800- 1830، دار الكتاب العربي، ص 45.

[4] صالح عباد، المرجع السابق، ص 325.

للمتوسط			الجزائر فقط)		فارس
	تونس [1]	1798	98	---------	---------
		1801	60	---------	---------
	طرابلس الغرب [2]	أواخر القرن 18م	26	137	1525 بحارا
فرنسا [3]		1798	54 سفينة حربية + أكثر من 300 سفينة نقل.	---------	36 ألف جندي

إنّ هذه الأرقام تظهر لنا مدى الضعف العسكري للإيالات المغاربية مقارنة بالجيش الفرنسي، وإنّ التفوق العسكري الفرنسي ليس فقط من حيث الكمّ فقط بل من حيث النوع كذلك، ولإعطاء فكرة عن ذلك يمكننا أن نقارن بين تجهيز البحرية المغاربية وبين تجهيز أحد قطع الأسطول البرتغالي التي هددت طرابلس الغرب في نوفمبر 1799 والجدول التالي يوضح ذلك:

	عدد السفن	عدد المدفعية	متوسط عدد المدافع لكل سفينة
الجزائر	16	335	21
تونس	4 (تم تجهيزها سنة 1798)[4]	98	24
طرابلس الغرب	26	137	5 (أكبر سفينة تحمل 20 مدفع)[5]
البرتغال	1 (السفينة ألفونس Alphonse)	74	74

من خلال الجدول نلاحظ مدى الفرق الكبير بين البحرية المغاربية والسفينة البرتغالية، مما يجعل التفوق لصالح هذه الأخيرة، ومما لا ريب فيه أنّ البحرية الفرنسية سوف تكون أكثرة قوة وتجهيزا من البحرية البرتغالية.

[1] ليلى زغدود، المرجع السابق، ص 251.

[2] أحمد إسماعيل الطويل، المرجع السابق، ص 143.

[3] هنري لورنس المرجع السابق، ص 37.

[4] ليلى زغدود، المرجع السابق، ص 247.

[5] أحمد إسماعيل الطويل، المرجع السابق، ص 143.

إضافة إلى ذلك كانت البحرية المغاربية ذات طابع تجاري أكثر منها عسكري، خاصة إذا عرفنا أنّ جزءاً هاماً منها كان مملوكا من طرف كبار الشخصيات والتجار، ففي تونس مثلا وصلت نسبة مساهمة التجار في تجهيز الحملات إلى قرابة 90% من التكاليف خلال الفترة الممتدة من 1798 إلى 1805، هذا الرقم جعل الباحثة "ليلى زغدود" تعلق قائلة :"إنّ النشاط القرصني بالإيالة يكتسي بعدا اقتصاديا أكثر من كونه جهادا باسم الإسلام"[1]، كل هذا يجعلنا نقول أنّ البحرية المغاربية لم تكن جاهزة لا من حيث العدد أو التجهيز لمواجهة الفرنسيين، فهل كانت الإيالات على وعي بعجزها العسكري أمام التفوق الفرنسي؟ وهل كان الموقف المتقلب لهذه الإيالات من الحملة دهاء سياسيا أم مجرد مسايرة للأحداث فقط؟

لقد وُضعت قوة الإيالات الثلاثة تحت الاختبار الفعلي مرتين على التوالي، كانت الأولى يوم قام نابليون بالسيطرة على جزيرة مالطا في سنة 1798 وإرساله تهديدات للإيالات، والتي لم يكن لها ردّ فعل واضح من ذلك، والموقف الثاني كان خضوعها للتهديدات الإنجليزية سنة 1799 التي كانت تهدف إلى إجبار هذه الإيالات على الاستجابة لمطالب الباب العالي.

وبذلك فإنّ ضعف هذه الإيالات كان مكشوفا للجميع، هذا الشعور بالضعف عبرّ عنه القنصل الفرنسي بواسييه الذي راسل حكومته في خريف سنة 1798 قائلا: "إنّ هذه الإيالات المغاربية يسوؤها أن نصبح جيرانا لها، لذا فإنّها تتمنى أن يتم طردنا من مصر، إلاّ أنّها في نفس الوقت تخشى أن تقتحمها قواتنا في عقر دارها، وهذا هو السبب الحقيقي الذي يجعلها لا تجرؤ على إعلان الحرب ضدنا"[2]، ونفهم من رسالة القنصل أنّ هذه الإيالات كانت رافضة للغزو الفرنسي لمصر، لكنّ ضُعفها كان حائلا منعها من القيام بردّ فعل عسكري اتجاه فرنسا.

لم يكن موقف الإيالات اتجاه الحملة مقرونا فقط بحجم الإمكانات العسكرية المتوفرة لديها، بل كان هناك عامل آخر ساهم في رسم المواقف الرسمية اتجاه الحملة وهي المصالح الاقتصادية التي كانت تربطها بقوة مع فرنسا.

في الجزائر كانت الروابط الاقتصادية بينها وبين فرنسا جدّ قوية، لدرجة أنّ فرنسا قد استدانت من الجزائر مبلغا قيمته 5 ملايين فرنك ذهبي[3]، كما أنّ نشاط الوكالة الفرنسية بالشرق الجزائري كان جدّ

[1] ليلى زغدود، المرجع السابق، ص 246.

[2] محمد عبد الكريم الوافي، المرجع السابق، ص 233.

[3] زكية زهرة، المرجع السابق، ص 69.

مهما لما كانت تدفعه الوكالة من ضرائب للبايلك. والجدول التالي يوضح لنا ما صدّرته الوكالة الإفريقية من سلع خلال سنة 1798 (الوحدة بالقنطار).

السلعة	القمح	البقوليات	الصوف	الشموع	الجلود
الكمية	300 ألف	40 ألف	28 ألف	880	80 ألف

ولقد تضاعفت الصادرات بنسبة 250% مقارنة بالسنوات الماضية[1]، وهذا ما يؤكد لنا أنّ حجم العلاقات الاقتصادية بين البلدين كان ضخما وفي نمو كبير. كما كان للنفوذ اليهودي المتزايد دور كبير في التأثير على الموقف الجزائري، خاصة وأنّ اليهود هم من قاموا بدور الوساطة بين البلدين أثناء القطيعة[2].

وفي تونس كان القلق واضحا حول مصير التجار التونسيين البالغ عددهم 600 تاجر كانوا في مصر[3]، ولنعرف حجم التجارة التونسية مع الفرنسيين فيكفي أن نستشهد بما كتبه حمودة باشا في رسالته إلى الباب العالي حين قال: "إنّ الخلطة بين أهل تونس والفرنسيس في المتاجرة كثيرة جدا، ولا يمكن فصلها إلاّ بعد زمن طويل"[4]، و ربما يتضح لنا مدى عمق العلاقات الاقتصادية بين الطرفين حين نعلم بأنّ مرسيليا قد استقبلت خلال الفترة ما بين 1790 إلى 1799 حوالي 347 سفينة تجارية تونسية من أصل 749 سفينة قادمة من شمال إفريقيا، فكان لتونس حصة الأسد بنسبة 46.3% من حجم المبادلات[5]. وممّا لا شكّ فيه أنّ عمق هذه المبادلات التجارية قد أثّر على المواقف التونسية اتجاه الحملة.

أمّا في طرابلس الغرب فإنّ يوسف باشا القرمنالي هو الآخر كان في وضع اقتصادي جد سيء، فهو الذي كان قد استلم الحكم قبل ثلاث سنوات فقط من الحملة الفرنسية على مصر، بعد أن عانت طرابلس الغرب قبله حالة من لااستقرار كانت لها آثار جدّ سلبية على أوضاع البلاد، إلى درجة أنّ الباشا يوم استلامه للسلطة وجد خزائن طرابلس فارغة والأهالي في حالة من الإفلاس، حتى إنّه اضطر إلى توجيه نداء إلى القناصل الأوروبيين يدعوهم للتبرع له ببعض أثاثهم من أجل أن يجهّز قصره الفارغ[6].

[1] محمد أمين، الاختراق التجاري الفرنسي للجزائر خلال العهد العثماني 1518-1830، مطبعة آنفو-برانت، فاس، 2015، ص 380.

[2] فاطمة درعي، المرجع السابق، ص 180.

[3] Eugéne Plantet ,Correspondance … Tunis, Op.cit. , P 371.

[4] أحمد ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ص 32.

[5] ليلى زغدود، المرجع السابق، ص 253.

[6] شارل فيرو، المرجع السابق، ص 373.

ومنذ الوهلة الأولى وضع يوسف باشا القرمنالي نصب عينه ضرورة إنعاش اقتصاد الإيالة، فوجد في الحملة الفرنسية على مصر فرصة من ذهب حاول استغلالها اقتصاديا، إذ كان يأمل في الاستفادة من قيامه بتموين الحامية الفرنسية في مالطة، إضافة إلى استفادته من إرسال المساعدات إلى الجيش الفرنسي بمصر عبر الأراضي الليبية[1]، وما يصحب ذلك من هدايا، الأمر الذي كان سوف يساهم في ملء خزينة طرابلس.

من خلال ما سبق نلاحظ أن الروابط الاقتصادية كان لها دور هام في توجيه المواقف الرسمية للإيالات الثلاثة بشكل لا يتعارض ومصالحها الاقتصادية مع فرنسا. عامل آخر كان مهما في تحديد الموقف العام لهذه الإيالات اتجاه الحملة الفرنسية، والمتمثل في الضغط الذي شكلته الدولة العثمانية وإنجلترا، إلى جانب ضغط الفئات الشعبية على السلطة الحاكمة.

ففي طرابلس الغرب لم يكن الأهالي راضين على تخاذل يوسف باشا، وعبّروا عن ذلك في حالات كثيرة أهمّها هو قتلهم لمبعوث نابليون بونابرت المدعو "أرنو" "Arnou" الذي كان يحمل رسائل من مصر إلى القنصل الفرنسي بطرابلس، علما أنّ المبعوث الفرنسي كان يحظى بحماية من الباشا نفسه، هذا السخط الشعبي سوف يتكرر مرّة أخرى لما حاول الأسطول الفرنسي الإنزال بميناء درنة ثم التوجه برا إلى الإسكندرية بعد أن منعه الأسطول الإنجليزي من الإنزال في الإسكندرية، وبالرغم من أنّ الفرنسيين كانوا يحملون الراية البيضاء إلاّ أنّ أهالي المدينة منعوهم من ذلك وحدث بينهم اشتباك بالنيران أُجبر على إثره الأسطول الفرنسي على مغادرة الميناء[2].

ويصور لنا أبو راس الناصري جانباً من هذا السخط في حديثه عن آثار الحملة الفرنسية على مصر، حيث يلوم الحكام المسلمين في أبيات شعرية نذكر منها:

مالت ملوكنا لحضيض راحتهم ---------- وأكلونا أكل الداجن العسل

واعرضوا عن جهاد القتلة قاطبة ---------- حتى ارتمت (مصر) نا العظمى بمرمس[3].

وإن كان شعر أبي راس قد جاء متأخرا عن الحملة، إلاّ أنّه يعبر عن السخط الذي كان لازال سائدا في الأوساط الشعبية عامة والنخب العلمية خاصة التي عايشت الحملة الفرنسية على مصر.

---

[1] محمد الهادي عبد الله أبو عجيلة، المرجع السابق، ص 199.

[2] نفسه، ص، ص 212، 213.

[3] أبو القاسم سعد الله، "الحملة الفرنسية على مصر والشام في رأي المؤرخ أبي راس الجزائري"، المجلة التاريخية المغربية، العد: 21-22، تونس، أفريل 1981، ص 43.

لقد حاولت الدولة العثمانية الاستفادة من الإمكانات العسكرية للإيالات الثلاثة في حربها ضدّ فرنسا، سواء عبر التعاون العسكري بإرغامها على مهاجمة المصالح الفرنسية أم عبر التعاون الاستخباراتي المتمثل في تبادل الرسائل والمعلومات، في مقابل ذلك فقد حاولت الإيالات العثمانية في الحوض الغربي للمتوسط أن تبقى بعيدة عن الصراع الفرنسي الإنجليزي، الذي لم تكن قد اتضحت معالمه بعد، حتى تتجنب أعباء هذا الصراع الذي يفوق حجم إمكانات هذه الإيالات. كما سجلنا وجود توافق عفوي وواضح بين الإيالات الثلاثة اتجاه الحملة الفرنسية على مصر، سواء في إعلان الحرب أم مهادنة الفرنسيين، من خلال تبادل الرسائل والعمل العسكري ضدّ فرنسا. وإن كان الموقف الرسمي للإيالات قد اتسم بنوع من التخاذل والتراخي، فإن الفئات الشعبية لم تتأخر في التعبير عن غضبها من الفرنسيين، وسارعت إلى حثّ الناس على الجهاد في مصر.

لقد كشفت لنا هذه الحلمة حجم الضعف الذي بلغه العالم الإسلامي، وعجزه على توحيد مواقفه في صورة فعالة وعملية بالشكل الذي يضمن ردا مشتركا ضدّ أي خطر يهدد العالم الإسلامي.

د) التوسّط لحل المشاكل الخارجية للإيالات:

شكّل التعاون الدبلوماسي بين الإيالات الثلاثة إحدى السمات البارزة لمظاهر التعاون والتحالف وتنسيق الجهود الخارجية فيما بينها، ولقد لاحظنا سابقا تلك الوساطة التي مارستها الجزائر لدى كل من تونس وطرابلس الغرب وحثهما على توقيع معاهدة سلام مع الطرفين الإسباني والأمريكي[1]، وقد لقيت هذه الوساطة نجاحا وقبولا من قبل الأطراف المعنية، إنّ هذا السلوك الدبلوماسي يُعبر عن الرغبة المتبادلة لدى الإيالات المغاربية في اتخاذ مواقف مشتركة اتجاه القوى المعادية، وكذا مدى القبول الذي كانت تحظى به الجزائر لدى باقي الإيالات.

وتتجلى لنا هذه الوساطة في عدّة مناسبات أبرزها سنة 1800م حين أرسلت الجزائر رسالة توصية إلى باشا تونس مكنت مفوض فرنسا هناك من التوصل إلى معاهدة سلام مع تونس[2]، وفي العام نفسه استعانة الفرنسيون أثناء مساعيهم لتوقيع معاهدة سلام مع طرابلس الغرب، بوساطة حمودة باشا الذي أرسل إلى باشا طرابلس رسالة توصية لصالح المبعوث الفرنسي[3]، وممّا لا شكّ فيه أنّ الغرض من هذه الرسالة هو تسهيل مهمة المبعوث في تحقيق السلام مع طرابلس خاصة وأنّ باشا تونس كانت له علاقة تاريخية بباشا طرابلس، حيث كان له الفضل في إعادة القرمنالين لحكم طرابلس فضلا على أنّه كان وراء

[1] حول هذا الموضوع يُنظر: الصفحات من 131 إلى 132 من هذا العمل.

[2] زكية زهرة، المرجع السابق، ص 78.

[3] Eugène Plantet, Correspondance ... Tunis, T 3 , Op.cit., T 3, P 417.

اعتلاء يوسف باشا القرمنالي سدة الحكم فيما بعد[1]، ونظرا لذلك ولاعتبارات أخرى نجح المبعوث الفرنسي في توقيع معاهدة سلام مع طرابلس الغرب بتاريخ1801[2].

هناك حادثة أخرى تظهر لنا مدى سعي هذه الإيالات للتوسط لحلّ مشاكل بعضها البعض، ألا وهي حادثة السفينة الروسية التي أسرها البحارة التونسيون، حيث حاولت الدولة العثمانية الاستفادة من النفوذ الكبير الذي تمتلكه الجزائر على الإيالات المغاربية وبالخصوص مع تونس، بإشراكها لمعالجة قضية السفينة الروسية، فحسب الوثائق الأرشيفية فإن اسم السفينة هو "لامادونا رلوقورسو" وهي سفينة روسية تمّ الاستيلاء عليها من قبل البحارة التونسيين في حدود سنة 1207هـ (حوالي 1792م) نواحي جزيرة "جوقة" وهي متجهة من ميناء تريستة إلى ميناء الإسكندرية، وحسب تقرير القنصل الروسي في إسطمبول فإن الدولة العثمانية كانت- إضافة إلى ما كان يُقدّم لها من معلومات- تعتمد على "الاخبارات الواهمة من طرف القراصنة أو ذلك القرصان"[3] حسب تعبير القنصل الروسي، ولعلّ أبرز المقصودين هنا بالقراصنة هم بحارة الجزائر ودايها وما يُدعم ذلك هو المراسلات التي تبادلها السلطان العثماني مع داي الجزائر "بخصوص التحقيق ... في مضمون ومحتوى" حمولة السفينة[4]، هذا ما أدى إلى اندهاش واستغراب القنصل الروسي الذي اعتبر قيام السلطان باستشارة داي الجزائر يُضر بالمصالح الروسية[5] ، وقد قدّر القنصل الروسي قيمة السفينة وحمولتها بـ: 51417 غروش نقدا[6]، وهو المبلغ الذي قبله السلطان العثماني الذي قرّر أن يُدفع المبلغ من خزينة الدولة على أن يسترجع فيما بعد من إيالة تونس[7]. وقد تبادلت السلطنة العثمانية العديد من المراسلات مع داي الجزائر بخصوص هذا الأمر، إذ وردّ في المراسلة المؤرخة بـ 1209هـ (حوالي 1794م) من داي الجزائر إلى السلطان العثماني أنّ "القائمة التي وردت إلينا ....جوابا على الرسائل التي كُنت قد بعثتها إلى المشار إليه بخصوص تحقيق ما في مضمون هذه القائمة"[8] والواضح من هذا الكلام أنّ الدولة العثمانية كانت تُطلع داي الجزائر بتطورات القضية وكلّفته بمهمة التحقيق في قائمة المواد التي كانت تحملها السفينة، والتي قدّمها القنصل الروسي. كما كلّفت إسطمبول داي الجزائر مهمة تحصيل النقود المطلوبة من التونسيين، وقد أبدى داي الجزائر السرور والسعادة للقيام بذلك.

---

[1] للمزيد حول هذا الموضوع، يُنظر: الصفحة 95 من هذا العمل.

[2] Rouard De Card, O.pc.t, p 276.

[3] خط همايون، علبة رقم 04، عد: 15694، ت: 1209، تع: فكري طونا، ص 1.

[4] خط همايون، عد: 15619، ت: 1209، تع: فكري طونا، ص 1.

[5] خط همايون، علبة رقم 04 عد: 15694، ت: 1209، تع: فكري طونا، ص 2.

[6] نفسه، ص2.

[7] خط همايون، عد: 15619، ت: 1209، تع: فكري طونا، ص 2.

[8] نفسه، ص 1.

ونظرا لغياب الوثائق الأرشيفية فنحن نجهل المسار الذي تطورت إليه القضية، وما إذا كانت الجزائر قد نجحت في تحصيل النقود من عند التونسيين.

2) العلاقات الخارجية للإيالات الثلاثة وانعكاساتها على علاقاتها البينية.

لقد تأثرت العلاقات البينية بين الإيالات الثلاثة بعلاقاتها الخارجية، سواء مع الدولة العثمانية أم مع القوى الأوروبية، بل حتى مع المملكة العلوية في المغرب، حيث حاولت هذه الأطراف الثلاثة التدخل لتوجيه تلك العلاقات بين الإيالات بالشكل الذي يخدم مصالحها.

أ) دور القوى الخارجية في إضعاف العلاقات الثنائية ما بين الإيالات.

لقد مارست القوى الأوروبية والإقليمية على حدّ سواء سياسات من شأنها إضعاف كل أشكال التعاون بين الإيالات بهدف إبقاءها غارقة في الصراعات والحروب، لما لذلك من نتائج إيجابية تخدم مصالح تلك القوى. وكان ذلك سواء عبر ما كانت تقدّمه لها من أسلحة ومعلومات استخباراتية أم عبر ما كانت تفرضه عليها من شروط تتعلق بعلاقاتها بالإيالتين المجاورتين أثناء توقيع المعاهدات.

فلو رجعنا للمعاهدة الجزائرية الفرنسية الموقعة في 1684 نجدها تنصّ صراحة على أن تمتنع الجزائر عن تقديم أي دعم للبحارة المغاربة الذين تمّ وصفهم بالقراصنة البرابرة، والذين قد يكونون في حرب مع فرنسا[1]. وهو نفس ما تم الاتفاق عليه في المعاهدة التونسية الفرنسية الموقعة في عام 1685م في بندها 15 بل تم إضافة شروط أخرى في البند 16 من نفس المعاهدة، حيث أُلزمت تونس بتحرير الأسرى الفرنسيين الذين يتم اقتيادهم إلى الموانئ التونسية والذين تمّ أسرهم من قبل الجزائريين أو الطرابلسيين، وهو نفسه ما تمّ الاتفاق عليه بين طرابلس الغرب وفرنسا عام 1685م[2].

والملاحظ هو وجود اختلاف في صياغة هذه الشروط، ففي حين تم الاكتفاء في المعاهدة الفرنسية الجزائرية بالإشارة إلى قراصنة بلاد البربر وضرورة عدم تقديم الدعم لهم، فإنّنا نجد أنّ فرنسا في توقيعها لمعاهدة السلام مع كل من تونس وطرابلس الغرب خصّت بالذكر بحارة هذه الإيالات الذين يجب منعهم من الاعتداء على السفن الفرنسية في حالة ما إذا لجأت إلى إحدى الموانئ التونسية أو الطرابلسية، بل أضافت شرطا آخر يُلزم الإيالات بضرورة تحرير الأسرى.

أمّا في المعاهدة الجزائرية الأمريكية فقد وردّ في المادة التاسعة منها أنّه إذا استولت إحدى دول البربر على سفينة أمريكية وجاءت بها إلى الجزائر فلا يجوز بيعها هنا...، ونصت المادة 10 أنّه في حين يجوز للولايات

[1] Rouard De Card, Op.cit., P 48.

[2] Ibid., P 143, 247.

المتحدة الأمريكية عندما تكون في حالة حرب مع أي دولة أن تأتي بما قد تستولي عليه إلى الجزائر وتبيعه[1].إنّ مثل هذه البنود كان من شأنها أن تمنع حصول أي تحالف بين الإيالات ضدّ الولايات المتحدة الأمريكية. بل وكان يُعرقل بطريقة أو بأخرى أشكال التعاون البحري بين الإيالات في حال ما إذا دخلت إحداها الحرب ضدّ القوى الأجنبية.

إنّ استراتيجية القوى الأوروبية في تقييد نشاط الإيالات المغاربية والحدّ من التعاون فيما بينها، كان حاضرا في مختلف المعاهدات ومع مختلف القوى، التي كانت حريصة على زعزعت علاقات التعاون العسكري بين هذه الإيالات، ففي المعاهدة الطرابلسية الإنجليزية الموقعة بتاريخ 1751م قد نصّت في بندها 20 على أن تلتزم طرابلس الغرب بالحياد في حالة الحرب بين إنجلترا والجزائر أو ضدّ تونس، وتضيف المادة 21 من نفس المعاهدة أنّه يُمنع على طرابلس الغرب شراء الغنائم والأسرى الإنجليز الذين تأسرهم تونس والجزائر ويأتون لبيعهم في طرابلس[2].

وفي المعاهدة الإسبانية الطرابلسية المؤرخة في 1784م فقد نصّت في أحد بنودها على أنّ باشا طرابلس مُلزم بإعادة السفن الإسبانية التي يأسرها البحارة الجزائريون أو التونسيون في المياه الإقليمية لطرابلس[3]. في حين ورد في المعاهدة التونسية الإسبانية أنّ إيالة تونس مُلزمة بمنع بيع أو شراء السفن الإسبانية على أراضيها والتي يتم أسرها من قبل البحارة الجزائريين والطرابلسيين[4]. إنّ مثل هذه الشروط كان يُقيّد النشاط البحري لهذه الإيالات ويُقلّص من فرص تعاونها، وهو ما يُفسّر لنا ما ورد في مراسلة جزائرية إسبانية مؤرخة في 1203هـ (حوالي 1789م)، حيث يتبرأ الجزائريون من أن يكون بحارتهم قد استولوا على سفن إسبانية، مشيرة إلى احتمال أن تكون السفن التونسية هي من قامت بالعمل العدواني خاصة وأنّ بحارةً جزائريين قد شاهدوهم في المنطقة التي تم الاعتداء فيها على السفن الإسبانية[5]. وإن كان غايت الجزائريين من ذلك هو دفع الشبهة عنهم فإنهم في الوقت عينه يقدمون معلومات استخباراتية هامة للطرف الإسباني الذي كان من الممكن أن يستعملها ضدّ التونسيين.

---

[1] منصور عمر الشتيوي، المرجع السابق، ص 93.

[2] كولافو لايان، المرجع السابق، ص 216.

[3] طاهر تومي، المرجع السابق، ص 653.

[4] نفسه، ص 711.

[5] يحي بوعزيز، المراسلات الجزائرية الاسبانية في أرشيف التاريخ الوطني لمدريد (1780- 1790)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 148-149.

إنّ مثل هذه الشروط تجعلنا نطرح عدة استفهامات، هل طغت المصلحة الخاصة لكل إيالة على حساب الطابع التعاوني الجماعي لدى هذه الإيالات؟ أم أنّ هذه الإيالات كانت على دراية بالتوجه العام الميال للسلم مع إسبانيا وبالتالي لن تكون هناك مثل هذه الحالات؟

إنّ قبول الأطراف المغاربية لمثل هذه الشروط هو نجاح للدبلوماسية الأوروبية في عزل الإيالات عن بعضها البعض، وإلزامها بوجوب التعاون معها بدلا من التعاون بين بعضها البعض. وعلى الرغم من ذلك فإننا لم نُسجل حالات طبقت فيها الإيالات هذه البنود ضدّ بعضها البعض.

لقد حرصت القوى الأوروبية كذلك على الاستثمار في تلك الحروب التي تقوم بين الإيالات، من خلال إثارة المشاكل بينها وإطالة أعمارها، لما في ذلك من إضعاف لهذه الإيالات، وقد اختلفت تدخلات القوى الأوروبية في هذه الصدد بتقديم المساعدات العسكرية والاستخباراتية وإرسال الفنيين والخبراء والذخيرة وغيرها، والتي استخدمتها الإيالات في أغلب الأوقات ضدّ بعضها البعض.

ففي سنة 1694 وأثناء الحرب الجزائرية التونسية، عبّر الداي شعبان عن استيائه لتلك المساعدات التي قدّمتها فرنسا لباشا تونس والتي تمثلت في : مائة قنطار من البارود وألف كرة من المدفع، والتي نقلتها ست مراكب فرنسية من طولون إلى تونس لصالح محمد باي، إلاّ أنّها وقعت بيد الجزائريين بعد دخولهم لمدينة تونس[1]، وقد جاء هذا الدعم بعد مدّة قصيرة من توقيع المعاهدة الجزائرية الفرنسية في 01 جانفي 1694 ورغم هذا الدعم الواضح من قبل الفرنسيين لتونس فإن ذلك لم يترتب عنه أي ردّ فعل عدواني من قبل الجزائر ضدّ المصالح الفرنسية.

وسوف يتكرّر التدخل الفرنسي في المنطقة مستغلة انشغال الطرفين بالصراعات الثنائية، وتحاول تقديم الدعم لطرف ضدّ الآخر، إذ ورد في مراسلة فرنسية مؤرخة في 15 ماي 1700 أنّ فرنسا قدمت 12 ألف بياستر لمراد باي تونس لمساعدته على دفع مرتبات قواته أثناء حربه ضدّ الجزائر[2].

وفي سنة 1705 وعقب الحملة التونسية على طرابلس الغرب أرسلت فرنسا ببعض الأسلحة لخليل باشا طرابلس تتمثل في اثنين من الهاونات وأربعمائة وخمسين قنبلة، وهو العتاد الذي كان خليل باشا قد

[1] مولاي بالحميسي، المرجع السابق، ص 51.

[2] Eugène Plantet , Correspondance … Tunis , T 2, p 3.

طلبه منها للدفاع عن طرابلس ضدّ أي هجوم جديد قد يشنّه التونسيون ضدّه، وكانت تلك الأسلحة بمثابة هدية قُدّمت له[1].

وأثناء الحرب الجزائرية ضدّ علي باشا سنة 1754 وبعد الانتصار عليه، قامت القوات الجزائرية بنهب قنصليات كل من فرنسا والسويد والدانمارك وهولندا والإمبراطورية النمساوية بسبب ما كانوا يقدّمونه لتونس من مساعدات ومعلومات من شأنها إعانتها في صدّ الحملة الجزائرية[2].

وممّا لاشكّ فيه أنّ مثل هذه المساعدات لم تكن دون مقابل، بل كان من ورائها خدمة لمصالح دولها، ففي نهاية سنة 1757م استقدم الباي محمد سرا أحد الخبراء الفرنسيين للاستفادة من خبرته في تحصين مدينتي الكاف والقيروان[3]. وفي نفس السنة طلب باي تونس من فرنسا أن تزوده بستة آلاف مقاتل مقابل أن يسلمهم جزيرة طبرقة[4]، وقد كان لقناصلة فرنسا دور بارز في توتير العلاقة بين تونس والجزائر ففي رسالة من داي الجزائر مؤرخة في أواخر رجب 1171هـ (حوالي 1758م) طلب فيها من باي تونس أن يعاقب قنصل فرنسا كونه يقوم بالاستهزاء بداي الجزائر[5]، ومن المؤكد أنّ تصرف القنصل الفرنسي كان من شأنه تعكير العلاقات بين تونس والجزائر.

لقد كان حمودة باشا منذ توليّه للسّلطة حريصا على التخلص من التدخلات الجزائرية لذلك نجده يستغل كل فرصة من أجل تسليح قواته ورفع جاهزيتها، فحاول في البداية الاستفادة من الخبرات الفرنسية في مجال بناء السفن والتسليح والتحصينات، واستعان بخبراء فرنسيين في سبيل ذلك طالبا من السلطات الفرنسية تقديم التسهيلات لهم ولعائلاتهم بغية تحقيق هدفه[6]. فكان الردّ الفرنسي بالإيجاب وأرسلت له أحد معماريييها المدعو جان غزال"Jean Gazel"[7].

إضافة إلى ذلك فإنّ باشا تونس كان يشترط على القوى الأوروبية أن تكون الهدايا المقدّمة له عند توقيع المعاهدات من العتاد الحربي ومستلزمات صناعة السفن[8]، فمقابل الهدنة مع السويد عام 1794م سلّمته هذه الأخيرة 36 مدفعا حديدا و 52برميلا قطرانا و188 لوح بلوط، وفي عام 1798م زودته كذلك بـ

---

[1] شارل فيرو، المرجع السابق، ص 251.

[2] عمار بن خروف، المرجع السابق ، ص 197.

[3] نفسه، ص 204.

[4] نفسه،ص 211.

[5] أ و ت، السلسلة التاريخية H، الصندوق 212، الملف 229.

[6] Eugène Plantet , Correspondance ... Tunis , T 2, p 241.

[7] Ibid., p 243.

[8] ليلى زغدود، المرجع السابق، ص 224.

3969 لوحة و1189 قضيب حديد وغيرها، ونفس المساعدات سوف تقدّم له مرة أخرى وبكميات مختلفة عام 1801[1]. وممّا لا شكّ فيه أنّ مساعدات عام 1794م كانت مهمّة لباشا تونس في حربه ضدّ طرابلس الغرب ، أمّا مساعدات عام 1798م فقد كانت مهمّة في استعداداته للحرب ضدّ الجزائر.

ومثلما لجأ التونسيون إلى القوى الأجنبية للتّسلح وبناء قواتهم العسكرية، لجأ علي برغل إلى القوى الأوروبية للحصول على الأسلحة، ففي البداية توجّه إلى ملك صقلية حيث طلب منه أن يزوده بمسحوق البارود، إلاّ أنّ هذا الأخير لم يستطع بسبب انشغاله بالحرب ضدّ فرنسا، ليتوجّه الباشا إلى قناصلة كل من السويد وهولندا والدنمارك حيث طلب منهم أن يزودوه بقائمة طويلة من العتاد الحربي لعلّ أبرزها : 40 من الصواري، و 400 من الألواح، و 150 قنطار من الرصاص، و 500 قنطار من قنابل المدافع، و 200 قنطار من بارود المدافع وغيرها[2]. كما تمكن من الحصول على بعض الفنيين في صناعة السفن من إسبانيا والبندقية، ونجح كذلك في الحصول على كمية من القمح من نابلي[3]، نحن لا نعرف ما إذا كان باشا طرابلس الغرب قد استلم هذه الطلبيات أم لا ، لكن هذه الكميات الكبيرة التي طلبها من العتاد العسكري تجعلنا نفهم أنّ باشا طرابلس كان بصدد الاستعداد لحرب كبرى، والتي ابتدأها بإعلان الحرب على تونس واستعادة جزيرة جربة.

إنّ الدعم العسكري الذي قدّمته القوى الأجنبية للإيالات المغاربية له عدّة أبعاد: في مقدمتها إذكاء الحروب والصراعات فيما بينها لإضعافها ومنع تحالفاتها. ومما لا ريب فيه أنّ بعض القوى الأوروبية استخدمت هذه الإيالات للقتال بدلا عنها بشكل مباشر فيما يعرف بحرب الوكالة، حيث تمكنت من ضرب مصالح أطراف أخرى دون الدخول معها في حرب مباشرة، ففي عام 1689م سوف نجد أنّ الفرنسيين يبذلون جهودا كبيرة للحيلولة دون إبرام صلح بين الجزائريين والإنجليز، إلى درجة أعطوا تعليمات لمختلف الموانئ الفرنسية بتقديم المساعدات اللازمة للسفن الجزائرية لما في ذلك من خدمة للمصالح الفرنسية في إضعاف والإضرار بالمصالح الإنجليزية، في الوقت نفسه كان الهولنديون والإنجليز يسيرون بخطى متسارعة لاستمالة الجزائر إليهم ضدّ فرنسا، وذلك بتزويدها بالذخيرة والحبال وغيرها[4].

كما نجد أنّ القوى الأوروبية كانت حريصة على تفكيك كل أشكال التضامن العسكري بين هذه الإيالات، وهو ما نلمسه في عديد البنود الموقعة بين تلك الأطراف، ففي البند 08 من المعاهدة الإسبانية الجزائرية الموقعة في 26 أوت 1786 نصّت صراحة على أن "... لا يُقدّم الجزائريون أي مدد لمراكب دولة في

[1] ليلى زغدود، المرجع السابق ، ص 225.

[2] أحمد سعيد الطويل، المرجع السابق، ص 439 – 445.

[3] نفسه، ص 107.

[4] يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية...، المرجع السابق، ص 90 – 91.

حالة حرب مع إسبانيا، ولا يحمونها حتى ولو كانت لمسلمين... وتتعهد إسبانيا باتخاذ نفس الموقف إزاء الجزائريين"[1]، إنّ قبول الطرف الجزائري لهذا البند يُبين لنا أنّ إسبانيا نجحت مبدئيا في عزل الجزائر عن محيطها الإسلامي.

إنّ اعتماد هذه الإيالات على القوى الأجنبية للتزود بجزء هام من العتاد العسكري سوف يزيد من ارتباطها بتلك القوى ويحدّ من تفوقها العسكري، وقد كانت السلطنة العثمانية على دراية بخطورة هذا الأمر ، وعلى وعي تام بأهمية الجاهزية العسكرية لهذه الإيالات وبضرورة استمالتها واسترجاع نفوذها عليها، لذلك نجدها في كثير من الأحيان ترسلُ إليها مساعدات عسكرية معتبرة في مناسبات مختلفة كشكل من أشكال الدعم لها وكوسيلة لاستمالتها، فمثلا وبعد نجاح الجزائر في صدّ حملة أوريلي"orelly"سنة 1775م أرسل السلطان العثماني إليها أسلحة وتجهيزات بحرية كهدية منه[2].

وحين استولى علي برغل على طرابلس أرسل له السلطان العثماني مائة برميل من البارود ومعها خطاب يشير إلى أنّ السلطان سوف يرسل إليه مراكب وعساكر[3]. وبعد نجاح حمودة باشا في القضاء على علي برغل وإرساله لسفارة إلى الباب العالي لتوضيح سبب حربه على طرابلس، فإنّ السلطان العثماني قام بإرسال هدية إليه تتكون من كرويطة[4] حربية بجميع لوازمها واثني عشر مدفعا وكمية من الخشب لصنع المراكب وألفي قنطار من البارود وغيرها[5]، أما عند تحرير وهران الأول عام 1708 أرسل السلطان العثماني قاليون (سفينة) وكمية من الذخيرة والبارود إلى داي الجزائر كمكافئة له على نصره[6]، وفي سنة 1209هـ (1794م) أرسل الباب العثماني الحديد والنقود كمساعدات للجزائر لبناء ترسانتها، إضافة إلى أن السلطان استجاب لداي الجزائر الذي التمس منه الإفراج عن "السيد بكر"، إنّ مساعدات الدولة العثمانية واستجابتها لطلب الداي جاءت في وقت كانت فيه بحاجة لمساعدة الجزائر في حلّ قضية السفينة الروسية التي أسرها البحارة التونسيون، وكان هذا مدعاة للتباهي والافتخار بالنسبة للداي[7].

لم تقتصر هذه التدخلات على القوى الأوروبية فقط، بل شمل كذلك بعض القوى الإسلامية المجاورة وبالخصوص السلطنة المغربية العلوية، التي كانت في صراع دائم وطويل مع إيالة الجزائر، حيث حاول السلطان المغربي المولى إسماعيل استغلال حالة التوتر والصراع بين الجزائر وتونس لعقد تحالف مع هذه

---

[1] يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية...، المرجع السابق، ، ص 43.

[2] نفسه، ص 81 (الهامش).

[3] أحمد سعيد الطويل، المرجع السابق، ص 107.

[4] أو كورفيت وبالانجليزية Corvette وهو أسم يطلق على نوع من السفن الحربية.

[5] ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ص 31.

[6] عزيز سامح إلتر، المرجع السابق، ص 460. (الهامش)

[7] خط همايون، عد: 15619، 1209هـ، تر: فكري طونة، ص 1.

الأخيرة، وكانت نتيجة هذا التحالف أن تزامن الهجوم التونسي من الشرق والمغربي من الغرب، حيث وجّه داي الجزائر قواته نحو الحدود الغربية في 25 ماي 1700، لمواجهة الخطر المغربي، في الوقت نفسه وجّه باي تونس قواته ضدّ الجزائر في أوائل جوان 1700[1].

اللافت للانتباه أنّه وبالرغم من كثرة الخلافات بين الإيالات، والتدخلات الأوروبية لتعميق ذلك، إلاّ أنّ ذلك لم يمنع من وجود تعاون عسكري فيما بينها في العديد من المناسبات، ولعل من أبرز مظاهر هذا التعاون تلك التسهيلات التي كانت تقدمها تونس للسفن القادمة من بلاد الأناضول، والتي كانت تحمل المجندين إلى مدينة الجزائر، وفي الجدول التالي سوف نستعرض بعض تلك الحالات[2]:

التاريخ	1755 /04/28	1764/12/25	1765/07/10	1767/01/03
عدد المجندين	150	230	مجهول	150

ولم يكتف التونسيون في استقبال هؤلاء المجندين فقط، بل كانوا يوفرون لهم ما يحتاجونه من مؤونة وغيرها والجدول التالي يقدّم لنا مثالا عن ذلك[3]:

2 شعبان 1180هـ (03 جانفي 1767م)	مركب قادم من إزمير على متنه 150 جندي للجزائر	قُدمت لهم: 600 خبزة، 3 حمولات ليم، ومثلها خضر، وقنطار ونصف زيتون، و3 أمطار خل، و30 قنطار بشماط، و 4أمطار زيت، وقلتين سمن، وقنطار روز، وقنطارين صابون، ورأسين بقر، و6 كباش، و6 حمولات حطب، و3حمولات بياض، وأخذ 10 قناطير بشماط زيادة، و20 طير دجاج.

وفي عهد حمودة باشا حين تعرضت مدينة صفاقص لهجوم من قبل سفن البندقية وألحقت بها أضرارا كبيرة، أرسل علي باشا القرمنالي (1754 – 1793م) إلى تونس عدّة مدافع ومهاريس لرمي البونبة، وكان لهذه المساعدات دور في زيادة استعداد التونسيين للحرب[4].

[1] عمار بن خروف، المرجع السابق، ص 16.
[2] خليفة حماش، المرجع السابق، ص 367.
[3] نفسه، ص 367.
[4] محمود مقديش، المرجع السابق، ص 227.

ب) جهود الدولة العثمانية في تحسين العلاقات بين الإيالات الثلاثة

سعت الدولة العثمانية للحفاظ على تبعية الإيالات لها حتى وإن كانت تبعية اسمية، كما كانت حريصة على ضرورة عدم لجوء هذه الإيالات إلى الحرب فيما بينها كحل نهائي. حيث كانت دائما ما تتوسّط لحلّ ما قد ينشب بين الإيالات من صراعات، أبرزها تدخلها لحلّ الصراع بين الإيالات الثلاثة سنة 1694م[1]. حين أرسلت مندوبين لها طالبة منهم استعمال كل الوسائل لحث هؤلاء المتصارعين على التعايش في وئام[2]. بل إنّ الباب العالي ذهب إلى أكثر من ذلك حيث عزل داي الجزائر وتونس، وقد احتاج الأمر أربعة أشهر لاستتباب الأمن في المنطقة، إنّ التدخل العثماني جاء في وقت كانت فيه السلطنة تخوض حربا ضدّ البندقية، وكانت بحاجة لدعم الأساطيل المغاربية، وما كان ذلك ليتمّ وهي في حالة صراع فيما بينها[3].

وعقب الحرب الجزائرية التونسية سنة 1705 أرسلت الدولة العثمانية في ربيع سنة 1706 إلى الطرفين مبعوثا يحمل أوامر من السلطان العثماني بوجوب إقامة السلام، وقد توافقت أوامر السلطان مع رغبة الطرفين في السلام[4]، ونظير استجابتهما لأوامر السلطان قام هذا الأخير بإرسال حُللٍ فخرية إلى أمير أمراء الجزائر ودايها وإلى أمير أمراء تونس وبايها[5]. وفي سنة 1712 تدخلت الدولة العثمانية من جديد للتوسط لحل أزمة وقعت بين الجزائر وتونس تتمثل في قضية الأسرى الجنويين الذي أطلق الجزائريون سراحهم مقابل ما دفع لهم من فدية، وأثناء إبحارهم قام التونسيون بأسرهم، فتدخلت الجزائر وطالبت من تونس أن تطلق سراحهم إلاّ أنّ باي تونس رفض ذلك، فعرضت الجزائر هذه القضية على الباب العالي[6] الذي أقرّ بوجوب إطلاق سراحهم وهو ما كان[7].

إنّ الدولة العثمانية كانت مدركة لأهمية السلام في المنطقة لبناء إيالات قوية قادرة على مواجهة الأخطار المشتركة، لذلك نجدها تستغل كل فرصة لتذكير تلك الإيالات بضرورة التحالف ونبذ الخلافات، ومثال ذلك ما نجده في الفرمان السلطاني الذي أرسل لتهنئة داي الجزائر بفتح وهران إذ نجده يُذكّر الداي بـ" ضرورة الاتحاد والاتفاق بين أوجاقات الغرب"[8]، ولكن ليس في كل مرة كانت أوامر السلطان تُتّبع، فأحيانا طغت المصالح الخاصة على حساب أوامر الباب العالي، ومثال ذلك ما وقع بين الإيالات الثلاثة لما كان علي

[1] محمد عطية، الصراع ...، المرجع السابق، ص 81.
[2] شارل فيرو، المرجع السابق، ص 234.
[3] عزيز سامح إلتر، المرجع السابق، ص 435.
[4] عمار بن خروف، المرجع السابق، ص 68.
[5] عزيز سامح إلتر، المرجع السابق، ص 453.
[6] نفسه، ص 464.
[7] عمار بن خروف، المرجع السابق، ص 73.
[8] عزيز سامح إلتر، المرجع السابق، ص 460. (الهامش)

باشا (ابن أخ باشا تونس) يرافق عساكر الجزائر ويُحرّضهم ضدّ عمه، فقام باشا تونس برفع القضية للسلطنة العثمانية التي أرسلت بدورها فرمانا إلى الجزائر ينصّ على إرسال علي باشا وابنه إلى إسطنبول[1]، وتُحرّم عليه أي عمل عدائي ضدّ تونس، غير أنّ الداي لم يُعر اهتماما لتلك الأوامر بل إنّه أمر بقطع رأس مبعوث السلطان، ووجه أمرا لقواته بمواصلة القتال ضدّ التونسيين[2].

3) التعاون البحري بين الإيالات:

كان النشاط البحري المشترك بين الإيالات مظهرا من مظاهر التعاون الحربي بينها، وهو تعاون فرضته الظروف العامة للمتوسط، باعتباره مسرحا للصراع الحضاري بين العالم الإسلامي والعالم المسيحي، بالإضافة إلى شساعة المساحة وكثرة الأطراف المتصارعة، كل هذا دفع هذه الإيالات إلى توحيد إمكاناتها البحرية، من أجل الحفاظ على مصالحها في المتوسط.

أ) التزود من الموانئ:

اعتادت سفن الإيالات المغاربية على الزيارة والرسو بموانئ بعضها البعض، لقضاء حوائجها كالتزود بالمؤونة والصيانة أو لأغراض تجارية أو بحثٍ عن الأمن، ولعلّ الفرمان العثماني المؤرخ في صفر 1142هـ (حوالي 1729م) والذي جاء لفرض عقوبات على إيالة الجزائر، يُوضح لنا ما كانت تتمتع به السفن الجزائرية (والإسلامية) من مزايا، حيث كان يُسمح لهم بالدخول والخروج من مختلف الموانئ دون سؤال أو مزاحمة، فكانوا يُشحمون ويُزيتون سفنهم، ويأخذون المعدات والآلات اللازمة لسفنهم ويأخذون الأغذية...[3]، والظاهر من نص هذا الفرمان أنّه كانت تقدم العديد من التسهيلات لمختلف السفن الإسلامية بمجرد رسوها بموانئ البلاد الإسلامية.

ونظرا لكثرة الصراعات داخل المتوسط فقد كان الإبحار بمحاذاة السواحل المغاربية وسيلة لتجنب خطر القراصنة واعتداءات القوى المعادية وطلبا للأمن، ففي أوائل العقد الثالث من القرن 18م لجأت السفينة التونسية "القائدة" إلى ميناء بجاية هاربة من ملاحقة السفن المالطية لها، فدافعت عنها حامية بجاية وأرسل الداي ما تحتاجه السفينة التونسية من لوازم[4]. وفي سنة 1799م وأثناء الحملة الفرنسية على مصر لجأت سفينتان جزائريتان إلى موانئ تونس بعد قيامهما بأعمال حربية ضدّ فرنسا، الأولى كانت في جانفي بميناء نابل التونسي ومعها سفينة جنوية قد تمّ أسرها في البحر، وفي أفريل من نفس السنة لجأت سفينة

[1] عزيز سامح إلتر، المرجع السابق، ص 487.
[2] ألفونص روسو، المرجع السابق، ص 178.
[3] عزيز سامح إلتر، المرجع السابق، ص 479.
[4] عمار بن خروف، المرجع السابق، ص 79.

حربية جزائرية إلى ميناء تونس بعد أنّ تمكن البحارة الجزائريون من الاستيلاء على سفينة عسكرية فرنسية كان على متنها 270 جندي و12 امرأة والكثير من الأطفال، حيث تمّ إنزال من كان بها من جنود وإرسالهم إلى الجزائر برا، في حين تم الإبقاء على النساء والأطفال في تونس[1]. وممّا لا شكّ فيه أنّ مثل هذه الأعمال كانت تحدث بصفة متكررة، وهو الأمر الذي يُفسر لنا إصرار القوى الأوروبية أثناء توقيعها للمعاهدات مع الإيالات المغاربية على إلزام هذه الأخيرة بعدم السماح لبحارة بعضها البعض ببيع ما يتم أسره من السفن الأوروبية المسالمة على أراضيها[2].

إضافة إلى المخاطر التي شكلتها الأساطيل المعادية ضدّ سفن هذه الإيالات، فإن اضطراب البحر وكثرة العواصف كان من الأسباب التي تشكل خطرا على الرحلات البحرية، والذي كان يُهدد بغرق السفن وتحطمها، لذلك فإنّ بحارة هذه الإيالات كانوا يلجؤون عند وقوع مثل هذا المخاطر إلى الموانئ القريبة، ففي سنة 1729م لجأت سفينة جزائرية إلى ميناء طرابلس بسبب اضطراب البحر[3]. وفي 18 أكتوبر 1764 اضطرت سفينة قرصنة جزائرية إلى العودة إلى ميناء حلق الوادي بسبب عاصفة بحرية حيث تمّ تزويدها للمرة الثانية بالمؤونة اللازمة[4]، وفي 11 جانفي 1796م اضطرت سفينة جزائرية محملة بـ 64 من اليولداش إلى العودة مرة ثانية إلى ميناء حلق الوادي بسبب الريح التي هددت إبحارهم، وقد تمّ تزويدهم بالمؤونة اللازمة لهم [5]، وأحيانا لم تكن هذه السفن تسلم من تلك المخاطر البحرية التي كانت تؤدي إلى تحطمها عند الميناء، ففي سنة 1170هـ (حوالي 1756م) قام باي تونس بتقديم حق سبعة وثلاثين برنوسا للترك الجزائريين الذين تكسرت مركبهم على طبرقة[6]، وذلك كشكل من أشكال التضامن معهم لما حلّ بمركبهم من دمار.

ولم تكن الهجمات التي تتعرض لها السفن أو العواصف البحرية، وحدهما يشكلان خطرا على سفن الإيالات، بل كان لطول المسافات التي تقطعها تلك السفن من المشرق إلى المغرب هاجسا آخر يُهددها بنقص المؤونة أو تعرضها للأعطاب وربما إصابة طاقمها بالإعياء وغير ذلك من مشاكل، ونظرا للموقع الاستراتيجي لسواحل هذه الإيالات على امتداد الطريق البحري بين الشرق والغرب خاصة تونس وطرابلس، فإنهما شكلتا قاعدة تلجأ إليها السفن للتزود بالمؤونة، ولعلّ الموقع الاستراتيجي لموانئ تونس جعلها حلقة وصل بين الضفتين الشرقية والغربية للمتوسط، ومحطة مهمة للسفن خاصة الجزائرية أثناء سفرها نحو والمشرق.

---

[1] Eugéne Plantet ,Correspondance ... Tunis, op.cit. , P 373, 384.

[2] للمزيد حول هذا الموضوع: يُنظر الصفحة 149 من هذا الفصل.

[3] De grammont, Op.cit., P 187.

[4] خليفة حماش، المرجع السابق، ص 367.

[5] نفسه، ص 383.

[6] أ و ت، الدفتر الجبائي رقم 2144، ص 251.

حيث كانت السفن الجزائرية ترسو بموانئ تونس وبالخصوص ميناء حلق الوادي لقضاء حوائجها، إذ تزودنا الوثائق الأرشيفية التونسية بقوائم طويلة لتلك السفن الجزائرية التي زارت موانئ تونس، حيث تنوعت أغراضها بين حربية وتجارية وسفن نقل وغيرها، وما يهمنا في هذا البحث هو تسليط الضوء على السفن ذات الطابع الحربي لإبراز التعاون العسكري بين الإيالات عامة وتونس والجزائر خاصة، لذا حصرنا البحث على السفن الجزائرية ذات الطابع الحربي أو تلك القادمة من بلاد الترك والمحملة بالعساكر إلى الجزائر، والتي رست هذه السفن في ميناء حلق الوادي، والجدول التالي يبين لنا جانبا من ذلك[1]:

السنة	1755	1770	1764	1765	1766	1767	1794	1795	1796	المجموع
سفن قرصنة	00	01	01	00	01	2	01	02	04	12
سفن لنقل العساكر	01	01	02	02	00	1	00	01	01	09
المجموع	01	02	03	02	01	03	01	03	05	21

نلاحظ من خلال الجدول كثرة السفن الجزائرية ذات الطابع العسكري التي تردّدت على ميناء حلق الوادي التونسي، مع العلم أنّ هذه المعطيات هي فقط ما تمّ ذكره في بعض الدفاتر الجبائية التي نقلها إلينا خليفة حماش.

ولقد تعددت الغايات من وراء تردد السفن الجزائرية ذات الطابع الحربي على الموانئ التونسية فبالعودة للوثائق الأرشيفية التونسية فإنها تحدد لنا السفن الجزائرية الواردة إلى تونس والمهام التي كانت مكلفة بها، والمؤونة التي تزودت بها، والجدول التالي يوضح لنا نماذجا من ذلك[2]:

السنة	المهمة	المؤونة
جمادى الأولى 1178هـ (27 أكتوبر / 25 نوفمبر 1764)	إحضار عساكر إلى الجزائر من بر الترك إحضار قفطان للسيد الدولاتلي	30قنطار بشماط، 6 أمطار، 3 قلق زيت، 4 أمطار خل، وقنطارين زيتون، وقنطار روز، وقفيز برغل، و 1000 خبزة، ورأس بقر، و8 أكباش، و4 أحمال خضار، ومثلهم رمان، و 10 أحمال حطب، و5 أحمال بيض. وأضيف إليهم:10 قناطر بشماط، ومطرين زيت، وقلة سمن ونصف قفيز

[1] خليفة حماش، المرجع السابق، ص، ص 363 ، 384.

[2] نفسه، ص 366.

		برغل، وقنطار زيتون، ومطر واحد خل.
21 ربيع الثاني 1178هـ (18 أكتوبر 1764م)	شباك (سفينة) القرصان تابع للجزائر	30 قنطار بشماط، 5 أمطار زيت، ومثلها خل، وقنطارين زيتون، وقلتين سمن، و 10 أكباش، ورأسان بقر، 1000 خبزة، وحملان رمان، وحملان خضرة (كرنب وغيره)، و 10 أحمال حطب، و5 أحمال بيض.
1183هـ (28 جانفي -25 فيفري 1770)	إحضار عساكر إلى الجزائر من بر الترك	قُلتين سمن، 03 رؤوس بقر بأذنابها، 06 شاة، 500 خبزة بوناصرين، قنطار روز، قنطار زيتون، مطرين خل، 15 طير دجاج، 500 عضم (بيض) 50 ليمون حلو، 100 بذنجان.

ونلاحظ من خلال الجدول نوع المؤونة التي كانت تتزود بها هذه السفن والتي تأتي في مقدمتها المواد الغذائية مثل: البشماط[1]، الزيت، الخل، الزيتون، السمن، المواشي من بقر وخرفان، الخبزة، والخضر والفواكه، والبيض، والحبوب الجافة مثل الأرز والشعير. والأفرشة مثل الحصير المصنوع من الحلفة والحطب والبارود والشمع وغيرها. والتي كانت بكميات كبيرة.

وقد كانت السفن الجزائرية تمكث بعضا من الوقت في الموانئ التونسية، ففي 03 جانفي 1767 وصلت سفينة إلى حلق الوادي تنقل عساكر من بر الترك إلى الجزائر، حيث مكثت بالميناء حوالي 13 يوما لتغادر في 16 جانفي 1767م، بعد حصولها على ما تحتاج إليه من مؤونة[2].

شكلت الأعطاب التي تعرضت لها السفن أثناء إبحارها واحدة من الأسباب وراء لجوء سفن الإيالات إلى إحدى الموانئ، ففي سنة 1740 حلّت ثلاثة شبابيك (سفن) جزائرية بميناء حلق الوادي، حيث كان أحدها يعاني من بعض الأعطاب فبالإضافة إلى المؤونة، فقد خصص له 17 ريالا ثمن 37 رطلا من المسامير لإصلاحه و340 ريال أجرة 10 نجارين عملوا في إصلاحه لمدة يومين، وكانت نفقة ذلك على مرسى حلق الوادي[3].

كما كانت سفن الإيالات تقوم ببيع حمولتها من غنائم مختلفة والتي تحققها نتيجة أعمالها البحرية ضدّ السفن المعادية في إحدى تلك الموانئ، ففي 13 أفريل 1766 وصلت سفينة حربية جزائرية ومعها غنيمة

[1] البشماط: أو البُقسماط قطعة من الخبز المشوي.

[2] خليفة حماش، المرجع السابق، ص 366.

[3] نفسه، ص 347 – 348.

زيت، وقد تمّ تزويدها بالمؤونة اللازمة والتي تمثلت في: 30 قنطار بشماط و05 أمطار زيت، ومثلها خل، وقنطارين زيتون وقلتين سمن، وستة كباش هدية و02 رأس بقر هدية و 1000 فرد خبز هدية وحملين ليم حلو هدية وحملين خضر هدية، و10 أحمال حطب و 5 أحمال بيض[1].

اللافت للنظر في حادثة هذه السفينة أنّ كاتب بيان المؤونة الخاصة بها فرّق بين ما وصفه بالمؤونة وبين ما وصفه بالهدية، علما أنّ كليهما صادر من جهة واحدة، وهو ما يجعلنا نعتقد أنّ تلك المُؤن المقدمة للسفن الجزائرية لم تكن مجانية وإنّما كان يتم دفع قيمتها لخزينة الدولة، وممّا لا شكّ فيه أنّ تلك الهدايا كانت تعبيرا عن الفرحة بالغنيمة التي جلبتها هذه السفينة إلى تونس. وفي أواخر محرم من سنة 1182هـ (في حدود 7 إلى 16 جوان 1768م) قامت ستة سفن جزائرية بإرسال غنيمتها البحرية لتُباع في تونس إذ بلغت قيمتها 1708 فرنك[2].

وفي محرم 1189هـ (حوالي مارس 1775م)بيعت في ميناء تونس غنائم تحصلت عليها سفينتان حربيتان جزائريتان، حيث بلغت قيمتهما 642 فرنك[3]. وفي 16 ربيع الأول 1194هـ (25 مارس 1780م) تمكنت سفينة جزائرية من أسر سفينة محملة بالخمر ، حيث تمّ بيعها في تونس وبلغت قيمتها 3796 فرنك[4]. وفي جمادى الثانية 1196هـ (ماي 1782) تمّ بيع غنيمة بحرية في تونس كانت قد أسرتها سفينة جزائرية، وبلغت قيمتها 34068 فرنك[5].

وفي 25 جمادى الثانية 1210هـ (6 جانفي 1796م) تمكن بحارة جزائريون من أسر سفينة محملة بالقمح وبيعها بتونس، إذ بلغت قيمتها 32085 فرنك، بالإضافة إلى سفينة أخرى كانت محملة بالفاصولياء هي الأخرى بيعت في تونس وبلغت قيمتها 5878 فرنك، وفي نفس السنة 1210هـ (26 جوان 1796م) باع الجزائريون سفينة جنوية كانت محملة بالقمح في تونس[6]. وفي الأول من جويلية 1794 حلّ بميناء حل الوادي سفينة قرصنة جزائرية قادمة من مالطة وعلى متنها 150 نفرٍ من الأسرى[7]. وفي 27 مارس 1796م بقي 10 بحارة جزائريين بميناء حلق الوادي لبيع سفينة بها[8].

---

[1] خليفة حماش، المرجع السابق، ص 368.

[2] Albert Devoulx, Le registre des prises Maritimes, R A, N : 15, 1871, Alger, P 158.

[3] Ibid., P 185.

[4] Ibid., P 197.

[5] Ibid., P 286.

[6] Ibid., P 366.

[7] خليفة حماش، المرجع السابق، ص 383.

[8] نفسه، ص 383

وفي 15 جمادى الثانية 1212هـ (05 ديسمبر 1797م) أسرت سفن جزائرية سفينة بندقية محملة بالستائر وسفينتين محملتين بالقمح، الأولى تابعة لنابولي والثانية لليفورن وتم بيع الغنائم في تونس وبلغت قيمتهما 433036 فرنك[1].

وفي 15 رجب 1212هـ (3 جانفي 1798م) أسرت السفن الجزائرية سفينة تابعة لنابولي محملة بالملح والسردين والليمون، وتمّ بيع الغنيمة في تونس وبلغت قيمتها 7483 فرنك[2]..

من خلال المعطيات المقدمة نلاحظ أنّ السفن الجزائرية كانت تُشكل دفعا مهما للحياة الاقتصادية في تونس وذلك ببيع ما تغنمه فيها، وكان ذلك يعود بالفائدة على السلطة التونسية.

إنّ الملاحظ من خلال هذه المعطيات أنّ السفن الجزائرية التي كانت تلجأ إلى الموانئ التونسية كانت تمارس نشاطها البحري في النطاق الجغرافي القريب من تونس، هذا النطاق الذي يشمل بالتحديد المدن الإيطالية كالبندقية ونابولي وجنوة وضدّ جزيرة مالطة.

بالإضافة إلى أنّ إقبال السفن الجزائرية على السواحل التونسية كان راجعاً لما يُقدم لها من مؤونة لازمة وتسهيلات، ولعلّ السبب وراء ذلك هو رغبة تونس في الاستفادة المالية من هذه الحركية البحرية على موانئها، وذلك بما يُنفقه البحارة في الميناء لاقتناء حاجياتهم، وكذا عبر الاستفادة من قيام البحارة ببيع غنائمهم بتونس وبالتالي الاستفادة من عوائد الغزو البحري.

ولم تكن في كل مرة تلقى هذه السفن المعاملة الجيدة سواء من قبل السلطة التي تتحكم في الميناء أم بسبب تصرفات بحارة تلك السفن، حيث تُسجل لنا الكتابات التاريخية حادثتين لذلك، الأولى سنة 1116هـ (حوالي 1704م) حين رست مراكب غزو تونسية بميناء طرابلس وبها غنيمة تتكون من 30 أسيرا نصرانيا وعدة صناديق بها أموال جزيلة، فقام خليل باي طرابلس بأخذها، فأثار هذا التصرف غضب باي تونس ودفعه لإعلان الحرب على طرابلس الغرب[3]. حادثة أخرى كانت مشابهة من حيث النتائج وقعت بين تونس والجزائر ، حين وصل مركبان عسكريان جزائريان إلى ميناء حلق الوادي ونزل جنودهما إلى المدينة، وقام أثنان منهم بالاعتداء على غلام مسلم، فبلغ ذلك مسامع داي تونس الذي قام بقتل الرجلين لارتكابهما الفاحشة بالغلام. وقام بمراسلة داي الجزائر يُعلمه بالواقعة ويطلب منه أنّ يُعامل البحارة التونسيين بالمثل

[1] Albert Devoulx, Op.cit., P370 -371.

[2] Ibid., P 371.

[3] محمود مقديش، المرجع السابق، ص 150- 151.

إن هم ارتكبوا الفاحشة[1]. وتذهب بعض المصادر إلى أنّ هذه الحادثة قد أغضبت الداي حسين ميزومورتو (1683 – 1688م) الذي سوف يتخذها ذريعة لإعلان الحرب ضدّ داي تونس[2].

ب) الغزو البحري المشترك:

شكل النشاط البحري العسكري للإيالات الثلاثة السمة البارزة في تاريخها الحديث، نظرا لكثرة التهديدات الأوروبية وقوة أساطيلها، فإنّ هذه الإيالات كانت بحاجة لتوحيد عملياتها العسكرية، فبالإضافة إلى نشاطها العسكري ضمن البحرية العثمانية، كانت هذه الإيالات تقوم بعديد الحملات البحرية المشتركة ضدّ القوى الأوروبية، فما بين عامي 1611 و 1613 استولى البحارة الجزائريون ومعهم البحارة التونسيون على سفينتين للبنادقة قيمتها 700 آلاف قرش[3]، وفي عام 1619م خرجت خمسة مراكب من بنزرت مع ثلاثة مراكب جزائرية، حيث هاجموا مدينة سان مارك بصقلية وأسروا قرابة 120 من سكانها ونهبوا أمتعتهم، وأخذوا في طريقهم سفينتين هولنديتين. وفي أوت عام 1623م أبحر الأسطول المشترك الجزائري التونسي من تسعة مراكب، فنهب سواحل إيطاليا، ثم انتقل إلى جنوب فرنسا، وقد عاد محملا بـ 623 أسيرٍ[4].

ونظرا للنشاط العدائي الذي مارسته البندقية ضدّ العالم الإسلامي، فإن البحرية الجزائرية والتونسية قد قامت خلال الفترة الممتدة ما بين 1612م إلى 1638م من أسر 37 سفينة من سفن البندقية وعدد هائل من الأسرى والغنائم المختلفة[5].

وفي 22 جوان 1624 خرجت ست سفن جزائرية ومعها سبع سفن تونسية في حملة بحرية مشتركة على الساحل الدلماشي (في السواحل الشرقية من البحر الأدرياتيكي)، حيث تمكنوا من مهاجمة أحدى القرى فأسروا 450 نفرٍ وغنموا ما قيمته أكثر من 100 ألف دوقة، وأثناء عودتهم هاجموا خمس سفن بميناء دورس[6]، ثم أبحروا من هناك إلى البحر الأيوني حيث هجموا على بعض جزره، وتحولوا من هناك إلى جزيرة تياكي بعد أن انضمت إليهم خمس سفن تركية، وتواصلت هذه الحملة إلى غاية شهر جويلية[7]. وفي عام 1624 قامت ست سفن جزائرية ومعها سبع سفن تونسية بحملة مشتركة ضدّ بعض الجزر التابعة للبندقية، وكذلك فقد استولت هذه السفن على قادسين من برشلونة بلغت قيمتهما 860 ألف كوروزدو، إضافة إلى

---

[1] محمود مقديش، المرجع السابق، ص 119.

[2] محمد عطية، الصراع...، المرجع السابق، ص 71.

[3] وهيبة بولصباع، العلاقات التجارية بين مدينة الجزائر ومدينتي تونس وسلا كمركز للجهاد البحري خلال القرنين (17 و 18م)، مذكرة ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2013 – 2014، ص 100.

[4] توفيق البشروش، المرجع السابق، ص 89.

[5] المنور مروش، المرجع السابق، ص، ص 312، 314.

[6] ميناء دوريس هو أكبر ميناء ألباني. يقع الميناء على الساحل الأدرياتيكي.

[7] توفيق البشروش، المرجع السابق، ص 85.

أسر أكثر من 1500 شخص من مدينة سيرولونجا التابعة للبابا. وقد بلغ نشاط البحرية الجزائرية والتونسية خلال النصف الأول من القرن 17م إلى غاية المحيط الأطلسي، ففي سنة 1724م أخذوا سفينة برتغالية وعدة سفن صيد و 53 بحارا، وفي عام 1625م أبحروا إلى غاية جزيرة نيوفيلند واستولوا على 132 من البحارة وعلى سفنهم المحملة بالسمك[1].

وفي عام 1638 قام بحارة الجزائر وتونس بالإغارة على السواحل المسيحية، وكان عدد سفنهم ثمان سفن جزائرية ومثلها تونسية[2]، وفي عام 1646م نجح 20 قادسا من الجزائر وتونس من إحداث اضرار جسيمة في كل الجزر التابعة للبندقية[3]. وفي 1741 قامت البحرية الجزائرية والتونسية بإلقاء القبض على باخرتين فرنسيتين كانتا تمارسان التجارة غير المسموح بها في الأقاليم الجزائرية والتونسية، وقد تمّ ملاحقة ما تبقى من الفرنسيين إلى غاية منطقة تولون Toulon جنوب فرنسا في 18 ماي 1742م[4]. وفي عام 1759 شارك الطرفان الجزائري والتونسي بخمسة مراكب لكل واحد في حملات مشتركة، وأخرى سنة 1773 بدعوة من الباب العالي تمكنوا خلالها من احتجاز مراكب يونانية[5]. وفي 25 محرم 1180هـ الموافق لـ 03 جويلية 1766 قامت سفينتان تونسيتان ومعهما سفينة جزائرية بحملة بحرية غنموا من خلالها كمية من الزيت قيمتها 4308 فرنك[6].

بالإضافة إلى ذلك فإنّ هذه الإيالات كانت تستعين بخبرات بعضها البعض في المجال البحري العسكري، فنجد العديد من القيادات البحرية التي اشتغلت في سفن الإيالة المجاورة، فمثلا في طرابلس الغرب وفي عهد علي باشا القرمنالي (1754- 1793م) كان عدد القيادات البحرية الوافدة ذات الأصول التونسية حوالي 4 قادة من أصل 243 قائد بحري[7]. التونسيون كذلك كانوا يستعينون بالقيادات الوافدة إليهم للاستفادة من خبراتهم في المجال البحري، ففي 05 جمادى الأولى 1184هـ (27 أوت 1720م) قام باشا تونس بتمويل الفرقاطة المغراوية التي يقودها الحاج علي الجزائري، وكان تمويل هذه السفينة لنفسه ولشركائه[8]. بالإضافة إلى ذلك فقد استعانت طرابلس الغرب بالفنيين الوافدين إليها من هذه الإيالات في سبيل بناء

[1] المنور مروش، المرجع السابق، ص 318.
[2] وهيبة بولصباع، المرجع السابق، ص 101.
[3] نفسه، ص 102.
[4] حصام صورية، المرجع السابق، ص 66.
[5] وهيبة بولصباع، المرجع السابق، ص 104..

[6] Albert Devoulx, op.cit., P 154.

[7] أحمد سعيد الطويل، المرجع السابق، ص 75.
[8] خليفة حماش، المرجع السابق، ص 363.

ترسانتها الحربية، نذكر منهم الأسطى حسن التونسي والأسطى علي الجزائري[1]. وفي عام 1621 كان هناك سفينة جزائرية طاقمها يتكون من 53 بحارا ثمانية منهم من إيالة تونس[2].

كما كانت هذه الإيالات لا تتردد في تحرير سفن بعضها البعض إن هي وقعت في الأسر، إذ يذكر محمود مقديش في حديثه عن حمودة باي المرادي أنّه عُرف عنه:" افتكاكه للمراكب التي أُخذت للجزائر من أيدي النصارى المرّة بعد المرة وعدة أسارى ممن عداهم"[3]، وفي عام 1800م قامت البحرية الطرابلسية بتحرير قطعة بحرية جزائرية أسرتها سفينة برتغالية، حيث تمّ إعادتها إلى الجزائر[4].

إنّ التعاون بين الإيالات كان واضحا وفي عدة مواقف، منها ذلك الاحترام الذي كانت تكنه الإيالات للقرارات السيادية لبعضها البعض، فباي تونس كان قد أمر سفنه بأن لا تهاجم سفن البندقية حينما تكون قرب السواحل الطرابلسية لأنّ بين هذه الأخيرة والبندقية صلحاً يستوجب حماية سفن البنادقة حين تكون في المياه الطرابلسية، فكان باشا تونس يردّ السفن التي يتم أسرها في مياه طرابلس حتى يتجنب توتير العلاقة بينه وبينه حكامها[5].

إنّ شساعة الإطار الجغرافي الذي كانت تُمارس فيه سفن الإيالات نشاطها البحري كان يُجبرها إلى اللجوء إلى الموانئ القريبة الممتدة من برقة إلى الجزائر، أين اعتادت الرسو بها، حيث كان يُقدّم لها مُختلف أشكال المساعدة من توفير المؤونة اللازمة والصيانة والحماية، وهو الأمر الذي كان يُسهل عليها ممارسة نشاطها البحري. فرسو هذه السفن ذات الطابع الحربي في موانئ الإيالات يُمكن اعتباره شكلا من أشكال التعاون العسكري فيما بينها، لأنّ ما كان يُقدَّم لها من تسهيلات كان يساهم في تكثيف نشاطها الحربي في المتوسط. وهو في نفس الوقت يحمل بعدا تجاريا إذ يُساهم في تنشيط الحركة التجارية في الموانئ المستقبلة جراء عمليات البيع والشراء التي يقوم بها بحارة تلك السفن.

وممّا لا يدعو للشكّ أنّ كثرة الحملات البحرية المُشتركة بين الإيالات خاصة الجزائر وتونس، كان لها أثر إيجابي في تعزيز وجود البحرية الإسلامية في المتوسط، وكذا تأمين المجال البحري للإيالات، إنّ هذه الأعمال البحرية المشتركة هي شكل من أشكال التحالف العسكري الموجّه ضدّ القوى الأوروبية التي كانت بدورها تعقد تحالفات عسكرية ضدّ هذه الإيالات. فالظرفية التاريخية التي كان يعرفها المتوسط خلال القرنين 17 و

[1] أحمد سعيد الطويل، المرجع السابق، ص 124.
[2] المنور مروش، المرجع السابق، ص 226.
[3] محمود مقديش، المرجع السابق، ص 103.
[4] كاثكارت، المصدر السابق، ص 23.
[5] محمود مقديش، المصدر السابق، ص 215.

18 م كان يفرض على الإيالات المغاربية توحيد جهودها البحرية (باعتبار البحر كان مسرحا للمواجهة)، وذلك لأسباب أبرزها: كثرة القوى الأوروبية (المدن الإيطالية، قراصنة مالطة، فرنسا، إسبانيا، هولندا، الدنمارك، إنجلترا، البرتغال، السويد، الولايات المتحدة الأمريكية...) المتحالفة. بالإضافة إلى التفوق العسكري والتجاري للقوى الأوروبية، كل هذا كان يُحتِّم على هذه الإيالات أن توحّد جهودها البحرية لمواجهة الخطر الأوروبي.

بالرغم من المحاولات الكثيرة من قبل القوى الأوروبية على تقييد التعاون البحري ذي الطابع الحربي بين الإيالات، عبر ما تضمنته المعاهدات المختلفة من شروط بخصوص هذا الموضوع، إلا أنّ ذلك لم يكن ملموسا على أرض الواقع.

خلاصة:

من خلال استعراضنا لجوانب من العلاقات الخارجية للإيالات المغاربية، سواء مع القوى الإسلامية أم القوى الأوروبية، وكذا تطرقنا إلى النشاط البحري لهذه الإيالات، لاحظنا وجود تعاون وتحالف إسلامي بين هذه الإيالات في مواجهتها للقوى الأوروبية، وكذا توحيد نشاطها البحري، وقد وجدت هذه الإيالات نفسها عالقة في تلك التجاذبات الدولية بين مختلف القوى التي حاولت زجّ هذه الإيالات في صراعاتها، وكذا عملت على إضعاف هذه الإيالات وتعميق أسباب الخلاف والصراع فيما بينها.

خـاتمــة

من خلال ما تم عرضه من معلومات تخصّ مظاهر التعاون بين الإيالات وجهودها في حفظ وضمان الأمن في المنطقة، ومدى تأثر العلاقات بينها بعلاقاتها الخارجية، خلصنا إلى مجموعة من النتائج نذكره في ما يلي :

- لقد جمعت الإيالات المغاربية بين العمل الفردي والجماعي من أجل تحقيق الأمن والاستقرار، إذ نجحت إلى حد بعيد في تأمين مجالها البحري باعتباره المصدر الرئيسي للخطر.
- أظهرت إيالة الجزائر وإيالة تونس مقدارا عاليا من المسؤولية في تعاملهما مع مسألة جزيرة طبرقة، حيث تمكنتا من تجاوز خلافاتهما، ونجحتا في توحيد جهودهما في استرجاع جزيرة طبرقة للنفوذ التونسي.
- بالرغم من تعدد الاستراتيجيات التي اتبعتها الإيالات في ضمان أمنها البحري، إلا أنّ لقوتها البحرية الفضل في إلزام القوى المعادية على ضرورة احترام السيادة البحرية لهذه الإيالات.
- إنّ تعاون الإيالات الثلاثة في رسم الحدود بينها، كان خطوة هامة في استقرار المنطقة وذلك بتجنيبها لفترات زمنية طويلة تلك الحروب التوسعية، ما جعلها تتفرغ أكثر لإخضاع مختلف القبائل، وهو ما مهّد لبداية تشكل دول حديثة في المنطقة، وظهور أسر حاكمة احتكرت السلطة في كل من تونس وطرابلس الغرب.
- إنّ حرص الإيالات على حفظ الأمن بمختلف الوسائل سواءً باستعمال القوة العسكرية أم الاستعانة بقبائل المخزن واستمالة القبائل، وكذا الاستعانة بالعلماء والمرابطين والصوفية، نابع من شعور كل إيالة بمسؤوليتها في ضبط مجالها الترابي، وهو ما مكنها من إخضاع القبائل التي اعتادت على الثورات والتمردات وما يترتب عن ذلك من غياب الأمن وإفساد الزرع والنسل، والاعتداء على القوافل العابرة لهذا المجال.
- إنّ التعاون الجزائري التونسي لإخضاع قبيلة الحنانشة باعتبارها قوة محلية منافسة لهما، كان مهمّا من أجل تعزيز نفوذ السلطة المركزية في المناطق الطرفية الواقعة بين الإيالتين، حيث لاحظنا كيف تمكنت الإيالتان من توحيد جهودهما من أجل الإخضاع التدريجي لهذه القبيلة.
- لقد تحملت الإيالات مسؤوليتها في تأمين الوفود، سواء المحلية التي تقوم بإرسالها خارج مجال نفوذها، أو تلك الوفود الأجنبية التي كانت تتحرك ما بين الإيالات، حيث رأينا كيف كان حكام هذه الإيالات يُنسّقون فيما بينهم لتأمين هؤلاء الأجانب.
- على رغم ما تضمنته تلك البنود الموقعة بين الإيالات والقوى الأوروبية من ضمانات أمنية مُتبادلة، إلا أنّ تتبعنا لهذه المعاهدات يُثير لدينا عدة تساؤلات من بينها أنّ أغلب هذه المعاهدات إن لم نقل كلها كانت عبارة عن مبادرات قامت بها القوى الأوروبية لحماية سفنها ومصالحها، وهو ما يفسر لنا حرص القوى الأوروبية على التفصيل في تحديد نوع الأخطار وكيفية التعامل معها، وهو مالم نلاحظه لدى هذه الإيالات التي اكتفت بأن يكون لها نفس ما قد يتم الاتفاق عليه، وكأنّ هذه المعاهدات تمّ صياغتها بشكل أحادي ثم قُدّمت للطرف الثاني (الإيالات) التي لم تنتبه إلى أنّ هيبتها تتآكل مع كلّ معاهدة يتم توقيعها. فهل جعلت

الإيالات أمنها مقرونا بنوع الأمن والسلام الذي كانت تبحث عنه القوى الأوروبية؟ وكيف كانت هذه الإيالات لتتعامل مع ما تواجهه من مخاطر بحرية إن لم تتقدم القوى الأوروبية بتلك المعاهدات؟

- رغم تقلب العلاقات بين الإيالات بين السلم والصراعات العسكرية، إلا أنّه يُمكن القول إنّ تلك الحروب التي اندلعت في ما بينها لم يترتب عنها أي تغيير جغرافي، بل إنّ تلك الحروب حافظت على استمرارية ووجود الإيالات الثلاثة، ولم يترتب عنها انصهار بعضها في بعض، وهو الأمر الذي نعتقد أنّه ينفي الفرضية القائلة بأنّ الجزائر كانت تريد توحيد الإيالات تحت سلطة واحدة[1].
- على الرغم من أنّ الجزائر كانت صاحبة اليد العليا في المنطقة إلاّ أنّها لم تحاول توحيد الإيالات تحت سلطة مركزية واحدة، بل كانت حريصة على الإبقاء على استقلالية كل إيالة. وفي الحقيقة تبقى أسباب ذلك جدّ مبهمة، وربما يمكن إرجاعه إلى طبيعة الحاكم في الجزائر الذي كان يعتبر نفسه مجرد رجل لإدارة البلاد ودفع مرتبات الجيش وتنظيم الغزو البحري، كما كان لتفرغ الجزائر لمواجهة الأخطار الخارجية دور شغلها عن التفكير في أي توسع جغرافي في المنطقة، بالإضافة إلى طبيعة إيالة الجزائر كونها دولة يغلب عليها النشاط البحري الذي كان يدرُّ على الإيالة أموالا كبيرة، في المقابل كانت دواخل البلاد تعرف في كثيرٍ من الأحيان العديد من الاضطرابات، وبالتالي فإنّ إدارة منطقة شاسعة جغرافيا (الإيالات الثلاثة) في ظل هشاشة السلطة المركزية في الجزائر والتهديدات الكثيرة، ما كان إلاّ ليزيد من مشاكل البلاد وأعبائها. وهذا عكس ما تروج له الكثير من الكتابات و الدراسات التونسية التي ترى أنّ التدخلات الجزائرية كانت لأهداف توسعية.
- نجح المراديون ومن بعدهم الحسينيون في تونس كما نجح القرمنانليون في طرابلس الغرب في إقامة أسر حاكمة تتوارث السلطة، وهو ما فشلت الجزائر في تحقيقه.
- نجاح تونس في توظيف قدرتها المالية على شكل إحسانات لاستمالة مختلف الأطراف الفاعلة، من أجل إعطاء الوقت أطول لترسيخ البيت الحسيني.
- لا يُمكننا أن ننفي الصيغة التضامنية لهذه الصدقات الموجهة لهذه الأسر الدينية، التي كانت تشرف على الزوايا وتمارس الكثير من الأنشطة كإطعام الفقراء واليتامى وتدريس الطلبة، إلاّ أنّ مثل هذه الإحسانات التي أصبح تقديمها عادة يتوارثها أبناء البيت الحسيني لا يمكن أن تكون عشوائية ويُمكن أن تحمل أهدافا أخرى منها:
  - البحث عن الشرعية الدينية من خلال الإحسان إلى المرابطين (داخل وخارج الإيالة) لكسب نفوذهم الروحي من أجل تثبيت دعائم البيت الحسيني.

[1] للمزيد حول هذه الفرضية، يُنظر: صحراوي عبد القادر، محمد عطية، "مشروع توحيد الإيالات المغاربية في عهد الداي شعبان 1688 – 1695م"، مجلة الحوار المتوسطي، عد: 15-16، مارس 2017.

- استغلال النفوذ الروحي للعلماء والمرابطين خاصة في التخوم (تبسة، غدامس) لضمان استقرار المنطقة وتأمين الطرق الرابطة بين الإيالات، وكفّ اعتداءات أتباعهم من القبائل.
- تقريب المرابطين واستمالتهم في الإيالات المجاورة (الجزائر وطرابلس) وربطهم بالبيت الحسيني من أجل استغلال نفوذهم في حالة دخول تونس في حرب مع جارتيها، خاصة وأنّ العلاقة بين المرابطين وحكومة الجزائر كانت تتجه نحو التدهور.
- بالرغم من النوايا السياسية التي كانت وراء هذه الإحسانات عامة وافتداء الأسرى بالخصوص، فإنّنا لا يمكن أن ننفي الجانب التضامني بين الأقطار الإسلامية والنابع من شعورها بوحدة مصيرها في مواجهة الأخطار المشتركة.

➢ حرصت هذه الإيالات على البحث عن الشرعية الدينية من خلال الإحسان إلى الزعامات الدينية لكسب نفوذهم الروحي من أجل تثبيت دعائم سلطتهم في المنطقة، هذا إضافة إلى أنّ استغلال النفوذ الروحي للعلماء والمرابطين خاصة في التخوم (تبسة، غدامس) كان عاملا مساعدا في ضمان استقرار المنطقة وتأمين الطرق الرابطة بين الإيالات، وكفّ اعتداءات أتباعهم من القبائل.

➢ إنّ السياسة التي انتهجتها الإيالات اتجاه الهجرات الأندلسية كانت موازية للتوجه العام للخلافة العثمانية، في تأييدها لتلك الهجرات، كشكل من أشكال الدعم والمساندة لهؤلاء المسلمين بعد فشل مختلف المحولات العسكرية لاسترجاع البلاد الأندلسية.

➢ لم تكن السلطات الحاكمة في هذه الإيالات بجاهلة عن ما يُمكنها أن تجنيه من الترحيب بهؤلاء المهاجرين، الذين وفدوا في وقت كانت فيه البلاد تعاني آثار الحروب والمجاعة والخراب، فكانوا مهمين في إعادة إعمار ما خرب من البلاد وإعادة التوازن الديمغرافي في المنطقة، وكذا الاستفادة مما يمتلكه هؤلاء الأندلسيين من خبرات في مجال الزراعة والصناعة والتجارة.

➢ إنّ اهتمام السلطة الحاكمة في هذه الإيالات بتأمين قوافل ركب الحج، وافتكاك الأسرى وكذا مناصرة مسلمي الأندلس، نابع من رغبتها في الاستفادة من الرمزية الدينية والحضارية لتلك القضايا في نفوس الفئات الشعبية، باعتبارها قضايا جامعة للأمة، وهو ما يُكسب هذه الإيالات شرعية كانت مهمة بالنسبة لها في تثبيت سلطتها في المنطقة، كما لا ننفي استفادتها المادية من مثل هذه السياسات.

ومن خلال استعراضنا لجوانب من العلاقات الخارجية للإيالات المغاربية، سواء مع القوى الإسلامية أم القوى الأوروبية، وكذا تطرقنا إلى النشاط البحري لهذه الإيالات، خلصنا إلى وجود تعاون عسكري على مستويين، عمودي متبادل بين الإيالات الثلاثة والدولة العثمانية من خلال مساندتهم لها في حروبها ضدّ القوى الأوروبية، وأفقي بين الإيالات الثلاثة والذي تجلى لنا في العمل البحري ذي الطابع الحربي سواء من خلال التزود من الموانئ أم القيام بالحملات البحرية المشتركة.

- ✓ إنّ الظرفية التاريخية للمتوسط فرضت على الإيالات اتخاذ مواقف متشابهة في كثير من الأحيان اتجاه القوى المعادية، التي كانت حريصة على إضعاف كل أشكال التحالف والتعاون بين الإيالات.
- ✓ كانت الدولة العثمانية حريصة على الحفاظ على روح التعاون والتضامن بين الإيالات من خلال التوسط لحلّ الخلافات القائمة بينها، وذلك لما في الأمر من مساعدة في انتشار الأمن والاستقرار في المنطقة، وتفرغ هذه الإيالات لمواجهة الخطر الأوروبي بدلا من الانشغال في محاربة بعضها البعض.

- ➢ على الرغم من نجاح هذه الإيالات إلى حد كبير في تأمين مجاليها الترابي والبحري، وكذا نجاحها في توحيد سياساتها الخارجية، إلا أنّها في الوقت نفسه فشلت في تحقيق ذلك في حالات عديدة، وهو ما يُفسر تعرضها بشكل كبير للهجمات الأوروبية، الذي صاحبه تراجع في قوتها البحرية وهيمنتها المتوسطية.
- ➢ لم تنجح هذه الإيالات في تطوير علاقاتها الثنائية التي ظلت حبيسة العادات والتقاليد والمشاعر المشتركة، حيث لم نسجل (حسب علمنا وفي حدود طاقتنا البحثية) وجود اتفاقيات مكتوبة بين هذه الإيالات من شأنها أن تنظم العلاقات بينها.

إنّ هذه النتائج التي استخلصناها، ليست إلاّ مجرد آراء واستنتاجات قابلة للمناقشة والإثراء والتصويب، كما يُمكن من خلالها اتخاذ مواضيع مناسبة لتكون دراسات أكاديمية تعالج الموضوع من زوايا مختلفة، وفي الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا في تحقيق أهداف هذه الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة.

الملاحق

الملحق رقم 01: وثيقة تحتوي على مضمون الصلح بين الإيالتين الجزائرية والتونسية سنة 1628[1].

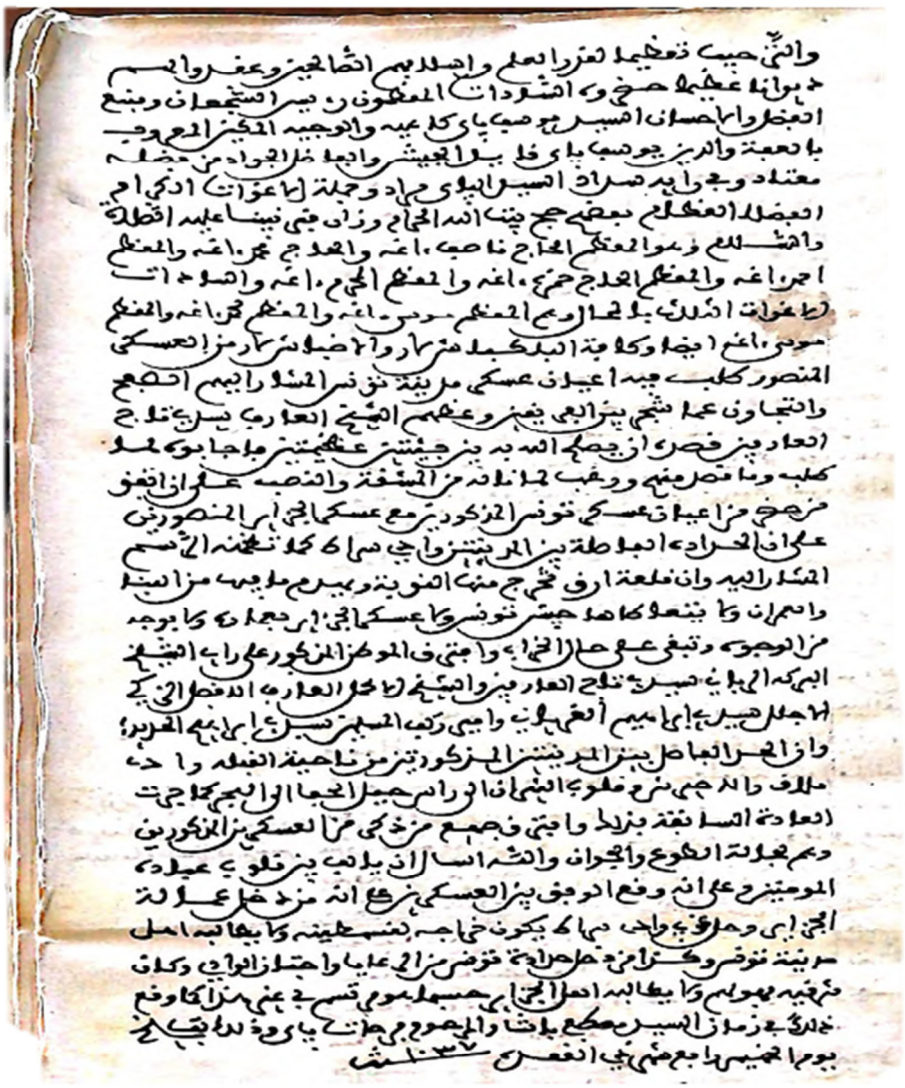

[1] سحابات زهيرة، المرجع السابق، ص 245.

نصّ الوثيقة: "... والترحيب تعظيما لقرار بعلمهم وأسلامهم المتصالحين وعقدو الهمم ديوانا عظيما حضروه السادات المعظمون سيد الشجعان ومنبع الفضل والإحسان السيد يوسف باي كاهية والوجيه المكين المعروف بالعفة والدين يوسف باي قايد جيش البلاد الجواد من فضله معتاد وفي رأيه سداد السيد باي مراد وجملة الآغاوات الكرام الفضلا العظام بعضهم حجّ بيت الله الحرام وزار قبر نبينا عليه الصلاة والسلام وهو المعظم الحاج قاصف (هكذا) آغا المعظم والحاج محمد آغا والمعظم أحمد آغا والمعظم الحاج حمزة والمعظم (كذا) آغا والسادات الآغاوات الثلاث بالمحال وهم المعظم موسى آغة والمعظم محمد أغة والمعظم موسى آغة أيضا وكاهية البلكباش (كذا) من العسكر المنصور طلب بيد أعيان عسكر مدينة تونس المشار إليهم (كذا) (كذا) عما شجر بين الفريقين وعظهم الشيخ العارف سيدي تاج العارفين قصده أن يحكم الله به بين الجيشين عظيمتين فأجابوه عما طلب وما قصد منهم ورغب (كذا) من المشقة والغصب على أن اتفقوا من حضر من أعيان عسكر تونس المذكورين مع عسكر الجزائر المنصورين على أنّ الحدادة الفاصلة بين المدينتين وادي سيراط كما تضمن الرسم المشار إليه وأنّ قلعة أرق تخرج منها النوبة (كذا) ما فيها من (كذا) والعمران ولا يتعداها جيش تونس ولا عساكر الجزائر بعارة ولا بوجه من الوجوه وتبقى على حال الخراب وافترق الموطن المذكور على رأي الشيخ البركة الرباني سيدي تاج العارفين والشيخ (كذا) العارف الأفضل الزكي الإجلال سيدي إبراهيم الغرياني وأمير ركب المسلمين سيدي إبراهيم حديدة وأنّ الحد الفاصل بين المدينتين المذكورتين من ناحية القبلة وادي ملاق (كذا) قلوب الثيران إلى اس جبل الحفا إلى البح كما جرت العادة السابقة بذلك وافترق الجميع من ذكر من العسكرين المذكورين (كذا) والله أسأل أن يؤلف بين قلوب عباده المومنين على أنّه وقع الوجق (هكذا) بين العسكرين على أنّه من دخل عمالة الجزاير وحلّ في وادي سيراط لا يكون خراجه لقسنطينة ولا يُطلبه أهل تونس وكذا من دخل حدادة تونس من الرعايا واجتاز الوادي ملاق شرقيه هو لهم ولا يطالبه أهل الجزائر حسبما هو مرتسم في عيني (كذا) كما وقع ذلك في زمان السيد مصطفى باشا والمرحوم فرحات باي وذلك بتاريخ يوم الخميس رابع عشر ذي القعدة سنة 1037هـ "

المحلق رقم (02): التوزيع الجغرافي للإحسانات التونسية حسب ما ورد في الدفتر الجبائي رقم 2145.

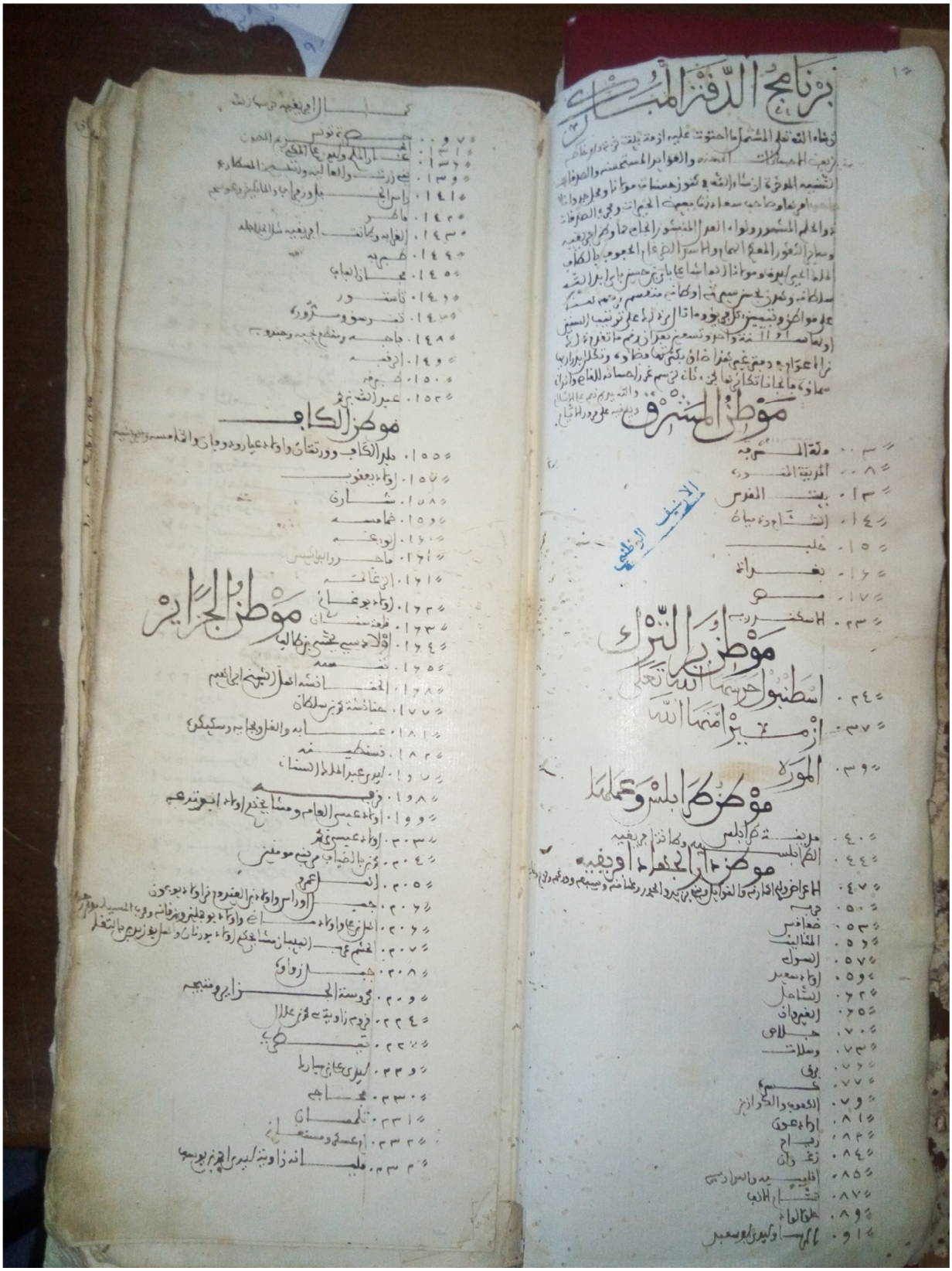

الملحق رقم 03: مخطط يوضح انقسام قبيلة الحنانشة بين فرعي نصر ومُنصر[1].

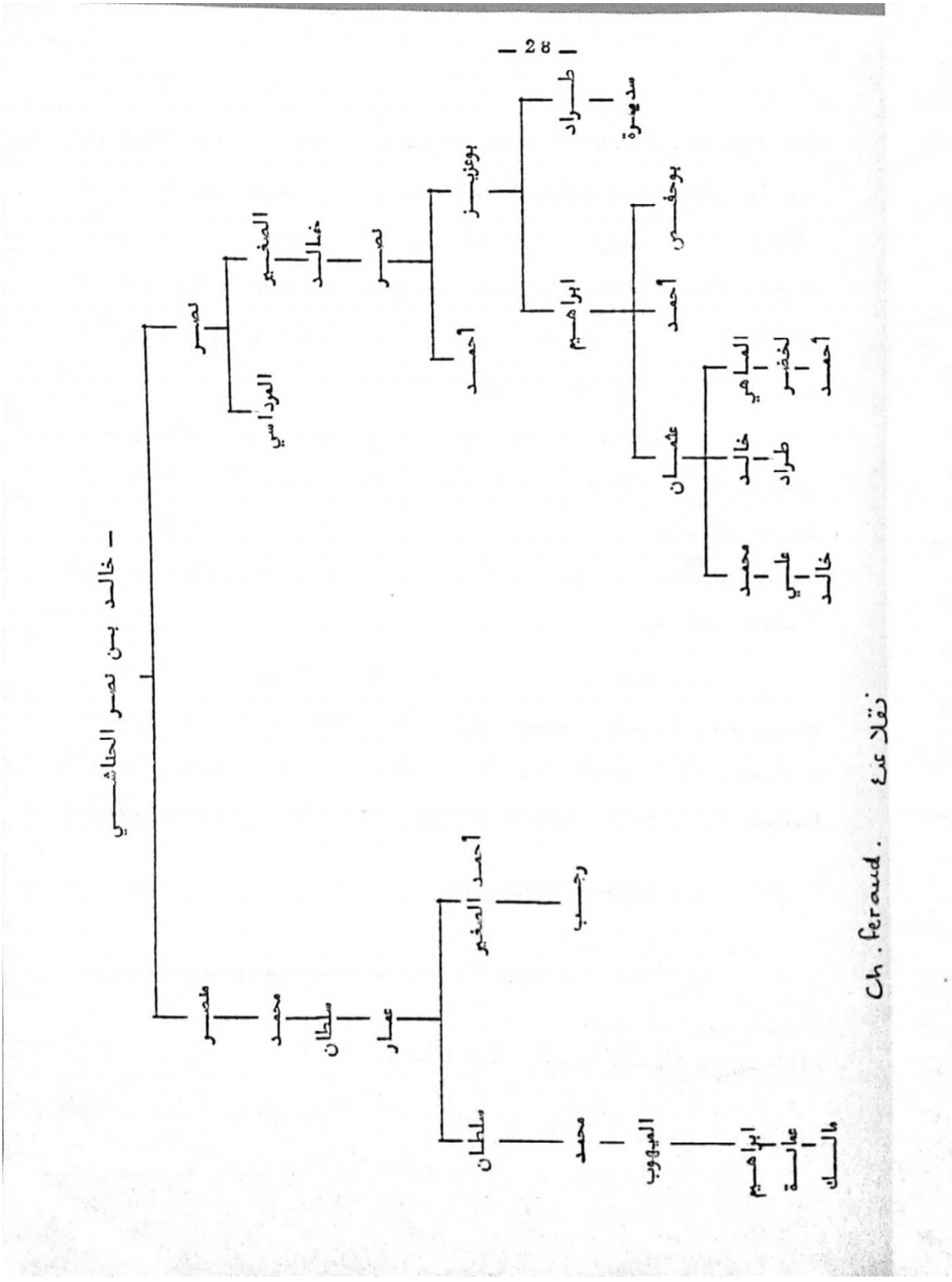

[1] العربي الحناشي، المرجع السابق، ص 28.

الملحق رقم 04: مراسلة بين داي الجزائر وباي تونس حول دفع الضريبة السنوية وبخصوص القنصل الفرنسي[1].

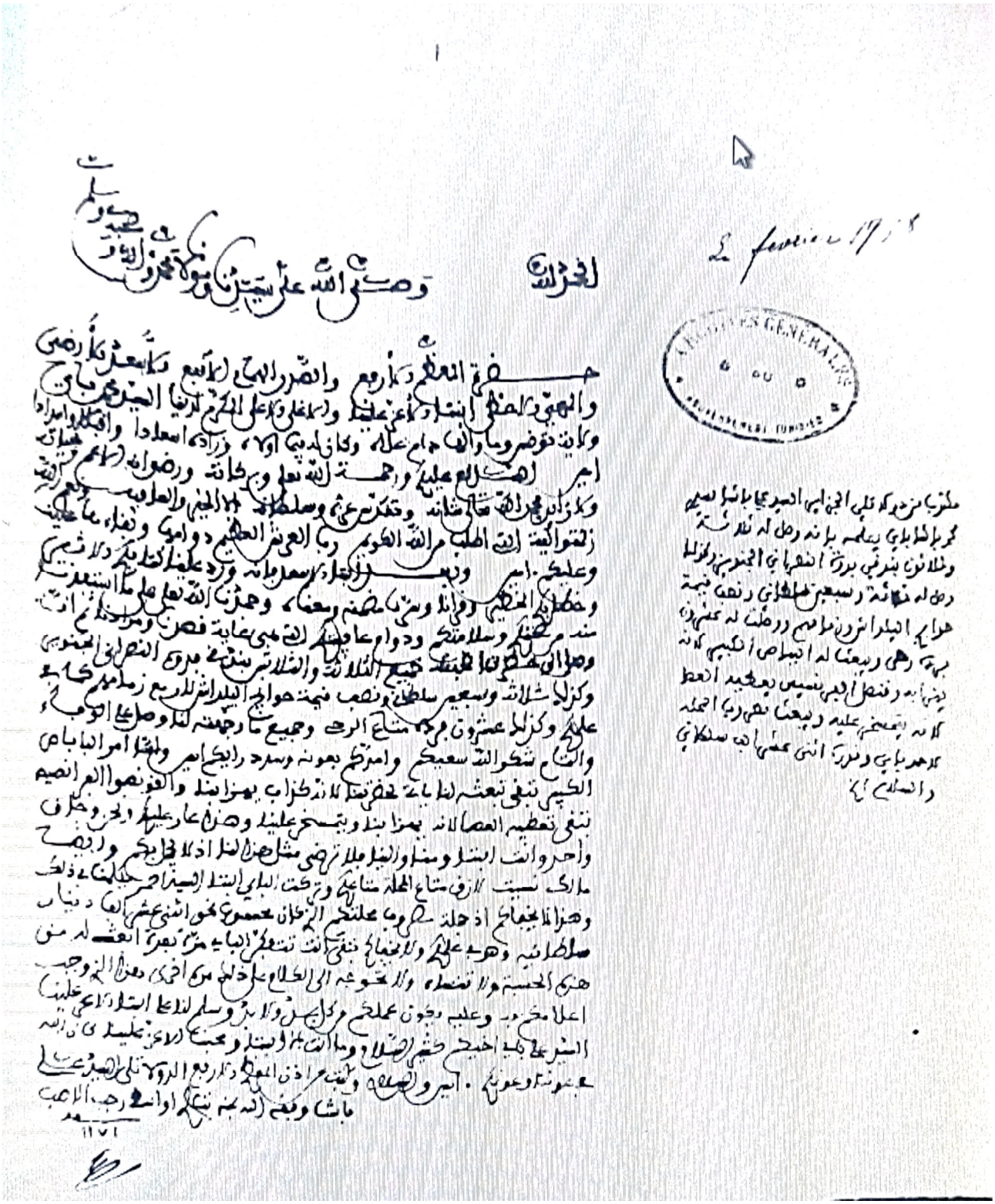

[1] أ و ت، السلسلة التاريخية H، الصندوق 212، الملف 229.

نص الوثيقة:

"الحمد لله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى صحبه وسلم

حضرة المعظم والأرفع والصدر الهمام والأنفع والاسعد بكل رضى... والحظر ابننا والأعز علينا والأغلى والأعلى المكرك لدينا السيد محمد باي ولاية تونس وما والاها دام علاه وكان لدينه أواه وزاده اسعادا واقبالا واصرارا. أمين.

السلام عليكم ورحمت الله الله تعالى وبركاته ورضوانه الأعم وتحياته.

وكان ابن محمد...تعالى شأنه وتفكرتم عزه وسلطان.... .... التي أطلب من الله الكريم رب العرش العظيم دوامها وبقاءها علينا وعليكم آمين. وبعد .... فإنه ورد علينا كتابكم ... كل شيء ... ... وقرأنا ... مضمونه ...، وحمدنا الله على ما استعدت منه من صحتكم وسلامتكم ودوام عافيتكم والتي هي غاية نصرنا ومرادنا ثم إنه وصل إلى حضرتنا صحبته جميع الثلاثة والثلاثين بندقي فدوة النصراني الجنوي وكذلك ثلاثة وسبعين سلطاني ونصف قيمة حوايج اليولداش لأربعة زمايلهم كما في علمكم وكذلك عشرون فردة متاع الرحى وجميع ما وجهته لنا وصل على الوفاء والمتاع شكر الله سعيكم وأمده بعونه وسدد رايكم آمين. واش أمر الباباص الكبير تبقى تبعثه لينا يأتي لحضرتنا لأنه كذاب يهزأ بنا والقونصو الفرانصيص تبقى تعطيه العصى لأنه يهزأ بنا ويتمسخر علينا وهذا عار عليكم ونحن وجاق واحد وأنت ابننا ومنا وإلينا فلا ترضى مثل هذا لنا إذ لا يحل بكم، وايضا مالك نسيت .... متاع المحلة متاعكم وتركت الباي ابننا أحمد يكلمنا في ذلك وهذا لا يخفاكم إذ جملة مصروف محلتكم الذي كان خمسون نحو اثني عشر دينار سلطاني وهو في علمكم ولا يخفاكم تبقى أنت تتفكر الباي من بعد ابعثله من هذه الحسبة ولا تتماطل أو تنساه ولا تحوجه إلى الكلام على ذلك مرة أخرى هذا الذي وجب إعلامكم به، وعليه يكون عملكم من كل بد ولا بد وسلم لنا على السيد الأعز علينا السيد علي باي أخيكم كثير السلام وما أنت إلا ابننا ومجدنا الأعز كان الله في عونكم، أمين والسلام عليك من اذن المعظم الأرفع الدولاتلي السيد علي باشا وفقه الله في رجب الأصهب سنة 1171هـ.

مكتوب من دولاتلي الجزائر السيد علي باشا للسيد محمد باشا باي يُعلمه بأنه وصله ثلاثة وثلاثون بندقي فدوة النصراني الجنوي وكذلك وصل له ثلاثة وسبعين سلطاني ذهب قيمة خراج اليلداش وزعمائهم ووصلت له عشرون بردة ريحة ويبعث له الباباص الكبير لأنه يهزأ به وقنصل الفرنصيص يعطيه العصا لأنه يتمسخر عليه ويبعث مصروف المحلة لأحمد باي وقدره اثنا عشر ألف سلطاني.. والسلام"

الملحق رقم 05: قائمة بالهدايا المقدمة لكاتب باي الغرب محمد بن نعمون ومرافقيه[1].

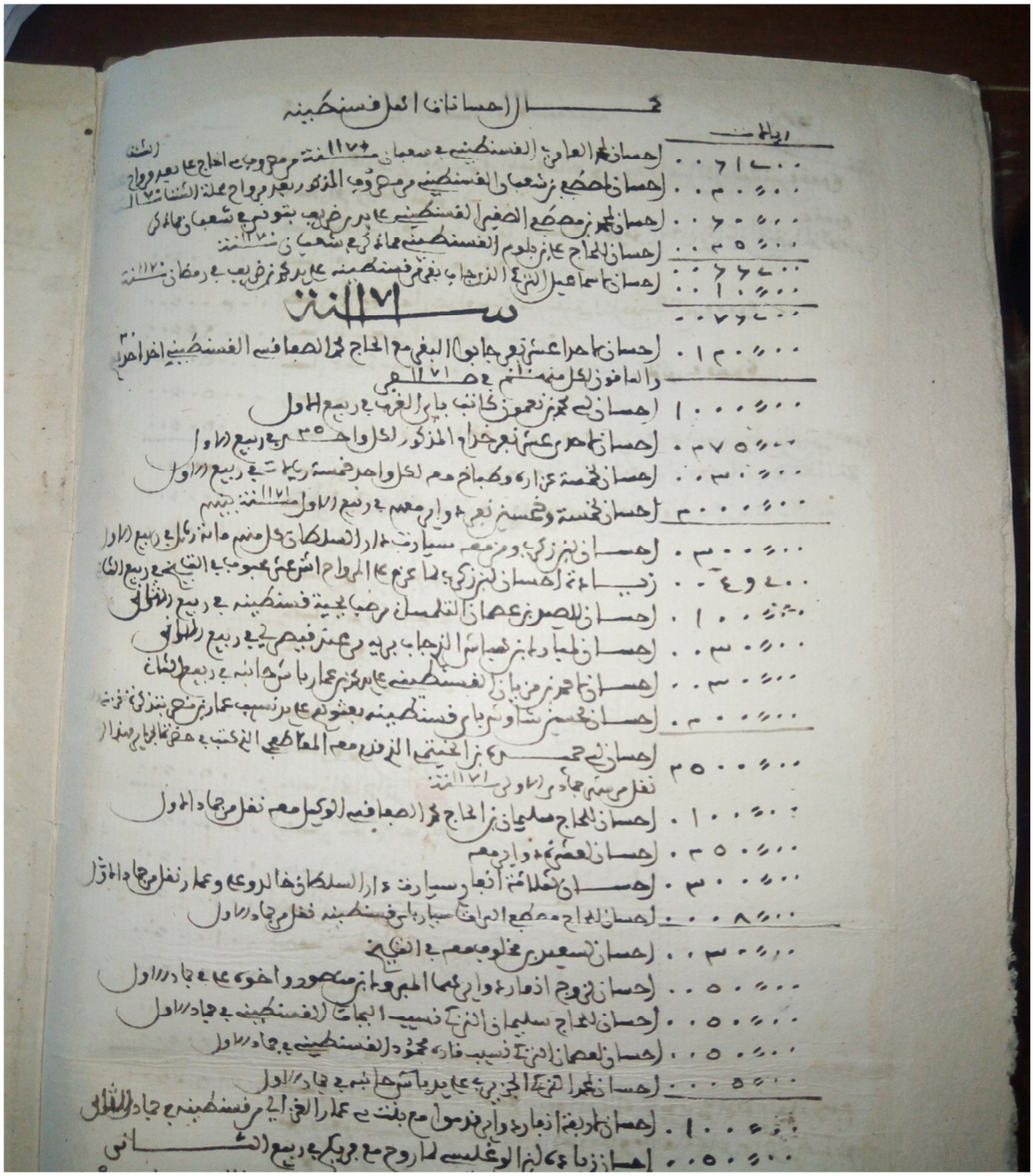

[1] أ و ت، الدفتر الجبائي رقم 2144، نفسه، ص 176 - 179.

الملحق رقم 06 : قائمة بايات الأسرة المرادية

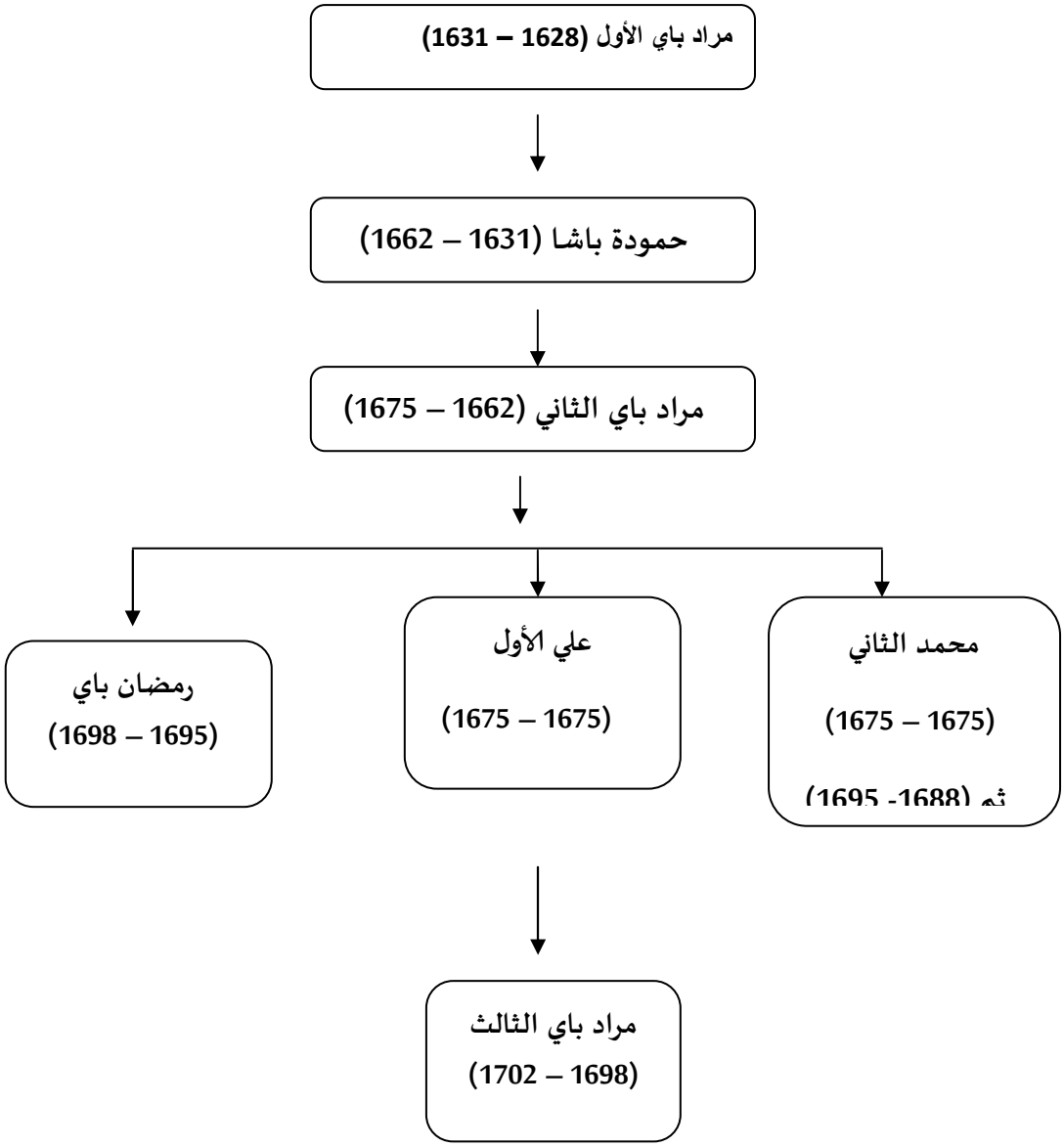

الملحق رقم 07 : جوانب من الهدايا الجزائرية إلى بايات تونس[1].

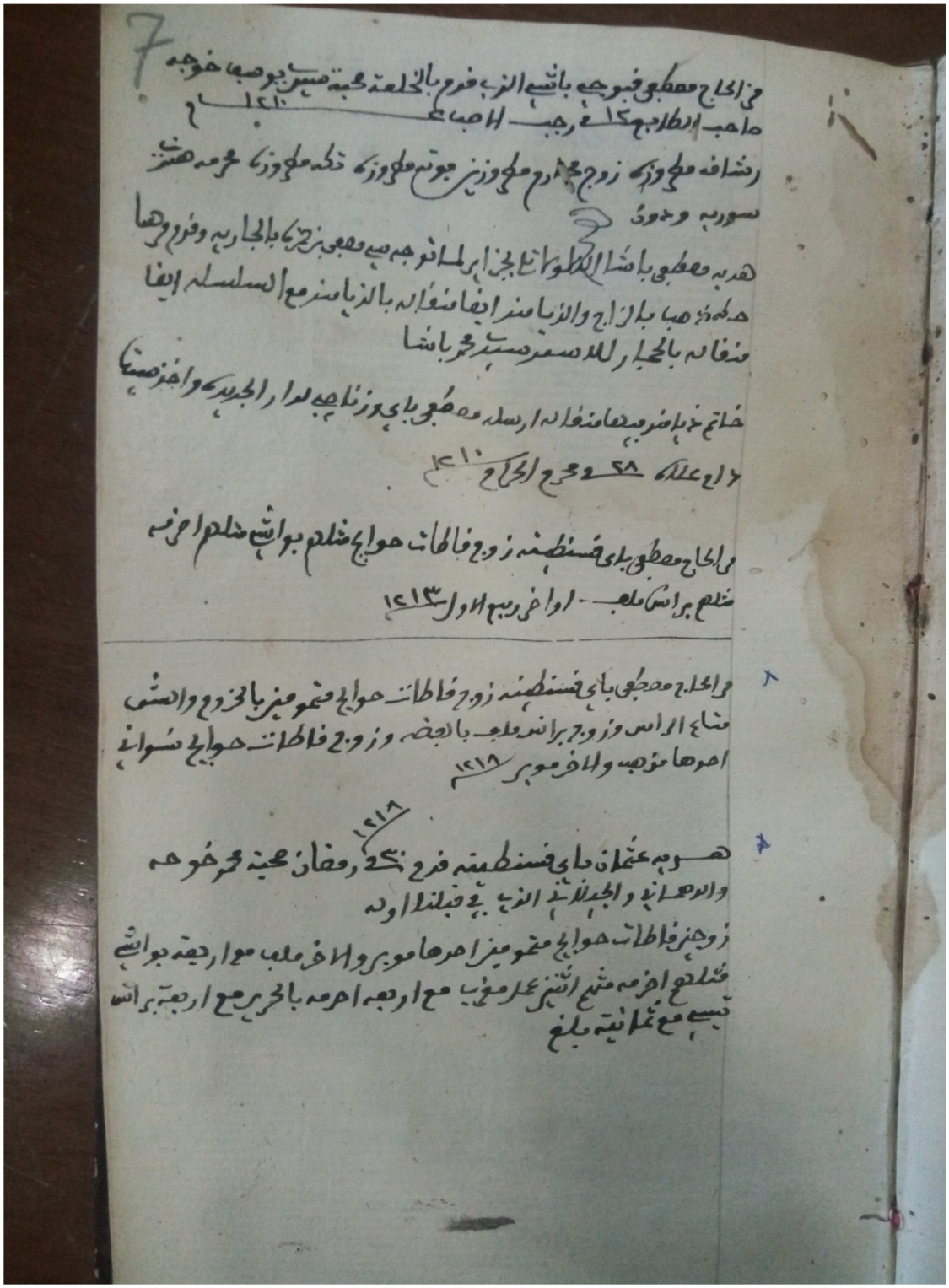

[1] أ و ت، الدفتر الجبائي رقم 269، ص 7.

الملحق رقم 08 : هدايا وإحسانات بايات تونس إلى الجزائر[1].

[1] أ و ت، الدفتر الجبائي رقم 2145، ص 209.

الملحق رقم 09 : هدايا وإحسانات بايات تونس إلى الحنانشة[1].

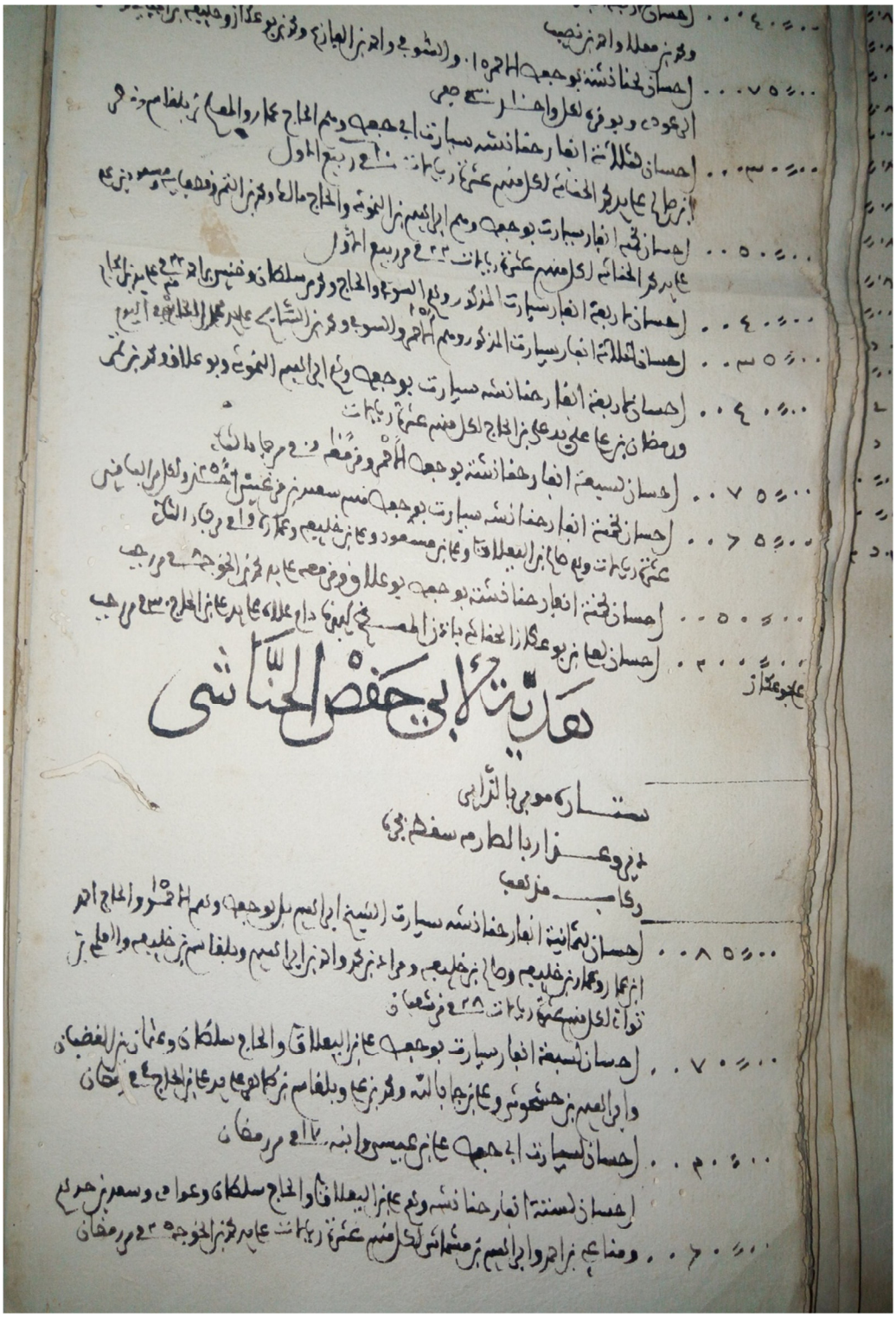
هدية لأبي حفص الحنانشي

[1] أ و ت، الدفتر الجبائي رقم 2145، ص 128.

الملحق رقم 10 : جانب من إحسانات بايات تونس إلى مدينتي عنابة وجيجل حيث تضمنت بعض الإحسانات لصالح الأسرى من هذه المدينتين[1].

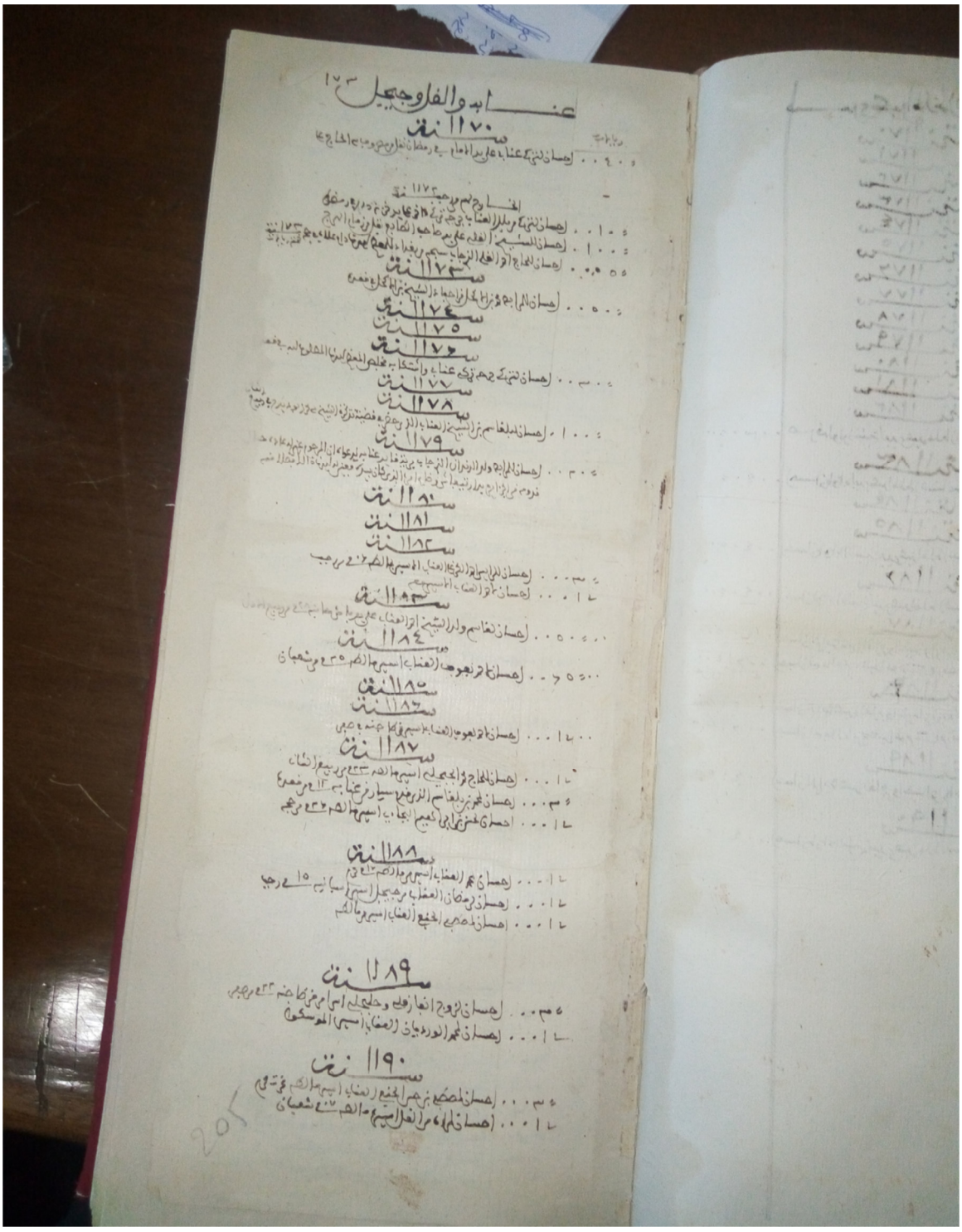

[1] أ و ت، الدفتر الجبائي رقم 2144، ص 205.

الملحق رقم 10 : جانب من إحسانات بايات تونس إلى مدينة تلمسان[1].

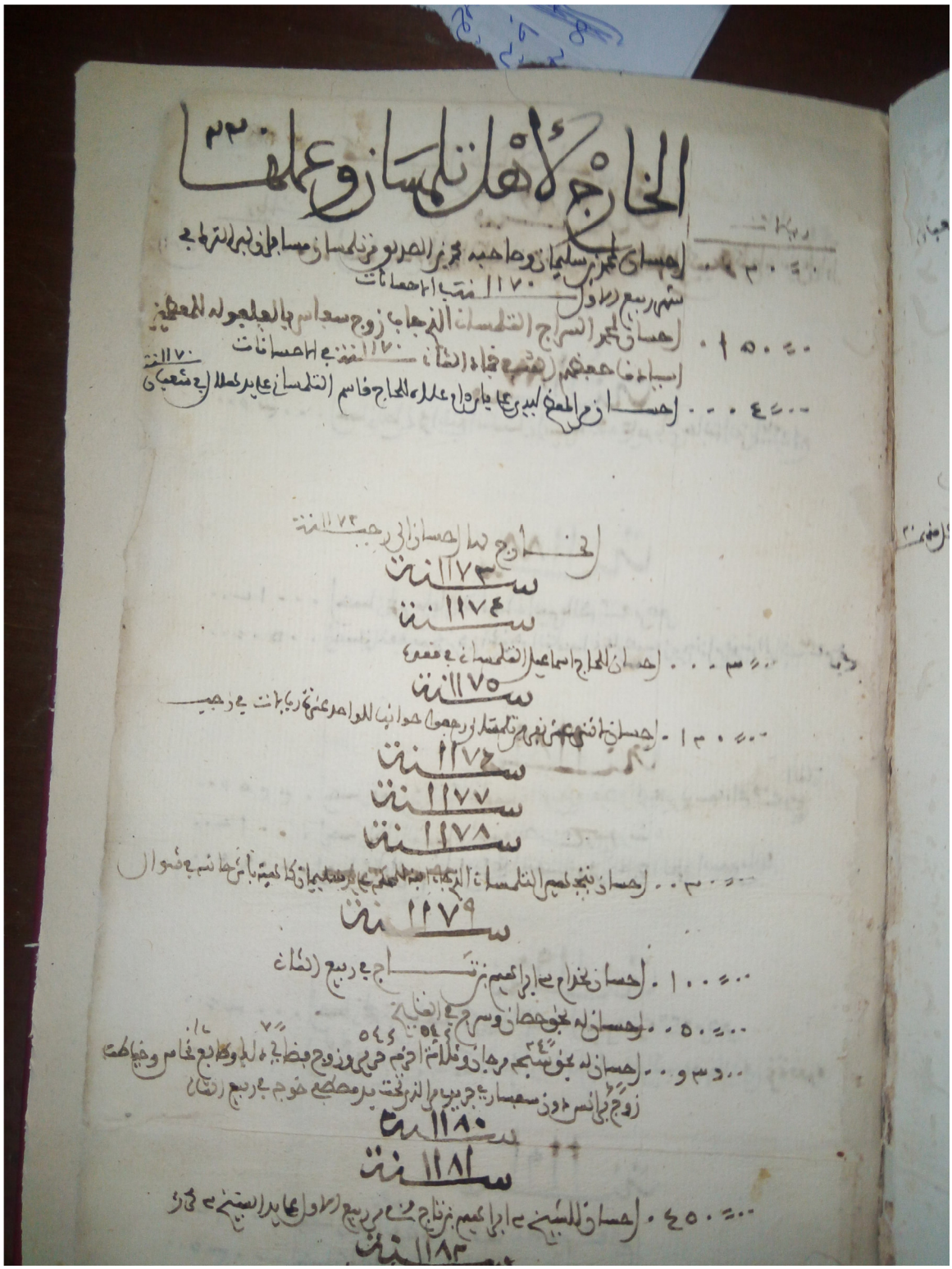
الخارج لأهل تلمسان وعملها

[1] أ و ت، الدفتر الجبائي رقم 2144، ص 279.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية:

❖ الوثائق الأرشيفية:

أ) الأرشيف اوطني الجزائري:

1. أ و ج، دفتر مهم رقم 33، صحيفة 7، حكم رقم 15، بتاريخ: 985/09/03هـ ، تع: محمد داود التميمي.
2. أ و ج، الملف رقم 3190 :
   - ✓ الوثيقة رقم 53 .
   - ✓ الوثيقة رقم 65 .
3. خط همايون:
   - ✓ عد: 15619، بتاريخ 1209هـ، تع: فكري طونا.
   - ✓ علبة رقم 04، عد: 15694، بتاريخ 1209، تع: فكري طونا.
   - ✓ علبة رقم 01، عد: 1123، بتاريخ 1201هـ، تع: فكري طونا.
   - ✓ علبة رقم 04، عد: 57095، بتاريخ 1211هـ، تع: فكري طونا
   - ✓ علبة رقم 04، عد: 12986، بتاريخ 1211هـ، تع: فكري طونا
   - ✓ علبة رقم 01، عد: 841، بتاريخ 1202هـ، تع: فكري طونا.
   - ✓ علبة رقم 04، عد: 6931، بتاريخ 1207هـ، تع: فكري طونا.
   - ✓ علبة رقم 05، عد: 55725، بتاريخ 1205هـ، تع: فكري طونا.

ب) الأرشيف الوطني التونسي:

4. السلسلة الأرشيفية H:
   - ✓ الصندوق رقم 205، الملف 63، الوثيقة 2.
   - ✓ الصندوق رقم 212، ملف 229.
5. الدفاتر الجبائية:
   - ✓ الدفتر الجبائي رقم 269.
   - ✓ الدفتر الجبائي رقم 180.
   - ✓ الدفتر الجبائي رقم 1951.
   - ✓ الدفتر الجبائي رقم 2144.
   - ✓ الدفتر الجبائي رقم 2145.

❖ المصادر:

أ) باللغة العربية:

6. إبراهيم الساسي العوامر، تح: الجيلاني بن إبراهيم العوامر، منشورات ثالة الأبيار، الجزائر، 2007، ص 237.
7. إبراهيم بك حليم، التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، ط 1، 1988.
8. ابن المفتي حسن بن رجب شاوش، تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشاوات الجزائر وعلمائها، تح: فارس كعوان، بيت الحكمة، الجزائر، ط 1، 2009.
9. ابن علي بن سليمان الحنفي، الذيل لكتاب بشائر أهل الإيمان في فتوحات آل عثمان، المطبعة الرسمية العربية بحاضرة تونس، تونس، 1908.
10. ابن غلبون الطرابلسي، تاريخ طرابلس الغرب المسمى بالتذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار، تح: الطاهر حمد الزاوي الطرابلسي، المطبعة السلفية، القاهرة، 1349.
11. ابن مليح، أنيس الساري والسارب، تح: محمد الفاسي، وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم الأصلي، فاس 1968.
12. ابن منظور، لسان العرب، ج13، دار صادر، بيروت، ط 3، 1414هـ، ص 21. (نسخة رقمية ، المكتبة الشاملة).
13. ابن ميمون محمد الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية ، تح: محمد بن عبد الكريم، دار الوعي، الجزائر، ط1، 2018.
14. أحمد ابن أبي الضياف، اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، مج 2، ج3، تح: لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، الدار العربية للكتاب ، 1999.
15. أحمد النائب الأنصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، ج1، منشورات مكتبة الفرجاني، طرابلس، ليبيا.
16. أحمد شريف الزهار، مذكرات، تح: أحمد وفيق المدني، موفم للنشر، الجزائر، 2011.
17. أرنست بليسيه، وصف إيالة تونس، تر: محمد العربي السنوسي، دار سيناتر، تونس، ط1، 2010.
18. إسماعيل العربي، مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب، تر: إسماعيل العبي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982، ص 186.

19. الآغا بن عودة المزاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، ج 1، تح: يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1990.

20. الباجي المسعودي محمد، الخلاصة النقية في أمراء إفريقية، تح: محمد زينهم محمد عزب، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 2012.

21. جون أندريه بيسونال، الرحلة إلى تونس 1724، تر-تع : محمد العربي السنوسي، مركز النشر الجامعي، 2003.

22. الحسن الوزان، وصف إفريقيا، ج2، تر: محمد الحجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 1983.

23. صالح ابن العنتري، تاريخ قسنطينة (فريدة منسية)، تح: يحي بوعزيز، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

24. العدواني محمد بن محمد بن عمر، تاريخ العدواني، تح: أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 2005.

25. العياشي عبد الله بن محمد، الرحلة العياشية، مج 2، دار السويدي للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2006 .

26. كولافو لايان، ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القرمنالي، تر: عبد القادر مصطفى المحيشي، مركز دراسة جهاد الليبين ضدّ الغزو الإيطالي، طرابلس، ليبيا، ط1، 1988.

27. مجهول، نبذة العصر في أخبار ملوك بني نصر، تح: الفريد البستاني، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ط 1، 2002.

28. محمد بن عبد الوهاب المكناسي، رحلة المكناسي إحراز المعلي والرقيب في حج بيت الله الحرام وزيارة القدس الشريف والخليل والتبرك بقبر الحبيب 1785، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003.

29. محمد بن محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ج2، المطبعة السلفية، 1350هـ، القاهرة.

30. محمد بن ناصر الدرعي، الرحلة الناصرية 1709-1710، تح: عبد الحفيظ ملوكي، دار السويدي للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2011.

31. محمود مقديش ، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار ، مج2، تح: علي الزواري وآخرون، دار الفرب الإسلامي، لبنان، ط1، 1988.

32. ناصر الدين سعيدوني، رحلة العالم الألماني ج.أو. هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس، دار الغرب الإسلامي، تونس.

ب) بالغة الأجنبية:

33. Desfontaines, fragments d'un voyage dans les régences de Tunis et d'Alger fait de 1783 a 1788, publ. par m. Dureau de la Malle.

34. Peysonnel J.A et Desfontaines V.L , Voyage dans les régences de Tunis et d'Alger, publ. par M. Dureau de La Malle, librairie de Guide, paris, 1838.

❖ المراجع:

أ) بالغة العبية:

35. أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492 - 1792، دار البصائر، الجزائر، ط3، 2009.

36. إدريس رائسي، القبائل الحدودية التونسية الجزائرية بين الإجارة والإغارة 1830-1881، دار المتوسطية للنشر، تونس، ط1، 2016م.

37. ألفونص روسو، الحوليات التونسية منذ الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر، تر: محمد عبد الكريم الوافي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي.

38. أندري مارتل، تخوم تونس الصحراوية (1881-1911)، تر: الطيب النفاتي، ج1، دار سيناترا، تونس، 2015.

39. إنعام محمد شرف الدين، مدخل إلى تاريخ طرابلس الإجتماعي والاقتصادي 1711 – 1835، منشورات جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ط1، 1998.

40. بن خروف عمار، العلاقات السياسية بين الجزائر وتونس في القرن 18م، دار الأمل، تيزي وزو، 2017.

41. توفيق البشروش، جمهورية الدايات في تونس 1591-1675، مجموعة أيام الناس.

42. جحيدر عمار ، آفاق ووثائق في تاريخ ليبيا الحديث، الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1991.

43. جمال قنان، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1790-1830، ANEP، الرويبة، 2005.

44. .....، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830، دار هومه، الجزائر، 2010.

45. جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500 - 1830، دار الرائد للكتاب الجزائري، الجزائر، 2010.

46. جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري (16م- 19م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2014

47. حبيب القرماني، الحضور العثماني بإفريقيا الشمالية وقيام الدولة القرمنالية بالأناضول والإيالة الطرابلسية، دار أليف، تونس، 1997.

48. حسين حسن عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، دار الكتب العربية الشرقية، تونس، ط 3.

49. خليفة حماش، كشاف وثائق تاريخ الجزائر في الأرشيف الوطني التونسي، ج1، منشورات كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة،ط2، 2016.

50. رضا بن رجب، يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية، دار المدار الإسلامي، لبنان، ط1، 2010.

51. زكية زهرة، التنافس الفرنسي الإنكليزي على الجزائر وموقف الباب العالي منه 1792- 1830، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.

52. سعد الله أبو القاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1998.

53. .....، تجارب في الأدب والرحلة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.

54. شال فيرو، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، تر: محمد عبد الكريم الافي، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط3، 1994.

55. الشتيوي منصور عمر ، حرب القرصنة بين دول المغرب العربي والولايات المتحدة، مؤسسة الفرجاني، طرابلس ليبيا، ط1، 1970.

56. الطويل أحمد سعيد ، البحرية الطرابلسية في عهد يوسف باشا القرمنالي، دار الكتب الجديدة المتحدة، لبنان، ط1،2002.

57. عائشة غطاس، "بايلك التيطري"، ضمن كتاب: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، 2007.

58. عائشة غطاس، "بايلك الغرب" ضمن كتاب: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، 2007.

59. عباد صالح ، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، دار هومه، الجزائر، ط2، 2007.

60. عبد الفتاح فتحي أبو حسن شكر، الإحياء بعد الإنساء، ج2، دار الكلمة، 2018.

61. عبد الكريم الوافي، يوسف باشا القرمنالي والحملة الفرنسية على مصر، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، طرابلس ، ليبيا، ط 1، 1984.

62. عبد الهادي التازي، أمير مغربي في طرابلس 1143هـ-1731م أو ليبيا من خلال رحلة الوزير إسحاق.

63. عزيز سامح إلتر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر: محمود علي عامر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1989.

64. كولافو لايان، ليبيا اثناء حكم يوسف باشا القرمنالي، تر: عبد القادر مصطفى المحيشي، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس، ط1، 1988.

65. محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

66. محمد أمين، الاختراق التجاري الفرنسي للجزائر خلال العهد العثماني 1518-1830، مطبعة آنفو-برانت، فاس، 2015.

67. محمد بوزرارة، التخوم التونسية الليبية عبر التاريخ نجع الذهيبات وجيرانه، مطلعة سعيدان، تونس، 2014.

68. محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين،ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، لبنان، ط 2، 1994.

69. معاشي جميلة ، الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري من القرن 10 هـ / 16م إلى 13 هـ / 19م، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014.

70. المنور مروش، القرصنة الأساطير والواقع، ج2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

71. ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار البصائر، الجزائر، ط2،2009.

72. ناصر الدين سعيدوني، ولايات المغرب العثمانية، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

73. نيكولاي إبليتش بروشين ، تر: عماد حاتم، تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت ، لبنان، ط2، 2001.

74. هنية عبد الحميد ، تونس العثمانية ضبط الدولة والمجال من القرن السادس عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر، أوتار تبر الزمان، ط2، 2016.

75. وليم شالر، مذكرات وليم شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816 -1824، تع – تح –تق: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

76. يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا 1500 – 1830، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

77. .....، المراسلات الجزائرية الاسبانية في أرشيف التاريخ الوطني لمدريد (1780- 1790)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

78. أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل إنهياره 1800- 1830، دار الكتاب العربي.

79. هنري لورنس وآخرون، الحملة الفرنسة على مصر بونابرت والإسلام، تر: بشير السباعي، شينا للنشر، القاهرة، مصر، ط1، 1995.

ب) باللغة الأجنبية:

80. Alphonse Rousseau, les annales tunisiennes, Ed : Bouslama, Tunis, 2eme édition.

81. Charles Féraud, Histoire Des Villes De La Province De Constantine La Calle, Alger, 1877.

82. De grammont, correspondance des consuls d'Alger (1690 - 1742), ED : Assala Culture, Alger, 2013.
83. Ernest Pellissier, Description de la régence de Tunis, Édition bousalam, Tunis, 2 eme Édition.
84. Eugéne Plantet ,Correspondance Des deys d' Alger avec la cour de France 1579-1833, T 2. , Paris 1889.
85. Eugéne Plantet, Correspondance des Beys de Tunis et des consuls de Frances avec la cour 1700-1770, T:2, éd : Ancienne Librairie germer Bailliere et felix Alcan, Paris, 1894.
86. Eugène Plantet, Correspondance des Beys de Tunis et des consuls de Frances avec la cour 1770-1830, T 3, éd : Ancienne Librairie germer Bailliere et felix Alcan, 1899. Paris.
87. Moulay Belhamissi, Marine et Marines D'Alger 1518 -1830, T 1, B N A, 1986 .
88. Pascal CYR, L'expédition militaire de Bonaparte en Egypte (1798-1799), Mémoire de maîtrise en histoire, Université de Sherbrooke, Le 20 mars 2001.
89. Rouard De Card, Traités de la France Avec les pays De l'Afrique du Nord Algérie, Tunisie, Tripolitaine, Maroc, Ed : A. PÉDONE, PARIS, 1906.
90. El-Mokhtar Bey, Les Beys de Tunis Hérédité, souveraineté, généalogie. (1705-1957), Ed :EAN13, 2003.

❖ **الدوريات:**

أ) بالغة العربية:

91. أبو القاسم سعد الله، "الحملة الفرنسية على مصر والشام في رأي المؤرخ أبي راس الجزائري"، المجلة التاريخية المغربية، العد: 21-22، تونس، أفريل 1981، ص. ص 41-48.
92. أحمد بوشريط، "ابن الفكون وإسهاماته في التأليف: منشور الهداية أنموذجا"، مجلة عصور الجديدة، عد: 18، 1436هـ/ 2015م، ص ص 89 – 103.
93. أحمد عبد الله الماضي وعادل مطشر حسن، "مفهوم التعاون الدولي الإقليمي وإطاره"، مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة 8، مج: 3، عدد: 29، 2016، ص ص 154-171.
94. بالحميسي مولاي ،"إرشاد الحيران في أمر الداي شعبان"، مجلة الدراسات التاريخية، مج:01، عد: 02، جامعة الجزائر02، ص ص 39- 56.
95. بلبروات بن عتو، "الداي بن عثمان باشا وسياسته 1766 -1791م"، مجلة عصور، عد: 6-7، جوان – ديسمبر 2005، ص ص 77 - 94.
96. تابلات علي، "تونس تعترف بالولايات المتحدة الأمريكية 1797"، حوليات جامعة الجزائر، مج: 11، عد: 1،1998، ص ص 207- 293.

97. توفيق بن زردة،"احسانات بايات تونس لجماعة الحنانشة 1170هـ/ 1779م من خلال الدفترين 2145-2144 بالأرشيف التونسي"، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية ، مج: 10، عد: 1، 06-01-2017، ص ص 239- 270.

98. حسام الدين شاشية، "العلاقات الدبلوماسية التونسية البرتغالية خلال الفترة الحديثة"، المجلة التونسية للتاريخ العسكري، عد: 07، ديسمبر 2017، ص ص 45 -71.

99. دوبالي خديجة، "العلاقات الاجتماعية بين الرعية والسلطة في بايلك التيطري أواخر العهد العثماني من خلال الوثائق"، مجلة الحوار المتوسطي، جامعة سيدي بلعباس، العدد 3- 4، ص ص 9 -24.

100. رفيق تلي، "التحصينات الدفاعية لمدينة الجزائر خلال العهد العثماني دراسة الأبراج أنموذجا"، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، مج: 11، عد: 01، جامعة وهران 02، 16- 01- 2022، ص ص 537- 552.

101. سالم محمد المعلول ، "دور واحة أوجلة في توثيق العلاقات مع ممالك بلاد السودان منذ القرن العاشر حتى مطلع القرن العشرين"، مجلة البحوث التاريخية، عد: 02، 2001، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ص ص 161 -177.

102. سعيدوني ناصر الدين، "الأندلسيون المورسكيون بمقاطعة الجزائر" دار السلطان" أثناء القرنيين السادس عشر والسابع عشر"، حوليات جامعة الجزائر، مج 7، رقم 1، ص ص 107 -129.

103. شرقي عامر، "جهود إيالات الحوض الغربي للمتوسط في تأمين مجالها البحري خلال القرنين 17 و18م"، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، مج: 05، عد: 03، جوان 2022، ص ص564- 683.

104. شنتوح ليليا، "الشيخ أحمد بن يوسف الملياني الصوفي"، حوليات جامعة الجزائر 1، العد: 32، ج1، 2018، ص ص2015 – 2018.

105. الصادق جراية، "تحولات مفهوم الأمن في ظلّ التهديدات الدولية الجديدة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مج: 5، عد: 1، 01-01-2014، ص ص 17 -31.

106. صالح بن الهادي العماري، "وثيقة عن المركب البندقي المقل لبضائع التونسيين من الاسكندرية وتفشي وباء الطاعون وحرقه سنة 1781"، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، عدد 51- 52، سنة 2015، ص ص 267 -292.

107. صحراوي عبد القادر ومحمد عطية، "مشروع توحيد الإيالات المغاربية في عهد الداي شعبان 1688 - 1695"، مجلة الحوار المتوسطي، عد: 15-16، مارس 2017، جامعة سيدي بالعباس، ص ص 547 - 563.

108. غيلاني السبتي، "دور البحرية الجزائرية والعثمانيةفي إنقاذ مسلمي الأندلس 1492 – 1609م"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، عد: 14، مارس 2015، ص ص 69 -82.

109. فاطمة بن سليمان، "ملاحظات حول حدود البلاد التونسية خلال العهد العثماني" ضمن: اعمال الندوة الوطنية للتاريخ العسكري حول التخوم بالبلاد التونسية عبر العصور، يومي 3 و 4 جوان 2014، طبع بشركة أوربيس، تونس، جوان 2016، ص ص 61- 85.

110. محمد السعيد عقيب، عمر لمقدم، "قبائل المخزن ودورها في علاقة السلطة العثمانية بالسكان (إيالة الجزائر)"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج: 7، عد: 2، 2018، ص ص 105-118.

111. محمد بن سعيدان، "جهود الداي محمد بكداش في تحرير وهران 1707 - 1710"، مجلة الدراسات التاريخية، مج: 10، عد: 2، 2022م، ص ص 327 – 341.

112. محمد عمر مروان، "حملة محمد باشا الساقزلي على أوجلة وأثرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، مجلة البحوث التاريخية، عد:01، جانفي 2001، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس ، ص ص 155- 183.

113. المنصف التايب، "المجال والسلطة في البلاد التونسية خلال العهد العثماني"، مجلة روافد، عدد: 4، 1998، دامعة الآداب والفنون والعلوم الانسانية بتونس، ص ص .

114. ميكال دي ايبالسا، "معاهدة السم الأولى الاسبانية الليبية"، تر: طه حسين، المجلة التاريخية المغربية، عد: 17 و18، جانفي 1980، تونس، ص 33- 67.

115. نزيهة أبو القاسم الرجيبي، "أثر الهجرات المتوسطية في التغيير الديمغرافي والثقافي (الهجرة الأندلسية أنموذجا)"، المجلة الجامعة، عد: 22، مج: 4، جامعة الزاوية، ديسمبر2020، ص ص 185- 198.

116. يحي بوعزيز، "اسبانيا توسط الجزائر لابرام صلح مع تونس"، مجلة الدراسات التاريخية، مج: 3، عد: 1، 1988، ص ص 53- 62.

117. محمد عمر مروان، "حملة محمد باشا الساقزلي على أوجلة وأثرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، مجلة البحوث التاريخية، عد:01، جانفي 2001، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ص ص 155 – 182.

118. باللغة الأجنبية:

119. Albert Devoulx, Le registre des prises Maritimes,02^{em} partie, R A, N : 15, 1871, Alger, P P 149- 160.

120. Albert Devoulx, Le registre des prises Maritimes,03 ^{em} partie, R A, N : 15, 1871, Alger, P P 184-201.

121. Albert Devoulx, Le registre des prises Maritimes,04 ^{em} partie, R A, N : 15, 1871, Alger, P P 285-306.

122. Albert Devoulx, Le registre des prises Maritimes,05 em partie, R A, N : 15, 1871, Alger, P P 362-374.
123. Anne Brogini, « Une activité sous contrôle : l'esclavage à Malte à l'époque moderne », Cahiers de la Méditerranée , Éd : Centre de la Méditerranée moderne et Contemporaine ,15 décembre 2013, PP 51-53.
124. Charles Feraud, « les Hrar Seigneurs des Hanencha », R.A, N 18, 1874, éd: jourdan, libraire-éditeur, P P 191-236.
125. Jamel Ben Tahar, « Les stratégies de la Régence de Tunis durant l'expédition d'Égypte », Égypte/Monde arabe , éd : CEDEJ, P P 161-169..
126. Maximiliano Barrio Gozalo, « Esclaves musulmans en Espagne au xviiie siècle », Cahiers de la Méditerranée , Éditeur Centre de la Méditerranée moderne et Contemporaine, 15 décembre 2013, P 33-48.
127. Moulay Belhamissi, « Course et contre-course en méditerranée ou comment les algériens tombaient en esclavage », Cahiers de la Méditerranée 2002, PP 53-57.
128. Nizar Sayari et Hichem Rejeb, Origine du paysage andalou dans le nord-ouest tunisien Testour et son héritage morisque, Cahiers de la Méditerranée, 15-12-2009, P P 319-335.

❖ الرسائل والأطروحات الجامعية:

أ) باللغة العربية:

✓ الأطاريح:

129. أحمد قاسم، أوضاع تونس العثمانية على ضوء فتاوى ابن عظوم، شهادة التعمق في البحث، جامعة تونس.
130. أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر2، 2005 – 2006.
131. جميلة معاشي، الانكشارية والمجتمع بباليك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، مذكرة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008.
132. خير الدين سعيدي، المجاعات والأوبئة في الجزائر خلال العهد العثماني 1700 – 1830، أطروحة دكتوراه، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2018 – 2019.
133. دالي حمادي ، النفوذ المحلي بالبلاد التونسية وتشكل الدولة الترابية 1574-1877م قراءة في العلاقة بين القبيلة والزاوية والبايلك، أطروحة دكتوراه، جامعة تونس الأولى، 2004/2003.
134. دغموش كاميلية، السلطة والمجتمع في بايلك الغرب الجزائري 1792- 1830، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة وهران 1، 2019-2020.

135. سحابات زهيرة، الحضور الجزائري في إيالة تونس خلال العهد العثماني 1628 – 1830، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2019 - 2020.

136. سعيود ابراهيم، الاسرى المغاربة في إيطاليا خلال العهد العثماني، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2 بوزريعة، قسم التاريخ، 2009-2010.

137. طاهر التومي، علاقات الإيالات المغاربية العثمانية مع اسبانيا ما بين 1520 – 1792، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بالعباس، 2018 -2019.

138. العربي الحناشي، الحنانشة وعلاقتهم بالسلطة في تونس من 1640م إلى 1740م، شهادة الكفاءة في البحث، جامعة تونس 01، 1987 – 1988.

139. فوزية لزغم، البيوتات والأسر العلمية بالجزائر خلال العهد العثماني ودورها الثقافي والسياسي (1520-1830)، أطروحة دكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2013- 2014.

140. فيلالي السايح، العلاقات السياسية الجزائرية التونسية 1800- 1830، بحث لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة، 1982 -1983.

141. ليلى زغدود، البحرية التونسية في القرن 1782- 181، أطروحة دكتوراه، جامعة تونس، 2014.

142. محمد عطية، التحالفات الإقليمية والدولية ضدّ إيالة الجزائر 1541 – 1830، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2019-2020.

143. .....، التحالفات الإقليمية والدولية ضدّ إيالة الجزائر 1541 – 1830، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2019-2020.

✓ **مذكرات الماجستير:**

144. كوثر العايب، العلاقات الجزائرية التونسية خلال عهد الدايات (1711- 1830)، مذكرة ماجستير، جامعة الوادي، 2013- 2014، ص32.

145. حصام صورية، العلاقات بين إيالتي الجزائر وتونس خلال القرن الثامن عشر، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2013.

146. رشيد حفيان، الطرق والقوافل التجارية بين الحواضر المغاربية وأثرها الحضاري في العهد العثماني خلال القرنين 11-12هـ/ 17-18، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر لعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2013- 2014.

147. سناء الطالبي، أزمة الحكم المرادي بالبلاد التونسية وانعكاساتها المجالية (1675-1702)، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة تونس، 2013-2014.

148. عديدة الشارف، إيالة الجزائر والعلاقات الليبية الأمريكية 1765 – 1810م، مذكرة ماجستير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2014 – 2015.

149. فاطمة درعي، الجزائر والثورة الفرنسية 1789- 1815، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بالعباس، 2008-2009.

150. فلة القشاعي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771-1837، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1989-1990.

151. مبروكة خرنق، العلاقات التونسية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1605- 1705) سياسيا وتجاريا، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي بغرداية، 2011 -2012.

152. محمد عطية ، الصراع بين الإيالتين الجزائرية والتونسية من خلال المصادر المحلية الجزائرية والتونسية 1537 – 1830م، مذكرة ماجستير، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2014- 2015.

153. محمد عطية، الصراع بين الإيالتين الجزائرية والتونسية من خلال المصادر المحلية الجزائرية والتونسية 1587- 1830، مذكرة ماجستير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بالعباس، 2014-2015.

154. وهيبة بولصباع، العلاقات التجارية بين مدينة الجزائر ومدينتي تونس وسلا كمركز للجهاد البحري خلال القرنين (17 و 18م)، مذكرة ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2013 – 2014.

ب) باللغة الأجنبية:

155. Fawzia Matrud, Les Relations Franco-Tripolitaines a L'époque De Youssef Pacha, Entre 1795 Et 1832, Thèse De Doctorat, Université D'orléans , 2 Avril 2013.

المواقع الإلأكترونية:

156. https://al-maktaba.org/book/31616/70255#p6 (19:23 : الساعة 2022 / 07 / 05) .

157. قاموس المعاني الموقع الالكتروني (21:54 / 06- 02- 2023)

فهرس الاماكن والأعلام

فهرس الأعلام:

- إبراهيم الغرياني: ص 36- 64.
- بوعزيز بن نصر: ص 42- 43- 44- 45.
- تاج العارفين: ص 36- 64- 179.
- ثابت بن شنوف: ص 35.
- حسن الوزان: ص 36.
- حسين باشا: ص 37.
- حسين باي: ص 42- 43- 44.
- حسين بن علي: ص 42- 64- 88- 89- 90- 91- 92- 106.
- حمودة باشا الحسيني: ص 39- 40- 41- 51- 66- 71- 93- 94- 95- 100- 102- 104- 131- 138- 143- 144- 149- 151- 156- 158- 159.
- حمودة باشا المرادي: 50- 57- 169.
- حيدر باشا: ص 37.
- خالد بن نصر: ص 42.
- درغوث باشا: ص 37.
- علي باشا: 24- 42- 43- 45- 52- 58- 64- 89- 90- 91- 92- 93- 94- 97- 98- 100- 104- 111- 156- 159- 160- 161- 168- 183.
- مراد باي الأول : ص 50.
- مراد باي الثالث: ص 42- 48- 82- 83.
- مراد باي الثاني: ص 57- 59- 75- 79- 84- 155.
- مراد كورسو: 35.
- مقديش: ص 7- 17- 51- 75- 76- 83- 86- 169- 194.
- الميس توللي: ص 18- 21- 94.
- يحي السويدي: ص 39- 59.
- يوسف باشا القرمنالي: ص 17- 61- 95- 116- 139- 144-145- 146- 149- 150- 152- 194- 196.

فهرس الأماكن:

- باجة: ص 31- 57- 95.
- بجاية: ص 18- 61- 116- 120- 161.
- برج الكيفان: ص 19.
- البندقية: ص 17- 20- 27- 119- 125- 128- 157- 159- 160- 166- 167- 169.
- بنزرت: ص 17- 21- 82- 85- 121- 167.
- بنزرت: ص 17- 21- 82- 85- 121- 167.
- بنغازي: ص 18- 22- 122.
- تبسة: ص 34- 36- 110
- توزر: ص 29- 37- 52- 96.
- جزيرة جربة: 36- 37- 38-39- 40-93.
- جيجل: 19- 109- 116- 120.
- حلق الوادي: ص 18- 19- 162- 163- 164- 165- 166.
- الزوارات: ص 29.
- سوسة: ص 18- 37- 52- 92- 114- 120.
- شرشال: ص 19- 120.
- صفاقس: ص18- 37- 38- 39- 63- 67- 68- 96- 114- 115- 117.
- طبرقة: ص 8-17- 23- 24- 25- 83- 92- 156- 162- 173.
- عنابة: 19- 22- 34- 36- 61- 79- 109.
- قابس: ص 29- 32- 37- 38- 112- 120.
- قرية وزد: ص 29.
- القل: ص 30- 39- 96.
- قلعة سنان: ص 36- 108
- الكاف: ص 32- 35- 46- 51- 52- 57- 62- 118- 156.
- مالطة: ص 13- 38- 113- 114- 116- 117- 127- 128- 137- 138- 139- 144- 145- 150- 165- 166- 170.

- مرسيليا: ص 22- 66- 149.
- وادي ريغ: ص 31.
- وادي سراط: ص 30- 31.
- وادي مسكيانة: ص 30.

فهرس القبائل:

- أولاد بوغالم: ص 36.
- أولاد بوغانم: ص 30- 32- 46- 52- 96- 105- 108.
- أولاد شنوف: ص 32- 35- 50- 52.
- الجليدات : ص 33- .
- الحنانشة: ص 30- 34- 41- 42- 44- 45- 46- 47- 48- 49- 55- 76- 78- 90- 106- 108- 109- 112- 173.
- الخمير: ص 30.
- الزغالمة: ص 31- 32- 46- 108.
- سيدي يحي بن طالب: ص 30.
- شارن: ص 30- 108.
- طرود: ص 31- 45- 46- 57- 105.
- العدايسة: ص 31.
- الفراشيش: ص 32- 46- 52- 58- 96- 105- 108.
- ماجر: ص 32- 46- 51- 52- 96- 105- 108.
- المحاميد: ص 33- 53- 59- 60.
- مطماطة: ص 32.
- النمامشة (اللمامشة): ص 31- 43- 46- 96- 106- 108- 109- 112.
- نهد: ص 30- 31.
- النوايل: ص 33- 39.
- الودارنة: ص 32- 33.
- ورغمة: ص 29- 32- 33- 36- 50- 57 – 58- 105.

فهرس الموضوعات

مقدمة..... أ

الفصل الأول: جهود الإيالات في ضمان أمن مجالها الترابي والبحري.

تمهيد:..... 12

1) تأمين المجال والنشاط البحريين:..... 12

أ) ضمان أمن الشواطئ والمدن الساحلية:..... 14

ب) حماية الإيالات من تفشي الأوبئة: 21

ج) التعاون الجزائري التونسي لاسترجاع جزيرة طبرقة:..... 23

د) الرقابة البحرية وضمان أمن السفن :..... 25

2) التعاون في تحييز المجال الترابي للإيالات:..... 28

أ) التركيبة القبلية للمناطق الحدودية:..... 29

- ✓ القبائل الحدودية بين الجزائر وتونس:..... 30
- ✓ القبائل الحدودية بين تونس وطرابلس الغرب:..... 32

ب) التعاون في ضبط الحدود بين الإيالات. 34

- ✓ الحدود الجزائرية التونسية: 34
- ✓ الحدود التونسية الطرابلسية: 36

ج) التعاون في إخضاع القبائل الحدودية:..... 40

- ✓ التعاون الجزائري التونسي في إخضاع قبيلة الحنانشة:..... 41
- ✓ استمالة القبائل الحدودية: 45

جهود الإيالات في تأمين مجالها الترابي: 49

أ) ممارسة العنف كأسلوب لضمان الأمن: 49

ب) إنشاء الأبراج لمراقبة القبائل وتأمين الطرق التجارية:..... 51

ج) الاستعانة بقبائل المخزن: 53

د) توظيف الخطاب الديني لتأمين المجال: 60
التعاون في تأمين حركة الوفود 65
أ) ضمان أمن وسلامة الرعايا خارج المجال الجغرافي 65
ب) التعاون في تأمين حركة الوفود الأجنبية بين الإيالات: 69
خلاصة 72

الفصل الثاني: التضامن الإسلامي بين الإيالات والجهود المشتركة للحفاظ على الاستقرار السياسي للمنطقة

تمهيد: 74
1) استمرار الاستقلال السياسي للإيالات في ضل الصراع العسكري 74
أ) دور الجزائر في الحفاظ على استقرار البيت المرادي واستمراريته 74
✓ التدخل الجزائري في أزمة البيت المرادي (1675- 1694): 74
✓ التحالف الجزائري الطرابلسي ضدّ تونس: 79
ب) التحالف التونسي الطرابلسي ضدّ الجزائر: 81
ج) الصراع بين الإيلات الثلاثة 1704 – 1705. 85
د.) استقرار العلاقات بين الإيالات الثلاثة 1705 –1732 89
ه) الفتنة الحسينية وأثرها على استقرار المنطقة: 92
و) التدخل التونسي في طرابلس الغرب والحفاظ على الأسرة القرمنالية: 93
2) سياسة الاحسانات وتبادل الهدايا ودورهما في استقرار المنطقة: 95
أ) هدايا بايات تونس إلى حكام الجزائر وطرابلس الغرب: 95
ب) الهدايا الجزائرية لبايات تونس: 100
ج) سياسة الاحسانات التونسية: 105
✓ الاحسان لشيوخ القبائل: 105
✓ الاحسان لشيوخ الدين والمرابطين: 109
3) التعاون في تأمين ركب الحجّ: 110

4) مساهمة بايات تونس في افتداء الأسرى المغاربة. 113

✓ غايات بايات تونس من افتداء أسرى الإيالات المغاربية: 118

5) التعاون الإسلامي لنصرة مسلمي الأندلس: 119

خلاصة: 123

الفصل الثالث: العلاقات الخارجية والتعاون البحري بين الإيالات الثلاثة

تمهيد: 125

1) المواقف الموحدة للإيالات الثلاثة في التعامل مع القوى الأوروبية 125

أ) المشاركة في الحروب العثمانية الأوروبية. 125

ب) توحيد السياسات الخارجية للإيالات اتجاه القوى الأوروبية: 129

ج) الموقف الموحد من الحملة الفرنسية على مصر 1798. 133

د) التوسط لحل المشاكل الخارجية للإيالات: 151

2) العلاقات الخارجية للإيالات الثلاثة وانعكاساتها على علاقاتها البينية. 153

أ)دور القوى الخارجية في إضعاف العلاقات الثنائية ما بين الإيالات. 153

ب)جهود الدولة العثمانية في تحسين العلاقات بين الإيالات الثلاثة 160

2) التعاون البحري بين الإيالات: 161

أ) التزود من الموانئ: 161

ب) الغزو البحري المشترك: 167

خلاصة: 171

خاتمة 173

الملاحق 177

قائمة المصادر والمراجع 187

فهرس الأماكن والأعلام 205

فهرس الموضوعات 209

الملخص:

تهتم هذه الدراسة بإبراز ملاح التعاون بين الإيالات العثمانية في غرب المتوسط من أجل ضمان أمن واستقرار المنطقة خلال القرنين 17 و18م، وذلك بإبراز الجهود التي بذلتها تلك الإيالات سواء بصفة فردية أو جماعية لتحقيق ذلك الأمن الذي كان ضروريا لاستمرارها ككيانات سياسية مستقلة عن بعضها البعض وفاعلة في محيطها الخارجي.

من خلال الرجوع إلى العلاقات السياسية والعسكرية بين هذه الإيالات، فإنّ هذه الدراسة تسلط الضوء على حجم التحديات الداخلية والخارجية التي كانت تواجهها كل من إيالة الجزائر وإيالة تونس وإيالة طرابلس الغرب، والتي كانت تهدّد أمن واستقرار المنطقة وما نتج عن ذلك من عاقات تعاون وتحالف أقامتها هذه الإيالات بين بعضها البعض أو مع القوى الخارجية وأثر ذلك على الأمن العام في الحوض الغربي للمتوسط.

الكلمات المفتاحية:

إيالة الجزائر؛ إيالة تونس؛ طرابلس الغرب؛ الأسرة المرادية؛ الأسرة الحسينية؛ الأسرة القرمنالية؛

Summary:

This study is concerned with highlighting the lineaments of cooperation between the Ottoman régences in the western Mediterranean basin in order to ensure the security and stability of the region during the 17th and 18th centuries AD, by highlighting the efforts made by those régences, individually or collectively, to achieve that security, which was necessary for their continuation as independent political entities from each other and effective in its outer circumference.

By referring to the political and military relations between these régences, this study sheds light on the size of the internal and external challenges faced by each of the regency of Algeria, the regency of Tunis, and the regency of Western Tripoli, which threatened the security and stability of the region and the resulting relations of cooperation and alliance established by these régences between each other or with external forces and the impact of this on public security in the western basin of the Mediterranean.

key words:

regency of Algiers; regency of Tunis; Régency of Tripoli dynastie Mouradites; dynastie husseinite; Dynastie karamanli.